۸۶۸۳-ن
کتابخانه مجلس شورای ملی
کتاب مجموعه ۱- هدایه الحکمه ۲- شرح هدایه
مؤلف ۳- الموجز فی المنطق
موضوع ۱- اثیرالدین ابهری ۲- صدیقی ۳- زین الدین کشی
شماره ثبت کتاب
۷۸۹۹۹
۹۴۶۳

خطی «فهرست شده»
۹۴۶۳

بازدید شد
۶۱

۱- هدایة الحکمة لأثیرالدین مفضل بن عمر الابهری المتوفی حدود ۶۶۰
شرحها جمع منهم المولی حسین المیبدی والمولی صدرالشیرازی
مطبوعان والنسخة مورخة ۸۵۹

۲- شرح الهدایة المذکورة للمیبدی او غیره

۳- الموجزة المنطقیة لزین الدین الکشی وهو غیر معروف ولعل الکلمات صـ ۱-۳۵
منصفر بالفرد وتاریخه قدیم ۶۵۱

۴- کتاب فی الحکمة صـ ۳۷-۷۳

۵- المقالة الاولی فی المنطق ۷۴
تم فی الکلام لبعض الاعلام من العامة

من کتب محمد المدرس الخیاری

خطی « فهرست شده »
۹۴۶۳

خطی ـ فهرست
۶۳

خطی ـ فهرست شده
۹۴۶۳

للجسمية وهو ايضا محل لما مر او لسبب عارض وهو ايضا محل

والا لأمكن زواله فامكن ان يتشكل الصورة بشكل آخر بعد زوال الشكل الاول

فيكون قابلة للانفصال وكل ما يقبل الانفصال فهو مركب من

الهيولى والصورة لما مر فيكون الصورة العارية من الهيولى

مقللة للهيولى هف فصل في ان الهيولى لا تتجرد عن

الصورة لانها لو تجردت فاما ان تكون ذات وضع او لا

لا سبيل الى كل واحد من القسمين فلا سبيل الى تجردها عن

الصورة اما انه لا سبيل الى الاول فلانها اما ان ينقسم

خطی ، فهرس
٣٦

اولا لا سبيل الى الثاني لان كل ما له وضع فهو منقسم

على ما مر في نفي الجزء ولا سبيل الى الأول لانه اما ان ينقسم

في جهة واحدة فيكون خطا او في جهتين فيكون سطحا او

في ثلث جهات فيكون جسما وكل واحد منهما باطل اما انه لا يجوز

ان يكون خطا لان وجود الحظ على الاستقلال مح

لانه اذا انتهى اليه طرفا السطحين المستقيمي الاضلاع

فاما ان يجب تلاقيهما او لا يجب لا يجوز ان لا يجب والا

لزم تداخل الخطوط وهو مح لان كل خطين مجموعهما اعظم

من الواحد هف ولا يجوز ان يجب والا انقسم الحظ في

جهتين لان ما يلاقي احدهما غير ما يلاقي الآخر وهو مح

واما انه لا يجوز ان يكون سطحا فلانها لو كانت سطحا فاذا

انتهى اليه طرفا الجسمين فاما ان يجب تلاقيهما او لا يجب

وكل واحد منهما باطل على ما مر في الحظ واما انه لا يجوز ان

يكون جسما فلانها لو كانت جسما لكانت مركبة من الهيولى

والصورة لما مر واما انه لا سبيل الى الثاني فلانها اذا

كانت غير ذات وضع فاذا اقربت بها الصورة الجسمية

فاما ان لا يحصل في حيز اصلا او يحصل في جميع الأحياز

او يحصل في بعض الاحياز دون البعض الاول والثاني محال

بالبديهة والثالث ايضا محال لان حصولها في كل واحد من

الأحياز ممكن فلو حصلت في بعض الاحياز دون البعض

يلزم الترجيح بلا مرجح ولا يلزم على هذا ان الماء اذا انقلب

هواء او على العكس صار اولى بموضع لان الوضع السابق

يقتضي الوضع اللاحق فلا يكون ترجيحا بلا مرجح

فصل في اثبات الصورة النوعية

اعلم ان لكل واحد

واقامة البرهان على وجود هذه الاجسام بيان ذلك انه اذا انقلب مثلا

جزء من الماء هواء فان كان قبل الانقلاب في الموضع الطبيعي للماء انتقل الى

اقرب مواضع الهواء من ذلك الموضع فالقرب مرجح للحصول في موضع معين

من الاجسام صورة اخرى غير الصورة الجسمية لان

اختصاص بعض الاجسام ببعض الاحياز دون البعض اما ان

يكون للجسمية العامة او لصورة اخرى لا سبيل الى الأول

والا لاشترك الاجسام كلها في ذلك فبقي الثاني وهو المط

هداية

اعلم ان الهيولى ليست علة للصورة لانها لا تكون

موجودة بالفعل قبل وجود الصورة والعلة الفاعلية للشيء

يجب ان تكون موجودة قبله بالذات والصورة ايضا ليست

علة للهيولى لان الصورة انما يجب وجودها مع الشكل او

بالشكل والشكل لا توجد قبل الهيولى فلو كانت الصورة

لوجودها علة للهيولى لكانت متقدمة على الشكل هف فاذن وجود

كل واحد منهما عن سبب منفصل وليست الهيولى غنية من

كل الوجوه عن الصورة لما بينا انها لا تقوم بالفعل بدون

الصورة وليست الصورة ايضا غنية عن الهيولى من كل

الوجوه لما بينا انها لا توجد بدون الشكل فالهيولى تفتقر

في بقائها والصورة تفتقر الى الهيولى في شكلها

فصل في المكان وهو اما الخلاء او السطح الباطن

لا شبهة ان الجسم تمامي في المكان فلا يخلو ان يكون المكان امرا غير منتظم لاستحالة احاطته بالجسم المنتظم في جميع الجهات ولا منتظما في جهة واحدة

من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي والاول

بط فتعين الثاني وانما قلنا الاول بط لانه لو كان خلاء

فاما ان يكون لا شيا محضا او بعدا مجردا عن المادة لا

الى الاول لانه يكون خلاء اقل من خلاء فان الخلاء بين الجدارين

اقل من الخلاء بين المدينتين وما يقبل الزيادة والنقصان

استحال ان لا يكون لا شيا محضا ولا سبيل الى الثاني لانه

لو وجد البعد مجردا عن الهيولى لكان لذاته غنيا عن المحل

فاستحال اقترانه بهذا خلف

فصل في الحيز كل جسم فله

وقد فرضناه طبيعيا هف فصل في الشكل كل جسم

فله شكل طبيعي لان كل جسم متناه فهو مشكل وكل مشكل فله

شكل طبيعي لان كل جسم له شكل طبيعي اما ان كل جسم متناه فلما

واما ان كل متناه فهو مشكل فلانه يحيط به حد واحد او حدود

فيكون مشكلا وانما قلنا ان كل مشكل فله شكل طبيعي لانا

لو فرضنا انتفاع القواسر لكان على شكل وذلك الشكل

اما ان يكون لطبعه او لقاسر لا سبيل الى الثاني لانا

لو فرضنا عدم القواسر فاذن هو عن طبعه وهو المطلوب

اذا فرضنا الجسم موجودا وفرض مع ذلك انه خال عن جميع العائرات الغريبة من الامور الخارجة عنه فلا شك انه

مكان وحصوله في ذلك المكان ليس واجبا لذاته فلا بد له من علة وليس تلك العلة غير ذات الجسم لان

المفروض عدمه هنا لان الواجب لذاته يجب ان يكون غير محتاج في وجوده الى غيره وهذا الجسم

في وجوده محتاج الى ذات الحاصل ومكانه حامل هنا

حيز طبيعي لانا لو فرضنا عدم القواسر لكان في حيز وذلك

الحيز اما ان يستحقه لذاته او لقاسر لا سبيل الى الثاني لانا

فرضنا عدم القواسر فاذن انما يستحقه لطبيعته وهو المطلوب

ولا يجوز ان يكون لجسم ما حيزان طبيعيان لانه لو كان

له حيزان طبيعيان فاذا حصل في احدهما فاما ان يطلب

الثاني او لا فان طلب الثاني يلزم ان لا يكون الحيز الاول

الذي حصل فيه طبيعيا وقد فرضناه طبيعيا هف وان

لم يكن طالبا للثاني يلزم ان لا يكون الحيز الثاني طبيعيا

مكان الى مكان آخر على سبيل التدريج وتسمى نقلة وحركة

في الوضع وهي ان يكون للجسم حركة على الاستدارة فان اجزاءه

يباين اجزاء مكانه ولازم كله مكانه ويقول ايضا الحركة اما

طبيعية او قسرية او ارادية لان القوة المحركة اما ان تكون

مستفادة من خارج او لا تكون فان لم تكن مستفادة من خارج

فاما ان يكون لها شعور او لا يكون فان كان لها شعور فهي

الحركة الارادية وان لم يكن لها شعور فهي الحركة الطبيعية وان

كانت مستفادة من خارج فهي الحركة القسرية

فصل

في الحركة والسكون اما الحركة فهي الخروج

عن القوة الى الفعل على سبيل التدريج واما السكون

فهو عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك وكل متحرك فله

محرك غير جسميته اذ لو تحرك الجسم بما هو جسم لكان كل

متحرك جسم والتالي كاذب فالمقدم مثله ثم الحركة على

اربعة اقسام حركة في الكم كالنمو والذبول وحركة في

الكيف كتسخن الماء وتبرده مع بقاء صورته ويسمى هذه

الحركة استحالة وحركة في الاين وهي انتقال الجسم من

في الزمان اذا فرضنا حركة قسرية واقعة في مسافة على
مقدار من السرعة وابتدات معها حركة اخرى ابطاء وانقضتا
في الأخذ والترك وجذب البطيئة قاطعة اقل من السريعة
والسريعة قاطعة اكثر واذا كان كذلك كان من اخذ السريعة
وتركها امكان قطع مسافة معينة بسرعة معينة واقل
منها بطؤ معين وهذا الامكان قابل للزيادة والنقصان
وغير ثابت اذ لا يوجد اجزاؤه معا فههنا امكان مقدر
غير ثابت وهو المعنى من الزمان وهو مقدار الحركة الاين
لوجود اجزاء على التعاقب والانقطاع دون الاجتماع

اما ان يكون مقدار الهيئة قارة او لهيئة غير قارة لا سبيل
الى الأول لان الزمان غير قارة وما يكون قارا لا يكون
مقدار الهيئة غير قارة وكل هيئة غير قارة فهي حركة
فالزمان مقدار للحركة ونقول ايضا ان الزمان لا بداية
ولا نهاية له لأنه لو كان له بداية لكان عليه قبل وجوده
قبلية لا توجد مع البعدية فكل قبلية لا توجد مع البعدية فهي
زمانية فيكون قبل الزمان زمان هلم وكذلك لو كان
له نهاية لكان عليه بعد وجوده بعدية لا توجد مع القبلية

فيكون زمانية فكون بعد الزمان زمان هف الفن

الثاني في الفلكيات فصل في اثبات كون الفلك

مستديرا وبيانه ان ههنا جهتين احديهما بالطبع

فوق والاخرى سفل وكل واحد منهما موجود ذو وضع

غير منقسم في امتداد ماخذ الحركة ومتى كان كذلك كان

الفلك جسما مستديرا وانما قلنا ان الجهة موجودة ذات وضع

لانها لو لم يكن كذلك لما امكنت الاشارة اليها

ولما امكن اتجاه المتحرك اليها وانما قلنا انها غير منقسمة

لانها لو انقسمت ووصل المتحرك الى اقرب الجزئين وتحرك

فاما ان يتحرك من المقصد والى المقصد فان تحرك عن المقصد

لم يكن ابعد الجزئين من الجهة وان تحرك الى المقصد لم يكن

اقرب الجزئين من الجهة واذا ثبت هذا فنقول تحدد الجهات

ليس في ملاء متشابه والا لما كانت الجهتان مختلفتين

بالطبع فلا يكون احديهما مطلوبة والاخرى متروكة هف

فاذن تحدد الجهات في اطراف ونهايات خارجة عن

الملاء المتشابه ومتى كان كذلك كان تحددها بالجسم

كرى لان تحدّدها اما ان يكون بجسم واحد او باكثر وان

كان بجسم واحد وجب ان يكون كريا لان الجسم الذى

ليس بكرى لا يتحدّد بجهة السفل لأن جهة السفل

غاية البعد والا لتبدّلت بالنسبة الى ما هو ابعد منه

ولا يتحدّد به غاية البعد ولا يتحدّد به جهة السفل

وان كان باجسام وجب ان يحيط بعضها ببعض والّا

لم يتعيّن بها غاية البعد لان ما بعد عن بعضها فهو

اقرب من الآخر وكل ما يفرض غاية البعد من بعضها لم يكن

غاية البعد من المجموع فيجب ان يكون بعضها محيطا بالآخر

فيحصل المط فصل في ان الفلك بسيط اى لم يتركب

من اجسام مختلفة الطبايع لانه لا يقبل الحركة المستقيمة

ومتى كان كذلك كان بسيطا اما انه لا يقبل الحركة المستقيمة

فلان كل ما يقبل الحركة المستقيمة فانه متحة الى جهة و

تارك لاخرى وكل ما هذا شانه فالجهات متحدة قبله

لابه والفلك ليس كذلك بل يتحدّد به الجهات فلا يكون

قابلا للحركة المستقيمة ومتى كان كذلك وجب ان يكون

بسيطا اذ لو كان مركبا فاما ان يكون كل واحد من اجزائه على

شكل طبيعي او قسري لا سبيل الى الاول والا لكان كل

واحد منها كريا لان الشكل الطبيعي للبسيط هو الكرة ولو

كان كل واحد منها كرة لاستحال ان يحصل من مجموعها سطح

متصل الاجزاء ولا سبيل الى الثاني لانه لو لم يكن كل واحد

منها كرة فيكون طالبا للشكل الطبيعي فيكون قابلا للحركة المستقيمة

هف فصل في ان الفلك قابل للحركة المستديرة لان كل جزء

من اجزاء الفلك المفترضة فيه لا تختص بما يقتضي حصول وضع

فكل جزء يمكن ان يزول عن وضعه ويصل الى وضع جزء آخر

ومتى كان كذلك كان قابلا للحركة المستديرة ويقول ايضا

يجب ان يكون فيه مبداء ميل لما قبل الميل من خارج فلا يكون

فيه ميل اصلا فيمتنع ان يتحرك وانما قلنا انه لو لم يكن في طبعه

مبداء ميل مستدير لما قبل الميل من خارج ويكون ذلك لان

اقصر من زمان حركة ذي ميل يتحرك بمثل تلك القوة في عين

تلك المسافة والا لكان الشيء مع العائق الطبيعي كهو لا معه

هف وذلك الزمان الأقصر له نسبة لا محالة الى الزمان

الأطول فاذا فرضنا ذا ميل اضعف من الميل الأول حيث

يكون نسبته الى الميل الأول مثل نسبة الزمان الأقصر

الى الزمان الأطول فيتحرك بتلك القوة في زمان عليم

الميل مثل مسافته لان الحركة يزداد سرعتها بقدر

انتقاص القوة الميلية التي في الجسم لانه لو انتقص شئ

من القوة التي في الجسم ولا يزداد السرعة لم يكن القوة

الميلية مانعة من الحركة هف فظهر ان الجسم القليل

المشافين هف فصل في ان الفلك لا يقبل الكون

والفساد والخرق والالتيام اما انه لا يقبل الكون والفساد

فلانه محدد الجهات ولا شئ من المحدد للجهات بقابل للكون

والفساد اما الصغرى فقد مر تقريرها واما الكبرى

فلان ما يقبل الكون والفساد فصورته الكائنة حيز

طبيعي وصورته الفاسدة حيز اخر طبيعي لما بينا ان

كل جسم فله حيز طبيعي وكل ما هذا شانه فهو قابل للحركة

المستقيمة لان الصورة الكائنة اما ان يحصل في حيز

طبيعي او في حيز غريب فان حصلت في حيز غريب يقتضي

ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعي وان حصلت في حيز

طبيعي فالصورة الفاسدة كانت حاصلة في حيز غريب

وكانت يقتضي ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعي واما

انه ليس قابلا للخرق والالتيام فلان ذلك انما يكون بالحركة

المستقيمة فصل في ان الفلك يتحرك على الاستدارة

دائما لان الحركة الحافظة للزمان اما ان تكون مستقيمة او

مستديرة لا جائز ان تكون مستقيمة لانها اما ان تنتهي الى

طبيعي او في حيز غريب فان حصلت في حيز غريب يقتضي

ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعي وان حصلت في حيز

طبيعي فالصورة الفاسدة كانت حاصلة في حيز غريب

وكانت يقتضي ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعي واما

انه ليس قابلا للخرق والالتيام فلان ذلك انما يكون بالحركة

المستقيمة فصل في ان الفلك يتحرك على الاستدارة

دائما لان الحركة الحافظة للزمان اما ان تكون مستقيمة او

مستديرة لا جائز ان تكون مستقيمة لانها اما ان تنتهي الى

غير النهاية او يرجع لا سبيل الى الأول والا لزم وجود

بعد غير متناه ولا سبيل الى الثاني لانها لو رجعت لكانت

ينتهي الى طرف فيكون منقضية لان بين كل حركتين سكونا

لان الميل الموصل الذي للطرف موجود حال الوصول

لانه يفعل الا بصال حال الوصول استحال ان يفعل الو

وكلما كان الميل الموصل موجودا لم الحيث فيه ميل يقتضي

كونه غير موصل لاستحالة اجتماع المثلين فالحال الذي

فيه ميل الوصول غير الحال الذي فيه ميل اللاوصول

١٥

وكل واحد من الميلين آني لان الموصول وكونه غير موصل آني لان

حال الوصول لو انقسم فحين ما يكون الجسم في احد طرفيه لم يكن

واصلا وكذا حال صيرورته غير موصل اذا كان كل واحد منهما

انيا وجب ان يكون بين زمان لا يتحرك فيه الجسم والا لم

تعاقب الانين فيكون الزمان مركبا من اجزاء لا يتجزى

ويلزم منه تركب المسافة من اجزاء لا يتجزى لانطباقها

على الحركة فعلم ان الحركة الحافظة للزمان ليست مستقيمة

فيكون مستديرة وهذه الحركة غير منقطعة والا لزم

الزمان فاذن الفلك متحرك على الاستدارة دايما وهو المطلوب

هداية الجثة المرمية الى الفوق عند نزول الجبل ينتهي حركتها الى سكون ايضا الآن سكونها آني وحركة الجبل فيه زمانية وليس بينهما ممانعة

فصل في ان الفلك متحرك بالارادة لان حركته لو لم تكن ارادية لكانت طبعية اي قسرية لاجايز ان تكون طبيعية لان الحركة الطبيعية هرب عن حالة منافرة وطلب لحالة ملايمة وذلك في الحركة المستديرة محال اما انه لا يمكن ان تكون هربا فلان كل نقطة

تتحرك عنها الجسم بحركته المستديرة فحركته عنها توجهه اليها والهرب عن الشيء بالطبع استحال ان تكون توجها اليه

واما انها ليست طالبة بحاله ملايمة فلان الطبيعة اذا اوصلت الجسم بالحركة الى الحالة المطلوبة سكنته والمستديرة ليس كذلك ولا جايز ان تكون قسرية لان القسر على خلاف الطبع فحيث لا طبع فلا قسر

فصل في ان القوة المحركة للفلك يجب ان تكون مجردة عن المادة لان القوة المحركة للفلك تقوى على افعال غير متناهية ولا شيء من

القوى الجسمانية كذلك فالمحركة للفلك ليست قوة جسمانية

وانما قلنا ان القوة الجسمانية لا تقوى على حركات غير متناهية

لان كل قوة جسمانية فهي قابلة للتجزي والجزء منها يقوى

على شيء والجملة تقوى على مجموع تلك الأشياء والا لكان

الجزء مساويا للكل في التأثير هف ومتى كان كذلك فالمجموع

لا تقوى على غير المتناهي لان الجزء منها اما ان يقوى على

جملة متناهية من مبدا معين او على جملة غير متناهية من

مبداء معين او على جملة غير متناهية والثاني بطل المجموع

اذ

يقوى على ما هو زايد فيلزم الزيادة على غير المتناهي المتشوق

النظام هف فعلم ان الجزء يقوى على جملة متناهية والجزء

الآخر مثله فالمجموع لا يقوى على غير المتناهي لان انضمام

المتناهي لا يوجب اللاتناهي فثبت ان كل ما يقوى عليه

القوة الجسمانية فهو متناه **فصل** في ان المحرك

القريب للفلك قوة جسمانية لان التحريكات الاختيارية

الجزئية اما ان يقع عن تصور اختياري كلي او جزئي لا سبيل

الى الاول لان التصور الكلي نسبته الى جميع الجزئيات على نمط الأول

السوية فلو وقعت نسبته الى بعض الجزئيات دون البعض

لم يترجح بلا مرجح فمبداء التحريكات الجزئية تصورات جزئية

وكل ما له تصور جزئي فهو جسماني لان الصورة الجزئية ترتسم فيه

وهي اصغر وترتسم فيه وهي اكبر فاما ان يكون الاختلاف في الصغر

والكبر لاختلاف الصورتين في الحقيقة او لاختلاف

الماخوذ عنه بالصغر والكبر او لاختلافهما في المدرك

لا سبيل الى الاول لانا نتكلم في الصورتين من نوع واحد

ولا سبيل الى الثاني لان الصور المختلفة بالصغر والكبر

لا يجب ان يكون ما خوذة من خارج فتعين القسم الثالث

فيكون الكبيرة منهما مرتسمة في غيرها ارتسمت فيه الصغيرة

فينقسم في الوضع وما هذا شانه فهو جسماني **الفن**

الثالث في العنصريات وهو مشتمل على فصول

فصل في البسايط العنصرية وهي الماء والارض والنا

والهواء وكل واحد منها يخالف الآخر في صورته النوعية

والا لشغل واحد منها حيز الاخر والتالي باطل فالمقدم مثله

وكل واحد منها قابل للكون والفساد لان الماء تنقلب

لاستقرا

والحجر يخيل ماءً وكذلك الهواء ينقلب ماءً كما ترى

في قلل الجبال فانه يغلظ ويتقاطر دفعة والماء ينقلب

هواءً بالحر فكذلك الهواء ينقلب ناراً كما في كور الحدادين

والنار ايضاً تنقلب هواءً كما يشاهد في المصباح ويقول

ايضاً الكيفيات زائدة على الصور الطبيعية لانها يستحيل

في الكيفيات مثل التسخن والتبرد مع بقاء الصور الطبيعية

ولو كانت الكيفيات نفس الصور لاستحال والبسايط اذا

اجتمعت في المركب وفعل بعضها في بعض بقواها المتضادة

وكسر كل واحد منها سورة كيفية الآخر فيحصل كيفية

متوسطة من الكيفيات المتضادة متشابهة في اجزائه

وهي المزاج **فصل** في كاينات الهواء اما السحاب

والمطر وما يتعلق بهما فالسبب الأكثري في ذلك كما

اجزاء البخار الصاعد لأن ما حاور الماء من الهواء يسفيد

كيفية البرد من الماء ثم الطبقة التي يقطع عنها ما يثير

شعاع الشمس يبقى باردة فاذا بلغ البخار في صعوده اليها

تكاثف فان لم يكن البرد قويا اجتمع ذلك وتقاطر فالمجتمع

هو السحاب والمقاطر هو المطر وان كان البرد قويا فاما

ان يصل البرد الى اجزاء السحاب قبل اجتماعها او لا يصل

فان وصل نزل ثلجا وان لم يصل نزل بردا واما اذا لم يصل

الى الطبقة الباردة فان كان كثيرا فقد ينعقد سحابا ماطرا

وقد لا ينعقد ويسمى ضبابا وان كان قليلا فاذا اضر به البرد

فان لم يجمد فهو الطل وان جمد فهو الصقيع واما الرعد

والبرق فسببهما ان الدخان اذا احتبس فيما بين السحاب

فما صعد الى العلو مزق السحاب تمزيقا عنيفا فيحصل الرعد

وان كان اشتعل بالحركة كان برقا واما الرياح

فقد يكون سببها ان السحاب اذا ثقل اندفع الى اسفل

فصار ريحا وقد يكون لاندفاع دفعة فيصير السحاب من

جانب الى جهة اخرى وقد يكون لانبساط الهواء المتخلخل

فى جهة واندفاعه الى اخرى وقد يكون سببها برد الدخان

المتصعد وزهومته ومن الرياح ما يكون سموما محرقا لاختراقه

اقطاره بالارض الحارة واما قوس قزح فهى اما حادثة

من ارتسام ضوء النير فى اجزاء رشية مستديرة

واختلاف الوانها لسبب اختلاط ضوء النير والوان

الغمام واما الهالة فايضا انما تحدث من ارتسام

ضوء النيّر في اجزاء رشيّة مستديرة واما الشهب

فسببها ان الدخان اذا بلغ حيّز النار وكان لطيفا

اشتعل النار فيه فانقلب الى النارية ويلهب بسرعة

ويرى كالمنطفي واما الزلزلة وانفجار العيون فاعلم

ان البخار اذا احتبس في الأرض يميل الى جهة ويثير دبيبا

فتقلب مياها مختلطة باجزاء بخارية فاذا كثر بحيث لا يسعه

الارض اوجب انشقاق الارض وانفجر منها العيون واذا غلظ

بحيث لا ينفذ في مجاري مستحصفة اجتمع ولم يمكنه النفوذ

فتزلزلت الأرض **فصل** في المعادن الأبخرة والأدخنة

المجتمعة في الأرض اذا لم تكن كثيرة اختلطت على صنوف

من الاختلاطات المختلفة في الكم والكيف فيكون منها الاجسام

المعدنية فان غلب البخار يولد الكبريت والبلور والزئبق والرصاص

وغيرها من الجواهر المشفّة وان غلب الدخان تولد الملح

والزجاج والكبريت والنوشادر ثم من اختلاط البعض

هذه مع بعض تولد الأجسام الارضية مثل الذهب

والفضة فصل في النبات وله قوة عليه الشعور

ويصدر منها حركات وافعال مختلفة بالآت مختلفة

وتسمى نفسا نباتية وهي كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة

ما يتولد ويزيد ويغتذي فلها قوة غاذية وهي التي تحيل

جسما اخر الى مشاكلة الجسم الذي هي فيه فلصورته بدل ما يتحلل

عنه ولها قوة ناميه وهي التي تزيد في الجسم الذي هي فيه

في اقطاره طولا وعرضا وعمقا الى ان يبلغ كمال النشو

٢٥

على تناسب طبيعي ولها قوة مولدة وهي التي تأخذ من الجسم

الذي هي فيه جزء وتجعله مادة ومبداء لمثله والغاذية

تجذب الغذاء وتمسكه وتهضمه وتدفع ثفله فلها قوة

جاذبة وماسكة وهاضمة ودافعة للثفل والنامية

تقف من الفعل اولا وتبقى الغاذية بفعل الى ان تعجز

فصل في الحيوان وهو مختص بالنفس الحيوانية وهي

كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الجزئيات ويتحرك

بالارادة فلها قوة مدركة ومحركة اما المدركة فهي اما في

فاذن ارتسامها انما تكون في قوة اخرى غير البصر وأما

الخيال فهو قوة تحفظ جميع صور المحسوسات وامثلها

بعد الغيبوبة وهي خزانة الحس المشترك واما الوهم فهو

قوة مرتبة في التجويف الاوسط من الدماغ يدرك المعاني

الجزئية الموجودة في المحسوسات كالقوة الحاكمة في الشاة

بان الذئب مهروب عنه والولد معطوف عليه واما الحافظة

فهي قوة مرتبة في التجويف الآخر من الدماغ يحفظ ما يدركه

القوة الوهمية من المعاني الغير المحسوسة الموجودة في

فيما سيصل الارسالات المثالية بعضها
ببعض فتحصل خطوط

المقدم التجويف الاول

موخر التجويف الاول من الدماغ

عن الحواس الظاهرة

الغيبوبة المادة

او

المسمى بالدودة سبب المشابهة

الذي شأنها ان يدرك

ملك الصور يحفظ صورها

الذي شأنها الحفظ

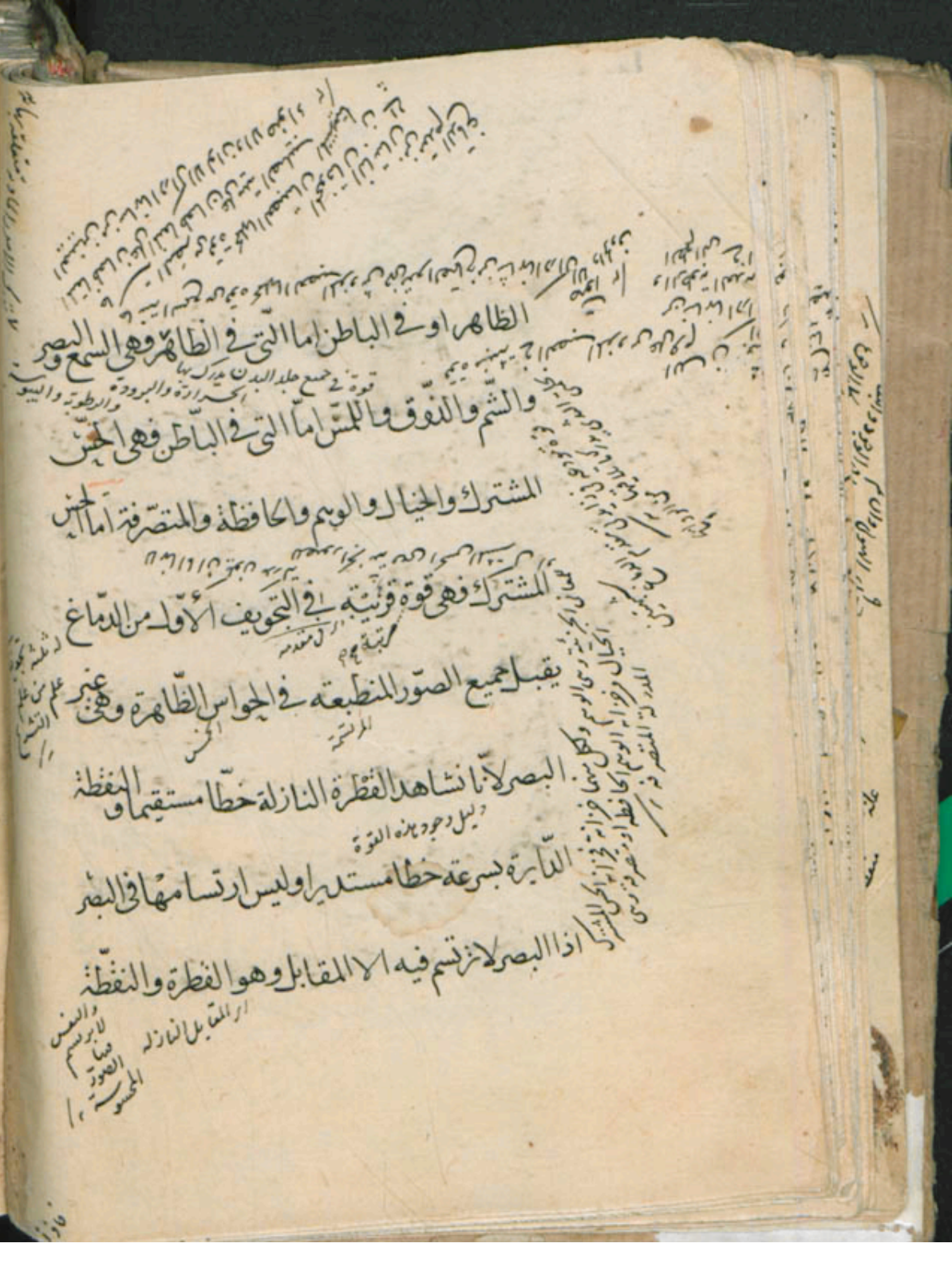

المحسوسات وهي خزانة القوّة الوهميّة وأمّا المتصرّفة

فهي قوّة مرتبة في البطن الأوسط من الدماغ من شأنها تركيب

بعض ما في الخيال مع بعض وتفصيل بعضه عن بعض وأمّا

القوّة المحرّكة فتنقسم الى باعثة وفاعلة أمّا الباعثة فهي

التي اذا ارتسم في الخيال صورة مطلوبة او مهروب عنها

حملت الفاعلة على التحريك وهي ان حملت على تحريك تطلب به

الاشياء المتخيّلة ضارة كالمشتهاة او نافعة لحصول اللذة تسمّى

قوّة شهوانيّة وان حملت على تحريك يدفع به الشيء المتخيّل ضارا

او مفيدا طلبا للغلبة تسمّى قوّة غضبيّة وأمّا الفاعلة فهي

التي تعدّ الاعضاء للتحريك فصل في الانسان وهو

مختصّ النفس الناطقة وهي كمال اوّل لجسم طبيعي آلي من جهة

ما تدرك الأمور الكلّيّة ويفعل الأفعال الفكريّة فلها

قوّة عاقلة تدرك بها التصوّرات والتصديقات وقوّة

عاملة تحرّك بدن الانسان الى الأفعال الجزئيّة بالفكر

والروية على مقتضى آراء تخصّها والقوّة العاقلة لها مراتب

المرتبة الأولى ان تكون خالية عن جميع المعقولات بل

المادة لانها لو كانت ذات وضع فاما ان لا ينقسم

او ينقسم لا سبيل الى الأول لان كل ما له وضع فهو منقسم

على ما مرّ في نفي الجزء ولا سبيل الى الثاني لان معقولاتهما

ان كانت بسيطة يلزم انقسامها لان الحال في احد جانبيها

غير الحال في الجانب الآخر وان كانت مركبة وكل مركب

انما يتركب من البسايط فيلزم انقسام تلك البسايط هف

ونقول ايضا التعقل ليس بآلة الجسدانية والا لعرض

لها الكلال لضعف البدن وليس كذلك لان البدن بعد

هي مستعدة لها وهي العقل الهيولاني والمرتبة الثانية

ان يحصل لها البديهيّة وينتقل من البديهيات الى

النظريات وهي العقل بالملكة والمرتبة الثالثة ان

يحصل لها المعقولات لكن لا يطالعها بل صارت مخزونة

عندها وهي العقل بالفعل والمرتبة الرابعة ان تطالع

المعقولات المكتسبة وهي العقل المطلق وتسمى معقولا

عقلا مستفادا ثم العقل بالملكة ان كان في الغاية

تسمى قوة قدسية واعلم ان القوة العاقلة مجردة عن

الاربعين ياخذ في النفسان مع ان القوة هناك ياخذ

العاقلة ح

كاذ سب اليه ارسطاطا

في الكمال ونقول ايضا النفوس حادثة لانها لو كانت

موجودة قبل البدن فالاختلاف بينها اما ان يكون بالمهية

اى النفوس قبل البدن

ولوازمها او بعوارضها المفارقة لا يجاز ان يكون بالمهية

مهى محمولة معدودة

ولوازمها لانها مشتركة وما به الاشتراك غير ما به الامتياز

والا لما شملها حد واحد ح

ولا يجاز ان يكون بالعوارض المفارقة لان العوارض انما تلحق

ان ص

الشئ بسبب القوابل المهية لا تستحق العوارض لذاتها والا

لكان العارض لازما والقابل للنفس انما هو البدن فمتى لم يكن

وذلك الاستعمال الذي بحث عن احوال الوجود

وهو الملط

القسم الثالث

الفن الاول

في الالهيات وهو مرتب على ثلثة فنون

فصل في

في تقاسيم الوجود وهو مرتب على فصول سبعة

سماها تقاسيم الوجود لكونها امورا تنقسم الماهية بها بحسب الوجود الذهني والى الخارجي بحسب

الكلي والجزئي اما الكلي فليس واحدا بالعدد والا لكان الوجود الخارجي وكذا غيره ح

اى متشخصا موجودا في كل واحد من الجزئيات بوجود

ليس تصوره غير مانع من الشركة بغينه كالانسانية مثلا

الشئ الواحد بالعدد موصوفا بالاعراض المتضادة مثل واحد خارجي ح

اى الحالة الواحدة اى الشخص موجودا في جزئياته ح

كونه اسود وابيض هف بل هو معنى معقول في النفس

بل انسانية زيد غير انسانية عمرو وبشير كان في

مطابق لكل واحد من جزئياته في الخارج على معنى ان ما

مفهوم الانسانية وذلك المشترك

النفس لو وجد في اى شخص من الاشخاص الخارجية لكان

من المعنى المعقول اى بوجود اى شخص ح

لما كان المشهور ان الكلي

بين امور كثيرة حاول التنبيه

المعنى المقصود ح

ذلك الشخص بعينه ذلك الشخص من غير تفاوت اصلاً و

اما الاخر فانما يتعين بمشخصاته الزايدة على طبيعته الكلية

فصل في الواحد والكثير اما الواحد فيقال على ما لا ينقسم

من الجهة التي يقال له انه واحد وهو قد يكون بالجنس كالانسان

والفرس وقد يكون بالنوع كزيد وعمرو وقد يكون بالمحمول كالفلك

والثلج وقد يكون بالموضوع كالكاتب والضاحك وقد يكون

بالعدد كزيد وقد يكون بالاتصال وهو الذي ينقسم بالقوة

الى اجزاء متشابهة كالماء وقد يكون بالتركيب وقد يكون

حقيقتا وهو الذي لا ينقسم اصلاً واما الكثير فهو الذي

يقابل الواحد **هداية** الاشياء قد يتقابلان وهما اللذان

لا يجتمعان في شيء واحد من جهته واحدة واقسامه اربعة

احدها الضدان وهما الموجودان غير المتضايفين كالسواد

والبياض وثانيها المضافان وهما موجودان يعقل كل

واحد منهما بالنسبة الى الآخر كالابوة والبنوة وثالثها

المتقابلان بالعدم والملكة وهما امران يكون احدهما وجوديا

والآخر عدمياً موضوع قابل لذلك للموجود كالبصر والعمى والعلم

والجهل ورابعها المتقابلان بالسلب والايجاب كا

لفرسية واللافرسية وذلك في الضمر لا في الوجود فصل

في المتقدم والمتاخر المتقدم يقال على خمسة اشياء احدها

المتقدم بالزمان وهوظ والثاني المتقدم بالطبع وهو

الذي لا يمكن ان يوجد الاخر الا وهو موجود وقد يمكن

ان يوجد وليس الآخر موجود كتقدم الواحد على الاثنين

والثالث المتقدم بالشرف كتقدم ابي بكر على عمر والرابع

المتقدم بالرتبة وهو ما كان اقرب من مبداء محدود

كترتب الصفوف في المسجد منسوبة الى المحراب و

الخامس المتقدم بالعلية كتقدم حركة اليد على حركة القلم

وان كانتا معا في الزمان واما المتاخر فيقال على ما يقابل

المتقدم فصل في القديم والحادث القديم بالذات

هو الذي لا اول لزمانه والمحدث بالذات هو الذي

يكون وجوده من غيره والمحدث بالزمان هو الذي لزمانه

ابتداء وقد كان وقت لم يكن هو فيه موجود ثم انقضى ذلك

الوقت وجاء وقت صار هو فيه موجودا وكل حادث

آخر من حيث هو آخر وكل ما يصدر عن الاجسام في العادة
اشارة الى البرهان على وجود القوة في الاجسام
المستمرة المحسوسة من الآثار والأفعال كالاختصاص بان
وكيف وحركة وسكون عن قوة موجودة فيه لان ذلك
امّا ان يكون لكونه جسما او لامور اتفاقية او لقوة موجودة
والأول باطل والّا لاشتركت الأجسام فيه والثاني ايضا
باطل والّا لكان مستمرا لان الامور الاتفاقية لا يكون
دايمة ولا اكثرية فاذن هو من قوة موجودة فيه وهو المطلوب

فصل في العلة والمعلول

العلة تقال لكل ما له وجود
تصور احتاج الشيء الى غيره ضروري حاصل بلا اكتساب فان كل احد يعلم احتياجه الى امور واستغنائه
عن امور والتصور السابق على التصديق الضروري اولى ان يكون ضروريا فالمحتاج الى العلة
والمحتاج معلول

فان قيل اذا كانت الآثار مستندة الى القوة وقد انشعبت
الى الصورة النوعية فيما تقدم في الطبيعي
فالفرق بينهما بان
اعلم ان الصورة النوعية لكونها
الجوهر جوهر لا محالة بخلاف القوة
ذلك ليس بلازم فيها مثلا الحرارة
ان يكون مبداء التغيير في آخر
وليست بجوهر

زماني فهو مسبوق بمادة ومدة لان امكان وجوده سابق
على وجوده والّا لما كان قبله ممكنا فيلزم انقلاب الشيء
بل اما واجبا او ممتنعا
من الامتناع الذاتي الى الامكان الذاتي هف وذلك
حكم بحالة بديهة العقل
الامكان امر وجودي اذ لا فرق بين قولنا امكانه لا وبين
والا لم يكن الشيء ممكنا في نفسه
قولنا لا امكان له هف والامكان لا يكون قايما بنفسه
حكم بحالة بديهة العقل
لان امكان الوجود انما هو بالاضافة الى ما هو امكان له فلا يكون
الوجود
قايما بنفسه فيكون قايما بمحل وهو المادة فصل في
نظر ان كل حادث زماني فهو مسبوق بمادة
هذا
القوة والفعل القوة هو الشيء الذي هو مبداء التغيير في
الفعل هو التغير الحادث في
ذلك الآخر

وقيل ان منشوء هذا الفرق بين التقسيمين فان معنى
قولنا الامكان الذاتي الامكان بالكلية ومعنى قولنا
الامكان الاستعدادي صفة عدمية وسيجيء ما فيه

في نفسه ثم لحصل من وجوده وجود غيره وهي اربعة

اقسام مادية وصورية وفاعلية وغاية اما المادية

فهي التي يكون جزءا من المعلول لكن لا يجب ان يكون موجودا

بالفعل كالطين للكوز واما العلة الصورية فهي التي يكون

جزءا من المعلول ولكن يجب بها ان يكون المعلول موجودا

بالفعل كالصورة للكوز واما الفاعلية وهي التي يكون

منها وجود المعلول كالفاعل للكوز واما الغائية

فهي التي لأجلها موجود المعلول كالغرض للطالب من الكوز

ثم العلة الفاعلية متى كانت بسيطة استحال ان يصدر

عنها اكثر من الواحد لان ما يصدر عنه اثران فهو مركب

لان كون الشيء بحيث يصدر عنه هذا غير كونه بحيث يصدر

عنه ذاك فمجموع هذين المفهومين اما ان يكون

داخلا في ذات المصدر لزم التركيب في ذاته وان كانا

خارجين كان مصدرا لهما فلكونه مصدرا لهذا غير كونه

مصدرا لذلك فيتنهي لا محالة الى ما يوجب التركيب

والكثرة في الذات ونقول ايضا ان المعلول يجب وجوده

عند وجود علته التامة اعني عند تحقق جملة الامور

المعتبرة في تحققه لانه لو لم يكن واجب الوجود حال

ان يكون ممتنع الوجود وهو محال والا لما وجد او ممكن الوجود

فيحتاج الى مرجح يخرجه من القوة الى الفعل فلا يكون جملة

الامور المعتبرة في وجوده حاصلة هف فبان ان

المعلول يجب وجوده عند تحقق علته التامة فيكون

واجبا بغيره ممكنا بالذات لانا لو اعتبرنا مهيته

من حيث هي هي لا يجب لها الوجود ولا العدم **هداية**

كون الشيء موجودا لا ينافي تاثير العلة فيه لان الشيء اذا

كان معدوما ثم وجد فاما ان يوصف العلة بكونها مفيدة

لوجوده حالة العدم او حالة الوجود او في الحالتين

جميعا لا يجوز ان يفيد وجوده حالة العدم او في الحالتين

جميعا والا لزم اجتماع الوجود والعدم هف فاذن

يفيد وجوده حالة الوجود فكون الشيء موجودا لا ينافي

كونه معلولا **فصل** في الجوهر والعرض كل موجود

فاما ان يكون مختصا بشيء يقوم به او لا يكون فاذا كان

فهو الهيولى وان كان حالًا فهو الصورة وان لم يكن حالًا

ولا محلًا فان كان مركبًا منهما فهو الجسم وان لم يكن كذلك

فان كان متعلقا بالأجسام تعلق التدبير والتصرف فهو

النفس والا فهو العقل والجوهر ليس جنسًا لهذه الأقسام

اذ لو كان جنسا لكان ما يدخل تحته مركبا من جنس وفصل

وليس كذلك لان النفس ليست مركبة لانها بعقل المهية

البسيطة الحالة فيها هف واما أقسام العرض فتسعة

الكم والكيف والاين والمتى والاضافة والملك والوضع

الواقع هو القسم الأول يسمى الساري حالًا والمشرى

محلًا ولابد ان يكون لأحدهما حاجة الى صاحبه والا

ذلك الحلول فلا يخلو اما ان يكون المحل محتاجًا الى الحال فيسمى

المحل هيولى والحال صورة او بالعكس فيسمى المحل موضوعا

والحال عرضا واذا ثبت هذا فقول الجوهر هو المهية

التي اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع

وخرج منه واجب الوجود اذ ليس له وراء الوجود مهية

واما العرض فهو الموجود في الموضوع ثم الجوهر ان كان محلًا

ذلك والكيفيات استعدادية نحو الدفع كالصلابة أو نحو
الانفعال كاللين والكيفيات مختصة بالكميات كالمثلثية
والمرتعية والزوجية والفردية للعدد وأما الأين
فهو حالة تحصل للشيء بسبب حصوله في المكان وأما
متى فهو حالة تحصل للشيء بسبب حصوله في الزمان وأما
الأضافة فهي حالة نسبية متكررة كالابوة والبنوة
وأما الملك فهو حالة تحصل للشيء بسبب ما يحيط به
وينتقل بانتقاله كتقمص الانسان وتعمم

والفعل والانفعال أما الكم فهو الذي يقبل المساواة
واللامساواة لذاته وينقسم الى المنفصل كالعدد والى
متصل قار الذات كالخط والسطح والجسم والى متصل غير قار
وهو النمان وأما الكيف فهو هيئة في شيء لا يقتضي
قسمة ولا نسبة وينقسم الى كيفيات محسوسة راسخة
كحلاوة العسل وملوحة ماء البحر وغير راسخة كحمرة الخجل
وصفرة الوجل والى كيفيات نفسانية حالات كالكتابة
في ابتداء الخلقة وملكات كالكتابة بعد الرسوخ وغير

وخوبما واما الوضع فهو هيئة حاصلة للشئ بسبب
نسبة أجزائه بعضها الى بعض وبسبب نسبتها الى الأمور الخارجة
كالقيام والقعود واما الفعل فهو حالة تحصل للشئ بسبب
تاثيره فى غيره كالقاطع مادام يقطع واما الانفعال
فهو حالة تحصل بسبب تاثره من غيره كالمتسخن مادام يتسخن

القول الثانى فى العلم بالصانع وصفاته وهو مشتمل
على فصول فصل فى اثبات الواجب لذاته وهو الذى اذا
اعتبر من حيث هو هو لا يكون قابلا للعدم وبرهانه ان يقول

الموجود الذى يمتنع عدمه امتناعا ليس لامر
غيره بل من نفس ذاته

ان لم يكن فى الوجود موجود واجب لذاته يلزم منه المحال واستحالة اللازم توجب استحالة الملزوم

لان الموجودات باسرها حينئذ يكون جملة مركبة من احاد كل واحد
بيان لزوم المحال
منها ممكن لذاته فيحتاج الى علة خارجة والعلم به بديهى
والخارج عن جميع الممكنات واجب لذاته فيلزم وجود
الواجب على تقدير عدمه وهو محال فصل فى ان وجود
الوجود نفس حقيقته لكان عارضا لها لكان الوجود من حيث
هو مفتقرا الى الغير فيكون ممكنا لذاته فلا بد له من مؤثر
وذلك المؤثر ان كان نفس تلك الحقيقة يلزم ان يكون

لكان معلولا لذاته والعلة ما لم يجب وجودها استحال

ان يوجد المعلول وذلك الوجوب هو الوجوب بالذات

المتقدم

فيكون وجوب الوجود بالذات قبل نفسه وهو محال واما

الثاني فلان تعينه لو كان زايدا على حقيقته لكان معلولا

متعينة

لذاته والعلة ما لم يكن معينه لا يوجد المعلول فيكون التعين

حاصلا قبل نفسه وهذا محال فصل في توحيد واجب

على تقدير ان يكون المتقدم عين المتأخر

الوجود لو فرضنا موجودين واجبي الوجود لكانا مشتركين

وبيان ان نوعه منحصر في شخصه

في وجوب الوجود متمايزين بامر من الأمور وما به الامتياز

متغايرين والا لم يكونا اثنين

اذ لو كان معلولا لغيره الذات لتقدم شيء

للاضطرار الى الغير فيكون

اذ الوجوب بالغير ساقي الوجوب

فلو كان ذلك الوجوب وجوبا بالغير

الواجب لذاته الى الممكن لذاته

لغيره وهو محال هاذين ذلك الوجوب

هو الوجوب بالذات م

موجوده قبل الوجود من حيث هو مفتقرا الى الغير

فيكون ممكنا لذاته فلا بد له من موثر فذلك الموثر ان كان

نفس تلك الحقيقه يلزم ان يكون موجوده قبل الوجود لان

العلة الموجبة للشيء يجب تقديمها على المعلول بالوجود فيكون

الشيء موجودا قبل نفسه هف وان كان غير تلك الماهية

يلزم ان يكون الواجب لذاته محتاجا الى الغير وهو محال

فصل في ان وجوب الوجود يعينه نفس ذاته اما

الأول فلان وجوب الوجود لو كان زايدا على حقيقته

اما ان يكون تمام الحقيقه اولا يكون لا سبيل الى الأول

لان الامتياز لو كان بتمام الحقيقه لكان وجوب

الوجود خارجا عن حقيقه كل واحد منهما وهو محال

اثبتنا

بيانه ان وجوب الوجود نفس حقيقه واجب الوجود

× وهو ما به الاشتراك

ولا سبيل الى الثاني لان كل واحد منهما ح يكون مركبا

مما به الاشتراك ومما به الامتياز وكل مركب محتاج

الى غيره فيكون ممكنا لذاته **فصل** في ان الواجب

لذاته واجب من جميع جهاته اى ليس له حالة منتظرة

الرجحصول جميع ما يمكن له من صفات الكمال ١٢

وجود ذلك الصفة ومع عدمها وح لا يكون

وجود الملزوم مع تطرق الانظار اليه

ادبع عدم ملك الصفة وهو ايضا

لعمري ذكرنا ولكن ان وجوب الوجود

لا يتم الا بنفي جميع ما عدا الذات

على تقدير اعتبار الذات

فيكون وجوب الوجود

وانما قلنا ان ذاته كافية

لانه من الصفات

لان ذاته كافية فيما له من الصفات لانها لو لم يكن كافية

ولو كان لم يمكن له حالة منتظرة ١٢

لكان شيء من صفاته من غيره فيكون حضور ذلك الغير علة

الوجوده

لوجود تلك الصفة وغيبته علة لعدمها ولو كان كذلك

لان عدم العلة علة لعدم المعلول ١٢

لم يكن ذاته من حيث هي هي تحب لها الوجود لانها اما ان تحب

بلا شرط

وهو حضور ذلك الغير وعدمه

مع وجود تلك الصفة او مع عدمها فان كان مع وجود

تلك الصفة لان الذات اما ان يقتضي الوجود او يقتضي العدم

تلك الصفة او يقتضي الوجود او يقتضي عدم تلك الصفة

تلك الصفة لم يكن وجودها من غيره وان كان مع عدمها

لم يكن عدمها عن عسه وأذا لم يجب وجودها بلا شرط لم

هذا الكلام على تقدير الرل وتسليم ثبوت الشرطية وهو باطل

يكن الواجب لذاته واجبا لذاته هف **فصل** في ان

لما كان وجود الباري مجرّدا هف وان لم يجب له شيء منهما

كان كلّ واحد منهما ممكنا له فيكون لعلّة فيلزم افتقاره و

الوجود في تجرّده الى الغير فلا يكون ذاته كافية فيما له من

الصفات هف **فصل** في انّ الواجب لذاته عالم

بذاته لأنّه مجرّد عن المادّة وكلّ مجرّد عن المادّة عالم بذاته

لانّه لو لم يكن مجردة عن المادة بل كانت مادية كانت منقسمة

الاجزاء، وكل منقسم الى الاجزاء فهو

وكل منشور الى غيره ممكن فيلزم ان

واجب الوجود ممكن هف،

لانّ ذاته حاصلة عنده فيكون عالما بذاته لان العلم هو

حصول حقيقة الشيء مجرّدة عن المادّة ولواحقها والبا

تعالى عالم بذاته **هداية** بعقل الشيء لذاته لا يقتضي التغاير

للشيء حتى عند حصوله لكان ذلك الشيء هو ذلك الشيء بعينه فلم يكن تلك الحقيقة حقيقة له هف والاضافة يقتضي

المضافين ويلزم من

بعقل الشيء ذاته اذ لو يعقل شيئ

الواجب لذاته لا يشارك الممكنات في وجوده لأنّه

لو كان مشاركا للممكنات في وجوده فالوجود من حيث

هو موجود اما ان يجب له التجرّد او اللاتجرّد او لا يجب

له شيء منهما والكلّ باطل فان وجب له التجرّد وجب ان

يكون وجود الممكنات مجرّدا غير عارض للمهيّات وهو محال

لانا نعقل المسبّع مع الشكّ في وجوده الخارجي فلو

كان وجوده نفس حقيقته لكان الشيء الواحد معلوما

مشكوكا في حالة واحدة وهو محال وان وجب له اللاتجرّد

بين العاقل والمعقول لان العلم هو حضور حقيقة الشي
عن المواد الجسمانية
مجرده وهذا اعم من حضور حقيقة الشي المغاير ولا يلزم من

كذب الأخص كذب ولان كل انسان يعقل ذاته بذاته و
الا لكان له نفسان احدهما عاقل والآخر معقول هف

فصل في ان الواجب لذاته عالم بالكليات لانه مجرد
عن المادة ولواحقها وكل مجرد عن المادة ولواحقها يجب
ان يكون عالما بالكليات اما الصغرى فقد مر ذكرها واما
الكبرى فلان كل مجرد بالامكان العام يمكن ان يعقل وهذا

الاعم

وكل ما يمكن ان يعقل مع
كل واحد من المعقولات لا محالة فيمكن ان يقارنه سائر
المعقولات في النفس فان الادراك والتعقل هو حضور
صورة المعقول في العقل مجردة عن المادة ولواحقها
وكل ما يمكن ان يقارنه سائر المعقولات في العقل يمكن
ان يقارنه سائر المعقولات لذاته وكل ما يمكن لواجب الوجود
بالامكان العام يجب وجوده له والا لكان له حالة
منتظرة هف فان قيل لو كان الباري عالما بالكليات

هذه معارضة اوردها على الحجة المذكورة تقريرها ان يقال دليلكم وان دل على ثبوت
كون الواجب عالما بالمعقولات كلها لكن عندنا ما ينفيه

فصل في ان الواجب لذاته عالم بالجزئيات على وجه

كلّي لانه يعلم اسبابها فوجب ان يكون عالما بها لأن من يعلم

العلة وجب ان يعلم ما يلزم عنها لذاتها وألّا لما كان عالما بها

لكن لا يدركها مع تغيرها والّا لكان تدرك تارة منها

انها موجودة غير معدومة وتارة يدرك منها انها معدومة

غير موجودة فيكون لكل واحد منها صورة عقلية على حدة

وواحدة من الصورتين لا يبقى مع الثانية فيكون واجب

الوجود متغيّر الذات هف بل يدرك على وجه كلّي كما يعلم

لكان فاعلا لتلك الصورة فابلاها وهو محال لان القابل

هو الذي يستعد للشيء والفاعل هو الذي يفعل الشيء و

الأول غير الثاني فيلزم التركيب فلم يكن الاول

يتصوره ومعنى كونه فاعلا انه متقدم على العلة على

ذلك التصور فلم قلتم انهما متنافيان ومن اعتقد ان

علم الباري بالاشياء نفس ذاته اعتقد في العلم بالحقيقة

الكسوف الجزئي بعينه بأنك تقول فيه بانه كسوف يكون

بعد حركة كذا من كذا شماليا بصفة كذا وهكذا الى جميع

الامور العوارض لكنك ما علمته جزئيا الان ما علمته لامنع

الحمل على كثيرين وهذا العلم غير كاف بوجود ذلك الكسوف

في هذا الوقت ما لم ينضم اليه المشاهدة ولما لم يكن الحاصل

في حق الله تعالى سوى ما ذكرنا لم يعلم الجزئيات الا على وجه كلي

فصل في ان واجب الوجود مريد للاشياء وجواد

اما ارادته فلان كل ما هو معلوم عند المبداء وهو خير

غير مناف لماهيته فايض عن ذات المبداء وكماله فذلك

الشيء مرضي له وهذا هو الارادة واما جوده فنقول

الواجب لذاته اما ان يفعل لقصد وشوق الى كمال او

يفعل لانه نظام الخير في الوجود فيوجد الاشياء على

ما ينبغي لا لعرض وشوق والاول محال لما بينا ان واجب

الوجود ليس له كمال منتظر والقسم الثاني حق فهو الجواد

الفن الثالث في الملئكة وهي العقول المجردة وهي

تشتمل على فصول فصل في اثبات العقل وبرهانه

ان الصّادر عن المبداء الأوّل انّما هو الواحد لأنّه

بسيط والبسيط لا يصدر عنه الّا الواحد وذلك

الواحد اما ان يكون هيولى او صورة او عرضا او نفسا

او عقلا لا جايز ان يكون هيولى لأنّها لا تقوم بالفعل

بدون الصّورة ولا جايز ان يكون عرضا لاستحالة وجوده

قبل وجود الجوهر ولا جايز ان يكون نفسا والّا لكان

فاعلا قبل وجود الجسم وهو محال اذ النّفس هي الّتي تفعل

بواسطة الأجسام فتعيّن ان يكون عقلا وهو المطلوب

فصل في اثبات كثرة العقول وبرهانه ان المؤثر

في الأفلاك امّا ان يكون عقلا واحدا او فلكا واحدا

او عقولا متكثّرة لا جايز ان يكون عقلا واحدا لاستحالة

صدور جميع الأفلاك عن عقل واحد لما بيّنا ان الواحد

لا يصدر عنه الّا الواحد ولا سبيل الى الثّاني لأنّ

الفلك لو كان علّة لفلك آخر فامّا ان يكون الحاوي

علّة لوجود المحوي او على العكس لا سبيل الى الأوّل

لأنّه اخسّ واصغر والأخس الأصغر استحال ان يكون

وسبب المحوّى وهو العقل الثّانى معامع انّ السّبب متقدّم على المحوّى والحاوى ليس بمتقدّم لانّ السّبب متقدّم بالعليّة ومامع المتقدّم بالعليّة لاجب ان يكون متقدّما

هداية الحاوى والمحوى كل واحد منهما ممكن لذاته وذلك لايقتضى الخلاء لانّ الخلاء لايلزم من ذلك وانّما يلزم من وجود الحاوى وعدم المحوى وذلك غير ممكن

فصل فى انليّة العقول وابدئها اما كونها انيّة فلوجوه احدها انّ واجب الوجود مستجمع لجميلة ما لا يليق

سببا للأشرف الأعظم ولا جايز ان يكون الحاوى علّة لوجود المحوّى لانّه لوكان كذلك لكان وجوب وجود المحوى متاخرا عن وجود الحاوى لأنّ وجوب وجود المعلول متاخر عن وجود العلّة واذا كان كذلك فعدم المحوى مع وجود الحاوى لايكون ممتنعا لذاته وإلّا لكان وجوبه معه لامتاخّرا عنه هف واذا كان عدم المحوّى مع وجود الحاوى ممكنا لكان الخلاء ممكنا لذاته هف فظهر انّ

هداية الحاوى

المؤثر فى الأفلاك عقول متكثرة

منه فی تاثیره فی معلوله والّا لکان له حالة منتظرة

هف والعقول ایضا مستلزمة لجملة ما لابدّ منه فی

تاثیر بعضها فی بعض لانّ کلّ ما یمکن لها فهو حاصل لها

بالفعل والّا لکان شیء منها حادثا وکلّ حادث مسبوق

بمادّة فیکون هی مادّته هف ویلزم من هذا ازلیّتها

لانّ المعلول یجب وجوده عند وجود علّته التّامّة

کامرّ واما کونها ابدیّة فلانّه لو انعدم شیء منها لانعدم

شیء منها لانعدم امر من الامور المعتبرة فی وجودها فیکو

اوشیء من العقول قابلا للتغییر والحوادث هف

فصل فی کیفیّة توسّط العقول بین الباری تع وبین العالم الجسمانی قدّمرانّ واجب الوجود واحد من کلّ جهة

ومعلوله الأوّل هو العقل المحض والأفلاک معلولات

للعقول لکن الأفلاک فیها کثرة فیکون مبادیها کثیرة

لما بیّنا انّ الواحد لا یصدر عنه الّا الواحد والعقل

الذی یصدر عنه الفلک الأعظم فیه کثرة لکن باعتبار

صدوره عن واجب الوجود بل باعتبار انّ له ماهیّة

ممكنة الوجود لذاتها واجبة الوجود لعلتها فيلزم

وجوب الوجود بالغير وامكان الوجود لذاته فيكون

باحد هذين الاعتبارين مبداء للعقل الثاني وباعتبار

الآخر مبداءً للفلك والمعلول الأشرف يجب ان يكون

ناقصا للجهة التي هي اشرف العقل فيكون بما هو موجود

واجب الوجود بالغير مبداء للعقل الثاني وبما هو موجود

ممكن الوجود لذاته مبداء للفلك وبهذا الطريق يصدر عن

كل عقل فلك وذلك الى ان ينتهي الى العقل التاسع فيصدر

عنه عقل عاشر وهو مبداء للعناصر والمدبر لما تحت

كرة القمر وهو العقل الفعال فيصدر عنه الهيولى العنصرية

والصور المختلفة بشرط استعداد الهيولى وليس

استعداد الهيولى وليس استعداد الهيولى لقبول الصورة

من جهة العقل المفارق والا لما تغير لاستعدادها

بسبب الحركات السماوية وكل حادث مسبوق

بشرط سبق حادث لان الحركات المحدثة اما ان توجد

دايما او بعد حدوث حادث اخر لا سبيل الى الاول والا

لزم دوام الحادثات وهذه الحوادث اما ان توجد

على الأجتماع او على التعاقب لاسبيل الى الأول والا

لزم امور لها ترتب فى الوجود بلانهاية وهو محال فقبل

كل حركة حركة وقبل كل حادث حادث لا الى اول فان

قيل لم قلتم انه يستحيل ترتب امور غير متناهية قلنا

لأنا اذا اخذنا جملتين احديهما من مبداء معين الى

غير النهاية واخرى مما قبله بمرتبة واحدة واطبقنا

الثانية على الأولى بان يقابل الجزء الأول من الجملة الثانية

بالجزء الأول من الأولى والثانى بالثانى فاما ان يتطابقا

الى غير النهاية او ينقطع الثانية لاسبيل الى الأول والا

لكان الزايد مثل الناقص فلزم الأنقطاع فيكون الجملة

الثانية متناهية والأولى زايدة عليها بعدد متناه

يجب ان يكون متناهية **هداية** فى احوال الآخرة

خاتمة النفس بعد خراب البدن اما ان تفسد او تتعلق

ببدن آخر على سبيل التناسخ او تبقى موجودة لاسبيل الى

الأول اذ النفس لاتقبل الفساد والا لكان فيها شئ يقبل

الفساد وشيء يفسد بالفعل الآن الفاسد بالفعل
غير القابل له فيكون مركبة هف ولا سبيل الى الثاني
لان النفوس حادثة على ما مر فيكون التناسخ محالا الآن
البدن الصالح للنفس كاف في فيضان النفس عند مبدأها
وكل بدن يصلح ان تتعلق به نفس فلو تعلق به نفس اخرى على
سبيل التناسخ فيتعلق بالبدن الواحد نفسان مدبران
وهو محال اذ لا يشعر كل واحد من ذاته الا نفسا فظهر القول
ببقاء النفس بعد الموت هداية اللذة ادراك الملايم

من حيث هو ملايم كالحلو عند الذوق والنور عند البصر
والملايم للنفس الناطقة انما هو ادراك المعقولات بان
تصور قدر ما يمكن ان ينال من الحق الاول وهو واجب
الوجود لذاته من جميع جهاته بريء عن النقايص منبع
لفيضان الخير على الوجه الأصوب ثم ادراك ما يترتب
بعده من العقول المجردة والنفوس الفلكية والأجرام
السماوية والكاينات العنصرية حتى يصير كالشيء المرتسم
فيها جميع الموجودات على الترتيب الذي هو عليه و

وهذا الادراك حاصل بعد الموت فيكون اللذة حاصلة

وانما قلنا ان هذا الادراك حاصل بعد الموت لأن

النفس لا يحتاج في تعقلاتها الى الآلة الجسدانية فكون

تعقلاتها حاصلة بعد الموت فيكون اللذة حاصله و

عدم حصولها حالة تعلق النفس بالبدن انما كان لقيام

المانع وهو الشواغل البدنية والعلايق الجسمانية

هداية الالم ادراك المنافي من حيث هو منافٍ والمنافي

للنفس الناطقة انما هو الهيئة المنضادة للكمال الذي

اذا فارقت وتمكنت فيها الهيآت المنضادة للكمال

فادركت المنافي من حيث هو منافٍ فيعرض لها الألم

هداية النفس الكاملة بالاعتقادات الحقة

اذا حصلها التنزيه عن العلايق الجسدانية اتصلت

بالعالم القدسي وحضرة رب العالمين في مقعد

صدق عند مليك مقتدر وان لم يحصل لها التنزيه

عن العلايق الجسدانية بل بقي فيها الهيآت المادية

محجوبة عن الاتصال بالسعادة فتعذبها عذابا عظيما

وهذه هي السعادة الحقيقية واليه الاشارة في القرآن المجيد بقوله ان الذين امنوا ولم يلبسوا

ايمانهم بظلم اولئك لهم الامن وهم مهتدون والايمان هو العلم بالله وعدم الظلم هو البقاء

عن الهيآت البدنية

لكن ليس هذا الألم لانما بل امر عارض غير ملائم فزول
مع ترك الأفعال التي كانت سبب تلك الهيئة بتكررها

هداية النفوس الناطقة اذا ظهر لها ان من شان
ادراك الحقايق بكسب المجهول من المعلوم لزم لها من
هذا الكسب شوق الى الكمال فاذا فارقت وليس معها
الكمال يعرض لها الألم العظيم وهو الم النار الروحانية
التي تطلع على الأفئدة هداية النفوس الناطقة التي
لم يكتسب العلم والشرف اذا فارقت البدن وكانت خالية

عن الهيئات البدنية الردية حصل لها النجاة من العذاب
والخلاص من الألم وكانت البلاهة ادنى الى الخلاص
من فظاعة بتراء واذا لم يكن خالية عن الهيئات البدنية
فيتالم بفقدان البدن ويبقى في كدورة الهيولى
مقيدة بسلاسل العلايق فيكون في غصة
عذاب اليم نعوذ بالله من ذلك المآل هذا
اخر الرسالة ومن اراد الاستقصاء في الحكمة
والوقوف على مذاهب الحكماء فليرجع الى

كتابنا المسمّى زبدة الأسرار

تم الهداية بحمد الله تعالى وحسن

توفيقه وكتبها اضعف عباد الله

تعالى راجوجهم الى الله الغنى

مويد بن محمد الغازى البيهقى

تجاوز الله عن سئاته فى العشر الأول من رمضان

المبارك سنة تسع وخمسين وثمانمية هجرية

حامدا ومصليا ومسلما على نبيه وآله وسلم

حلول الاعراض في الاجسام او تقديرا كما في حلول العلوم في المجردات فيرد عليه
انه صادق على حصول الصورة والهيولى في الجسم وعلى حصول الهيولى في الصورة
وعلى حصول النار في الجمرة والماء في الورد والاطراف المتلاقية ما ولكن
لم يقال المراد من الامر الحاصل في الشيء هو الامر الخارج فاندفع النقض بالصورة
والهيولى بالنسبة الى الجسم وقالوا في الانحاء في الاشارة تقديرا انه لو صار
مشارا اليه بالاشارة الحسية لكان الاشارة الى احدهما عين الاخر
وقد مر ملك الملازمة لجواز ان لا يكون [illegible] فيهما على تقدير
الاشارة الحسية ثم ان ههنا تفصيلا وهو انه يجوز ان يكون الحال والمحل
كلاهما قابلين للاشارة الحسية ويجوز ان لا يكون شيء منهما قابلا لها ويجوز
ان يكون المحل قابلا دون الحال كالاصوات القائمة بالاجسام كما قالوا
وغيرها من الاعراض النسبية وانما يكون الحال قابلا للاشارة
دون المحل فمجرد عقلي لامتناع حلول الحادي في المجرد

باثباتها في البسايط فانه لما ثبت الهيولى في البسايط ثبت في المركبات ان لم يجب ان نعرج بالبعض اجزاء
هيولى سيولى وهيولى بسايطها كما مر فالمناسب ان نعرج بالبعض اجزاء
عن المركبات بل لا بد من تقييد البسايط بالبعض اذ لا يصح ان يدعى بناء على بطلان
التركب من الاجزاء التي لا تتجزى اتصال كل جسم بسيط بل لا بد من ان يدعى ان بعض
الاجسام الغير المركبة لا بد من ان يكون متصلا واحدا اذ لو لم يكن متصلا كان ذا
اجزاء فاجزاءه اما ان لا يكون منتهيا اصلا فيكون اجزاء لا تتجزى او منتهيا
في جهة فقط فيكون خطا جوهريا او في جهتين فقط فيكون سطحا جوهريا وبطل
التركب من الاجزاء التي لا تتجزى الخط والسطح المذكورين فلا بد من ان يكون اجزاءه
في الجهات الثلث فتكون اجساما وتلك الاجسام لو لم تكن متصلة لكانت
اجزاء ولا يجوز ان تكون اجزاءه لا تتجزى او ما في حكمها فلا بد من ان يكون ايضا
اجساما وهكذا فاما ان يكون جسم الآءى مثلا مركبا من اجسام غير متناهية
او ينتهي الى اجسام متصلة ليست لها اجزاء اصلا والاول مع فرض
كونها اجساما متصلا فالثابت بالبرهان ليس الا ان يكون بعض الاجسام
لا بد من ان يكون متصلا واحدا لا كلها ومن لم يتنبه لذلك جعل العقايد منصفة
صفة للبعض وقال انا نثبت باعتبار المضاف اليه وبعضهم حكم بزيادة
لفظ البعض والا لزم الجزء الذي لا يتجزى ليس اللازم من عدم الانفصال
الا كونه ذا اجزاء واما ان اجزاءه لا تتجزى فغير لازم لجواز ان يكون

في جهة واحدة فقط او في جهتين فقط او في الجهات فالاحتمالات اربعة ويمكن
الجواب بانه يجوز ان يكون المراد من الجسم المبحوث عنه في هذا المقام هو الجسم المتحد
والمراد انه يلزم الجزء الذي لا يتجزى او ما في حكمه من حيث الابطال كما مر في
الاشارة وح يسقط التركب من المنقسم في الجهات اذ ح لا يكون الجسم المتحد
متحدا لان ذلك المتصل قابل للانفصال اذ قبول الانفصال يطلق
على معنيين الاول الطريان والثاني الموصوفية والمراد من القابل الاول المعنى الاول
ومن الثاني الثاني ولهم في هذا الدليل بعد ما قالوا ان ذلك الجسم يطرء عليه الانفصال
تقريران احدهما ما ذكره المصنف والثاني ان يقال ان لنا مقدمتين يديهيتين احديهما
ان ذلك الجسم ينعدم والثانية انه لا ينعدم بالكلية والا لكان الماء الآن الذي
في القصعتين من قصعة واحدة حاصلتين من كتم العدم لا يكون بينهما وبين الماء
الحاصل في القصعة الاولى مناسبة اصلا كما لا مناسبة للقصعتين الغير الحاصلتين
من هذه القصعة اليهما وهو باطل بالبديهة فلا بد من ان يكون بينهما مناسبة بانهما
كلاهما جزء مشترك بينهما موصوفا بالوحدة والاتصال حال كونه في القصعة
الواحدة وصار موصوفا بالكثرة والانفصال بعد الحصول في القصعتين
وهو هيولى بعينه فلا بد من ان يكون ذلك الجزء في حد ذاته لا واحدا ولا كثيرا ولا متصلا
ولا منفصلا وهو معنى كل ذلك تابعا للصورة ويتوجه على التقرير الاول منع
لا بد لدفعه من التشبث بالمقدمة الثانية التي ذكرت في التقرير الثاني وهو ان الاجسام

على عدم امكانه وجوده بعد غير متناهية في جهة واحدة فلابد من التنبيه ببرهان آخر
كالتطبيق ليثبت تناهيها في جميع الجهات واقول يكفي لاثبات الدعوى المذكورة ان
يثبت تناهيها في الجملة فانه اذا ثبت ذلك فيكون ذا سطح خاص وهيئة خاصة
وان لم يكن متشكلا وح لا يخلو من ان يكون ذلك السطح وتلك الهيئة للجسمية الى آخر
الدليل وبهذا البرهان ان لم يؤخذ فيه لفظ الفرجة بقدر الساق يسمى بالتشكل
واما اذا اخذ فيه ذلك فهو تلخيص له متشكلة بشكل واحد اى
الشكل الخاص بل نقول ان لا يوجد الا ملك الصورة الجسمية بل يلزم ان لا يوجد
ملك الصورة ايضا لان طبيعتها التي فرضت انها علة مستقلة لشكلها المخصوص
متحققة في كل جزء مفروض من اجزاء الصورة والشكل الخاص مختلف
او بسبب لازم للجسمية المراد من اللازم الامر الممتنع الانفكاك عن الماهية ومن
العارض الامر الممكن الانفكاك سواء كان كليا او جزئيا محمولا او غير محمول واللازم
والعارض قد يجيء بهذا المعنى وان كان المشهور منهما كونهما امرين كليين
محمولين على الشيء ومحصل الدليل ان العلة المستقلة لهذا الشكل المخصوص اما
طبيعة الصورة الجسمية العامة او امر ممتنع انفكاكه عنها او امر يمكن انفكاكه عنها
وح يكون التردد المذكور حاصرا كما لا يخفى تأمل فيه فيكون قابلة للانفصال
منع وذلك بانه يجوز ان ينتقل من شكل الى شكل ولا يقبل الانفصال كالشمعة والحق
بانه لا يمكن ان ينتقل الشمعة من شكل الى شكل بدون الانفصال مع كونها

لما قالوا

لما قالوا في اثبات الجسم التعليمي من البساط وعلى انه يمكن انتقالها من شكل الى شكل
بدون الانفصال كلام على السند الاخص اذ لنا ان نستند بالتخلخل والتكاثف
الحقيقيين في هذا المنع مع السند المذكور انما يرد اذا حمل القبول على طريان الانفصال
بالفعل ولو حمل على امكان طريان الانفصال لا يمكن الاستناد بالشمعة بل لكان
ان يمنع المنع ايضا فتأمل ولا يخفى ان امكان الانفصال كاف في اثبات التركب
من الهيولى والصورة بل يقول المتوقع امكان تبدل الاشكال هو امكان الانفصال
لا الانفصال بالفعل كل ما يقبل الانفصال فهو مركب من الهيولى والصورة
اقول الصواب ان يقول كل ما يقبل الانفصال فهو لا يكون بدون الهيولى واما ما ذكره
فيرد عليه النقض بنفس الصورة المقارنة والهيولى بل الخط والسطح ايضا لانها
لو تجردت عنها لم يكن بهذا الدليل يمكن اجراء وفي عدم تجرد الصورة عن الهيولى
بحث في تغيير وهو انه يقال لو تجردت فاما ان يكون ذات وضع ام لا الاول
باطل لان الصورة هي الجوهر الممتد في الجهات الثلث فلا يجوز ان يكون غير ذات
وضع بديهة واما دليل عدم تجرد الصورة عن الهيولى فلا يمكن اجراءه في عدم
تجرد الهيولى عن الصورة لانه احتمل ان لا يكون ذات وضع وح لا يتصف بالتساوي
ولا بعدمه ذات وضع المراد من الوضع ههنا قبول الاشارة الحسية
وهي صحيحة القول بانه ههنا او هناك على ما تقرر في مروره نظر
الخط على الاستقلال ح اى الخط الجوهري لانه اذا انتهى اليه يعني انه يمكن

والا لامتنع عدمها فلابد ان يكون مسبوقة باستعداد صورة اخرى نوعية كذلك
وهكذا فيجب ان يكون موجودة فعلة وجوب وجود قبلية العلة الفاعلة
على المعلول بالذات لا بالزمان واللازم من عدم وجود الهيولى بدون الصورة
عدم تقدمها عليها بالزمان لا بالذات فلا منافات انما يجب وجودها
مع الشكل اى بالذات ليكون متقابلا بقوله او بالشكل الذى يستلزم التقدم
الذاتى لا المعية بالزمان لانها لا تنافى التقدم الذاتى مع الشكل او
بالشكل هذا التردد لابد له من دليل فانا لا نعلم الا ان الصورة لابد ان يكون معها شكل
واما انها مع الشكل بالذات او الشكل متقدم عليه بالذات فلا اذ يجوز ان تكون
الصورة متقدمة عليه بالذات والشكل لا يوجد قبل الهيولى بناء على ما ثبت
من ان الشكل انما يوجد بمشاركة الهيولى لانه انما تقوض الصورة بواسطة التشاغل الا
بقطاع وهو انفعال والانفعال من خواص المادة وفيه نظر اذ لا دليل لهم يدل
على ان الانفعال من خواصها بل مجرد دعوى متقدمة بناء على انها متقدمة
على الهيولى على تقدير العلية والهيولى متقدمة على الشكل والمتقدم على المتقدم متقدم
هف بناء على ان معه او به متصل اى غير متقارن معها فى الوجود كما يجوز
الجسم معه وتقابل انه يقول يجوز انه لا يكون السبب منفصلا اذ يجوز ان تكون
الصورة النوعية علة لا تقوم بالفعل عدم وجودها بالفعل بدون الشكل فلا
لا يدل على احتياج ما اليه ليثبت عدم الغناء فان احد المتضايفين لا يقوم
بدون الآخر مع انه لا احتياج بينهما بدون الشكل وقد عرفت ان الشكل

فى بقائها وقد تثبت الصورة بالنسبة الى الهيولى بدعاة الخيمة
فانه لو انتفت دعاة منها لم يوجد مكانها دعاة اخرى لانعدمت الخيمة كذلك الهيولى
بالنسبة الى الصورة فانها لو انعدمت ولم يوجد مكانها صورة اخرى لانعدمت الهيولى
فكما ان بقاء الخيمة محتاجة الى دعاة لا على التعيين فكذلك الهيولى انما تحتاج الى صورة لا
بعينها فى تشكلها وما وقع فى بعض عباراتهم من انها مفتقرة اليها فى تشخصها فليس
مخالفا لهذا الكلام لانهم صرحوا بان الشكل من جملة مشخصات الصورة فى الامكان
منها صحة انتقال الجسم منه الى غيره ومنها ان سبب الله الجسم بكلمة فى فعلم من الامارتين انه ليس
موجودا مجردا وانه ليس جزء الممكن قال السيد فى حاشية شرح حكمة العين انه يعلم من صحة الانتقال
من الى غيره انه ليس جزءا من الممكن ولا عرضا حالا فيه والا لكان الانتقال عنه الى غيره محالا فانا
قلت قد ينتقل الجسم من الاين والوضع والكيف بل من السطح والجسم التعليمى القائمين به كما
فى الشمعة عند توارد الاشكال عليه قلت المراد الانتقال عنه مع بقائه بعينه فى محله فانه قد
ينتقل الجسم من السطح الذى هو مكانه مع بقاء ذلك السطح بعينه كما اذا التفت عليه كرباس
واما بقاء المكان على تقدير انه ليس بخلاء فظاهر فى جميع المواد وبتلك الامارة يثبت الاعتراض الاتى
عند انتقال الجسم عنها اصلا ومن الامارة الثانية انه ليس مما لا ينقسم اصلا
والا ان ينقسم فى جهة واحدة فقط فهو اما ينقسم فى جهتين او فى ثلث جهات
وعلى التقادير لا يكون مشتملا على المادة والا لزم من حصول الجسم فيه بتمامه التداخل
وتداخل المادتين فى المادتين مع خلا بد من ان يكون بعد امجردا عن المادة اما موهوما فلا يكون خلاء بعض الاشياء
والا لينقسم جوانا فدراج العالم فى جزئه بجواز تداخل جزئه فى مثله مرة ثم مرة اخرى ثم وثم
الى ان ينتهى العالم ويبقى جزئه وهذا بديهى البطلان

او موجودا فيكون بعدا موجودا مجردا عن المادة وعلى الاول لابد ان لا يكون جوهرا
لما عرفت ان كل جوهر ذى وضع لابد ان يكون منقسما في الجهات الثلث فهو عرض في الجوهر
المنقسم في الجهتين فقط هو السطح ولابد ان يكون قائما بالجسم المحاوى لا من جهة
فهو سطحه الباطن المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوى فاحضرت الاحتمالات فيها
وبطل الاحتمالات العقلية الاخر — لا شيئا محضا كما يقول به المتكلمون فانه عندهم
عبارة عن فراغ متوهم مشغول بالشئ بحيث لو لم يشغله لكان خلاء او بعدا
مجردا وهو مذهب افلاطون فانه يقول ان الفضاء المذكور ليس بمتوهم بل هو موجود
موجود خارجى مجرد عن الهيولى متداخل في الجسم المتمكن ومنطبق عليه تمامه واذا
تحرك الجسم ترك البعد الذى كان متداخلا فيه وحصل في بعد آخر مثله وهو واسطة
بين العالم الجسمانى والمجرد فهو بسيطة عدم اشتماله على المادة يشبه المجردات وبواسطة
قبوله الاشارة الحسية والانقسام في الجهات يشبه المادية وما يقبل
الزيادة والنقصان برهان الخلاء المذكور لو كان مكانا لابد ان يكون امرا متحققا في
نفس الامر وكان القبول المذكور داخلا في حيثيته فلا يكون لا شيئا محضا فلا يبقى الا احتمال
وجوده وهو ايضا بط لما ذكره وليس المراد انه قابل للزيادة والنقصان في
الواقع ليرد عليه انا لا نسلم ذلك لجواز ان يكون بحسب الوهم المحض فلا يدل على اثبات شئ
كونه لا شيئا محضا قال في شرح حكمة العين ان المكان لو كان خلاء لكان قابلا للزيادة
والنقصان والمراد من كونه قابلا للزيادة والنقصان انه قابل للزيادة والنقصان في
تقدير كون المكان خلاء لا انه قابل للزيادة والنقصان في نفس

هذا مبنى على ان البعد المجرد الموجود الذى يقول به افلاطون ويجعله مكانا للاجسام متحقق
بالنوع مع الابعاد الجسمانية الحالة في الهيولى ومن الصورة الجسمية وليس لهم دليل
يدل على ذلك الا برهانا ولا جدلا بل له ان يقول انها مختلفة بالنوع مع الصورة الجسمية
وح ما ذكره غير لازم فله حينئذ طبيعى اعترض عليه بان الحيز والمكان متساويان والحد الاول
لا مكان له بالمعنى المذكور الا ان يراد بالحيز حاله بسببها يقبل الجسم لذاته الاشارة
الحسية وقوله طبيعى لا يخفى ان المراد بكل جسم فله حيز طبيعى محسوس الامر وح يرد
انه يجوز ان يكون بعض القوابل غير ممتنع الزوال فعلى تقدير فرض انتفائها لانهم يقولون
لم يحز الجواز ان يكون ذا محال يستلزم المحال او نقول على تقدير انتفاء القابل غير الممتنع الزوال
لا يلزم كونه في حيز وفي نفس الامر بل على تقدير فرض محال فلم يلزم ان يكون له حيز طبيعى
في نفس الامر — لانا لو فرضنا عدم القوابل بتمامه ان كل جسم يمكن ان يفرض
خاليا عن جميع ما يمكن خلوه عنه من الامور التي ليست داخلة في ذاته ولا يلزم من ذلك
وح يكون في مكان ضرورة اذ لا يمكن وجود جسم لا في المكان ولا يكون حصوله فيه
ذلك المكان مستندا الى الامر الخارج المذكور اذ المفروض خلوه عنه فهو مستند اما
الى ذاته او جزء ذاته او لازمها وعلى تقديرات كون طبيعيا اذ لا نعنى بالطبيعى
الا ما كان ذلك وهم من ابطل الاسناد الى الجهة المشتركة بانه نسبتها الى الكل
على السوية فلا بد من الاستناد الى امر داخل فيه مختص به وهو اما ان يراد بالطبيعة
بالطبيعة الصورة النوعية فانها تطلق عليها فالمكان الطبيعى على هذا ما يكون مستند

الطبع

الطبعة التي هي الصورة النوعية ومن فسره بما مر اراد بالطبعة للجسم فالمكان

طبعا ان طلب المكان اذا كون او اذا

في المكان الذي هو سماوي بحسب الجسم والذات قوله طبعا اعترض عليه بان عدم الطلب لمكان سماوي وجد بمكانا طبعيا اخر لا يقبح في كونه بالمكان الطبعي لجواز ان يكون واجدا المكان هو مطلوبه قوله فلم يكن كل طبيعي قد يقرر عندهم ان الكل الطبيعي للبسيط هو الكرة لانا لو فرضنا قد عرفت ما فيه قوله واما الحركة الموجودة فلا يجوز ان يكون بالقوة من جميع الوجوه والا لكان وجوده بالقوة فهو اما بالفعل من جميع الوجوه او بالقوة من بعض الوجوه وبالفعل من بعضها والاول كالباري تعالى على زعمهم والثاني اما ان يكون خروجه من القوة الى الفعل في آن او في زمان الاول يسمى آنيا ودفعيا وغير تدريجي كانقلاب الجواهر بعضها الى بعض والثاني اما ان يكون حاصلا في تمامه لا على وجه الانطباق وفي كل آن يفرض فيه وفي زمانيا غير تدريجي كالكون المتحرك بين مبدأ المسافة التي تتحرك فيها ومنتهاها وامان يكون حاصلا فيه على وجه الانطباق بان يكون منقسما بانقسامه ولا يكون في الآنات المفروضة فيه ويسمى زمانيا تدريجيا والحركة من قبيل الثاني لان كل ما يكون من هذا القبيل لابد ان يكون حركة كما قيل لان المقولات التي تقع فيها الحركة كذلك مع انها ليست بحركة قوله فهي الخروج اي خروج شيء في صفة من صفاته من القوة الى الفعل على سبيل التدريج فج لا يصدق التعريف على نفس المقولات التي تقع الحركة فيها قوله عما من سماء ما هو بالفعل من جميع الوجوه لا يجوز ان يكون متحركا ولا ساكنا اذ ليس من سماء الحركة والفعل لا يجوز ان يكون متحركا باحد الوجوه الى سماء والنفوس لا يجوز ان

ان يكون متحركة في الكم والاين والوضع وهو ظاهر واما في الكيف فقد جوز والمراد من سماء ان يتحرك سلك الحركة التي تسلب عنه فالسكون في الاين عدم الحركة الاينية عما من سماء ان يتحرك قال الامام في الملخص الافلاك مستقرة في احيازها غير متحركة عنها ولا ساكنة ان جعلنا السكون عبارة عن عدم الحركة عما من شأنه ان يتحرك نوعه فقط وان جعلناه عبارة عن عدم الحركة عما من سماء ان يتحرك اما بنوعه او بجنس القرب او البعد كانت الافلاك ساكنة واقول الظاهر انها ساكنة في الاين الكم والكيف فان التغير الذي يفرد من المعمولة ولا يكون خروج ذلك الفرد من القوة الى الفعل على سبيل التدريج فالظاهر ان يكون ساكنة فيه فالسكون عبارة عن عدم خروج الشيء في صفة من صفاته على سبيل التدريج مع كونه صالحا للخروج المذكور اما بحسب نفسه او نوعه او جنسه فلا يرد على السكون ان يكون الشيء منصفا بصفة مع عدم الخروج المذكور فيها فانه لا يتأتى عبارة عن عدم خروج المتصف بالامر فيه من القوة الى الفعل على النحو المذكور قوله عن جسمه اي لا يجوز ان يكون جسمية علة مستقلة للحركة والا لزم ما ذكره فلا بد ان يكون لغير الجسمية مدخل في حركته ثم الحركة على اربعة اقسام بدا بنى على انهم حصروا المقولات التي تقع الحركة فيها عبارة عن الاجناس العالية للموجودات في عشر احدها الجوهر وتسعة منها المقولات العرضية التي سيأتي وابطلوا الحركة في الجوهر مطلقا وفي جسم من المقولات العرضية فالحركة لا تقع الا في اربعة منها فلكون الحركة اربعة اقسام قولهم انهم حصروا اما للحصر المذكور استقرائي وانه يجوز وجود جنس عال غيرها وجوز وا وجود عرض لا يكون داخلا في شيء منها وج لم

تبدلا بل سمى بذلك لانقلاب ذاته بذات اخرى وايضا اذا تغير وضع الجسم تغيرت جهات الاربع ولا يتبدل

بالتبدل هو التغير

يحمل ان يكون كل واحد من الثلثة خطا او سطحا او نقطة او احدها خطا والاخر سطحا او نقطة او احدهما سطحا والاخر نقطة وثبت بعده ان جهة العلو هو السطح وجهة السفل هو النقطة قوله ولما امكن لاحد شيء من الاشياء المذكورين على الوجود لانك قد عرفت ان جهة السفل نقطة هو موهوم مع انه يصدق في حقها الحكمان المذكوران وكذا في حق المكان مع انه ليس بموجود قبل حصول الجسم المتوجه اليه فهو على القول بانه سطح فعلول لحد والجهات لما ثبت ان لها عرضا في امتداد ما فوجب ان يكون عرضا او كل جوهر ذي وضع فهو متمم في جمع الامتدادات فلا مدلها من شيء يحدد ويعين به وضعها سواء كان ذلك الشيء مجلا لها كما في جهة العلو او لاكما في جهة السفل ولذلك جعل لاحد للجهة من يحدد ويحدد به ولم يجعل لاحد لهما من محل يعوم به فوق اما ان يكون نقطة او خطا او سطحا قوله ليس في ملاء متشابه الاجزاء المساه ان يكون اجزاءه مشتركة في الكل في الاسم والحد فيصح حصل ان تعين وضع لجهة اما في تلك الملاء او في طرفه ونهايته مع ورود ان المتردد غير حاصر افيجوز ان يكون تحددها في الملاء الغير المتناهي او اطراف ونهايات قابلة بها وايضا لا يظهر مدخلية هذه المقدمات في الدليل لهذه الدعوى بل يمكن ان يقال تحددها يجوز ان يكون في خلاء فلا يلزم ان يكون في ملاء وذلك الملاء اما جسم واحد او اكثر على احد المقدمات ولاجل ذلك صح للمعلول ان الملاء المتشابه معناه ان لا يكون فيها حدود ومحلية كالنقطة والخط والسطح

التحار لاقيام الغير القار ما لقار مطلقا ويرد عليه انه ليس ببديهي وان ادعى بعضهم بداهته ولم يدل عليه دليل فانه لما جاز قيام الامر الغير القار بالقار كالصوت القائم بالهواء والحركة القائمة بالجسم فلم لا يجوز قيام المقدار الذي هو من المقولات اذا قطع للجسم القائم بالجسم التعليمي وهو بالصورة وهي بالهيولى فهنا مقادير غير قارة قائمة بالهيولى التي ليست بغير قارة والحق بينا في موضعه ان الكرة اذا تحركت على تمسوي لكن قامت التماس سطحا غير قار واعلم ان المقدار اصطلاحا هو الخط والسطح والجسم التعليمي واما الزمان فانما يطلق عليه المقدار لغة لا اصطلاحا قوله هي حركة اول بذا منقوض بالاصوات وبالخط والسطح المذكورين وبالمعلولات التي تقع الحركة فيها قوله مقدار الحركة قد يتبين سيما انه مقدار الحركة وسائر المعلومات انه مقدار الحركة الفلك الاعظم قوله لا يتبدل لان واما الجهات الاخر فمتبدل للجسم ذي الجهة كخلاف تلك الجهات فان العالم اذا انعكس منكوسا لانعكس جهة العلو والسفل وكل واحد منهما موجود دعوى الوجود في كل منهما شاهد بالحواس قوله من ان جهة السفل هي النقطة المركزية التي في وسط الارض اذ هي غاية البعد عن جهة العلو وهي نقطة موهومة لان كرة الارض مضمنة لا نقطة فيها بالفعل قوله فانها تاخذ الحركة اي في الامتداد العمقي سواء انضم في امتداد اخر او لا فانه الذي يأخذه الحركة فان المتحرك اذا توجه الى جسم موهوم في امتداده العمقي فكانه اخذ هذا الامتداد ويحركه الله وهو مصدر بمعنى المعلول في

وان قلت انها ليس بموجودة اصلا فممنوع بجواز ان يكون موجودة في بعض الاماكن فلم يدعه

الخارج بل يكفي وجودها في الذهن كما ان الدعوى في الخارج وفي بعض الاماكن كافية

وفيه ما فيه

تركيب الزمان من الآنات لئلا يحتاج الى لزوم تركيب المسافة من الاجزاء قلت
لانه لا يخفى فساده لان وجود الطرف والوسط انما يكون اذا اجتمع الاجزاء في الوجود وذلك
الآنات لا يجتمع معا فلا يظهر كون وسط وطرفيها وكذا الدليل الثاني موقوف على وجود تحقق
ومفصل وهذا في الآنات غير معقول فيكون مستديرة ثم انهم قالوا بعد اثبات انه
مقدار لحركة مستديرة تلك الحركة هي الحركة الفلكية اذ لا شك انه يقدر بالزمان كل الحركات
المختلفة بالسرعة والبطؤ بمعنى ان هذه الحركة مثلا في ساعة وتلك في ساعتين وعلى هذا
فيكون الزمان مقدارا لاسرعها لان اسرع الحركات يكون مقداره اي زمانه اقل
فان قلت الزمان يقتضي سرعة الحركة ويمكن ان يقدر به الحركات كلها لان الاكبر يجب
المقدار يقدر بالاصغر ولا ينعكس بمعنى بعد الذراع كذا [illegible] بهذا [illegible] كذا ذراعا وبهذا الذراع
كذا اصبعا فان الاصغر بعد الاكبر لاشتمال الاكبر على مثل الاصغر مع زيادة والاكبر لا يعد
الاصغر لعدم اشتماله على مثل الاكبر فالزمان مقدار الحركة اليومية يقدر به تلك الحركة اولا
وبالذات وسائر الحركات ثانيا وبالعرض وهو المط كذا في المواقف وشرحه وقد ظهر لك
من التقرير انه مبني على ان الحركة اليومية اسرع الحركات وهو مسلم [illegible] اسرع
نفس الامر فهو مسلم وان ارادوا انها اسرع بحسب الط فمسلم لكن لا يفيد القطع بكون الزمان مقدارا
لها قوله ينتهي حركتها الى السكون اي ذهب بعض الحكماء كافلاطون وغيره الى انه لا بد ان يكون بين حركتين
مستقيمتين سكون واستدلوا عليه بانه لو لم يتخلل السكون بينهما ما دام فرض انه صعد الخردلة ويهبط الجبل
وتلاقيا في الجو بحيث تماس سطحه ولا شك انه يتخلل الخردلة لتوسط السكون بين حركتيها

انا ارادوا انها اسرع

قوله الجبة المرسية الى فوق وقيل الحق في الجواب ان تعال الخردلة لا تصادم
الجبل ولا تماسه في الصورة المفروضة فانها اذا وصل النهار بجه وقفت ثم رجعت
قبل الوصول الى الجبل مع ان ذلك فرض محض وتجويز استلزامه للمحال الذي هو وقوف
الجبل اول بها سهو لانه يجوز ان يرى مثل صغير بعض الالات التي يحدث
فيه قوة محركة قوية بحيث لا يمكن ان يرجع بحركته ومنهم من التزم سكون الجبل وقال
لا نم ان يكون ذلك محالا بل امر مستبعد لزم من وجوب بعض مقتضيات طبايع
الاشياء كتلازم السطوح المستلزمة لاستحالة الخلاء والاشياء المستبعدة
المحققة المترتبة عليها قوله ينتهي حركتها الى السكون اقول ذهب بعض الحكماء كافلاطون
وغيره الى انه لا بد ان يكون بين كل حركتين مستقيمتين سكون واستدلوا عليه
بانه لو لم يتخلل السكون بينهما ما دام فرض انه صعد الخردلة ويهبط الجبل وتلاقيا في
الجو بحيث تماس سطحها بسطحه فلا شك ان تنتقل الخردلة راجعة ويجب وقوف
الخردلة لتوسط السكون بين حركتيها الصاعدة والهابطة وذلك يوجب وقوف
الجبل لمصادمتها واللازم بط اذ كل عاقل يعلم ان الجبل لا يقف في الجو بمصادمة
الخردلة قوله لان سكونها في السكون عبارة عن عدم الحركة في وقت يمكن الحركة فيه
ولا يمكن الحركة في الآن لا عدم الحركة مطلقا واللازم ان يكون الجسم في الآنات
التي تفرض في زمان حركته ساكنا فيلزم ان يتخلل السكونات الغير المتناهية
فيما بين الحركات فالسكون ليس آنيا كالحركة التي هي عدمه واللازم من ذلك
ان لا يكون الجسم في الآنات التي تفرض في زمان الحركة متحركا ولا ساكنا ولا
استحالة في ذلك وانما المستحيل ان لا يكون الجسم متحركا ولا ساكنا في زمان الحركة

والضرورة الطبيعية هنا امتناع تتالي الآنات

على ان السكون لو كان اما لزم تساوي الآنات لكونه محفوفا بالوصول في اللا وصول الآنيين قوله لان الحركة الطبيعية تهرب عن حالة منافرة انما يسلم ذلك بعد اثبات ان حركة الفلك لا يجوز ان تكون طبيعية ولم يثبت بعد فعلى اثبات ابطاله هذا الحكم اذ لو جاز ان يكون حركته طبيعية لم يكن طلبا وهربا كذلك قوله لكنه هذا اذا كانت لحالة الملائمة المطلوبة امرا غير الحركة واما اذا كان نفس الحركة مطلوبها فلا يلزم السكون بل لا بد ان يتحرك دائما فالحق ان نحو ابطال الشق الاول المدعى فالمنع الوارد على دليل ابطال هذا الشق غير مفيد قوله لا تقبل ما ثبت بالدليل ليس الا ان ليس في طبعه مبدا ميل الا فعل الحركة القسرية لان ما لا فعل الحركة الطبيعية لا يتحرك قسرا لجواز ان يكون في طبعه مبدا ميل واستحال حركته الطبيعية لمانع منع الورود قوله في ان القوة المحركة للفلك الخ الغرض من هذا الفصل ان يثبت ان للفلك نفسا ناطقة مجردة عن المادة متعلقة به تعلق نفوسنا بابداننا قوله لان كل قوة جسمانية فهي حالة في المتحيز هذا غير مسلم فلو سلم ان المحال في المنقسم منقسم فلا نسلم ذلك فان النقطة والوحدة والابوة والبنوة وغيرها من الامور التي لا تنقسم اصلا مع انها حالة في المنقسم بل القوى الحساسة والحيوانية التي هي عبارة عن النفس الحساسة والحيوانية حالة في الامور المنقسمة مع انها لا تنقسم بانقسام محالها واجيب بان المراد كل قوة جسمانية حالة في جسم بسيط منقسمة بانقسامه وفيه نظر لانا لا نسلم ذلك لجواز ان يكون جسم بسيط قوة حالة فيه ولا تنقسم بانقسامها فان الكلية والوحدة وغيرها حالة في البسيط المنقسم مع انها غير منقسمة قوله على عدم التناهي المتسق النظام في

الاتب والانتظام والمراد من اتساق النظام ان تكون تلك الامور المتشابهة مترتبة بحسب الوضع او الطبع او العقل وانما قيده بذلك لجواز الزيادة على غير المتناهية التي لا تكون كذلك كالشهور والسنين الماضية فانهما غير متناهيتين مع ان الشهور اكثر من السنين وكالنفوس الناطقة المجردة عن الابدان فانها غير متناهية مع انها تتزايد يوما فيوما والمراد ان الزيادة على غير المتناهي في الجهة التي هو غير متناه فيها محال لانه يجوز الزيادة عليه في جانب لا يكون غير متناه فان سلسلة الحوادث الغير المتناهية المترتبة تزيد في جانب المستقبل الذي هو متناه بوجود كل حادث قوله لان انتظام المتناهي الخ يريد انه ظاهر ان مجموع المتناهيين متناه فلو وجد عدم التناهي فانما يوجد بان يكون الانضمام موجبا له ولا شك انه لا يوجبه قوله في ان الحركة القريبة للفلك قوة الخ اراد ان يثبت نفسا اخرى للفلك منطبعة فيه تكون مباشرة للتحريكات الاختيارية الجزئية كالنفوس الحيوانية الحالة في بدن الانسان وفعل هذه القوة في الفلك نظير الخيال في الانسان فكما ان الانسان لا يتحرك الا بان يرتسم صورة حسية ملائمة او منافرة في خياله يكون مبدأ للحركات الاختيارية فكذلك الفلك الا ان الخيال مخصوص بجزء خاص من بدنه وهو الدماغ بخلاف تلك القوة فان الفلك لبساطته ليس جزء منه اولى بالحلول من جزء آخر فهي حالة في جميعه ولعدم المجال لجواز ان يتخصص جزء خاص بحلول تلك القوة دون جزء آخر قوله لان التحريكات الاختيارية اي الحركات الاختيارية انما تصدر بواسطة تصور جزئي للشيء الملايم او المنافر فانها لا تصدر بدون شوق وارادة وعزم وهذه الامور لا تتحقق بدون تصور والتصور اما كلي او جزئي قوله وهي صغيرة اصغر من الشيء المجرد بالعقل وبالنقطة

والوجدة الشخصيتين قوله من نوع واحد اقول يجوز ان لا يكون التصور الكرسي
المختلف بالصغر والكبر الذي صار مبدأ للتحريكات المرئية الفلكية متحدا بالنوع
ويمكن الجواب بعد تسليم انه ترتسم فيه الصورة الحرسية المختلفة بالصغر والكبر انا
نعرض الاختلاف المذكور في صورة واحدة فان ذلك الاختلاف متحقق بالقياس
بالنسبة الى كل واحد منهما ونظر لانه يجوز ان لا يكون احد الكرسيين الذي صار تصوره مبدأ
لها متحدا مع الكل بالنوع فان بعض التمر مثلا ليس تمرا قوله لا يجب ان يكون ما اخوذ
من خارج اقول يجوز ان لا يكون التصور الكرسي المذكور الا صورة ما اخوذ من خارج
فلا يدل على انه تقتضي امورا حرسية لانه ما اخوذ من خارج ليتم ذلك وعلى
تقدير تسليم لعله لا يصدر التحريكات منه الا بواسطة الصور الحرسية الماخوذة

الادراك بالصغر والكبر عما وقع اختلاف الصورتين لان ذلك الاختلاف المخصوص كذراع والله اعلم اما ان يكون الاختلاف الصورتين الاخر الدليل فيلزم ان يكون ح

من خارج قوله فيكون الكبير منها مرتسما الخ اقول لو صح الدليل المذكور لزم ان يكون
اختلاف المدرك للصورة الحرسية المذكورة فيما بينها ومع المدرك في المقدار
مع ان الجزئيات المادية مطلقا انما ترتسم في الحس المشترك ادلا تحفظ الخيال ثانيا
وبهما قوتان جسمانيتان في الدماغ فكيف يكون مقدارهما وما لمقدار المدرك
ويمكن ان يجاب بانه يجوز ان يكون اختلاف المحل بالصغر والكبر مبدأ لخصوص الاختلاف
المذكور والمواضعة المذكورة في الحلول بحسب الوجوه القابلة غير مسلم فانا نسلم
لا يجوز ان لا يكون ذلك الاختلاف لنفس الهيولى لا لما بينها وبين ذلك الاختلاف
من علة التشخصات فلا يجوز ان يكون الهيولى منشأ له فان قلت يجوز ان لا يكون
كاختلاف المذكور من جهتها كما في تخلخل الماء بالحرارة قلت اذا عرض الكلام في
جزئي واحد ولا اختلاف بالصغر والكبر باعتبار النضج والخلو فلا يدان

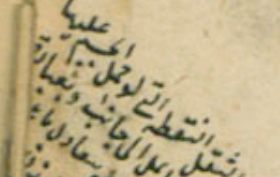

يجوز ان ح

الفن الثالث في العنصر

لحسان

يكون هذا اختلاف من جهتها قوله فيتجه في الوضع بان يكون متقسما الى اجزاء
متشابهة في الوضع قوله فهو جسماني لان الحد لا يكون له اجزاء وكذلك الالكان
متحيز اذا وضع فلا يكون مجردا قوله ومن الارض والماء والنار والهواء الحصر في
هذه الاربعة استقرائي قوله فكل واحد منها يخالف الاخر في صورته النوعية
واعلم انا سمعنا منا دليلا آخر على اثبات الصورة النوعية وهو على اختلافها
في الطبيعة ايضا قوله في الصورة الطبيعية اي في الصور النوعية قوله والمثالي
كاذب كذب التالي غير مسلم ولم لا يجوز ان يستقر الماء اذا خلي وطبعه في مركز
العالم بحيث ينطبق مركز ثقله عليه ويكون التثقيل مطلقا طالبا له اذا لم يثبت
انه لا يجوز ان يكون للجهتين مكانا طبيعيا واحدا غاية ما في الباب ان الارض بواسطة
كونها اثقل سبقته بالاستقرار فلا يكون الكليات الغامرة كلها في المكان الطبيعي
ويمكن الجواب بان المراد من الاستقرار المذكور هو الاستقرار مطلقا فرجع الكلام الى
ان كل واحد منهما مخالف للآخر في الصورة الطبيعية والا لامكن اتصاف
احدهما بالآثار المختصة لخصوص اختصاص بعض الاجسام للآخر كما اشرنا في
تمام الاستدلال على وجودها ان المراد من الاستدلال بالآثار المختصة لخصوص
اختصاص بعض الاجسام ببعض الاحياز فقط وح يكون كذب التالي ظاهرا وبانه
لو كان المركز مكانا طبيعيا للماء فلا يدان يكون له حالة كونه على سطح الارض مدافعة
لان الجسم اذا كان خارجا عن المكان الطبيعي لا يدان يكون له مدافعة المركز
لاحسن المدافعة من كان تحت الماء الكثير قوله كما في كور الحدادين في المصباح الكور
كور الحداد والمبني للطين قوله في المصباح اذا لوقيت للاصرفت ما يقابلها كما يكون

في خيمة قوله لانها لاستحالة الاستحالة عبارة عن زوال الكيفية والاتصاف بكيفية اخرى على سبيل التدريج لما عرفت من ان الحركة الكيفية لا تسمى استحالة قوله والبساط ذهب الحكماء الى ان العناصر الاربعة اجزاء للمركبات واستدلوا عليه بانه اذا حللت بالنار او بالتبخير تظهر منها هناك اجزاء ارضية ومائية وهوائية بخارية واما النارية فلا بد منها للطبخ والنضج وانما تحصل الاجزاء النارية بانقلاب الهواء اليها في حكم امتزاج البساط بواسطة التسخين الشمس فيه لا حس ولذا تتولد الحيوانات في الربيع والصيف دون الشتاء لان تسخين الشمس فيه ليس بحيث يقلب الهواء اليه النار ولا يخفى ان حدوث الطبخ والنضج لا يقتضي الا ان يكون هناك حرارة مؤثرة فيما بين الاجزاء الارضية والمائية والهوائية واما وجوب الاجزاء النارية فلانها تدخل في الحيوانات المتولدة في قعر المياه التي يعلم بالضرورة انه لا نار فيها قوله واذا اجتمعت قد تقال في بيانه ان العناصر اذا اجتمعت وامتزجت وتفاعلت فلا يمكن ان يفعل كل واحد منها في الآخر من حيث ينفعل عن الآخر فان الفعل والانفعال مختلفان لا يتصوران من حيثية واحدة والا فان كان الفعل متقدما على الانفعال صار الغالب مغلوبا عن مغلوبه فان كان متأخرا عنه صار المغلوب غالبا على غالبه وان حصلا معا كان الشيء الواحد غالبا ومغلوبا معا عن شيء واحد وكلاهما محال فاذن يفعل كل واحد منهما بصورته وينفعل بمادته اقول لم لا يجوز ان يكون الغالب مغلوبا عن مغلوبه فان لحم الصلب الذي بجزء على سطح جزء آخر اقل صلابة منه ليهضمه ويصير مغلوبا عن مغلوبه وكخل الكثير اذا امتزج بالدبس

التوقع ظرف على بنية الدباء

بعد ما ينقص منه شيء ويصير غالبا عليه ينقص منه ايضا شيء آخر

القليل
الكل نصر طعمه غالبا على طعمه ومغلوبا عنه ايضا اذ لا بقاء على حموضته الصرفة التي كانت قبل الامتزاج وظهر منه ايضا انه يجوز ان يصير المغلوب غالبا على غالبه وايضا لا نسلم استحالة ان يكون الشيء الواحد غالبا ومغلوبا معا فان بياضه اذا اشتبه على سفيد اخرى فسكر كلاهما وكذا الحال في النيلج الخالص اذا حركتا معا فانه يعرض من كل واحدة منهما شيء وهو ان غالبين ومغلوبين عن شيء واحد في حالة واحدة قوله وفعل بعضها لا شك انه اذا امتزج البساط يتحقق منها فاعل على سكرية سورة كيفية كل واحد كما شاهد في امتزاج الاجسام المحللة الكيفية بعضها مع بعض فذهب الحكماء الى ان الفاعل الكائن هو الصورة النوعية بواسطة الكيفية والمنفعل هو المادة المتحللة في الكيفية اقول ولعل ذلك منهم مبني على ان الكيفية المذكورة من الآثار المحصلة للاجسام وقد عرفت انها مستندة الى الصورة النوعية وذهبت الاطباء الى ان الفاعل والمنفعل هو الكيفية ولا يخفى ان كون الكيفية منفعلا عن معقول لان الانفعال الذي هو الانكسار ههنا عبارة عن قبول الاثر والكيفية لا تقبل اثر قابل الانكسار عبارة عن زوال فرد من الكيفية شديدة ولحق فرد آخر منها ضعيف وسيتوارد ان على المادة في المنفعل ومن ههنا صرح السيد في حاشية شرح التجريد ان المتحرك في الكيف بالذات هو الجسم ومنهم من قال ان الفاعل هو الكيفية والمنفعل هو سورة الكيفية وهو ايضا غير صحيح بمثل ما ذكرنا قوله وكسر كل واحد منها لحق ان سكر تلك الكيفيات عن سورتها وتقارب بحيث تصير كيفية واحدة متلونة من تلك المتكيفة على اختلاف

اما ان يخلق تلك العناصر كيفية ثانية للمعقدة وليس كيفية واحدة جمعتها واما ان

مذهبي الحكماء والاطباء قوله متوسطة ومعنى توسطها ان تكون اقرب الى الكل من الكيفيتين المتضادتين مما يقابلها يعني ان يتحلل اليابس الى البارد ويستبرد بالنسبة الى الحار وكذا في الرطوبة واليبوسة ومعنى تشابه الكيفية المزاجية في الكل ان الحاصل من كل جزء من اجزاء الممزوج مماثل للحاصل في الاخرى اي لما يساويه في الكيفية النوعية من غير تفاوت الا بالمحل حتى ان الجزء النارى كالجزء المائي في الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة وكذا الهوائي والارضي بناء على مذهب الحكماء واما على مذهب الاطباء فتلك الكيفية المزاجية متشابهة بحسب الحس في الاجزاء الممتزجة لا بحسب الحقيقة قوله كما كشف اجزاء النهار الصاعد بتوسط اشراق الشمس على الارض الرطبة وتحلل نحو الاجزاء الهوائية تمازجها اجزاء ضعارة مائية لا تتميز عنها في الحس سمي المركب منها بخارا قوله لان له جريا وريحا الخ دليل على انه كيف يصير الاجزاء الهوائية التي حصلت في البخار متكاثفة مع انها جارية والتكاثف من مقتضيات البرودة فقوله ان لم تصل برد الخ في الصحاح البرد ضد الحر الغمام ابرد وسمي ضبابا الضبابة سحابة تغشى الارض كالدخان والجمع الضباب كذا في الصحاح قوله فهو الظل الظل في الصحاح الظل اضعف للطل قوله فهو الصقيع في الصحاح الصقيع الذي يسقط من السماء بالليل شبيه بالثلج قوله ان الدخان اذا احتبس الخ اذا اشرقت على الارض الى اليابسة تحلل منها اجزاء نارية كالطها اجزاء ارضية لا تتميز عنها في الحس فيسمى المركب منهما دخانا قوله فتحصل الوعد بتمزيقه وتفعله مزقت الثوب ابرته مزقا خرقته كذا في الصحاح وفي

في الصحاح الغلغلة سرعة السير قوله واما قوس قزح مقدمه اذا وقع الضوء على جسم صيقلي انعكس من الجسم الصقيل الى جسم اخر وضعه كوضع المضيء من الصقيل شرط ان لا يكون الجسم صقيلا جدا مخالفا لجسم المضيء كما يرى انعكاس الضوء من الشعاع النافذ في الكوة الواقعة على صيقل كالمار الى الجدار المقابل للكوة مقدمه اخرى المرآة اذا كانت صغيرة لا تودي تخيل المرئي بل صورته ولونه الخ ان كان ملونا اخ يدل عليه التجربة واذا عمدت المقدمتان نقول اذا حدثت في خلاف جهة الشمس حين كانت قوسية من الافق اجزاء شفافة وضعها على هيئة الاستدارة وكان وراءها جسم كثيف كجبل او سحاب مظلم ونظرنا الى تلك الاجزاء الوسطية وصارت الشمس في خلاف جهة النظر انعكس شعاع البصر منها كما الشمس لكونها صقيلة كالمرآت فادت ضوء الشمس دون الشكل لكونها صغيرة فيرى قوس قزح وانما احتاج حدوثها الى ان يكون وراء تلك الاجزاء الوسطية جسم كثيف ليصير مرآة كالبلورة فانها اذا استرت من الجانب الاخر بكثيف صارت مرآة واذا لم يستتر لم تصر مرآة واختلاف الوانها بسبب اختلاف ضوء النير ولون القمر وتركيبهما كذا قال الفاضل الشارح ومما يدل على ذلك انه اذا انعكس شعاع الشمس في الكوة واذا رشت الماء الذي في الفم على شعاعها بحيث يكون ظهرا بجانب الشمس ويرى في جانب تلك الاجزاء المرشوشة من الفم كحلقة قطعة من الدائرة لونها كلون قوس قزح بعينه وقوس قزح التي ترى في السماء وكذلك الليث قوس قزح بعينه طرفه مستقوسة تبدو في السماء اتم الوسع والقوية الطرفة من صفرة وحمرة وخضرة ودلجه القمر قالها ثعلب ويمان اخذت قوس قزح من

الطرائق التي فيها صرفت والحقت بزيد وعمرو وقتل موسم ملك من ملوك اليمن كما في القاموس فان كان هكذا فالحق بعمرو وقتل للعلتين المعرفة والعدل وعاك اي عباس رضي الله عنهما لا تقولوا اوس قرح فان قرح من اسماء الشياطين وقرح اسم ملك من ملوك العجم وتضاف الوس الى اسم ملك انتهى كذا في العباب وفي الصحاح وقول كل شيء الذي ترى في السماء غير منصرف قوله انما حدث من ارتسام ضوء النير العول بالارتسام المذكور ان الارتسام في ملك الاجزاء كالارتسام في المرآة قوله في اجزاء رشته مستديرة اي اذا حدث في الاجزاء رطبة صقيلة وضعها كوضع دائرة واحاطت بغيم رقيق لطيف لا يحجب ما وراءه عن الابصار فسمك منها ضوء البصر اذا وقع عليها الى القمر فتودي ضوء القمر دون شكله فتودي كل واحد من اجزاء تلك الدائرة ضوء فيرى دائرة مضيئة وهي الهالة كذا قال الشيخ اقول الظاهر ان الاجزاء الرطبة الحادثة في الجو بعضها بحيث يصير مرآة للناظر وينعكس منه الشعاع الى القمر بواسطة وضع خاص منه ومن القمر فكل ما كان على ذلك الوضع يصير مرآة وما لم يكن فلا فالاجزاء التي فيما بين عرض الهالة تصير مرآة وما فوقه وما تحته ليس لها وضع بالنسبة اليه بحيث صارت مرآة فلذا ترى دائرة مستديرة لان الاجزاء الرطبة كلما حدثت على الهيئة الاستدارة كما يفهم من كلامه قوله حتى ترى كالمنطقة خفتت النار تخفو خفوا وانخفأت وانطفأت والطفأتها كذا في الصحاح قوله مصحفة اي تحصف الشيء اي استحكم قوله واذا لم يكن كثيرة انما تقدرها لان الابخرة اذا كانت كثيرة تصاعدت فتكون كما مر في الفصل السابق قوله وعن اختلاط بعض بدنه مع بعض الخ كما تفعله

اهل صنعة الكيمياء من احالة الزيبق بالكبريت انطباخا تاما فان كانت الكبريت الاحمر فجيد قوة صباغة تضعف عن محوقة تولد الذهب وان كان الكبريت ابيض تولد الفضة قوله وله قوة عدة قال في حاشية شرح التجريد لا شك ان الانسان وسائر الحيوانات والنباتات تشارك العناصر والمعادن وغيرها في الجسمية وتمتاز عنها بامر منضم الى الجسم وصيرته انسانا او حيوانا او نباتا فذلك الامر من حيث انه يقوى على الفعل العلمي التحريك وعلى الانفعال ما دام المحسوسات وللمعقولات يسمى قوة ومن حيث انه منضم الى المادة مختصا بنبات او انسان يسمى صورة ومن حيث ان طبيعة الجسم كانت ناقصة وكملت بانضمامه يسمى كمالا قوله وهي كمال اول فالكمال ما يكمل به النوع في ذاته وهو الكمال الاول كاجزاء الجسم او صفاته كالكيفيات التابعة للكمال الاول وهو الكمال الثاني فالكمال الاول ما يوقف عليه الذات والكمال الثاني ما يوقف على الذات اقول هذا التعريف صادق على الشامل على العظم واللحم لان ملك الكمال موجودة في هذه الامور والجواب انا نلتزم ان لها نفسا نباتيا وانها نبات بحسب العرف اي ص وان لم يكن كذلك بحسب العرف العام قوله آلي من حيث ما يولد اي ذي الآت يصدر بوسطها الافاعيل التي هي التغذي والنمو والتوليد وبه احترز عن كمالات البسائط العنصرية وقوله من حيث ما يتولد متعلق بقوله آلي واحترز عن النفس الحيوانية والانسانية بملاحظة قيد فقط اذ الحق عندهم ان هذه الافاعيل انما تصدر عن النفس الحيوانية في الحيوان بعد ما كان صادرا عن نفس نباتي كانت حالة في مادة البدن قبل مفارقتها وتفصيل الكلام

المحسوس وكما في تخيل انسان ذي جناحين وتفصيل الصورة عن الصورة كما في
قولك صاحب هذا اللون ليس له هذا الطعم وكما في تخيل انسان بلا رأس قوله
او ما في الحافظة من المعاني الغير المحسوسة فتركيب المعنى بالمعنى كما في قولك عالم هذه
العداوة له هذه النقرة وتفصيل المعنى عن المعنى كما يقال عالم له هذه المحبة ليس له
هذه النقرة قوله وهي التي تبعد العضلات للتحريك اشارة الى ان المحرك
حسه هو النفس الحيواني وملكة القوة آلة والآلة تسمى عالما مجازا لتلك
ملكة القوة تسمى العضلات لقبول التحريك من الفاعل قبضا وبسطا قوله
وهي كمال اول لجسم طبيعي آلي لكل واحد من النفس النباتي والنفس الحيواني
جزء من الجسم الذي هو كمال له لخلاف النفس الناطقة فانها ليست بجزء له
بل متعلقة به تعلق التدبير والتصرف ويتوقف عليه ذلك الجسم الآلي في صيرورته
بالفعل انسانا قوله وهي العقل اي يسمى هذه المرتبة التي هي الاستعداد المحض
او النفس في هذه المرتبة فان كلا الاستعمالين مشهوران والاول انسب
لها بالنسبة الاولى قوله الهيولى في تشبيهها في نفسها عن الصورة وانفعالها الخ اي
الهيولى الاولى تحصل خلوا بالفعل عن الصور كلها الا انها في حد ذاتها حالية عنها
اي ليست ماخوذة مع شيء منها بخلاف النفس الناطقة فانها خلو عن الصور
باسرها بالهيولى الاولى الخالية في حد ذاتها عن جميع الصفات والصورة واسطة
في عود ضمائرها وانما قيدنا الهيولى بالاولى لانها قد يطلق على الجسم اذا ركب من
جسم اخر كالسرير المركب قطع للخشب قوله وينتقل من البديهيات الاشكال
من البديهيات الى النظريات فيها لابد ان يحصل العلم من ان نكون بالفكر او بالملكة

يصح قوله فما سياتي من ان العقل بالملكة اذا كان في الغاية من قوة تقدسية
فان القوة القدسية عبارة عن كثرة الاحوال عن التفكر والتعلم فلا يبعد ان لا
تحصيل اكثر المجعولات بالحدس قوله وهي العقل بالملكة انما سمي عقلا بالملكة لان
تحصل فيها ملكة الاشغال اي صفة كاملة راسخة يتمكن بها من الاشغال النظريات
قوله بل كانها حال سنة المحاكات وانما قال كانها لان المخزونة ليست بشرط في
العقل بالفعل والا لزم ان تكون الصورة المعقولة التي لم تصر مخزونة بعد بسط
من ملكة المراتب قوله صارت مخزونة والمخزونية انما تكون بعد تاخرة بعد اخرى
بحيث تحصل لها صفة راسخة فيها يتمكن بها من استحضار النظريات على سبيل التي
تشاء من غير حاجة الى اكتساب جديد قوله وهي العقل بالفعل انما سميت بذلك
لان النظريات وان كانت حاصلة بالقوة الا انها قوية على التعقل جدا كانها حاصلة
لها بالفعل قوله وهو المرتبة الرابعة ان تحصل المعقولات اي المعقولات التي
اكتسبتها صرح بذلك في حاشية شرح المطالع ومن حال العقل المستفاد هو ان
يصير النفس بحيث تجمع النظريات التي ادركتها بحيث لا يغيب عنها شيء لزمه ان
لا يوجد المستفاد لاحد في هذه الدار بل في دار القرار اللهم الا لبعض المجردين
عن حجاب البدن وعلائقه اذ قد يوجد لهم ايجابات من ذلك كبروق تخطف ابصارهم انتهى
ولا يخفى انه متى تحصل الرجحان بالغيب فانه من اين حصل له العلم في هذا الباب بحال دار
القرار على انه اذا كان المعقولات النظرية في اول زمان الحصول قليلا يجوز
مطالعتها ثم ان تقرير الكلام في بيان هذه المراتب على ما ذهب اليه ابن سينا
هو ان العقل المطلق اعني عقل هيولاني واذ احصل العلوم البديهية استعد بها الى

لا جميع المعقولات الممكنة والمراد مطالعة
في الجملة لا الكل لا يغيب عنها شيء وقد
في حاشية شرح المطالع صح

جلبابا بالكسر خمار
صراح

الرجم بالكسر سنگ كشتن
صراح

العقل بالملكة واذا انتقل من البديهيات الى النظريات صارت نهايته
بالملكة وابتداء العقل بالفعل قوله وينتقل من البديهيات يعني ليها انتهاؤه
والنفس بالنسبة الى النظريات الحاصلة التي تمكن استحضارها بعد الغفلة
عنها في مرتبة العقل بالفعل هو اذا كانت مخزونة ام لا واعلم ان هذه المراتب
يعتبر بالقياس الى كمال نظري يتحلف الحال اذ قد يكون النفس بالنسبة الى بعض
النظريات في مرتبة العقل الهيولاني والى بعضها في مرتبة العقل بالملكة والى
بعضها في مرتبة العقل بالفعل والى بعضها في مرتبة المستفاد قوله عللا مستفادا
الاستفادة تامة من العقل الفعال المفيض للحوادث في عالمنا هذا وقد سمعت ان
هذه الاسامي اما اسماء لهذه المراتب او للنفس فيها واما تسمية للمعقولات
بالمعقول كما صرح به الملخص فليست بمشهورة قوله غير الحال في الجزء الاخير انما يلزم
ذلك لو كان الحلول سريانيا كحلول العارض في الجسم ولم لا يجوز ان يكون حلوله
كحلول النقطة في الخط والابوة والبنوة في محلهما قوله وكل مركب اما مركب الخ يكون
ان يكون مركب لا يكون مركبا من البسائط بل كل جزء منه يكون مركبا من اجزاء وهكذا
وتلك الاجزاء اما ان يكون اجزاء عقلية متحدة في الوجود كالخارجي فلا يطلب برهان
ابطال التالي بل يجوز ان لا يكون له فرد موجود في الخارج ويمكن تقرير الدليل
بان يقال لا شك ان للنفس الناطقة معقولا فاما ان يكون معقولا بالملكة او بالفعل
وعلى الاول اما ان يكون بسيطا او مركبا وعلى الاول يلزم تعقل البسيط على الكمال
لا بد ان يكون مسبوقا بتعقل اجزائه ليلزم التعقل بالملكة فلا بد ان ينتهي الى البسيط
والا كان مركبا من اجزاء غير متناهية فلا يصير معقولا بالملكة هف وعلى الثاني

وهكذا فاما ان يلزم التسلسل في تصورات الوجوه او ينتهي الى شيء يكون معلوما
بالكنه بسيطا او مركبا وعلى التقديرين فتعقل البسيط لازم ويرد عليه
ان اللازم من الدليل المذكور ان ينتهي الى مركب معقول بذاته هو فان
يكون كذلك بالملاحظة ولا يلزم ان يكون معقولا بتعقل الاجزاء على وجه
التفصيل ليلزم تعقل البسيط فان المعقول بالكنه الذي في مقابلة المتعقل
بالوجه لا يجب ان يكون معقولا على وجه حصل اجزاءه في الذهن مفصلة
بل الواجب ان يصير مجملة في الذهن بحيث لو يكون الشيء آلة للملاحظة
سواء كان ملحوظا بالاجزاء ام لا قوله لانها مشتركة اشتراكا بينة نوعية
بينها غير مسلم ولم لا يجوز ان يكون كل واحد منها نوعا منحصرا في فرد كما يقول
القائل بتجردها منصب القسم الثالث صح العلم الآلهي عبارة عن
البحث عن الاشياء التي للاعم على الاطلاق في الوجود العيني وهو على قسمين
ما لم يقارنها اصلا كالواجب تعالى والعقول وما يقارنها لكن المقارنة ليست
بواجبة كالوحدة والكثرة والقسم الاول اما ان يكون وجوده عينية ماهيته او لا
فالاول رتبتها على ما سلف وانما سمي بحث هذا النوع آلهيا لسمو شرفه
اجزائه قوله في تقسيم الوجود هذا البحث عن الاشياء التي لا يكون المقارنة المذكورة
داخلة لها ولما كان البحث فيه عن احوال العارضة للاشياء من حيث انها موجودة
وكان المراد اكثر هذه الابحاث في ضمن تقسيمات سماها تقاسيم الوجود قوله بالعدد
اي بالشخص قوله بالاعراض المتضادة على ان انسانية زيد عرض وانسانية عمرو عرض وشركان
في مفهوم الانسانية قوله على مذهبه هذا جواب عما يقال ان الموجود في الذهن
صورة

وجود ما الاخر عدميا فاما ان يعتبر في العدمي محل قابل للوجودي فهما العدم والملكة
او لا فيهما الايجاب والسلب واعترض عليهم بجواز كونهما عدميين فاجاب بقوله
مدخول هذا كور في موضعه قوله وهما الموجودان لابد ان يكمل الموجود على ما يلوح
السلب جزء من مفهومه لانه لايمكن ان تكون المتضادان موجودين في الخارج
ولذا قالوا انهما وجوديان يمكن ان يكون السلب جزء من مفهومهما سواء كانا
موجودين في الخارج ام لا قوله لكن يعتبر فيهما موضوع قابل لذلك الوجود لابد ان
يكون العدمي في المتقابلين المذكورين قابلا للوجودي اما يجب شخصه كالعمى
الذي متشخصه قبل العيون ضرورة ان الشيء مالم يشخص لم يوجد في الخارج
وعالم يوصف في الخارج لم يؤثر في الوجود شيئا لكن اللازم بط كما مر ان الصورة
للشيء مجاعلة في تشخصها الى الساهي والتشكل المتأخر عنه كذا قال الفاضل
الشيء وفيه نظر لما سمعت مني ان هذا مبني على عدم التشخص على الوجود وهو غير
مسلم يجوز ان يكون الغير بالعكس او كانا معين قوله ولا حاجة ان يكون نفسا
قد عرفت ان حفظ الجواهر في الحكمة المذكورة استعدادي وح فلم لا يجوز ان
يصدر عنه جوهر اخر غيرها قوله او النفس هي التي تفعل بواسطة الاجسام لم لا
يجوز ان تفعل الا بواسطتها ومن اين الدليل عليه بل قد يؤثر بدونها في بعض
خوارق العادة كالمعجزة والكرامة والسحر فتح العلي عن تمام جوابه قوله لما سبق ان
الواحد لا يصدر عنه الا الواحد ثم ما عدى ان احدهما ان البسط المستقيم
الذي ليس موضوعا بصفة وليس له شرط والا آله لا يصدر عنه الا الواحد بالعدد
وزعموا ان الواجب مع بسيط لهذا المعنى فلا يصدر عنه الا الواحد وقد ثبت فيما مر

يصدر عنه

الواحد سواء كان بسيطا او لا لا يصدر عنه الا الواحد وانما يصدر عنه
الكثير اذا لم يكن بسيطا حقيقيا او بواسطة تعدد الجهات والمثبتات والا لا
وقد عرفت انهم جعلوا هذه القاعدة مبنى لاثبات تعدد العقول قوله والاحسن
الاصعب استحالة الخ لا يخفى ان هذه مقدمة خطابية قوله لكان لجاز ممكنا لذاته
بعد الدلائل التي استدلوا بها على استحالة الخلاء لم يدل الا على استحالته
مطلقا لا استحالة الذاته كما يظهر لمن يرجع اليها ويتأمل فيها قوله الحادي وهو
الفلك الاعظم قوله وهو العقل الثاني معا الى بالذات سواء فسر المعنى الذاتية
بما فسرها به صاحب المحاكمات وهي المستفادة من اللذان لا يكون عنهما عدم ذاتي
او لكونهما معلولي علة واحدة مع عدم العدم الذاتي منهما كما فسرها به بعض
شراح التجريد اما الاول فظ واما الثاني فلانهما معلولان في العقل الاول وليس
منهما تقدم ذاتي قوله وكل حادث فهو مسبوق بمادة عامر في بحث العدم والحادث
قوله فلكونه مادة اما دائما او فعلا فلا يكون عقلا اما على الاول فظ واما على الثاني
فلانه لو كان كذلك لاعقلا قوله لان المعلول يجب وجوده عقلا مر في بحث العلة والمعلول
قوله فلكونه النفس او بشيء من العقول خلافا للمصنف والحواشي بخلاف لان التغير من
شأن ما له تعلق بالمادة قوله فتصدر عنه عقل عاشر لكون العقول عشرة والافلاك
تسعة والاول مقصودهم انه بحسب وجود هذه العشرة بناء على ما ثبت في الالهية
من وجود الافلاك التسعة ولا يجوز ان يكون اقل واما في جانب الكثرة فالاحتمال قائم
ويجوز ان اكثر منها وقد مر جوابان حصر الافلاك في التسعة لهذا المعنى فلا كي حصر العقول
في العشرة ارض لذلك فلا يرد انه لم يثبت بما ذكر الحصر فيها يجوز ان يكون اكثر قوله

فلا كي مدل

والا لما تعرف العدم في العقل المفارق قوله والا لكان فيما شأنه قبول
الفساد بهذا انما يكون في الشيء ذي المادة واما المجرد فلم يكن ان
يمكن ان يرتفع وجوده للخارج وصار معلوما بد دون ان يكون فيه شيء يقبل العدم
لابد لشيء فلك من دليل قوله اذ لا يشرح هذا خلاف الواقع اذ ليس لكل احد شعور
بان له نفسا مجردا فضلا عن الشعور بان ليس له الا نفسا واحدة قوله ولا ادراك
اللام من حيث انها لام انما بالجبلة لان الشيء قد يكون ملائما من جهة دون جهة
كالادوية للشخص الذي لا يمكن ان نصر بصر الحسب شخصه بحسب جهة كالعمى
للعقرب والمراد انه لا بد ان يكون الشيء على احد الوجوه المذكورة متحققا
سواء تحقق الجميع في مادة واحدة كما في المثال المذكور او بعضها كالملتحي والامرد
عدم اللحية عامي شخصه ان يكون ملائما وشاء ان النوع ليس بصحيحة فيه والاولى
ان يكون الذاهب امرد ولا يخفى انه كلما تحقق احدها صح الاطلاق كما في المثال المذكور
وذلك لان الضمير للشيء في الوجود لان اللافرسية لا معنى لها في الاعيان لانها امور
اعتبارية كذا قال الشريف ولا يخفى ان هذا لا يحكم غير مخصوص بهذا المثال بل يعم
والملكة انما كذلك لان العمى والجهل ليسا بموجودين في الاعيان ويمكن ان يقال هذا
اشارة الى ما مر حواله من ان المتقابلين الحقيقيين وسلبيهما الحقيقة معا ادراك الوقوع
واللاوقوع ولذا قال المحقق في التجريد وهو راجع الى القول بالعقد الاعتقاد
ولكن في كلام مذكور سنا موضعه قوله وقد يمكن ان يوجه هذا القول بان ليس بصحيح لان
عدم العلة النافصة مطلقا تقدم بالشرح مع ان المسلمة منها كالعلة الصورية
لا يمكن ان يوجد الشيء بدون المعلول فالصواب ان يقال ان كون المتقدم محتاجا اليه للمتأخر

وان لا يكون علة مستقلة له ولا تامة قوله والخامس صح وسواء كان المتقدم
علة مستقلة بمعنى جميع ما توقف عليه الشيء من العلل القريبة او ما بعض
جميع ما توقف عليه الشيء سواء كان قريبا او بعيدا ان حصر جواب ان الحصر المذكور
استقرائي واعترض بسبق اجزاء الزمان بعضها على بعض واجاب بانه عايد
الى السبق الزماني فانه عبارة عن ان يكون السابق قبل المسبوق بعلة لا يجامع
القبل مع البعد وهذا المعنى ان عرض لغير اجزاء الزمان كان بواسطة زمان مغاير
للسابق والمسبوق وان عرض لاجزاء الزمان لم يحتج الى زمان مغاير لهما
وذلك لان السبق والتأخر بهذا المعنى من الاعراض الذاتية الاولية للزمان
وعروضها لغيره بواسطة وعروضها لاجزاء الزمان اولا وبالذات ولغيرها
ما عداها بالعرض اقول سيق تقدم الآن على الآن فانه عرض لاجزاء الزمان وليس
بواسطة زمان مغاير لهما لكن معروضا اولا بسبق ما عداه ان كان لا بد من تحقق
زمان مبهم نعم يعرف العدم الزماني على الوجه المذكور صادق على تقدم
والحق ان حاصل هذا المعنى ان عرض لغير الوقت كان بواسطة وقت مغاير للسابق
والمسبوق وان عرض للوقت زمانا او آنا لم يحتج الى زمان او آن مغاير لهما
وذلك لان السبق بهذا المعنى من الاعراض الاولية للوقت ولغيره ما عدا بالعرض
حاصل التقدم بالذات هو الذي لا يكون وجوده من غيره وهو منحصر في الواجب الوجود
لذاته قوله وذلك الامكان امر كلي وجودي قد يطلق الوجودي بمعنى الموجود في
الخارج وقد يطلق بمعنى ما لا يكون السلبي جزءا من مفهومه وههنا المراد هو الاول
قوله اذ لا فرق من قولنا في هذه مقدمة واجبة كثيرا ما لا يذكرون نحو في المستدل لا لم

ولو صح لزم ان يكون كثير من المفهومات العدمية موجودا في الخارج كل
ان الفرق بينهما ظاهر اذ الاول عبارة عن عدم كون الامكان موجودا في
الخارج والثاني عن عدم الاتصاف وظاهر ان الاول لا يستلزم الثاني
فضلا ان يكون بينهما فرق لان الاشياء يتصف بالامور الاعتبارية المنتفية
قوله فيكون قائما بالمحل ولا يكون قائما بالمحل له بل حدث فيكون قائما بالمحل
المادة قوله وهي موضوع الحادث ان كان عرضا او هيولاه ان كان صورة
او متعلقه نحو البدن ان كان نفسا وقد تفسر المادة بالهيولى وحدها بالمحل
الموضوع وتعلق النفس مثلا عليها قوله فهو المادة لانم ان المتعلق بالحادث
منحصر في المادة بالمعنى المذكور لم لا يجوز ان يحل امكان الحادث وراء تعلق الحلول
والتدبر والتصرف ولو كان تعلق الحلول فلم لا يجوز ان يكون الحادث جوهرا غير جسماني
حالا في جوهر آخر غير جسماني ولم يقم دليل على امتناع ذلك اقول انهم صرحوا بان
حصر الجوهر في الجسم الذي سيأتي استقرائي فحصر المسئلة المذكورة المبنية عليه
ظنية قوله القوة هي التي الخ اعلم ان القوة قد تكون جوهرا كالصورة النوعية التي
للاجسام وقد تكون عرضا كالكيفيات القابلة لها مثل الحرارة وغيرها ودليل المراد
بالمبدأ ههنا المبدأ الفاعلي اذ القوة قد تكون فعلية كالكيفيات الفعلية
المعدة لموضوعها نحو الانفعال الفعل وقد تكون انفعالية كالكيفيات الانفعالية
المعدة لموضوعها نحو الانفعال والانفعال وقد تكون مبدأ للتغير في محل فقط كالصورة
الغوائية المعصية للرطوبة في مادتها وقد تكون مبدأ للتغير في محله اولا وفي غيره
ثانيا كالصورة النارية المحدثة للحرارة والبيوسة في مادتها اولا وفي غيرها ثانيا

قوله معلق بالحادث صح

وقد تكون مبدأ للتغير في غير المحل ابتداء كالنفس الناطقة المقتضية للتغير في
البدن وقد يكون مبدأ للتغير في نفسه لكن من جهتين قوله هو مبدأ للتغير في
الآخر اعم من ان يكون وحدها او بدركها قوله من حيث هو آخر انما قال من حيث
هو آخر لدخول القوة التي هي مبدأ باعتبار وقد مبدأ باعتبار آخر
كالطبيب اذا عالج نفسه وبدبرها على قواعد الحكمة الخلقية قوله فهي صادرة
عن قوة موجودة فيه اقول لا يخفى ان هذا استدلال من الاثر المخصص على وجود
مبدأ له هو في الجسم وما ذكره من الدعوى والدليل غلط قوله العلة ما يلزم من
ماله وجود في نفسه الخ اقول هذا عرف على العدم المانع بل عدم العلة علة لعدم
المعلول ولا يصدق التعريف عليه وايضا لا يجوز ان يكون الشيء علة باعتبار وجوده
الرابطي الذي هو عبارة عن الثبوت لشيء ما باعتبار وجوده في نفسه لان الكل
من وجوده في نفسه غيره وان كان الوجود في نفسه لازما له سواء كان ذهنيا او
خارجيا كالاتصاف بالامكان فانه علة للاحتياج الى المؤثر ويمكن ان يقال
معناه ان العلة ماله وجود في نفسه اعم من ان يكون خارجيا او ذهنيا على سبيل
منع الخلو فيخصص بوجوده اعم من الوجود المحمولي او الرابطي وجود غيره كذلك
لكن لا يخفى ان هذا التفسير للعلة مما يحتاج اليه الشيء قوله وهي اربعة اقسام وفي
حصرها في الاربعة المذكورة كلام اذ يبقى الشرط وارتفاع المانع والمجموع المركب
من العلة التامة بمعنى جميع ما يتوقف عليه الشيء قربا او بعدا او العلة الكلية تعلم
بمعنى جميع ما يتوقف عليه الشيء من العلل الاربعة وكذا المجموع المركب من المادة والفاعل
والغاية او الصورة والفاعلية والغائية وغير ذلك من الصور ان جعل المقسم

التغير جنس

ما ذكر في انا نجد الصورة النوعية قوة للازم
دل على ان ذلك قوة نفاعية غير
من الموصوف الذكور فتأمل

ما يتوقف عليه الشيء من حيث انه موجود

الشرط ورفع المانع داخلان في المادية
او الفاعل لانهما من حيث انهما موجودان يتوقف عليهما وجوده
وداخلان في الشرط ورفع المانع من حيث انهما عدم
موقوف عليه داخل في رفع المانع

والاولى ان يقسم العلة الى التامة والناقصة ثم الناقصة الى هذه الاقسام
واعتبار الوجوه فى المقسم ليندفع النقض ببعض المواد المذكورة قوله واما
الادلة التى فى التتح لوقوف العلة المادية لا يصدق عليها بوجوب كلا فلاك
قديمة عندهم فلا تختلف بين صورة ومادة وايضا ادا الحق عشرة مما فيصدق
على كل واحد منها اجزائها لوقوف الصورة ولا يصدق تركب المادة على جزء
منها فيلزم ان يكون لهذا المركب العددى صورة متعددة ولا يكون له مادة اصلا
واهم اذا الحق الحصوان والناطق مثلا فى الذهن فلا يلزم ان يكون كل جزء صورة ولا
مادة ولو قيل لا يصدق عليها انها جزئى الجزئى انه يكفى ان يكون المعلول معه بالفعل
او يكون ان يتحقق لا عنه هذا الوجه فيلزم ان يكون كل واحد منهما مادة بدون صورة
ويمكن التزام ما لزم فى الصورتين المذكورتين والاستحالة فى ان لا يكون المركب اجزاء
صورته فقط او مادته فقط وما قيل من ان كل مركب لا بد له من جزء مادى وصورى
غير مسلم وايضا ادا الحق عشرة عشرة مرتبة الاجزاء ولزم ان يكون الجزء الاخير منها صورة
والاجزاء الاخر مادية والجواب عن هذا ايضا بالالتزام وايضا يجوز ان يتحقق فى بعض
الاذهان الحيوان اولا ثم الناطق وفى بعضها بالعكس ويختلف المادة والصورة بالنسبة
الى التحققين والجواب انه يجوز ان يكون الحيوان مادة بالنسبة الى التحقق الاول وصورة
بالنسبة الى التحقق الثانى ثم انهم مرجوا بان ليس المراد من العلة المادية والصورية ما
يطلق عليهما المادة والصورة ايضا بل المراد من المادة والصورة الجوهر الذى قد يطلق
ويغيرهما فيشمل الاعراض التى هى اجزاء الحقيقة وبحيث يكون المعلول بها بالفعل

اولا كما لا يجوز ان لا يجوز وجود المعلول بعد اقدام الفاعل على الصانع المذكور
مع حركة يده علة بعده له قوله ثم العلة الفاعلة اذا كانت شروطا قالوا الفاعل
اذا كان واحدا فى ذاته ولم يكن له صفة ولم يكن فعله مشروطا بامر لم يكن يصدر عنه
الا ان وجد جوازا ان الفاعل بعد الفاعل مختار فى الواجب وبناء على هذا قالوا
لم يصدر عنه الا شئ واحد هو العقل الاول ويقال ان يقول لا وجود للفاعل على هذا
المعنى اذ لا بد للواجب فى صفات اعتبارية لوجوده مقارنا لوجود زيد فى
وقت مثلا وايضا لا بد له من امكان المعلول والوجود السابق عليه لا احتياج
الى المؤثر فكيف لا يكون فعله مشروطا بامر واعلم ان هذا الدليل لو تم لدل على انه
لا يمكن ان يصدر عن الفاعل الواحد فى ذاته اكثر من واحد سواء كان له صفة تعلق
مشروطا به او لم يكن او المراد ذلك حيث احال فيما سيأتى استحالة صدور جميع الاشياء
عن محل واحد الى هذه القاعدة قوله وان كانا خارجيين كان مصدر الحا
اذ لو كان غيره مصدرا لها لزم ان لا يكون هو وحده مصدرا والمقدر خلافه
ولقائل ان يقول هذا انما يلزم ان لو كان للمصدرية مدخلية فى وجود المعلول وهو
غير مسلم قوله فيشتهى لا محالة والا لزم التسلسل فى المصدريات ولقائل ان يقول
انا لا نسلم التسلسل المذكور محالا ان لو كانت تلك المصدرية واجبة الاجتماع وهو
غير مسلم ولو سلم فالترتيب بينهما باعتبار وجوداتهما الرابطية لا باعتبار وجوداتهما
فى انفسهما وان كان الوجود فى نفسه لازما بنا على ايقاعه فى كل واحد منهما بالعلية
والمعلولية والتسلسل الباطل انما يجرى فى الوجودات فى انفسها التى هى الوجود حقيقة

لان الوجودات الرابطة التي ليست بوجود تحصل فما هو موجود بنفسه يترتب
وما هو مترتب ليس بموجود فما مر قوله او ممكن الوجود اراد به الامكان حاله للايكون
وجوب الوجود بالغير ولا امتناعه ومع تلك الحالة كورد وجوده في وقت دون وقت
اخر فاحتصاصه بوجوده باحد الوقتين ان كان للمرجح كخروجه من القوة
الى الفعل وقع الممكن للمرجح وان كان لمرجح يلزم ما ذكره وليس المراد
من الامكان هو الامكان الذاتي لانه لا ينافي الوجوب بالغير بل لازم له
قوله لا يكون لها الوجود والامكان واحد الذاته ولا العدم والامكان
مسقط لذاته قوله مفيده لوجوده اي العدم لوجوده حاله الوجود وحاصل الكلام
في هذا المقام انه ان ورد ان تاثير العلة في المعلول اما ان يكون في حال الوجود
او في حال العدم فلا بد من احد الامرين لكنه في حال الوجود الحاصل من تلك العلة
لا في حال وجود اخر والا لزم الحاد الموجود وان ورد ان تاثيره اما ان يكون
بشرط وجود المعلول او بشرط عدمه فمحال ان تاثيره لا بشرط شيء منهما قوله

في تعريف الحلول ليس بصحيح لانه
ح لا يكون ملا ما لا يكون
حلوله على وجه السريان
صح

ليس لساري حالا اخذ السريان مع الحلول الوحدة والاطراف في محالها ويصدق
على ما حل بعضها في بعض قوله ولا بد ان يكون لاحدهما حاصر اي في الوجود
ويعلم من ذلك ان الهيولى تحتاج الى الصورة النوعية ايضا وصرح في المحاكمات
بذلك وقال ان الهيولى تحتاج الى الصورة الجسمية والنوعية عندهم الان
المتاخرين خصصوا دليل الاحتياج بالصورة الجسمية وايضا سمعت منا انه اذا
اخذ المحل بكونه الموضوع بمعنى المحل المستغني عن الحال في تعريف التعلق لا يكون بين
الجواهر تضاد واذا اخذ المحل بكونه بين الصور النوعية للعناصر تضاد ولا شك ان هذا

للجواهر جنس

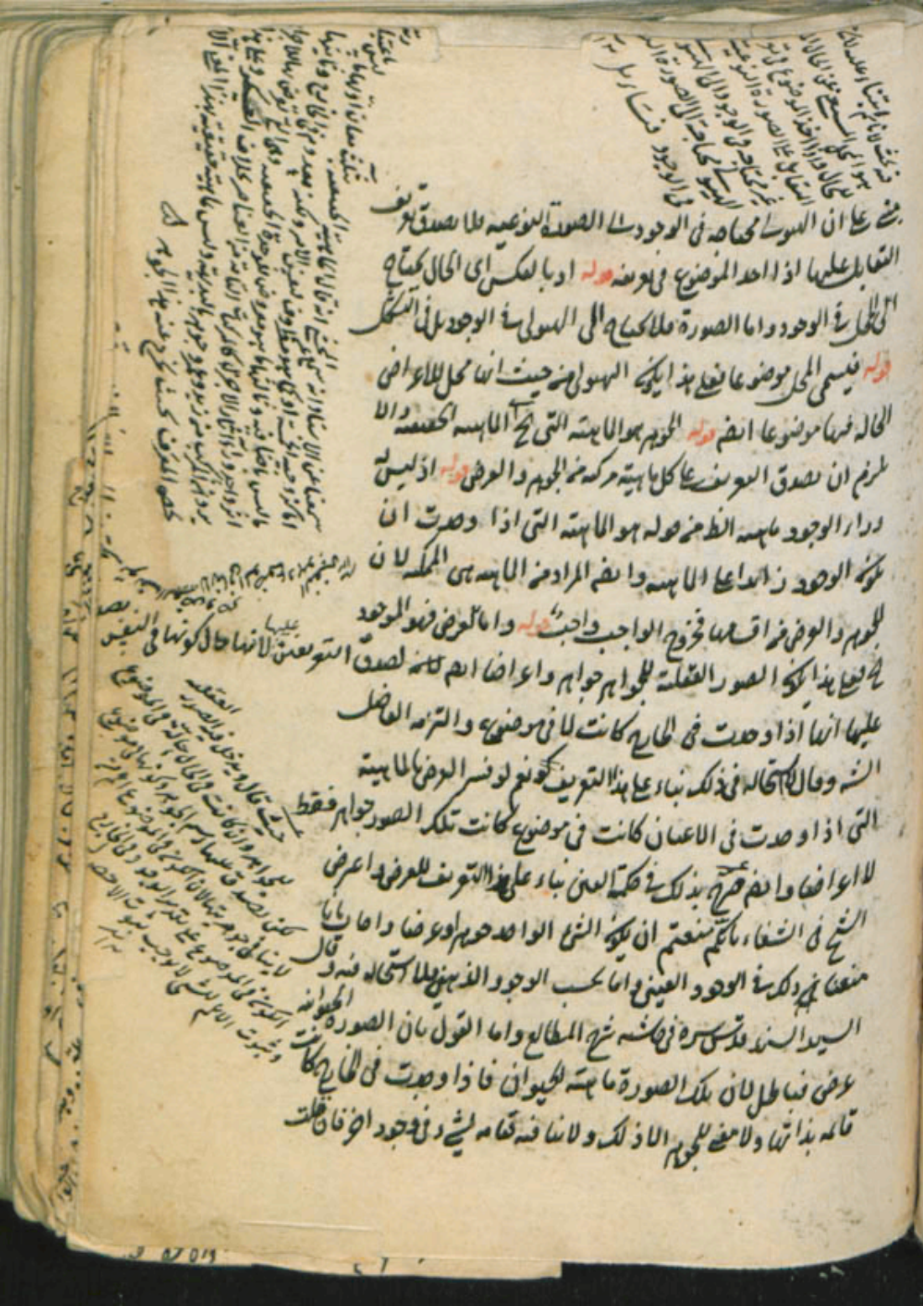

منع على ان الهيولى تحتاج في الوجود الى الصورة النوعية فلا يصدق تعريف
التعلق عليها اذا احد الموضوع في تعريفه قوله او بالعكس اي الحال تحتاج
الى المحل في الوجود واما الصورة فلا تحتاج الى الهيولى في الوجود بل في التشخص
قوله فيسمى المحل موضوعا فعلى هذا يكون الهيولى من حيث انها محل للاعراض
الحالة فيها موضوعا ايضا قوله الجوهر هو الماهية التي اذا وجدت وجدت لا
في موضوع فيلزم ان يصدق التعريف على كل ماهية مركبة من الجوهر والعرض قوله اذ ليس له
في دار الوجود ماهية الا من حوله هو الماهية التي اذا وجدت ان
يكون الوجود زائدا على الماهية وايضا المراد من الماهية هي الممكنة لان
الجوهر والعرض مشتركان في الواجب واجب قوله واما العرض فهو الموجود
في موضوع هذا يكون الصور القائمة بالجواهر جواهر واعراضا لانها لصدق التعريف
عليها انها اذا وجدت في الخارج كانت لا في موضوع والتزم الفاضل
الشارح وقال الاستحالة في ذلك بناء على هذا التعريف كونها لو فسر العرض بالماهية
التي اذا وجدت في الاعيان كانت في موضوع كانت تلك الصور جواهر فقط
لا اعراضا وايضا صرح بذلك في حكمة العين بناء على هذا التعريف للعرض واعترض
الشيخ في الشفاء بانكم سلمتم ان يكون الشيء الواحد جوهرا وعرضا واجاب بانا
نختار ذلك في الوجود العيني واما بحسب الوجود الذهني فلا استحالة فيه وقال
السيد السند قدس سره في حاشية شرح المطالع واما القول بان الصورة الجوانية
عرض فباطل لان تلك الصورة ماهية للحيوان فاذا وجدت في الخارج كانت
قائمة بذاتها ولا معنى للجوهر الا ذلك ولانها قائمة بشيء في وجود اخر فان قلت

كيف يكون باطلا وسوق على التفسير المذكور وقد صرح الشيخ بعدم المغايرة
منها في الوجود الذهني فلما علم بديهة مع قطع النزاع عن تعينها طبيعتان
متباينتان كالانسان والفرس وقد تقرر عندهم الحق ان الاشياء المتباينة
حاصلة في الذهن لا متباينة وامثالها فالمداد اي تغير الجوهر والعرض على
وجه يكون بتباين طبيعتهما باقيا لا ينافي الحاق المتحققة في نفس الامر لا الحاصل
الاعتباري لان عاد وجه يلزم التصادق منهما ولو بحسب الذهن فالحق ما ذكره
هذا الحق وان كان مخالفا لكلام الشيخ والواضح في بعض نصائحه ان الحق
في تعريف العرض هو الماهية التي اذا وجدت في الخارج كانت في موضوع
قوله ثم الجوهر لا بد من اعتبار الوحدة الحقيقية في المقسم والا يصدق
على المركب من النفس والجسم والنفس ويصدق بداهة على الاقسام الاربعة
والعقل مثلا وليس بداخل في شيء من هذه الاقسام قوله ان كان محلا
اي لحوه اخر والا يشكل بالجواهر التي ليست بهيولى ولا محل للاعراض كالجسم والصورة
والنفس ويصدق بداهة على الاقسام الاربعة للمركبات فانها محل للصور النوعية
التي هي حالة في الصورة للجسم وهي حالة فيها مع انها ليست بهيولى واللازم
من ذلك ان لا يكون الصورة النوعية حالة في الهيولى قوله وان كان مركبا
اعلم ان يكون بسيطا او مركبا وتشكل هذا بالاقسام الاربعة التي هي محل للصور
النوعية الحالة فيها كالاقسام التي هي جزء من الخشب مثلا ومحل للصورة الخشبية
ثم ان المركب من الهيولى والصورة الجسمية ان كان له وحدة حقيقية

لام بعدم التعين على الوجود - حور اعلى او لونها معين قوله فيلزم العين
حاصلا قبل نفسه اذ لو كان التعين المقدم غير التعين المذكور يلزم ان يكون
الشيء متعينا بتعينين وتعد عن معقول فتامل قوله لان كل واحد منهما يكون مركبا
ح انما يلزم ذلك لو كان مابه الامتياز معروضا لما به الاشتراك
عارضا واحاب العاصل الشه بانه مابه الاشتراك وهو وجوبا الوجود اما ان
يكون مقوما لحقيقتها او نفس حقيقتها او عارضا لهما فان كان الاول
يلزم تركب جسمه كل واحد منهما مع مابه الامتياز ذا حلافان الاشتراك في
الذاتي نفس الامتياز بالذاتي على ما بين في المنطق سف وان كان الثاني
كان مابه الامتياز في العارض تعينا لامحاله وقد سنا ان التعين نفس حقيقة
الواجب الوجود سف وان كان الثالث فهو بط فانا قد بينا ان وجوب الوجود
نفس حقيقة الواجب الوجود قوله وكل مركب يحتاج الى غيره لا يخفى ان اللازم
هو التركب العقلي واللام انه مستلزم للامكان قوله ولو كان كذلك لم يكن واجب
ان اراد فرض انتفاء الشرط فيرد عليه انه لا يجوز ان لا يجب له الوجود مع وجود تلك
الصفة ولا مع عدمها يجوز ان يكون فرض انتفائه فرضا محالا والح جاز ان يستلزم
الح وانهم يختارون الشق الثاني فانه اذا فرض انتفاء الشرط يكون عدمها عن غيبته
وان اراد مع قطع النظر عن الغير لا يقتضي عدمه قوله لانها اما ان يجب بهذا الدليل
منقوض بالصفات الاضافية كالمبدائية والخالقية ولكن الكلام في الصفات
الحقيقية غير نافع بعد جريان الدليل في الصفات الاضافية قوله لانه لو كان
مشاركا للممكنات في ح اي ماهية من حيث هي اما ان يستلزم تشاركها التجرد الذي
للممكنات ام

قطع النظر عن هذا الشرط
فيختار الاول ولا يلزم ان
لا يكون وجودها غير غيره فافهم

لم يكن بينهما فرق بالعينية والزيادة
لوجودا خاصا للواجب عين ذاته
وجودا خاصا للممكنات زايد عليها فوله فالوجود من حيث هو هو

هو

قوله ص

هو العينية او اللازم والذي هو عدم العسه او لا يستلزم شيئا منهما فلو كان
وجوده نفس جسمه بهذا اذا كان الجسم معقولا ما لكنه وهوم قوله لان العلم اي العلم
العقلي لا مطلقا قوله هو حصول صورة الشيء وتصدق عليه انه ادراكه صورته حاصلة
عنده وانه تجرد عن المادة ولقايل ان يقول لعل تلك الصورة انما يكون علما اذا كانت
لها وجود لغيرها فلا يكون شيء كونها علما وجودا في نفسه فقط ولكن الجواب بانه لو كان
ذلك شرطا لزم ان لا يكون لنا علم بذاتنا فتامل فيه قوله والا لكان لنفسه للملازمة
ممنوعة لم لا يجوز ان يعقل ذاته بان يكون نفس النفس موجودا في ذاته بوجود ظلي ولا
يلزم اجتماع المثلين لانه عبارة عن ان يكون المثلان كلاهما قائمين بشيء
واحد لان يكون احد المثلين قائما بالاخر وما قالوا من ان اعلم ان النفس ذاته
حضوري والعالم والمعلوم والعلم واحد بالذات فكلام قالوه في مقام
الاجمال لا في مقام الاستدلال كما هو المفهوم من شرح المواقف قوله علما بالكلي
لانه ح لو تم الدليل المذكور لدل على ان الواجب ان يكون عالما للمعقولات
كلها والمعقول اعم من الكلي لانه يشمل الجزئيات المجردة وجزئيات الامور العامة
كرئيات الامكان قوله ولو احقها اي العوارض المحتاجة الى المادة كالسواد
والبياض في قوله وفي العلل لكن ح قوله حال من الضمير الراجع الى الواجب في قوله في الخارج
اي حال كونه في الخارج قوله لا يتوقف على حصوله في العقل لم يلزم من عدم توقف
صحة المقارنة العقلية ان لا يكون محققا في ضمن فرد اخر هو المقارنة الخارجية لجواز ان
يكون المقارنة العقلية فقط لازمة لها وان لم يتوقف عليها وايضا لو صح ذلك يلزم
ان لا يوجد كلي منحصر في فرد ويمتنع تحقق فرد اخر فيلزم امكان وجود فرض فرد اخر

يلزم ان لا يكون في الخارج لان ح وجوده لا يتوقف على وجوده في الخ ص

بدل المتبوع

بدل ذاته

بدل انها بسيطة

على المقارنة ص

مع ان المفروض امساعدوا نفم لاشك ان المعقولات الكلية التي لافرد لها
في الخارج يمكن ان تعقل فيمكن ان يقارنه صورة المعقولات في العقل فيلزم
الكمان مقارنة صور المعقولات لها في الخارج ويمكن دفع الاخير بان الكلام في
الموجود الخارجي اي الموجود للخارجي اذا اصار مقارنا لها حال كونه في الخارج فتامل

قوله مستعد الليس والتصوري ومعبد له اي غير لزوم التركيب فيه قوله فعدلت
العلم بالكمية انهم قالوا ان علمه تعالى ذاته وانه حضوري فلو قيل مجرد الوجود للشيء
الخارجي لكشيا علم له ولا يحتاج الى اسراء صوره فهذا مخالف لما قالوا من ان
العلم للحزئيات على وجه كلي مع انه سبق الاشكال في العلم بالمعدومات الخارجية
وفي ان العلم عين الذات ولو قيل بانتزاع الصور منها ولكن لعدم ارتسامها
في ذاته تعالى في عدد الخ كما قال بعضهم ان علمه بالمعدومات لابد ان يكون كذلك
فيتكلم ام العينية وكونه حضوريا ولو لم يقل بارتسام الصورة كذلك ولا في
ذات الوجود الخ يلزم ان لصير المعدوم المطلق معلوما وهو صحيح بدرية فليتامل
قال المحقق بارتسام الصور في ذاته تعالى بالاشياء كما ذهب اليه الشيخ في الاشارات
قوله لانه يعلم اسبابها فانه يعلم ذاته فيعلم معلوله الاول لانه يعلم ذاته والعلم
الاول علة للمعلول الثاني فيلزم به ايضا وهكذا الى الاخر المعلولات ولكفي
ان يقتضي ان يكون عالما بها على وجه ما وحينئذ لان الحركات على ملك الوجوه معلولة
له قوله لكنه لابد ركما مع تغيرها فالملازم منه ذلك ان لا يكون عالما بالحركات
المتغيرة اما بالجزئيات الغير الكلية لا يعقل فلا قوله اماره انها موجودة غير معلومة
الخ مثل هذا التغير يجري في الكليات ايضا فانها يجوز ان تصير موجودة غير معلومة

الجواب ثم

وجود الغير دوباره معلومة بعد عدمه قوله فيلزم واجب الوجود متغير الذات اللازم
من ذلك محال التغير في صفاته التي هي الصور العلمية لا في ذاته قوله اما اراد به فلان
الارادة عندهم صفة توجب الفاعل عالما بالفعل اذا كان ذلك العلم سببا لصدوره
عنه مع كونه غير مغلوب ولا مستكره قوله اما هو الخ افادة الخير والانعام
من غير عوض ولا غرض وفايدة ترجع اليه قوله في اثبات العقول العقل هو الجوهر
المفارق الذي لا تعلق بالجسم تعلق التدبير والاستكمال قوله وبرهانه ان
الصادر الخ يريد انه لابد ان تصدر عنه شيء اذ قد ثبت انتهاء الموجودات
الى موجود واجب لذاته قوله والبسيط لا يصدر عنه الا الواحد كما مر في بحث
العلة والمعلول قوله لانها لا تقوم بالفعل اشارة الى ما مر من ان الهيولى
محتاجة الى الصورة في بقائها فلو صدر عنه تعالى هيولى لزم ان يكون متقدما
على الصورة لانها لابد ان يكون علة لجميع الموجودات الممكنة التي غيرها
مع ان الصورة متقدمة عليها قوله لانها لا تعدم بالعلة والا لوجدت حينئذ
المرة التي يترتب عائنا وليها الصحة والا لعاد ليها الحصة بالحالة التي هو عليها
قبل الصيرورة قوله لان النفس للحيوان في بعقلها الخ كما مر في بحث النفس الانسانية قوله
حصل لها النجاة من العذاب والخلاص من الالم غير عارفة بكما لانهم لم يعلموا
بان للنفوس كمالات تليق بها وغير متناهية اليها لانها لم يعرفوا ما هيات
البلاهية ادنى الخ من الغطاء البصري الخ كذا قيل وفيه نظر لجواز ان تصير تلك النفوس عارفة
بها بعد الموت ثم لا يجوز ان تكون تعذيبهم شيئا اخر كالكشيا في الابدان
الخ قوله من فطانة بالبصر الخ ثانيا الابتر وهي النفوس التي عرفت بالكتب
غير فيها بالا

اعلم ان الروح والنفس والقلب واحد بالذات مختلف بالاعتبار
فباعتبار انه مبداء للحيوة يقال له الروح وباعتبار انه مدبر للبدن
يقال له النفس وباعتبار انه تارة يعرض عن العالم السفلي ويتوجه
الى العالم العلوي واخرى بالعكس يقال له القلب وما قيل من ان الروح
اب والنفس ام والقلب ولد فكانه رمز قال افلاطون
العالم كرة والارض نقطة والانسان حدف والافلاك قسي
والحوادث سهام والله الرامي فاين المفر لحواه افضل الدين كاشي

اول نكوئات عقل و جانت واندرپي اونه فلك كرد اوست
زين جمله جو بگذري جهار ار كانست بس معدن و بس نبات بس حيوانست

اعلم ان السعادة العظمى للنفس الناطقة هي معرفة المبداء والمعاد
والطرق اليها وحيث احدهما طريقة النظر والاستدلال وثانيهما
طريقة الكشف والمجاهدة والسالكون للطريقة الاولى ان التزموا
ملة من ملل الانبياء فهم المتكلمون والافهم الحكماء المشاؤون و
السالكون للطريقة الثانية ان وافقوا في رياضتهم احكام شريعة
فهم الصوفية المتشرعون والافهم الحكماء الاشراقيون من حواشيه

البطرى ان لها كمالا تاما ولم يكتسبه

تمت الرسالة

فصل بل استعدادا بسبب الحركات السماوية الى اعلم انه قد سبق في
فصل ازلية العقول انه العقول مستلزمة لجميع ما لابد منه في تاثير بعضها في بعض
لانه كل ما لا يكن لها فهو حاصل لها بالفعل والا لكان شيء منها حادثا وكل حادث
مسبوق بمادة فيكون هي مادية ولا يخفى انه هذا الدليل بعينه يجري في العقل
الفعال فلابد انه لا يكون معلولا تاما وما ذكر ههنا من انه يصدر عن العقل
الفعال الهيولى العنصرية والصور النوعية المختلفة بشرط استعداد الهيولى
وليس استعدادا الهيولى لقبول الصور من جهة العقل المفارق والا لما تغير
بل استعدادا بسبب الحركات السماوية وكل حادث مسبوق بشرط سابق حادث
فيرد عليه انه يجوز انه يصدر عن العقل الاول الفلك الاول ويكون الفلك
الاول ازليا كالعقل الاول ثم يصدر عن العقل الاول العقول الاخر و
الافلاك الاخر بشرط صفة قائمة بهيولى الفلك الاول ولا يكون تلك
الصفة من جهة العقل الاول لعلزم عدم تغيرها بل يكون بسبب حركة الفلك
الاول فيكون معلولا العقل الاول حادثا كما ذكرتم في العقل الفعال تامل

منه دام ظله العالي

من فوايد المولى العلامة نصير الملة والدين علي بن محمد الجلي

الواجب لذاته هو الوجود المطلق اعني الكلي الطبيعي لان طبيعة الوجود
ليست بمعدومة والا لاجتمع الوجود والعدم بالخارج حيان وهو محال
فتعين وجودها فهو اما لذاتها او لغيرها والثاني محال لان الغير
لا يحقق بيشا ولا توجده الا بعد وجوده فيتاخر عن الطبيعة
المذكورة ان كانت جزؤه ويتحد معه بالوجود ان كانت عرضا
عاما فيتعين الاول وهو المطلوب وليس بمتكثر لانه لو كان كليا فلا بد
ان يوجد شيء من افراده لما ثبت من وجود الواجب تعالى
ولا يوجد كل افراده اذ لا يخرج جميع افراد الكلي من القوة الى الفعل
حتى لا يبقى في القوة شيء آخر اذ فرض الطبيعة متشخصة بشخصات
غير واقعة بالفعل ممكن للعقل دايما ولا يوجد البعض دون بعض
والا لم يكن موجود مقتضى الذات فتعين ان لا يكون كلما فيكون
واحدا طبيعيا لا قسمة فيه وهو المطلوب

الى اثينا وحضر درس تلميذ ارسطو وهو لارسطو وهو استاذ افلاطون الالهي
الى الاسكندرية في القرن الثالث فيتاخر درس تلميذ داود النحوي الاسكندري
الفيلسوف في القرن السادس

بسم الله الرحمن الرحيم الموجز والمنطوق لزين الدين الكشي رحمه الله الحمد لله حمدا يليق
شانه وباهر برهانه وصلى الله على محمد واله فصل اللفظ المفيد اما ان يعتبر بالنسبة الى تمام
مسماه كالانسان بالنسبه الى الحيوان الناطق وهو دلاله المطابقه او الى جزء مسماه من حيث هو جزوه
كالانسان بالنسبه الى مجرد الحيوان او الناطق وحده وهو دلاله التضمن او الخارج اللازم الذى ينتقل
الذهن من المسمى اليه كالاسد بالنسبه الى الشجاع او الحمار بالنسبه الى البليد وهو دلاله الالتزام والاول
هو الحقيقه والاخيران هما المجاز ويسمى الاول منهما اطلاق اسم الكل على البعض والثانى اطلاق اسم الملزم
على اللازم وقد يصير دلاله اللفظ على المنقول اليه اقوى من دلالته على المنقول عنه فتسمى الفاظ
منقوله شرعيه كالناقل هو الشرع كاسم الزكوه والصلوة والصوم غرفيه كالناقل هو العرف الخاص
الناقل هو العرف العام كاسم الدابه بالنسبه الى الفرس واصطلاحيه كالناقل هو العرف الخاص
كاصطلاح النحاه والنظار وعرفيا مرارا العام وقد لا يكون كذلك فتسمى بالنسبه الى المنقول عنه حقيقه
وبالنسبه الى المنقول اليه مجازا والدال بالمطابقه اما ان يكون جزوه الاعلى جزوه وهو جزوه كالانسان
وغلام عمرو هو المركب لا يدل وهو المفرد وهو اما ان يكون مما كثر اللفظ متحد المعنى بالجد والحقيقه
كالعين الباصره والفواره والشمس والذهب وكالمشترى لما لا يعد البيع والكوكب الذى يغلب المجنون
من السعود والقرء للطهر والحيض وهى الاسما المشتركه جمله بالنسبه الى الكل واحد من معانيها او
متحد اللفظ مختلف المعنى لا بالجد والحقيقه بل بالعدد فقط كالحيوان بالنسبه الى الحاده والانسان
بالنسبه الى اشخاصه والفرس بالنسبه الى افراده وهى الاسما المتواطيه اى المتوافقه احادها
فى معناها او مكثر اللفظ والمعنى جميعا وهى الاسماء المتباينه سواء دلت على الذات او دل الواحد
على الذات والاخر على الصفه كالسيف والصارم او على مجموع الذات والصفه كالمهند الذى يغلب السيف
مع وصف كونه منتسبا الى الهند او على الصفه الصفه كالناطق والفصيح ثم المفرد اما ان لا يستقل
لا يخبر به وهو الاداه او يستقل وهو اما ان يدل على الزمان المعين لوجوده بعوارضه وهى الهيئات

التي تعرض للمصدر في التصريف لغرض يضر به وهو الكلمة او لا يدل وهو الاسم وهو اما ان يمنع نفس تصور
معناه من وقوع الشركة فيه كزيد وعمرو وهو العلم لفظا والجزئي والشخصي معنى او لا يمنع كالانسان وهو
الكلي فسمي لفظا مطلقا وهو اما ان يكون تمام الماهية او داخلا فيها وهو الذي لا يوجد للماهية الا بعد
وجوده وينعدم عند عدمه في الخارج والذهن جميعا وسمي ذاتيا لتكل الماهية او خارجا عنها
وهو الذي لا يكون كذلك وسمي عرضا لها والداخل اما ان يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالحقائق في
جواب ما هو وهو كمال الجوهر المشترك بينها كالجوهر والجسم والحسم ذي النفس والحيوان وهو الجنس
لانه الكلي المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو وله اربع مراتب او مقولا على كثيرين
مختلفين بالعدد في جواب اي شيء هو وهو كمال الجوهر المميز للناطق بالنسبة الى الحيوان وهو الفصل
لانه الكلي المقول على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب اي شيء هو وهو لا يجوز ان يكون عرضيا لان العدد
لا يجوز ان يكون جزءا من الموجود ولا يجب ان يكون علة للوجود حصة النوع من الجنس لان الجسم النامي
جنس للنبات والحيوان وامتياز كل واحد منهما عن الآخر بقوى قائمة بكل الاجسام والقائم بالشيء محتاج
اليه فيجب ان يكون علة له والفصل يكون مقسما للجنس مقوما للنوع وكل ما قوم الجنس قوم النوع
ولا ينعكس فكل ما قسم النوع قسم الجنس ولا ينعكس واما نفس الماهية فهو اما ان يكون مقولا على
كثيرين مختلفين بالعدد فقط في جواب ما هو كالانسان بالنسبة الى آحاده وهو النوع الحقيقي لانه الكلي
المقول على كثيرين مختلفين بالعدد فقط في جواب ما هو او يكون موضوعا لما فوقه من الجنس وقسمائه
على معنى انه تعالى علمه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو كالانسان بالنسبة الى الحيوان وهذا الاعتبار هو
النوع الاضافي وله اربع مراتب ايضا لانه اما ان يكون موقوفا نوع لكن ليس تحته نوع كالفرس وهو نوع
الاخير وسمي نوع الانواع او بالعكس كالجنس وهو نوع العالي او يكون موقوفا نوع وتحته نوع كالحيوان
والجسم النامي وهو النوع المتوسط او لا يكون موقوفا نوع ولا تحته نوع كالملك وهو النوع المفرد
وعلم انه ليس في مراتب الاجناس الا العالي ثم موجس الاجناس لا الجنس الاخير والجنس المفرد

العقل او لم يكن الجوهر جنسا واما الخارج عن الماهية فهو اما ان يكون لازما لها مختصا بنوع واحد
كالضاحك بالقوة بالنسبة الى الانسان وهو الخاصة او بالاكثر من نوع واحد كالمتحرك الموجود بالنسبة
الى الانواع الكثيرة وهو العرض العام او لا يكون لازما لها وهو العرض المفارق وهو اما سريع الزوال
كالحمرة الخجل وصفرة الوجل او بطيء الزوال كالشيب والشباب في الملك لما ان يكون بسيطا كالجسم الناطق
في حد الانسان او خبريا وهو القضية او لا بسيطا ولا خبريا وهو اما ان يقصد طلب شيء افاده اولية او لا
يفيد فان كان الاول فالمطلوب اما ماهيات الاشياء وهو الاستفهام او فعل يصدر عن المخاطب وهو مع الا
ستعلاء امر ومع الخضوع سؤال ومع التساوي التماس وبه ظهر الفرق بين قولنا ما الزوج وبين
قولنا افهمني ماهية الزوج لان المطلوب من الاول ماهية الزوج ومن الثاني افهام ما يكل الماهية وان كان الثاني
فهو التنبيه ويندرج فيه الترجي والقسم والنداء واما التقييد فهو اما ان يكون بالجنس الفصل كقولنا الا
نسان هو الحيوان الناطق وهو الحد التام او بالفصل وحده كقولنا الانسان هو الناطق وهو الحد الناقص
او بالجنس والخاصة كقولنا الانسان هو الضاحك وهو الرسم الناقص واما القضية فهو قول يحتمل
للصدق والكذب كقولنا الجسم متحرك اي الجسم له الحركة وسمي حمل الاشتقاق وكقولنا المتحرك جسم
اي الذي له الحركة هو الجسم وسمي حمل المواطاة والحكم في القضية اما ان يكون حازما كالانسان ناطق وهو
الحملي او معلقا بالشرط وهو الشرطي ثم المعلق اما ان يكون تعليق اللزوم وهو المتصلة كقولنا
كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او تعليق العناد وهو المنفصلة كقولنا الكلمة اما ان تكون اسما او
فعلا او حرفا واما القضية الحملية فلا بد لها من موضوع وهو المحكوم عليه ومحمول وهو المحكوم به وهو
الموصوف والصفة واصطلاح الكلام والمبتدا والخبر في النحو وليس من شرط كون الشيء موضوعا كونه
هو هو بالفعل وقد كونه موضوعا بل يكفي في كونه موضوعا مجرد كونه موهوبا بالفعل في الجملة
سواء كان ماضيا او حاضرا او مستقبلا او كان شخصيا سمي القضية مخصوصة كقولنا زيد كاتب

او زيد ليس بكاتب واما كل كلما فهو اما ان يكون مسورا بسور كل او بعض او لاشي ولا واحد وليس كل
ليس بعض او بعض ليس وهو اللفظ على كلية العدد الذي يثبت له الحكم وتسمى القضية محصورة ومسورة
وان لم يكن مسورا تسمى مهملة موجبة كانت او سالبة كقولنا الانسان ضاحك الانسان ليس بضاحك
وهو في محل الحزوية ليوقف قصد قيامها على حصر والجزوية دون الكلية والقضية المحصورة تنقسم الى
كلية وهو المسورة بسور كل او لاشي ولا واحد وتسمى علة الى حزوية وهي المسورة بسور بعض
اوليس كل وتسمى خاصة من كل واحد من الكلية والجزوية تنقسم الى موجبة وهي التي حكم فيها باثبوت شي
لشي سواء كانا وجودين او عدميين او احدهما وجودا والاخر عدميا وتسمى مثبتة والى سالبة
وهي التي حكم فيها بلاثبوت شي لشي على ما مر ذكرها من المعنى وتسمى ناقصة فاذا المحصورات اربع
وهي هذه كل انسان حيوان فبعض الانسان حيوان انسان لاشي من الانسان بفرس وبعض الحيوان ليس
بفرس وليس كل حيوان بفرس ايضا اذ لا تفاوت بينهما في المعنى ثم كل واحد من الموجبة والسالبة تنقسم
الى معدولة وهي التي حكم فيها جعل حرف السلب فيها جزوا من الموضوع او المحمول او منهما جميعا كقولنا كل
ليس حي فهو جماد وكل جماد فهو غير عالم وكل ما ليس حي وهو غير عالم والى محصلة وبسيطة وهي
مختصة بالموجبة والبسيطة بالسالبة والامتياز انما يكون بتقدم حرف السلب على الرابطة فصل
في جهات القضايا لا بد لنسبة المحمول الى الموضوع عن مرتبة ايجابية كانت النسبة او سلبية
وتسمى لذلك الكيفية جهة القضية وهو اما ان يكون بالقوة وهو الامكان الخاص او بالفعل وهو لا
طلاق العام مع الفعل اما ان يكون بالدوام وهي الدائمة او لا بالدوام وهي الاحينية مع الدوام اما
ان يكون بالضرورة وهي الضرورية المطلقة او لا بالضرورة وهي اللاضرورية فهذه الستة هي جهات
القضايا على معنى انه لا يمكن خلو شي من القضايا عنها في نفس الامر وهي الممكنة العامة المحتملة
القضايا ان كانت مقيدة بالامكان العام فهي التي حكم فيها بارتفاع الضرورة عن جانبي المخالف
كقولنا كل نار حارة بالامكان العام وكل حجر بارد بالامكان العام وكل نار تحرق بالامكان العام

٥

وان لم يكن موجبة في اللفظ ولا مقيدة بقيد اصلا فلا بد من الاستقصاء ليتبين انها ما هي وان كانت
موجبة في اللفظ فهي ما يجدي ما ذكرنا من الجهات فهي اما ان يكون موجبة بالامكان الخاص وهي الممكنة الخاصة
اي التي حكم فيها بارتفاع الضرورة عن جانبي الوجود والعدم جميعا كلية كانت او جزوية موجبة كانت
او سالبة كقولنا كل ذهب ذائب بالامكان الخاص وكل ذائب ممتنع بالامكان الخاص وكل ذاهب منتقل
بالامكان الخاص او موجبة بالاطلاق العام وهي المطلقة العامة اي التي حكم فيها باصل ثبوت المحمول
للموضوع او سلبه عنه بالفعل كقولنا كل فرس صاهل بالاطلاق العام لاشي من الصهال بمناهق
بالاطلاق العام فلا شي من الفرس بناهق بالاطلاق العام او موجبة بالدوام وهي لما لحقت ذات
الموضوع وهي الدائمة اي التي حكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بحسب دوام
ذات الموضوع كقولنا دائما كل جسم مولف ودائما لاشي من واجب الوجود بمولف فلا شي من الجسم
بواجب الوجود او بحسب دوام وصف الموضوع اما مطلقا وهي العرفية العامة اي التي حكم فيها
بدوام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بحسب دوام وصف الموضوع كقولنا كل حيوان حساس
ما دام حيوانا او مقيدا بقيد اللادوام وهي العرفية الخاصة اي التي حكم فيها بدوام ثبوت المحمول
للموضوع او سلبه عنه لا دائما بحسب دوام ذات الموضوع بل بحسب دوام وصف الموضوع //
كقولنا لاشي من المسكر بمعتب لا دائما بل ما دام مسكرا او كل خمر مسكر لا دائما بل ما دام خمرا فلا شي من
العنب بخمر لا دائما بل ما دام عنبا او موجبة بجهة اللادوام وهي الوجودية اللادائمة اي التي حكم
فيها بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه لا دائما كقولنا بعض الانسان ضاحك بالفعل لا دائما لعلهم
ولا شي من الضاحك بالفعل بنائم لا دائما فبعض الانسان ليس بنائم لا دائما او موجبة بجهة الضرورة
وهي بحسب دوام ذات الموضوع كما في الدائمة وهي الضرورة المطلقة اي التي حكم فيها بدوام ضرورة
ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بحسب دوام ذات الموضوع كقولنا بالضرورة كل جسم
ممكن بالضرورة ولا شي من الممكن بممتنع بالضرورة لا شي من الجسم بممتنع او موجبة بحسب دوام

وصف الموضوع اما مطلقا كما في العرفيه العامه وهي المشروطه العامه اى التي حكم فيها بدوام
ضروره ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه حسب دوام وصف الموضوع كقولنا بالضروره
كل كاتب متحرك ما دام كاتبا وبالضروره لاشئ من المتحرك بساكن ما دام متحركا فالضروره لاشئ من
الكاتب بساكن ما دام كاتبا او مقيدا بقيد اللادوام كما في العرفيه الخاصه وهي المشروطه الخاصه
اى التي حكم فيها بدوام ضروره ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه لادواما بحسب دوام وصف الموضوع
بل حسب دوام وصف الموضوع كقولنا بالضروره لاشئ من القمر بناظم لادواما بل ما دام
بعضا ما وبالضروره كل مسوس بناظم لادواما بل ما دام مسوسا فالضروره لاشئ من القمر
بمسوس لادواما بل ما دام منقضا او حسب الوقت ما معينه وهي الوقتيه اى التي حكم فيها بثبوت
ضروره المحمول للموضوع او سلبه عنه لادواما بل حسب وقت معينه كقولنا بالضروره كل قمر
منخسف لادواما بل وقت حيلوله الارض بينه وبين الشمس وبالضروره لاشئ من القمر بمضئ لادواما
بل في غير هذا الوقت فالضروره بعض المنخسف ليس بمضئ لادواما بل في غير هذا الوقت او عرفيه
وهي المنتشره اى التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه لادواما بل حسب بعض
الاوقات كقولنا بالضروره كل انسان متنفس لادواما بل في بعض الاوقات وبالضروره لاشئ من الا
نسان بمستنشق لادواما بل في بعض الاوقات او موجهه بجهة اللاضروره وهي الوجوديه
اللاضروريه اى التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه لا بالضروره كقولنا كل
كاتب متحرك لا بالضروره المطلقه فبعض الانسان كاتب لا بالضروره المطلقه فبعض المتحرك انسان
بالاطلاق العام لا بالضروره المطلقه فجمله القضايا التي فصلناها لك عشر قضيه وهي الممكنه
العامه والممكنه الخاصه والمطلقه العامه والدائمه العرفيه العامه والعرفيه الخاصه والوجوديه
اللادائمه والضروريه المطلقه والمشروطه العامه والمشروطه الخاصه والوقتيه المنتشره
والوجوديه اللاضروريه فصل في الساقض التناقض اختلاف قضيتين بالسلب والايجاب

بحيث يقتضي لذاته ان يكون احدهما صادقه والاخرى كاذبه اما بعينه كالواجب والممتنع والممكن
الماضي والممكن الخاص او بغير عينه كما في الممكن المستقبل الذي لوتعين احد الطرفين للوقوع خرج عن الامكان
في الوجود وبطل الاختيار وهذا بالنظر الى ذاته اما بالنظر الى السبب فالتعيين ليس واجبا علم بان
القضيتان كانتا مخصوصه كلي في الساقض وحده الموضوع والمحمول او مندرجتين تحته وحده الشرط
والجزء والكل ووحده المكان والاضافه والقوه والفعل ووحده الزمان وان كانتا مخصوصه وجب الاختلاف
ايضا في الكم لان الكليتين قد تكذبان في ماده الامكان كقولنا كل موجود ممكن لاشئ من الموجود بممكن والجزئيتان
قد تصدقان ايضا في ماده الامكان كقولنا بعض الموجود ممكن بعضه ليس بممكن وان اختلفا في الكم اقتضيا
الصدق والكذب كقولنا كل موجود ممكن بعض الموجود ليس بممكن ولما امتنع خلو التناقض الا مع وحده
الزمان وكان تحققها عبرا افرد بالذكر فكل واحد من القضايا بالذكر مقول المطلقه العامه لا ساقضها
شئ مرفوعها انما يحتمل اللادوام فيقدر ان يكون للماده ذلك لم يحصل المناقضه بين السالبه والايجاب لاحتمال ان
يكون زمان احدهما غير زمان الاخرى الابد من اعتبار قيد الدوام في نقضها لان السالبه الدائمه تناقض في الايجاب دائما فلم
يلزم الدائم ان يكون ضروريه وقد لا يكون ولا يجوز ان يعتبر احد هذين القيدين في نقض هذه المطلقه العامه
لصحه اجماع المطلقه مع كل واحد من القيدين على الكذب عند ما يكون الصادق القسم الاخر فثبت وجوب
اعتبار قيد الدوام في بعض هذه المطلقه وكما ان المطلقه العامه لا تناقضها سوى مرفوعها فكذا غيرها من
القضايا لا ساقضها شئ مرفوعها لصحه اجتماعهما على الصدق والكذب عند ما يكون الصادق مخالفها في
الجهه بل الذي يناقضها هو الذي يخالفها في الكم والكيف والجهه جميعا فعلم ان القضايا تنقسم الى ما يكون ذات
جزو واحد وهو الذي لم يعرض فيه حرف السالب لا للطرف جميعا كالممكنه العامه والمطلقه العامه والدائمة
والعرفيه العامه والضروريه المطلقه والمشروطه العامه والا ما يكون ذا جزوين وهو الذي عرض فيه
للطرفين جميعا كالممكنه الخاصه عرض فيها لارتفاع الضروره عن الجانبين جميعا او حرف السالب كما في الخاصتين
والوقتيتين والوجوديتين وان بعض القسم الاول وجزو واحد وهو المخالف له في الكم والكيف المخالف

ولجهة جمعا ونقض القسم الثاني دوجزوين هو اما الموافي لهما في الكم والكيف المخالف له في الجهة او المخالف
له في الكم والكيف والجهة جميعا وبعض الممكنة العامة الضروري المخالف لهما في الكم والكيف كقولنا بالضروره
بعض البار ليس بحجر ونقض الممكنة الخاصة انها لتسكذب الكلي الصادق اما الضروري الموافي او المخالف كقولنا
بالضروره بعض الذهب ليس بذائب او بالضروره بعضه ذائب ونقض المطلقة العامة الدائمة المخالف لهما
كقولنا بعض الفرس ليس بصاهل دائما وبعض الدائمة المطلقة العامة المخالف لهما كقولنا بعض الجسم ليس بمؤلف
بالاطلاق العام وبعض العدد ليس بزوج بالاطلاق العام المخالف لهما في بعض او زمان الوصف كقولنا بعض الحيوان ليس بانسان
حين هو حيوان بالاطلاق العام ونقيض العدد الخاص انها لتسكذب الكلي الصادق اما المخالف لهما في بعض
الوصف او الموافي الدائم كقولنا بعض المسكر عنب حين هو مسكر او بعضه ليس بعنب دائما وبعض الوجود
اللادائمة انها لتسكذب الكلي الصادق اما الدائم الموافي او المخالف الدائم كقولنا لاشئ من الانسان بضاحك
بالفعل دائما او كل انسان ضاحك بالفعل دائما ونقض الضروريه المطلقة العامة المخالف لها في الكم
والكيف كقولنا بعض الجسم ليس بمؤلف بالامكان العام وبعض المشروطة العامة المخالف لها في بعض او وقات
الوصف كقولنا بعض الكاتب ليس بمتحرك حين هو كاتب بالامكان العام وبعض المشروطة الخاصة انها ليست
كذبا على الصادق واما المخالف لها في بعض او زمان الوصف او الموافي الدائم كقولنا دائما بعض القصاب
نائم حين هو قصاب بالامكان العام او بعضه ليس بنائم دائما ونقض الوقتية انها لتسكذب الكلي الصادق
اما المخالف الرافع للضروره عن جميع الاوقات او الموافي الدائم كقولنا بعض القمر ليس بمخسف وقت حيلولة الارض
بينه وبين الشمس بالامكان العام او بعض القمر مخسف دائما ونقض المنتشره انها لتسكذب الكلي الصادق
اما المخالف الرافع للضروره عن جميع الاوقات او الموافي الدائم كقولنا بالضروره في بعض الانسان وشئ
من الاوقات اصلا او بعض الانسان ليس بفرس دائما ونقض الوجوديه اللاضروريه انها لتسكذب الكلي الصادق
اما الموافي الدائم او المخالف الضروري كقولنا بعض الكاتب ليس بمتحرك دائما او بعضه متحرك بالضروره المطلقه

فصل في العكس وهو ان يصير المحكوم عليه بالايجاب والسلب محكوما به والمحكوم به محكوما عليه مع

بقاء السلب والايجاب والصدق والكذب بحالهما اعلم ان القضايا تنقسم الى موجبة وسالبة اما الموجبة فالفعل
منها وهو ما عدا الممكنة كلما كان او حرفيا تنعكس حرفيا بالاتفاق في الكم لا حصار الكم المجهول العام من الموضوع
وامتناع كون الاخص محمولا على كل الاعم والا لابطل العموم هذا خلف ومطلقا عاما في الكيف لا الصدق
بتقضه وهي السالبة الكلية الدائمة فتعكس كنفسها وعكس بعض عكس النقيض مناقض لكل القضية فيلزم
اجتماع النقيضين وهو محال كقولنا كل انسان حيوان فبعض الحيوان انسان بالاطلاق العام والا لصدق
بتقضه وهو قولنا لاشئ من الحيوان بانسان دائما فتعكس كنفسها وهو قولنا لاشئ من الانسان بحيوان دائما وقد كان
كل انسان حيوانا هذا خلف وتنتظم اضمام العضيه الموجبه وتقض عكسها قياسا سالبا للشئ عن نفسه
دائما واسلم الشئ عن نفسه دائما محال كقولنا كل انسان حيوان فبعض الحيوان انسان بالاطلاق العام والا
لصدق بتقضه وهو قولنا لاشئ من الحيوان بانسان دائما وقد كان كل انسان حيوانا دائما فنتج لاشئ من الانسان
بانسان دائما هذا خلف واما الممكنة فتعكس على كل حال حرفيا في الكم كما ذكرنا وكما عاما في الكيف والا
لصدق بتقضها وهي السالبة الكلية الضروريه ويلزم المحال كما ذكرنا واما السوالب فالجزوي منها لا تنعكس لاحتمال
كون المحمول الخص من الموضوع وامتناع كون الاعم مسلوبا عن الاخص والا لابطل الخصوص مطلقا واما
السالبة الكلية فيصح منها الانعكس وهي الوقتية والوجودية والممكنة والمطلقة العامة لامتناع
العكس في اخصها وهي الوقتية لانه يصدق ان يقال لاشئ من القمر بمخسف وقت التربيع مع كونه لا يصدق
ان يقال لاشئ من المخسف بقمر لان القمر مخسف بالاطلاق العام وذلك يكفي لكونه موصوفا بهذا الوصف
فكون بعض المخسف قمرا بالضروره لكون القمر بمعنى الذات قمرا بالضروره وذلك ما بينا في السلب الكلي بالدوام
كان فثبت بهذا البرهان ان الوقتية لا تنعكس وهي امنع العكس في الاخص امنع في الاعم لوجود الصدق
والاعم في مواد الاخص وامتناع العكس في كل المواد اما الستة الباقية فاربع منها تنعكس كنفسها
وهي الدائمة والضروريه والعامتان تنعكس كل نفسها والا لصدق بتقضها وهي الموجبة المحروبة الدائمة
فكان كل واحد من هذه القضايا الاربع يلزم منها محال الوجهين احدهما بطريق تركيب بعض العكس مع الا

حتى ينتج سلب الشيء عن نفسه وهو محال لكونا بعض الساكن متحركا حين هو ساكن ولا شيء من المتحرك بساكن ما دام
متحركا فنتج بعض الساكن ليس بساكن حين هو ساكن هذا خلف على ما سيأتي في اختلاط الصغرى الوقتية
مع الكبرى العرفية الملي بطريق عكس النقيض حتى يعكس الى عكس نقيض عكس الاصل لان عكس النقيض عكس
العقيمة مناقض لذلك العقيمة فلزم اجتماع النقيضين على الصدق وهو محال كقولنا بعض الساكن
متحرك حين هو ساكن وبعض المتحرك ساكن حين هو متحرك وهذا خلف
لاجتماع سلوب السكون والحركة في هذه الذات حتى صدق قولنا بعض الساكن متحرك حين هو ساكن
الثالث هو ان الموضوع مع المحمول مما متضادان والمضاف ابدا اما ملكة وعدم او ملكة وعدم او نحو ذلك في
انعكاس الخاصتين في العدد المشترك فيه بينهما وبين العامتين الا انهما لا تصدقان لان عامتهما لان كل
واحد منهما محتمل للضروري والضروري يعكس كنفسها وعكس العكس اصل فلزم ان تصير غير الضروري
ضروريا هذا محال ولا يعكسان كنفسهما لصدقهما على ما لا يوصف بالكاتب ساكن دائما بل ما دام كاتبا
ولا يصدق في عكسه وهو لا شيء من الكاتب بساكن لا دائما بل ما دام كاتبا لان بعض الساكن ساكن دائما و هو
الارض وابطل العموم والخصوص في عكسهما تعليل بكون عكسهما عاما في البعض وخاصا في
البعض الآخر فصل في عكس النقيض وهو ان يجعل مقابل المحكوم عليه بالايجاب والسلب محكوما به و
مقابل المحكوم به محكوما عليه مع بقاء السالبة والايجاب بحالهما والصدق والكذب لازمان اعلم ان القضايا تنقسم الى
موجبة وسالبة كما ذكرنا اما الموجبة فتنقسم منها وهي الوقتيان والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة
لا تعكس موجباتها الا بعكس سلوبها في العكس المستوي لا مساواة العكس في خصها وهي الوقتي وامتناع
العكس في الاعم عند امتناعه في الاخص لانه يصدق ان يقال كل انسان متنفس بالامكان ولا يصدق
عكس نقيضه وهو كل ما ليس متنفس ليس بانسان اذ بعض ما يقال عليه انه ليس متنفس هو واحد بالاتصال بالاسنانه
ويصدق ايضا ان يقال كل قمر منخسف وقد حاوله الارض بينه وبين الشمس ولا يصدق عكس نقيضه وهو
كل ما ليس بمنخسف ليس بقمر اذ بعض ما يقال عليه انه ليس بمنخسف هو واحد بالاتصال بالقمر بتا لا اذا اخذ بعض محمولا

الوهمي موضوعا موقتا محققا يعكس كما في العكس المستوي لكن دلك لا يكون عكس النقيض لان دلك ليس نقيض
المحمول فقط ومن شرط عكس النقيض ان يكون الموضوع فيه نقيض المحمول فقط وصدق ايضا ان يقال كل انسان
كاتب بالامكان الخاص ولا يصدق عكس نقيضه وهو كل ما ليس بكاتب ليس بانسان اذ بعض ما يقال عليه انه ليس بكاتب
هو واحد بالاتصال بالانسانه فثبت بهذه الدلائل القاطعة ان هذه الموجبات لا يعكس عكس النقيض الا اذا اخذ
عكس البعض دائم الموضوع او ضروريه فيعكس دائم المحمول او ضروريه لوجوب انسفاء الملزوم عند انسفاء اللازم
والا لكذب الملزوم وصدق نقيضه كقولنا كل انسان نائم بالاطلاق العام وكل ما ليس بنائم دائما ليس بانسان
دائما لانسفاء الملزوم وهو الانسان عند انسفاء اللازم وهو اصل ثبوت الملزوم والا لكذب الملزوم وصدق نقيضه
وهو قولنا بعض الانسان ليس بنائم دائما وعدكان كل انسان نائما بالاطلاق العام هذا خلف وكقولنا كل انسان متنفس
بالاطلاق العام وكل ما ليس بمتنفس دائما ليس بانسان دائما لانسفاء الملزوم عند انسفاء اللازم والا لكذب الملزوم
وصدق نقيضه وهو قولنا بعض الانسان ليس بمتنفس دائما وعدكان كل انسان متنفسا بالاطلاق العام هذا خلف
وقس الباقي عليه واما الستة الباقية فنعكس موجباتها كنفسها كما يعكس سلوبها في العكس المستوي لوجوب
انسفاء الملزوم عند انسفاء اللازم والا لكذب الملزوم وصدق نقيضه واما الدائمة كقولنا دائما كل جسم مؤلف
ودائما كل ما ليس مؤلف ليس بجسم لانسفاء الملزوم عند انسفاء اللازم والا لكذب الملزوم وصدق نقيضه
وهو قولنا بعض الجسم ليس بمؤلف بالاطلاق العام وقد كان كل جسم مؤلفا دائما هذا خلف واما العرفي
العام فكقولنا كل حيوان حساس ما دام حيوانا فكل ما ليس بحساس ليس بحيوان ما دام ليس بحساس لانسفاء
الملزوم عند انسفاء اللازم والا لكذب الملزوم وصدق نقيضه وهو قولنا بعض الحيوان ليس بحساس
حين هو حيوان وعدكان كل حيوان حساسا ما دام حيوانا هذا خلف واما العرفي الخاص فكقولنا كل خمر مسكر
لا دائما بل ما دام خمرا فكل ما ليس بمسكر ليس بخمر لا دائما بل ما دام خمرا فكل ما ليس بمسكر ليس بخمر لا دائما في
البعض ويجعل الدوام والا دوام في بعض الاجزاء في العكس المستوي بما دام ليس بمسكر لوجوب انسفاء
الملزوم عند انسفاء اللازم والا لكذب الملزوم وصدق نقيضه وهو قولنا بعض الخمر ليس بمسكر حين هو خمر

لا دائما بل مادام ثم واحد اخلف واما الضروريه المطلقه فكقولنا بالضروره كل جسم يمكن ما بالضروره
كل ما ليس يمكن ليس جسم لاسفار الملزوم عند اسفاء اللازم والا لكذب اللزوم وصدق بعضه وهو قولنا
بعض الجسم ليس يمكن بالامكان العام وقد كان بالضروره كل جسم يمكن هذا خلف واما المشروطه العامه كقولنا
بالضروره كل كاتب متحرك مادام كاتبا واما الضروره كل ما ليس متحرك ليس بكاتب مادام ليس متحركا لاسفاء الملزوم
عند اسفاء اللازم والا لكذب الملزوم بالضروره وصدق بعضه وهو قولنا بعض الكاتب متحرك مادام كاتبا
هذا خلف واما المشروطه الخاصه كقولنا كل مسبوت نائم لا دائما بل مادام مسبوتا فالضروره كل ما ليس
نائم ليس مسبوت لا دائما في البعض ومحمل الدوام في بعض الاخر بل مادام ليس نائم لاسفاء الملزوم عند اسفاء
اللازم والا لكذب اللزوم وصدق بعضه وهو قولنا بعض المسبوت ليس نائم حين هو مسبوت بالامكان
العام وقد كان بالضروره كل مسبوت نائم لا دائما بل مادام مسبوتا هذا خلف واما اللوجبه الجزويه فلانها تنعكس
النقض لاحد الكون الموضوع اعم من بعض المحمول واسناع كون بعض الاعم محمولا على الاخص لسانهما والا
لبطل المخصوص مطلقا كقولنا بعض الانسان حيوان لانه يلزم عكسه بعضه وهو قولنا بعض الحيوان انسان
لان الموضوع وهو الانسان اعم من بعض المحمول وهو الحيوان لكون الاول سببا للاخص وكون سبب الاخص
اعم من سبب الاعم لاستلزام سبب الاعم سبب الاخص من غير عكس وكون المستلزم للشيء مرة عكس الاخص من
ذلك الشيء واذا كان الحيوان اخص من الانسان كان الانسان اعم من الحيوان ضروره فثبت ان الانسان اعم
من الحيوان فمسبح ان الانسان الذي هو بعض الانسان محمولا على الحيوان والحكم بكل الحيوان مستلزما
للانسان ولا اخص منه مع انا قد دللنا دلالة قاطعة على ان الحيوان اخص من الانسان ومستلزما
له واما السالبه فالفعل منها وهو ما عدا الممكنتين كليا كان او جزويا يلزمه عكس النقض لوجود صدقه في
اعمها وهو المطلقه العامه فصدق في الاخص لاستلزام الاخص الاعم المستلزم لعكس البعض وكون
المستلزم لمستلزم الشيء مستلزما لذلك الشيء لكن ينعكس جزويا لا كليا لاحتمال كون بعض المحمول اعم
من الموضوع واستلزام سلب بعض الموضوع عن كل واحد واحد من بعض المحمول وحمل الموضوع عما

واحد واحد من بعض المحمول واسناع كون الاخص محمولا على كل الاعم والا لبطل الحكم وصدق مطلقا عاما
في الكيف والاصدق بعضه وهو الموجبه الكليه المعدوله الدائمه المستلزمه للموجبه الكليه الدائمه المحصله
المناقضه لدائم السالب فلزم اجتماع النقضين على الصدق وهو محال كقولنا لا شيء من الانسان بكاتب
بالاطلاق العام لا شيء من اللاكاتب بانسان بالاطلاق العام هذا السالب الكلي انما صدق لانه كل لاكاتب
انسانا دائما وقد كان لا شيء من اللاكاتب بالانسان بالاطلاق العام هذا خلف ولا سلم ان اللاكاتب اعم من
الانسان فلزم كون الاخص محمولا على الاعم وهو محال والا لبطل المخصوص لكن يلزم ليس كل لاكاتب انسان
بالاطلاق العام والاصدق بعضه وهو قولنا كل لاكاتب انسانا دائما فلزم منه عكس النقض وهو قولنا
كل انسان كاتب دائما وقد كان لا شيء من الانسان بكاتب بالاطلاق هذا خلف وفي الباقي عليه واما الممكنان كلما
كان اوجزويا يلزمهما عكس البعض لانهما نعم ما ذكرنا بل حروفا في الكم وممكنا عاما في الكيف لا الصدق بعضه
المستلزم لعكس البعض المناقض للممكنين فلزم اجتماع النقضين وهو محال كقولنا لا شيء من الانسان
بنائم بالامكان العام فلزمه عكس البعض وهو ليس كل لا نائم بانسان بالامكان العام والا لصدق بعضه
وهو قولنا بالضروره كل انسان نائم وقد كان لا شيء من الانسان بنائم بالامكان العام هذا خلف فصل
واما المشروطه المتصله وهي التي حكم بوجب او سلب حصوله عند اخر فالحكم فيها بلزوم
بعضه او لا لزومها لبعضيه اخرى سواء كانا موجبين او سالبين او مختلطا كقولنا كلما كانت الشمس
طالعه فالنهار موجود وليس البتة اذا كان النهار موجودا لم يكن فالليل موجود ينتج ليس البتة اذا كانت
الشمس طالعه فالليل موجود وكقولنا كلما لم يكن النهار موجودا لم يكن الشمس طالعه وليس البتة اذا لم يكن
الشمس طالعه لم يكن الليل موجودا ينتج ليس البتة اذا لم يكن النهار موجودا لم يكن الليل موجودا او
كقولنا كلما لم يكن النهار موجودا كان الليل موجودا وكلما كان الليل موجودا لم يكن الشمس طالعه ينتج
كلما لم يكن النهار موجودا لم يكن الشمس طالعه والمتبوع يسمى مقدما وملزوما والتابع تاليا ولازما
واحد من المقدم والتالي قد يكون مباينا لما خر جزويه معا كما ذكرنا وقد يكون مشاركا

له فى حروفه معا كقولنا ان كان كل انسان حيوان وبعض الحيوان انسان وبعض الابيض حيوان فى
احدهما فقط كقولنا ان كان كل انسان حيوان وبعض الحيوان ليس بفرس وكل انسان جسم فكل ناطق
موضوع حيوان ووجود الاتصال يعنى كلما ان كان بعد المقدم كان المتصله سديده الشبه بالجمله لكون
خبرا عنه كقولنا الشمس كلما كانت طالعه فالنهار موجود اى شانها دلك لان اذا قلنا الشمس كلما كانت
طالعه فالنهار موجود كان حمل هذه الخاصه على الشمس قريب الشبه بالحمله وان كان حرف الاتصال
قبله كانت متصله خالصه ثم المقدم ان استلزم التالى وهو اما ان يكون علة له كقولنا كلما كانت الشمس طالعه
فالنهار موجود او معلولا مساويا لقولنا كلما كان النهار موجودا كانت الشمس طالعه ومعلولا علته كقولنا
كلما كان النهار موجودا فالعالم مضئ او مصاحبا كقولنا كلما كان زيد ابا عمرو فعمرو ابنه بديهيا كان
الاستلزام او استدلاليا فهو اللزوم والا فهو الاتفاقى كقولنا كلما كان الانسان ناطقا فهو
ناهق بما هيته اما بحسب الوجود الخارجى صدقا بكذب كقولنا ان وجد الانسان فى شئ من الازمنه او
على تقدير من المقادير الممكنه ناطقا ولا يوجد الحمار ناطقا صلا فان وجد بامكان المتصله تنقسم
الى ما دكرنا من الاقسام فى الحمليه من الخصوصه كقولنا اجتنى اليوم الكل والمهمله كقولنا اجتنى اليوم
الكل من الكليه موجبه وسالبه كما دكرنا الا ان المتصله المطلقه لما كانت اعم من المتصله اللزوميه كان
سلبها اخص من سلب اللزومى فانه يصدق قولنا ليس البته اذا كان الانسان ناطقا يلزم ان يكون الحمار ناطقا
مع صدق قولنا كلما كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق بمطلق الاتصال ومن المحرره موجبه سالبه
كقولنا قد يكون اذا اجتنى الكرمل وقد لا يكون اذا اجتنى الكرمل وليس كلما اجتنى الكرمل وقد يكون الشئ
اذا كان حيوانا ناطقا وليس اللزوم لاجل الجنس المقدم والا للزم اللزوم كليا بل لاجل الفصل الما
فالحاصل ان الكليه المتصله وجزويها اما ان يكون بعموم الاحوال او عدم عمومها لا بكليه الموضوع
فى المقدم فانك تقول كلما كان زيد يكتب فرند يحرك يده فالقضيه كلية مع شخصيه موضوع
طرفيها لتعميم الاحوال اى لاحاله يعرض فيه المقدم والا وقد حصل فيه التالى وهذه الكليه

اما ان لم تجزم بصدقها فى الاتفاقيه بحسب الماهيه لاجسب الوجود الخارجى كما ذكرنا فى اللزوميه
اذا الحد للمقدم بحسب الاحوال الوهميه وموضوع المقدم عليها لانه لو فرض المقدم على تقدير الا يلزمه التالى لا يكون
التالى لازما له على احد التقديرات فلا يكون لازما له على تقدير ان كلها ممكنه كانت او لم يكن بل على بعض التقادير التى يمكن
فيها وقوع المقدم عليها فقط وصدق المتصله وليدها ليس بصدق احداها ولذلك لان المتصله الصادقه قد
يتركب عن صادق فقط وعن كاذبين لانه متى لزم صادقه صادقه كان بعض الملزوم لازما للنقيض اللازم
لوجوب انعقاد الملزوم عند انعقاد اللازم كقولنا فى النهار كلما كانت الشمس طالعه كان النهار موجودا
ملزومه كلما لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة مع كونها كاذبين بطلوع الشمس بعد حالة
واحده ووجوب النهار قد تركب عن مقدم كاذب وتالى صادق لاحتمال كون التالى اعم من المقدم كقولنا ان كان
الفرس انسانا فهو حيوان فالانسان الذى هو مقدم كاذب والحيوان الذى هو تالى صادق لكونه اعم من المقدم
وعكسه وهو ان يكون المقدم صادقا والتالى كاذبا محال لامتناع كون الكاذب لازما للصادق وقد يكون
بحيث لا ينعكس الكذب والصدق كقولنا ان كان عبد الله يكتب فانه يحرك يده اذا كان مجهول الحال فى
الكتابه وعدم الكتابه والحركه وعدم الحركه واما الكاذبه فعلى الوجوه الخمسه المذكوره فى الصادقه
وهى عن صادقين وعن كاذبين وعن حصول الصدق والكذب وعن مقدم كاذب وتالى صادق
وهى عن صادقين وعن كاذبين وعن حصول الصدق والكذب وعن مقدم كاذب وتالى صادق
وعن عدم صادقين وتالى الكاذب الذى هو محال فى الصادقه لكن الكاذبه عن جزوين صادقين
وعن عدم صادقين جايز فى الاتفاقيه لجواز اجتماع شئين عن ملازمتين فى الوجود وتعدد
محال فى الاتفاقيه جايز فى اللزوميه لجواز اجتماع شئين عن ملازمتين فى الوجود وتعدد
المتصلان ليس لتعدد مقدمته كقولنا كلما كانت الشمس طالعه والسما مضيئة فالارض
مشرقه بالتعدد تاليها كقولنا ان كان هذا الانسان هو حيوان وناطق وضاحك والمفرد لكن
فالمتصله الموجبه يلزمها سالبه مركبه من مقدمها ونقيض تاليها لانه متى صدق قولنا كلما
كان الشمس طالعه فالنهار موجود يلزم ليس البته اذا كانت الشمس طالعه فالنهار ليس موجود
والا لكذب الموجبه وبالعكس ايضا بعين الموجبه التى يلزمها هذه السالبه لازمه لهذه

البالبه والا لكذبت السالبه ويلزمها منفصله مانعه مر الجمع بين مقدمها ونقيض تاليها ومنفصله
مانعه من الخلو عن بعض مقدمها وعين تاليها ويلزمها منفصله سالبه للعناد بين مقدمها وتاليها
اما الا يلزمها المنفصله الموجبه لامتناع التغاير والساقي بين اللازم والملزوم ثبوتا والا لكذب
اللزوم واما المنفصله المانعه مر الجمع بين مقدمها ونقيض تاليها فكقولنا اما ان يكون الشمس
طالعه واما ان لا يكون النهار موجودا لامتناع الجمع بين صدق العدم ونقيض التالي والا لكذب
اللزوم واما المنفصله المانعه من الخلو بين نقيض المقدم وعين التالي والا لكذب اللزوم كقولنا
اما ان لا يكون الشمس طالعه واما ان لا يكون النهار موجودا لامتناع كذب نقيض المقدم مع كذب
التالي والا لكذب اللزوم واما المنفصله السالبه للعناد بين العدم والملكه كقولنا ليس اليه اما
ان يكون الشمس طالعه واما ان يكون النهار موجودا لامتناع التغاير والتناقي بين اللازم والملزوم
ثبوتا والا لكذب اللزوم وهذه القضايا متلازمه متعاكسه على معنى انه متى صدق واحد منها صدق
الباقي والا لكذب الواحد الا المنفصله السالبه لانه ليس يلزم من عدم التناقي بين الشيئين تلازمهما
لاحتمال ان يصدق وجود كل واحد من الشيئين مع وجود ثالث نقيض عدمه في الشرطيه المنفصله
يلزم من كذب الاعم كذب الاخص من غير عكس لكنهما يكذبان موجبتين لان صدقهما يتوقف على وجود
الموضوع مجتمعا على الكذب لامحاله عند عدمه كقولنا اما ان يكون زيد في البحر واما ان يكون في البر
لانهما يكذبان عند عدم زيد اصلا وراسا واما المنفصله بقسم ايضا مخصوصه كقولنا في هذه
الدار اما عمرو او بكر حيث علم انتفاء غيرهما قطعا والى مهملة كقولنا كل حيوان اما انسان او لا انسان
وكل لا انسان اما فرس او لا فرس ينتج وكل حيوان اما انسان او فرس او لا فرس ولا انسان والى موجبه كليه كقولنا
دايما كل عدد اما فرد او زوج وداما كل زوج اما ينقسم الى فردين او زوجين بلا قطع كل عدد
اما فردا وينقسم الى فردين او زوجين والى سالبه كليه كقولنا ليس اليه اما ان يكون العدد زوجا
واما ان لا يكون فردا كقولنا ليس البته الحيوان اما انسان او ناطق والى موجبه جزويه حقيقيه

كقولنا اما ان يكون العدد اما زايدا او ناقصا حيث علم الانتساواه وقد يكون الخط اما ناقصا او مساويا
لخط اخر حيث علم الا زياده قطعا كما في محور العالم وقد يكون اما عمرو او زيد حيث علم انتفاء غيرهما قطعا
واما سالبه جزويه كقولنا قد لا يكون الانسان اما عمرو او زيد حيث علم انتفاؤهما قطعا والعدم المغايره في
ارتفاعهما كقولنا ليس دايما كل حيوان اما منفصل ومستنشق وكل واحد من جزو المنفصله قد يكون
مشاركا للاخر في جزويه معا وفي احدهما او بباسا خر معه كقولنا هذا الشي اما ان يكون موجودا او
لا يكون موجودا كقولنا هذا الشي اما ان يكون قديما واما ان يكون محدثا وكقولنا اما ان يكون المانع موجودا
او لا يكون موجود العالم قديما وحرف الانفصال اذا كان بعد موضوع للعدم كانت المنفصله شديد الشبه
بالجمله كون الحكم خبرا عنه وكقولنا كل عدد اما ان يكون زوجا او فردا الى كل واحد من الاعداد لا تخلو عن
هذين الوصفين وهو في الجمله الا ان المنفصله المركبه من كليتين اذا كان حرف الانفصال فيهما مقدما على الموضوع
كانت مانعه من الجمع فقط كقولنا اما ان يكون كل عدد زوجا واما ان يكون لاحد اكون بعض العدد زوجا وكون
بعضه فردا واما المنفصله الحقيقه ومانعه الخلو لا يجوز ان يكون كلا منه الاجزا والا لزم ارتفاع النقيضين
ومانعه الجمع يجوز كذب الكل ولا يجوز صدقهما ومانعه الخلو بالعكس يعني يجوز صدق الكل ولا يجوز كذبهما
والسالبه المنفصله انما تصدق وتصح اجماع جزويها على الصدق او على الكذب او لعدم التعاند اصلا والموجبه
الجزويه انما تصدق وحينئذ كان اجزا المنفصله الحقيقيه الكليه بلا عكس ارتفاع احدهما سوى الانفصال
الحقيقي بين الناقص كقولنا قد يكون الخط زايدا او مساويا لخط اخر كما قلنا في محور العالم في لازم المنفصل
المنفصله الموجبه حقيقيه كانت او غير حقيقيه يلزمها من جنسها سالبه مركبه من اجد جزيها ونقيض
جزو الاخر ويلزمها منفصله موجبه مركبه منهما ايضا ويلزمها سالبه متصله مركبه من جزئي المنفصله
الحقيقيه ومانعه الخلو والا لزم صدق النقيضين او كذبهما معا هذا لطف تم اعلم ان المنفصله
الحقيقيه يلزمها منفصلة مركبه من احد جزيها ونقيض جزو الاخر هكذا يلزم من المقدم والتالي والا لم
لكذب المنفصله الحقيقيه كقولنا اذا كان كل عدد اما زوج او فرد فاذا كان فردا ليس بزوج او ليس بفرد والا لم

فردا فهو زوج وان كان زوجا فهو ليس بزوج وان لم يكن زوجا فهو فرد والمنفصلة المانعة من الجمع يلزمها
منفصلة معدولة احدى جزئى المنفصلة وتاليها بعض الجزء الاخر والكلى المنفصلة كقولنا هذا الشئ اما ان
يكون حجرا واما ان يكون شجرا فان كان حجرا فهو ليس شجرا وان كان شجرا فهو ليس بحجر لكن عكسها محال وهو
قولنا وان لم يكن شجرا فهو حجر لكون الثانى اعم من المقدم وعدم استلزام الاعم الاخص واما المنفصلة
المانعة من الخلو وملزمها منفصلة مقدمها بعض احد جزئى المنفصلة وتاليها وهى الحاكم فيها بامتناع
اجتماع امرين واكثر ثبوتا واسقاطا وهى المانعة من الجمع والخلو وهى المنفصلة الحقيقية وثبوتيا
فقط وهى المانعة من الجمع دون الخلو واسقاطا فقط وهى المانعة من الخلو دون الجمع وهى الاقسام
المنفصلة الموجبة وامتناع احدهما وهى المنفصلة السالبة اما المانعة من الجمع والخلو
فقد يكون ذا جزءين وهو ما اذا كان الموضوع فى مقابلة العضيه بعضها كقولنا كل عدد اما ان يكون زوجا
واما ان لا يكون زوجا او مساويا كقولنا العدد اما ان يكون مساويا او مفاوتا لعدد اخر كقولنا كل عدد اما ان يكون زوجا و
اما فرد لكن الفرد مساو والزوج الذى هو بعض الزوج وامتناع اجتماع النقيضين على الصدق و
الكذب وقد يكون بينه اجزاء كقولنا هذا العدد اما ان يكون ودا او زوجا او زوج زوج او زوج فرد
وقد يكون ذا اجزاء غير متساويه كقولنا هذا العدد اما ان يكون اثنين او بينه وهذا الى غير ذلك و
المساواة كل واحد منهما بعض الزوجى وامتناع اجتماع امرين النقيضين على الصدق والكذب
ولان الزوج للافرد والفرد متساو للازوج فلو كان الزوج والفرد يجتمعان لكان اجتماع الزوج
والازوج والفرد والافرد وهذا محال والمنفصلة المانعة من الجمع هى الحاكم فيها بامتناع اجتماع
امور ثبوتيا فقط وهى اذا كان الموضوع فى مقابلة العضيه شيئا اخص من العضيه
لاستلزام الاخص الاعم الذى هو بعض العضيه من غير عكس وامتناع اجتماع النقيضين
على الصدق كقولنا هذا الشئ اما ان يكون حجرا او شجرا الان الاحجر الذى هو بعض اعم من الشجر لكونه
منقسما الى الشجر والمدر وغيره ولكونه المنقسم الى الاشياء اعم من كل واحد منهما وقد يكون ذا

اجزاء اما بسبب لامتناع اجتماع صدق حقيقتين مختلفتين او اكثر على شئ واحد بالمادة او امتناع
كل واحد منهما بعض الهوية وامتناع اجتماع النقيضين على الصدق لكن حكم الذهن بامتناع
ما ذكر بامتناع كون بعض كل واحد منهما اعم من الهوية وعدم استلزام الاعم من غير عكس واما المنفصلة
المانعة من الخلو وهى الحاكم فيها بامتناع اجتماع امرين اسقاطا فقط وهو ما اذا كان للموضوع فى
مقابلة العضيه شيئا اعم من بعضها لاستلزام كون الاعم كذا الاخص من غير عكس وامتناع اجتماع
النقيضين على الكذب وهذا القسم قد يكون جزئيه موجبا والاخر سالبا اما وضع مكان الطرف
الموجب موجبا لازما اعم منه او وضع مكان الطرف السالبه سالبا لازما اعم منه كقولنا هذا الشئ
اما ان لا يكون انسانا او لا يكون حيوانا الان الحيوان اعم من الانسان الذى هو بعض الانسان لانقسامه
الى الانسان وغيره وكون المنقسم الى الاشياء اعم من كل واحد منهما وكقولنا اما ان يكون زيد فى البحر
واما ان لا يغرق ولا يغرق اعم من كونه فى البحر لجواز ان يكون فى البحر ولا يغرق فلا يكذبان جميعا والا
لكذب النقيضان لما ذكرنا لاستلزام كذب الاعم كذب الاخص من غير عكس لكنهما قد يصدقان لان
الوصف لا يكون اعم من بعض الشئ الحاصل مع ذلك الشئ لانه ان لم يحصل معه اصلا فلا يكون
حاصلا الا مع نقيضه وحينئذ لا يمكن ان يكون اعم من بعضه وقد فرضناه اعم من نقيضه هذا
خلف وقد يكون ذا جزءين سالبة كما ان وضع مكان الطرف الموجب من البعض سالبا لازما اعم منه
كقولنا اما ان يكون هذا الشئ انسانا واما ان يكون فرسا لان اللاانسان الموضوع فى مقابلة الانسان
اعم من بعضه للموجب وهى الانسان لانقسامه الى الانسان وغيره وكون المنقسم الى الاشياء اعم من
كل واحد منهما فلا يكذبان معا والا لكذبا والتقضيان لما ذكرنا من استلزام كذب الاعم كذب الاخص
واما المنفصلة المانعة من الخلو فقط يلزمها متصلة بعض جزءيها احد جزءى المنفصلة وتاليها
الجزء الاخر والا لكذبت المنفصلة كقولنا هذا الشئ اما ان لا يكون انسانا واما ان لا يكون حيوانا و
ان كان انسانا فهو حيوان وان لم يكن حيوانا فهو لا انسان وكقولنا اما ان يكون زيد فى البحر واما ان

لا تغرق فان لم يكن في البحر لا تغرق وان كان يغرق وهو في البحر وكقولنا هذا الشيء اما ان لا يكون
ان لا يكون انسانا واما ان لا يكون فرسا فان كان انسانا فهو ليس بفرس فان كان فرسا فهو ليس بانسان لكن على
محال الكون التالي اعم من المقدم وعدم انسلاخ الاعم الاخص من غير عكس في بركة الشرطيات كل واحد
من المتصل والمنفصل اما ان يالف من حمليتين او منفصلين او حملي ومنفصل او متصل
ومنفصل وما عرف قبل المتصلة يميز المقدم فيها عن التالي بالطبع لاحتمال كون التالي اعم من المقدم
من غير عكس لاجرم يمكن وقوع كل واحد من الامة الاخيرة في المتصلة على وجهين لوقوع بعض المتصلة
في هذه الامة مقدما ناره وتاليا اخرى وكذلك في المنفصلة لعدم تميز المقدم والتالي فيها بالذات
لانه لا تفاوت اليه بين حمل المقدم بالياء والتالي مقدما وكذلك في المتصلة الخامسة والمتصلات
تسع والمنفصلات ستة اما امثلة المتصلات فالاول من حمليتين كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود والثاني من منفصلين كقولنا ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فلما لم تكن النهار
موجودا لم تكن الشمس طالعة والثالث من منفصلتين كقولنا ان كان كل حيوان اما انسان او لا انسان
بعض الجسم اما انسان او لا انسان الرابع من حملي معدم ومتصل بالي كقولنا ان كان هذا عالما لكان فيه
وجدها او جدد كل الخامس عكسها كقولنا ان كان في وجد هذا او جد كل فذلك لازم لهذا السادس
من حملي معدم ومنفصل بالا كقولنا ان كان هذا الشيء عددا فهو اما زوج او فرد السابع عكسها
كقولنا هذا الشيء اما ان يكون بياضا او سوادا فهو لون الثامن من متصل مقدم ومنفصل بالا ان كان
كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان لا تكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا
التاسع عكسها كقولنا ان كان كل عددا اما زوج او فرد وان كان زوجا فهو ليس بفرد واما المثلثة
المنفصلات فالاول من حمليتين كقولنا كل عددا اما زوج او فرد والثاني من متصلتين كقولنا
اما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان لا يكون فقد يكون اذا كانت الشمس طالعة
فالنهار ليس بموجود والثالث من منفصلتين كقولنا هذه الجسم اما صفر اوبه او دسمه او

بلغمه او سوداويه تسمى الخمر الخلط الموجب للحمى اما حار واما بارد لان حصار الخلاط في هذين
القسمين بانفراد من صناعة الطب واقتسام الحار الدم والصفراء والبارد الى البلغم والسوداء الرابع
مركب والمتصل كقولنا اما ان يكون طلوع الشمس علة لوجود النهار واما ان لا يكون كلما كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود الخامس من حملي ومنفصل كقولنا هذا الشيء اما ان يكون زوجا او فردا واما ان لا يكون
عددا السادس من متصل ومنفصل كقولنا اما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان
يكون الشمس طالعة فالنهار موجود لوجود الضياء بين طلوع الشمس ووجود النهار عند الذي هذه
المتصلة الحرية الموجبة وهي قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود في القياس اذا اسند الشيء
بشيء على شيء فاما ان يكون احدهما داخلا في الثاني او لم يكن فان كان الاول كان احدهما اعم من الثاني فاما
ان استند الاعم على الخاص كاسناد الانسان يثبون الى الحسم الحيوان الذي هو اعم من الانسان على يثبون علة او بالعكس
الخاص الذي هو اعم من الانسان على العام وهو الاستقراء كاسناد الانسان يثبون حركة الاسفل على الخفيف
للفرس والثور على يثبونه الحيوان واما ان لا يكون داخلا في الثاني وحد دخولها اتحادهما وهو التمثيل
وكانه مركب من القياس والاستقراء لانه مستند الى يثبون الحكم في محل الوفاق على ارتباطه بالوصف المشترك
فيه في التمثيل وهو الاستدلال الى يثبون الحكم في محل الوفاق على علته لوصف المشترك بينه وبين محل الخلاف
على يثبونه فيه وهو نسبة الاسم اما على سويه في جزئي الاخر وهو شبه القياس والقياس مؤلف
من اقوال اذا سلمت لزم عنه لذاته قول اخر وهو اما من اقوال الجزاء المقدمة الواحدة فانها تتبع الحاس
وعلى النقض وكذا النقض مع انها للتقياس وهو اما سلم لا نزاع به كونه مسلمة في نفسها بل الخبر انه
لو سلمت لزم عنه المطلوب ويعني باللزوم الذهني يعني بان شعور الذهن بالمقدمتين على الترتيب الخاص
يستلزم الحاكم بالتصديق القياس بقسم خصوصية الى ما يكون النتيجة وبعضها مذكورا فيه بالفعل
والاستثنائي الاما لا يكون كذلك وهو الاقتراني وهو ينقسم ما عنه تتركب من الجملتين او المتصلتين او
المنفصلتين او الحملي والمنفصل او الحملي والمتصل او المتصل والمنفصل بحسب التركيب اشكال الاربعة لان

كل جنسه لما طرفاه اذا كانت النسبة بينهما مجهولة طلسانا الثاني لكون نسبته اليهما حتى يعرف
عرفا النسبة المجهولة وذلك الاوسط لابد وان يكون له اي كل الطرفين نسبة معلومة وسبب ذلك حصل مقدمتان
فهذا الثالث يسمى بالاوسط لتوسطه بين طرفي النتيجة فالقياس لابد فيه من مقدمتين وحدود ثلثة
ولنضرب لذلك امثلة في كل اب وكل ج وكل اح حدان منهما موضوع المطلوب
ومحمولة فالموضوع يسمى بالاصغر والمحمول يسمى بالاكبر والمقدمة التي فيها الاصغر بالصغرى
والتي فيها الاكبر بالكبرى واجماع الاصغر والاكبر بالنتيجة ثم الاوسط اذا كان محمولا في الصغرى
موضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول لان الترتيب الطبيعي فيه فقط لان الذهن ينتقل من الموضوع
الى الاوسط ومنه الى المحمول فان عكس كثيرا وصار الاوسط محمولا في المقدمتين جميعا وهو
الشكل الثاني طلذلك يرتد الثاني الى الاول بعكس الكبرى وان عكس صغراه صار الاوسط موضوعا في
المقدمتين جميعا وهو الشكل الثالث ولذلك يرد الثالث الى الاول بعكس الصغرى وان عكست كلتي مقدمتيه
صار الاوسط موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى وهو الشكل الرابع وهو في غاية البعد عن
الطبع لغير كلي مقدمتيه عن النظم الطبيعي ووضع الطرف في الوسط والوسط في الطرف و
اشتركت الاشكال الاربعة لانه لا قياس عن جزئيتين ولا عن سالبتين ولا عن صغرى سالبة كبراها
جزئيا لان الوجود دار والممكنات لخاصة وخصوصا دته الى ما يتركب من الثقنيات وهو البرهان
وما يتركب من المسلمات العامة والخاصة وهو الجدلي وما يتركب من المظنونات وهو الخطابي والمغالطي
المغالطة والى ما يتركب من المخيلات وهو الصعري والى ما يتركب من الشكل الاول فقط لان الحصول
الاربعة لاندراج بعض الاصغر او كله تحت الاوسط المندرج تحت الاكبر اندراجا كليا اما بالسلب
او الايجاب وكون المندرج تحت المندرج تحت الشيء مندرجا تحته كل الشيء يعني ذلك الحكم فكون شرطه
في الاندراج كون الصغرى موجبة والحكم بندرج الاصغر تحت الاوسط فلا تتعدى الى
على الاوسط ايجابا كان او سلبا لكنها لو كانت سالبة لزمها صدق موجبها كانت منتجة بالعرض لاستلزامها

الموجبة المنتجة بالذات ولكون الكبرى كلية والايجاب يكون ما حكم به على الاصغر غير الذي حكم بالاكبر
عليه فلا يحصل الاوسط ولا سعري اليه ما حكم به على الاوسط ايجابا كان او سلبا فظهر ان الضروب
المنتجة اربعة لان الصغرى الموجبة ان كانت كلية فهي مع الكبرى الموجبة الكلية تنتج موجبة كلية
ومع الكبرى السالبة الكلية تنتج سالبة كلية وان كانت موجبة جزئية فهي مع الكبرى الموجبة الكلية
تنتج موجبة جزئية ومع الكبرى السالبة الكلية تنتج سالبة جزئية واما الشكل الثاني فلا
ينتج الا السالب لان حاصله راجع الا الاستدلال بانتفاء اللوازم على انتفاء الملزومات لامتناع
اختلاف الملتمائلات في اللوازم وكون شرطه في الاندراج اختلاف مقدمتيه في الكيف ليحصل التفاوت
في اللوازم وكون الكبرى كلية ليحصل التفاوت بين اللوازم وكون الكبرى اعم من الاصغر والاوسط وعدم استلزام سلب
احد الاخصين عن كل الاخر وحمله على بعض الاعم او حمله على كل الاخص وسلبه عن بعض الاخص سلب
الاكبر الاعم عن الاصغر الاخص والا لبطل العموم مثال الاول قولنا لا شيء من الانسان بفرس وبعض
الحيوان فرس فانه لا ينتج سلب الحيوان عن الانسان ومثال الثاني قولنا كل انسان بناطق وبعض الحيوان
ليس بناطق فانه لا ينتج سلب الحيوان عن الانسان لامتناع كون الاعم مسلوبا عن الاخص والابطل
العموم وقد الضروب المنتجة اربعة لان اشتراط اختلاف مقدمتيه في الكيف اسقط من الاقسام
المستندة عشرة ما سواه واشتراط كون الكبرى كلية اسقط اربعة اخرى وكون الضروب المنتجة اربعة بالضرورة
فان الصغرى كلية موجبة كانت سالبة فهي مع الكبرى الكليتين تنتج سالبة كلية وان كانت جزئية
موجبة كانت او سالبة فهي مع الكبرى الكلية تنتج سالبة جزئية لان الاوسط لزم احد الطرفين ونافي
الطرف الثاني هو الطرف المنافاه واما الشكل الثالث فلا ينتج الا الجزئي لانه اذا اجتمع
الامران وهما الاصغر والاكبر في شيء واحد وهو الاوسط حصل بينهما الالتقاء هناك في ما وراه
فالالتقاء وعدمه مشكوك فلا جرم كانت النتيجة جزئية شرط انتاجه احدى مقدمتيه كلية والا
لاحتمل ان يكون البعض الذي فيه الاصغر مغايرا للذي فيه الاكبر فلا يحصل الاوسط فالاحصل

الالتقاء كالجنس اذا حمل على بعضه احد نوعيه وحمل على بعض الاخر النوع الاول اخرا وحمل على
بعضه على الاخر فصل النوع الاول او سلب عنه فانه لا ينتج الا السلب ولا الايجاب مثال الاول
قولنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بناطق فانه لا ينتج السلب وهو قولنا بعض الانسان ليس
بناطق ولكون الصغرى موجبة لاحمال كون الاكبر جنسا للاصغر والاوسط وفصلا للاوسط فلا
يلزم من سلب احدى النوعين عن النوع الاخر وحمل الجنس على النوع الاخر او حمل فصله عليه سلب الجنس
عن كل النوع المسلوب او حمل الفصل على كل النوع المسلوب مثال الاول قولنا لا شيء من الانسان بفرس
وكل انسان حيوان فلا نه لا ينتج السلب وهو قولنا بعض الفرس ليس بحيوان ومثال الثاني قولنا لا شيء
من الانسان بفرس وكل انسان ناطق فانه لا ينتج الايجاب وهو قولنا بعض الفرس ناطق واذا لم
ينتج لا السلب ولا الايجاب فلا ينتج اصلا واشترك كلتيهما احدى مقدمتيه اسقط من الاقسام الستة عشر
اربعة واشتراط الاكل الصغرى اسقط ستة اخرى فبقي الضروب المنتجة خمسة لان الصغرى
الموجبة اذا كانت كلية فهي مع الكبرى الموجبتين تنتج موجبة جزئية ومع الكبرى السالبتين تنتج
سالبة جزئية واذا كانت موجبة جزئية فهي مع الكبرى السالبة الكلية تنتج سالبة جزئية واما الشكل
الرابع فلا ينتج الكلي موجبا لكن تنتجه سالبة جزئية لان طريق انتاج الكليتين في الشكل الرابع انما هو
الاكبر تحت الاوسط المندرج تحت الاصغر اندراجا كليا اما ما السالبة والايجاب فكون كل الاكبر اصغر ولا
شيء من الاكبر بالاصغر الا ان الموجبة الكلية لما لم تحتمل انعكاسها كلية لازمة كانت النتيجة كلية وشرط
انتاج شكل الرابع ان لا تكون السالبة الجزئية معملة فيه اصلا لانا وجدنا احدى مقدمتيه سالبة
جزئية فلا بد وان تكون الاخرى موجبة كلية لانه لا مساس عن جزئية ولا عن سالبة بسالبة وجيد اما
ان تجعل السالبة الجزئية صغرى او كبرى فالاول لا ينتج لاحتمال كون الاوسط جنسا للاصغر والاكبر
فاذا سلبا الاصغر عن بعض الجنس وحملنا الجنس عما تحت النوع الاول او حملنا الجنس على نوع اخر
تحت ذلك الجنس فانه لا ينتج لا السلب ولا الايجاب مثال الاول بعض الحيوان ليس بانسان وكل ناطق حيوان

فانه لا ينتج السلب وهو قولنا بعض الانسان ناطق ومثال الثاني قولنا بعض الحيوان ليس بانسان وكل فرس
حيوان فانه لا ينتج الايجاب وهو قولنا بعض الانسان فرس واذا لم ينتج لا السلب ولا الايجاب لم ينتج اصلا
والثاني لا ينتج ايضا لاحتمال كون الاوسط فصلا للاصغر وكون الاكبر جنسا له واما بيان الاصغر
بمانعة كلية فاذا حملنا الاصغر على كل فصله وسلبنا الفصل عن بعض الجنس او عما سواه الاصغر مما سواه
كلية سلبا جزئيا فانه لا ينتج لا السلب ولا الايجاب مثال الاول قولنا كل ناطق انسان وليس كل حيوان
ناطق فانه لا ينتج السلب وهو قولنا بعض الانسان ليس بحيوان ومثال الثاني قولنا كل ناطق انسان
وبعض الفرس ليس بناطق فانه لا ينتج الايجاب وهو قولنا بعض الانسان فرس واذا لم ينتج لا السلب
ولا الايجاب لم ينتج اصلا والشرط الثاني في انتاج هذا الشكل هو ان لا تكون الكبرى موجبة كلية
اذ لو كانت الصغرى موجبة جزئية لاحتمال كون الاوسط جنسا للاصغر والاكبر فاذا حملنا الاصغر على
بعض الجنس وحملنا الجنس على نوع اخر او على فصل الاصغر حملا كليا فانه لا ينتج لا السلب ولا الايجاب
مثال الاول قولنا بعض الحيوان انسان وكل فرس حيوان فانه لا ينتج الايجاب وهو قولنا بعض الانسان
فرس ومثال الثاني وهو قولنا بعض الحيوان انسان فكل ناطق حيوان فانه لا ينتج السلب وهو قولنا بعض
الانسان ليس بناطق واذا لم ينتج لا السلب ولا الايجاب لم ينتج اصلا هذا هو الشرط الثاني من
الاول اسقط من الاقسام الستة عشر سبعة واشتراط الشرط الثاني اسقط ضربا اخر واشتراطه
ان لا تكون حرفية ولا سالبتين ولا صغرى سالبة كبراها جزئية اسقط ثلثة فبقي الضروب المنتجة
خمسة لان الصغرى الموجبة ان كانت كلية فهي مع الكبرى الموجبتين تنتج موجبة جزئية ومع الكبرى
السالبة الكلية تنتج سالبة جزئية وان كانت موجبة جزئية فهي مع الكبرى السالبة الكلية تنتج سالبة جزئية
وان كانت موجبة جزئية الصغرى سالبة كلية فهي مع الكبرى الموجبة الكلية تنتج سالبة كلية في
البراهين التي يبين بها النتائج وهي اربعة احداها الذاتي ما هو الاقرب من الطبع وذلك اما بالعكس
او بجعل الكبرى صغرى والصغرى كبرى او بهما جميعا وبعكس النتيجة حتى يحصل المطلوب

اما الشكل الثاني فعكس الكبرى والثالث عكس الصغرى والرابع اما حصل الصغرى كبرى والكبرى صغرى او هو
عكس كليهما مقدمة ونظيره من الشكل الثاني قولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الجماد بحيوان كما منع لا شيء
من الانسان بجماد دائما بانه بعكس الكبرى وهو قوله لا شيء من الحيوان بجماد حتى يرتد الى الشكل الاول
فنتج ما ذكرناه ونظيره من الشكل الثالث قولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق
بانه بعكس الصغرى حتى يرتد الى الشكل الاول فنتج ما ذكرناه ونظيره من الشكل الرابع قولنا كل انسان
حيوان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ناطق بانه بجعل الكبرى صغرى والصغرى كبرى حتى يرتد الى
الشكل الاول فنتج كل ناطق حيوان ثم عكس النتيجة حتى ينعكس الى المطلوب وهو قولنا بعض الحيوان
ناطق والثاني لسان الجملي وحاصله الاستدلال بامتناع لازم احد النقيضين على امتناعه وبه على ان
الحق هو النقيض الاخر ونظيره من الشكل الثاني لو كذب قولنا لا شيء من الانسان بجماد دائما فصدق نقيضه
وهو قولنا بعض الانسان بجماد بالاطلاق العام فضمه صغرى الى الكبرى هكذا بعض الانسان جماد بالاطلاق
العام ولا شيء من الجماد بحيوان دائما فنتج من الشكل الاول بعض الانسان ليس بحيوان دائما وقد كان كل انسان
حيوان بالاطلاق العام هذا خلف ونظيره من الشكل الثالث لو كذب قولنا بعض الحيوان ناطق بالاطلاق
العام فصدق نقيضه وهو قولنا لا شيء من الحيوان بناطق دائما فضمه كبرى الى الصغرى هكذا كل انسان
حيوان بالاطلاق العام ولا شيء من الحيوان بناطق دائما فنتج من الشكل الاول لا شيء من الانسان بناطق دائما
وقد كان كل انسان ناطق بالاطلاق العام هذا خلف ونظيره من الشكل الرابع لو كذب قولنا بعض الحيوان
ناطق بالاطلاق العام فصدق نقيضه وهو قولنا لا شيء من الحيوان بناطق دائما فضمه كبرى الى الصغرى
هكذا كل انسان ناطق ولا شيء من الحيوان بناطق دائما فنتج من الاول لا شيء من الانسان بناطق دائما فعكس
لا شيء من الناطق بانسان دائما وقد كان كل ناطق انسان بالاطلاق العام هذا خلف والثالث لسان اللم وهو
ما ذكرناه في بيان شرائط انتاج الاشكال الاربعة الرابع لسان الافتراضي ونظيره من الشكل الثاني في الفرد
الرابع منه وهو قولنا بعض الحيوان ليس بانسان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ليس بناطق ولا يمكن بيانه

بالرد على الشكل الاول الا ان الموجبة الكلية انما تعكس حرفه ولا تعكس عرضا بالاقتراض ومفرض
بعض الحيوان الذي ليس بانسان فرسا فقول بعض الحيوان فرس ولا شيء من الفرس بناطق فبعض الحيوان
ليس بناطق وطريق الخبري وهو ان يقول لا شيء من الفرس بانسان وكل ناطق انسان فلا شيء من الفرس بناطق فيقول
بعض الحيوان فرس ولا شيء من الفرس بناطق فبعض الحيوان ليس بناطق ونظيره من الشكل الثالث في الضرب
الرابع منه وهو قولنا كل انسان حيوان وليس كل انسان بعالم فبعض الحيوان ليس بعالم لا يمكن بيانه
بالرد الى الشكل الاول الا ما ذكرنا ان الموجبة الكلية انما تعكس حرفه ولا تعكس عرضا بالاقتراض
ومفرض بعض الانسان الذي هو ليس طفلا فقول بعض الحيوان طفل ولا شيء من الطفل بعالم فبعض
الحيوان ليس بعالم وطريق الخبري وهو ان يقول كل طفل انسان وكل انسان حيوان وكل طفل حيوان فنعكس
بعض الحيوان طفلا ولا شيء من الطفل بعالم فبعض الحيوان ليس بعالم في الاخير اطلاق اختلاط الشكل
الاول في كل صور منه ما ثبته وتسع وستون اختلاطا لان القضايا بلغت عشرة مضروبة في نفسها
فكون بالقوة على هذا المبلغ وهي على اكثر بها مرتبة على ثلثة اقسام اما القسم الاول وهو الاصغر
متى كان داخلا فالفعل في الاوسط وذلك فيما عدا الممكنين وهو احد عشر نوعا من القضايا وكانت الكبرى
فضية لا يعتبر فيها دوام المحمول حسب دوام وصف الموضوع وذلك فيما عدا المشروطة والعرفية
وهي تسعة من القضايا كانت النتيجة في الكل تابعة للكبرى لان معنى الكبرى في جميعها ان الكل ما ثبت له
الاوسط كذا ما ثبت له الاكبر او سلب عنه اما من جهة غير بيان جهة ان كانت مطلقة او مع بيان جهة خاصة
ان كانت موجهة والاصغر مما ثبت له الاوسط فكون محكوما عليه بالاكبر بعين تلك الجهة الا في الصغرى
الضرورية مع الكبرى السالبة اللادائمة فان النتيجة فيها تابعة للصغرى ولا للزم كون الصغرى
القسم الثاني في ان يصير الصغرى بالاحد عشر مع الكبرى المشروطة والعرفية وطريقه وهو
ان اختلاط الكبرى المشروطة مع العرفة العامة مع ما لا تعتبر فيها الضرورة ولا الدوام
اصلا من الصغريات وهي المطلقة العامة والوجوديتان بنصه مطلقة عامة واختلاط هذه الثلثة

مع الكبرى الخاصتين ينتج لا دائما لان سلب دائمه وصف الاصغر للاوسط عرضي والصغرى لا ينتج
استدامة الاكبر ولا يعود اليه هذا الحكم لعدم ايجاب الوسط في حق هذا الحكم واذا حرج هذا الحكم
من البين بقي اصل الثبوت او الاسفا مع العامتين وهي المطلقة العامة ومع الخاصتين اصل الثبوت
او الاسفا ومع اللادوام وهي اللادائمة واخلاط الصغريات التي يعتبر فيها الضرورة او الدوام
توجبه مع الكبرى المشروطة العامة ينتج كالصغرى لان المسلوب مسلوب للشيء مسلوب لذلك
الشيء ضروريا ان كانت الضرورة مشتركة بينهما ومحمولا اليه ان لم تكن الضرورة مشتركة بينهما الا
مع الصغرى الخاصتين فان النتيجة فيهما عامة الصغرى ومع الصغرى الوقتية فان النتيجة فيهما
وفي محمول الضرورة والدوام لان استثناء نقض المقدم لا ينتج نقض التالي ومع الكبرى العرفية
العامة ينتج كالكبرى لما ذكرنا ان المسلوب مسلوب للشيء مستدام لذلك الشيء واستثناء نقض المقدم لا ينتج
نقض التالي الا في الصغرى الوقتية فان النتيجة فيهما وفي مطلق محتمل للضرورة والدوام لان سلب
مسلزم المستلزم للشيء يستلزم ذلك الشيء واستثناء نقض المقدم لا ينتج نقض التالي وفي الصغرى
الضرورية والدائمة فان النتيجة فيهما تابعة للصغرى والا لزم كذب الصغرى الا في الصغرى
الضرورية مع الكبرى الموجبة العرفية العامة فانه لا يمكن سلبه بالشكل الاول والثاني
بل النتيجة فيه دائمة وسالبة بالسلم ومع الكبرى الخاصتين لا ينتظم منهما قياس صادق المقدمات
ومن الصغرى الضرورية ولا الدائمة قياس صادق المقدمات لان ذلك مما يستلزم دوام الاكبر و
دوام خمسة دوام الاوسط وذلك محال ومع ما عداهما فان النتيجة في اخلاط المشروطتين
مشروطة خاصة وفيما عداه حرفية خاصة لان مسلوب المستدام للشيء لا دائما مسلوب
لذلك الشيء لا دائما الا في الصغرى الوقتية فان النتيجة فيهما مع الكبرى المشروطة الخاصة كالصغرى
الصغرى ومع العرفية الخاصة وفي مطلق لا دائما لان مسلوب المستلزم للشيء لا دائما يستلزم
لذلك الشيء لا دائما القسم الثالث في ضم الصغرى الممكنة الى الكبريات الثلاثة وهي مع الكبريات

الغير المحمولة للضرورة ينتج ممكنة خاصة لان مستلزم المستلزم لشيء مستلزم لذلك الشيء
لصدق ذلك الشيء لنفسه بالامكان على الاحوال التي كان بانسلاخ ذلك الشيء لا ستحالة ارتفاع الممكن الذي
هو ضروري اللاوسط بقدر من القادير الممكنة وهو بقدر صدق الصغرى بالفعل ومع الكبريات
المحمولة للضرورة ينتج ممكنة عامة لان الكبرى ان صدقت ضرورية كانت النتيجة ضرورية وان
كانت عرضية كانت النتيجة ممكنة خاصة والمشتركة بينهما انما هو الامكان العام ومع الكبرى
الضرورية ضرورية لما ذكرنا لاستحالة ارتفاع الضرورة على بقدر من القادير الممكنة وان صدقت
لا ضرورية في اخلاط الشكل الثاني وهو اضافة مرتبة على ثلثة اقسام القسم الاول وهو الذي
تقدم في القياس في هذا الشكل متى كانت ضرورية او دائمة مع انه متى كانت النتيجة مع
الضرورية ضرورية ومع الدائمة دائمة والا لزم كذب الصغرى الا في الصغرى الممكنة
مع الكبرى السالبة الدائمة فان النتيجة فيهما ممكنة عامة بيانه بالرد الى الشكل الاول وبعكس الكبرى
وبناء الاخلاط من الممكنة والدائمة عدم جواز ان يكون الصفة الدائمة للشيء مسلوبة
بالامكان وبالعكس مع انه لا يمكن سلب الشيء عن نفسه البتة القسم الثاني هو ان يكون احد السبعة
التي لا تقبل سوالبها العكس كبرى الضروريات الاحد عشر وهو ما عدا الضرورية والدائمة
والقياس في هذا القسم عقيم جوازا خلاف الشيء الواحد في العوارض في الاحوال المختلفة وامتناع
سلب الشيء عن نفسه القسم الثالث وهو ان يكون احد الاربعة المنعكسة كبرى لهذه الصغريات
السبع سوى الممكنة ينتج مطلقة عامة الا في الكبرى السالبة الخاصتين فان البيان فيهما
بعكس سالبتها فكون النتيجة تابعة لعكسها والا لزم كذب الصغرى اما في العامتين فظاهر
واما في الخاصتين فلانه متى صدق النتيجة فيهما وهو الدائمة بطل خصوصهما والا لزم
المحال الذي ذكرناه في اقسام الصغرى الدائمتين مع الكبرى الخاصة واذا بطل خصوصهما
بقي العموم لانا نكلم بقدر صدق المقدمتين واذا بقي العموم لزم كذب الصغرى كما لزم في

العامتين الاولى الصغرى الوقتين فان النتيجه فيهما مع الكبرى المشروطتين كالصغرى
في الخاصه ويحمل للضروره والدوام في العامه لما مر في الشكل الاول ومع العرفيتين وقتي
مطلق واما الصغرى الممكنه واختلاطهما مع موجبات هذه الاربعه عقيم لانتاجهما مر
سابقه في اختلاطهما مع الدائمه الموجبه ومع سوالبها فانها تنتج مع العامتين ممكنا عاما او
مع الخاصتين ممكنا خاصا لما مر في الشكل الاول ومع الاربعه تنتج مشروطه عامه ان كان
السالب من المشروطتين والا تنتج عرفيه عامه الا في السالبه الخاصتين فان النتيجه فيهما عامه تابعه
لعكس السالبه والبارز في الاول لعكس الكبرى ان كانت سالبه وتحمل الكبرى صغرى ان كانت موجبه
والصغرى كبرى وعكسها حتى يرتد الى الشكل الاول ثم عكس النتيجه حتى تحصل المطلوب والخلف ان
كان الصغرى سالبه حرونيه واختلاط الشكل الثالث حكمه النتيجه ههنا كالاول الا في اختلاطها
الصغريات التي يعترفه الضروره او الدوام وهي الوقتان والدائمان والعرفيان والمشروطتان
فان النتيجه ههنا مع الكبرى العامتين مطلقه عامه ومع الكبرى الخاصتين وجوديه لازمه
لان عكس الموجبه عرضها فطه الجهه والبارز في الاول لعكس الصغرى ان كان الكبرى كليه والخلف
ان كانت حرونيه واختلاط الشكل الرابع وهو يضم في ضربيه الاولين المنتجين للموجبه مطلقا
عاما ان كان الاختلاط منه او ممتدا خاصه من العضايا بسيطا ان الاختلاط او مركبا وينتج ممكنا
عاما ان الاختلاط من الممكنين بسيطا كان الاختلاط او مركبا الا في الصغرى الضروريه مع الكبرى
للممكنين فان النتيجه فيهما مطلقه عامه والبارز في الاول لعكس الكبرى صغرى والصغرى كبرى
وبعكس النتيجه وعكس الكبرى ايضا يرتد الى الاول حتى تحصل المطلوب واما في الضروريه
الثلثه المنتجه السالبه فعقم ان كان الاختلاط من السوالب السبع الغير المنعكسه صغرى كانت
السالبه او كبرى لامتناع عكسها وان كان الاختلاط من الستة المنعكسه فينتج مع السالبه
الضروريه ضروريه ومع السالبه الدائمه دائمه الا في الصغرى الممكنه مع الكبرى السالبه

الدائمه فان النتيجه فيهما ممكنه عامه وعلى العكس عقيم والبارز في الاول لعكس الصغرى ان كانت موجبه
وبعكسها كبرى ان كانت سالبه ثم عكس النتيجه حتى تحصل المطلوب وينتج مع احد الاربعه الباقيه ان كانت كبرى
مطلقا عاما الا في الصغرى الممكنه فان النتيجه فيهما ممكنه عامه والبارز في الشكل يعكس الصغرى
حتى يرتد الى الثاني او يعكس كلي مقدمته حتى يرتد الى الثاني او يعكس كلي مقدمته حتى يرتد الى الشكل الاول
وينتج المطلوب وان كان احد السوالب الاربع صغرى واختلاط الصغرى المشروطه العامه مع الموجبات
الستة المنعكسه سوالبها تنتج كالكبرى لان في الكبرى الخاصتين فان النتيجه فيهما عامه تابعه للكبرى
واختلاط الصغرى العرفيه العامه مع هذه الموجبات الستة المنعكسه سوالبها تنتج كالصغرى الدائمه
الكبرى الدائمه فان النتيجه فيهما تابعه للكبرى واختلاط الصغرى الخاصتين مع نفسهما وعامتهما
وينتج بعكس الصغرى وان كان الاختلاط ممتدا مع الدائمه فان النتيجه فيهما تابعه للكبرى واختلاط
الصغرى الخاصتين مع نفسهما ومع عامتهما ينتج بعكس الصغرى ان كان الاختلاط بسيطا
وبعكس العرفي العام ان كان الاختلاط ممتدا ومع الدائمه لا ينتظم قياس صادق المقدمات لما مر في
الشكل الاول وينتج في الثاني بعكس الصغرى حتى يرتد الى الشكل الثاني او تحصل الكبرى صغرى او الصغرى
كبرى حتى يرتد الى الشكل الاول ثم بعكس النتيجه لتحصل المطلوب واختلاط احد الاربعه ان كان الصغرى
مع موجبات السوالب الغير المنعكسه عقيم لامتناع عكس ينتج هذه الاختلاطات في الشكل
الاول لما مر وافهار حصولها منتجه في الشكل الرابع الى عكسها وبالله التوفيق فصل
والشرطيات وهي انواع كثيره الا اننا نذكر منها اقربها الى الطبع والاول ما تركب من المتصلات
والمنتج منها ما كان الشركه في جزء تام والمشترك فيه ان كان في الثاني والصغرى مقدما في الكبرى فهو
الشكل الاول وان كان تاليا فيهما جميعا فهو الشكل الثاني فان كان مقدما فيهما فهو الشكل الثالث
وان كان مقدما في الصغرى تاليا في الكبرى فهو الشكل الرابع شرائطها هناك ما مر في الحمليات
والثاني ما تركب من المنفصلات والاقرب منها الى الطبع ما تكون على نهج الشكل الاول كقولنا هذا العدد

اما زوج او فرد وكل فرد واحد او منقسم بغير متساوين فيصح هذا العدد اما زوج او فرد
او منقسم بغير متساوين والثالث من هذه ما يتركب من المتصلان والمنفصلان والاخر منهما الى الطبع ما هو
كقولنا المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى كقولنا هذا العدد ان كان منقسما متساوين فهو زوج وكل زوج
فهو اما زوج زوج او فرد او زوج زوج او زوج فرد فيصح ان كل هذا العدد منقسما متساوين
فهو اما زوج زوج او فرد او زوج زوج او زوج زوج فرد والرابع ما يتركب من المتصلان والمنفصلات
فهو على قسمين احدهما ان يكون المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى كقولنا هذا الفعل عدل او كل ما كان الفعل
عدلا فهو حسن هذا الفعل حسن والثاني ان يكون المتصلة صغرى والمتصلة كبرى كقولنا ان كان
هذا الفعل ظلما فهو قبيح وكل قبيح مما يصح الذم عليه فيصح ان كان هذا الفعل ظلما فهو مما يستحق
الذم عليه والخامس ما يتركب من المتصلات والمنفصلات والاخر منها الى الطبع ما كان المتصلة منها
صغرى والمنفصلة كبرى كقولنا هذا الشيء عدد وكل عدد فهو اما زوج او فرد فيصح هذا الشيء
اما زوج او فرد في الناس الا استثناء وهو الذي يكون النتيجة او بعضها مذكورا فيه
بالفعل وهو مركب من مقدمتين احدهما شرطية والاخرى وضع احدهما جر وبهما او رفع
لاحدهما يلزم وضع الجزء الاخر او رفعه ثم اعلم بان المتصلة يصح منها استثناء غير المقدم من
التالي واستثناء نقيض التالي من نقيض المقدم والاكذب اللزوم وعلى العكس لا يصح والانفصلة
يحتمل العموم والمنفصلة الحقيقية التي هي ذات جزئين فاستثناء عين كل واحد منهما
يصح بعض الاخر واستثناء نقيض كل واحد منهما يصح عين الاخر والاكذب العناد في الثبوت
والانتفاء جميعا وفي دوران الاجزاء استثناء عين كل واحد منهما يصح نقيض البواقي
واستثناء نقيض كل واحد منهما يصح منفصلة مركبة من بواقي الاجزاء كقولنا هذا العدد اما
زايد او ناقص او متساو ولكنه ليس بزايد يصح اما ناقص او متساو واما المنفصلة المانعة من
الجمع فاستثناء عين كل واحد منهما لا ينتج نقيض الاخر والاكذب العناد في الثبوت

ضرورية وهي داخلة في سالبة الممكنة الخاصة وهي داخلة في سالبة المطلقة العامة وهي داخلة
في سالبة الممكنة العامة ولما ثبت ان السالبة الوقتية والسالبة المنتشرة منعكسان لزم ان يكون القضايا
التي تحتهما داخلة ايضا منعكسة ولكن من المعلوم ان السالبة الوقتية والمنتشرة غير منعكسان
لانه لا بعد في العقل ان يكون للشيء خاصية كما ان الخاصية لسالبة دائمة وكل الخاصية غير لازمة
وجاز ان يكون في بعض الاوقات خاليا عن كل الخاصية فعكس سالبة الخاصية غير لازم
وعكس كل الخاصية مثاله كما يقال لا شيء من الانسان بمتنفس ولا شيء من المتنفس بمنكسف حتى
وعكسه ليس بحق لانه بعض المتنفس انسان بالضرورة وبعض المنكسف قمر بالضرورة واما
القضايا الاخر ففيها بحث اما السالبة الكلية الضرورية تنعكس مثل نفسها لان حاصل
الكلام في السالبة الكلية الضرورية هو ان يقال يمتنع اجتماع ذات الموضوع والمحمول في
العقول مقررا ذكر حصول احدهما مع ذات المحال فحصول ذات مع هذا ايضا محال واما
السالبة المشروطة العامة تعكس مثل نفسها لان حاصل هذه القضية هو ان يكون لا
اجتماع بين وصف الموضوع وبين المحمول محال عقلا واذا كان كذلك فلا اجتماع بين
المحمول وبين وصف الموضوع ايضا محال واما السالبة المشروطة الخاصة تنعكس
مشروطة عامة كما يقال لا شيء من الكاتب بساكن لا دايما بل ما دام كاتبا
وفي عكسه يمتنع ان يقال لا شيء من الساكن بكاتب لا دايما بل ما دام ساكنا لان بعض الساكن
مسلوب عنه الكتابة ما دام ذاته موجودة او هو الارض فيمتنع ان عكس مشروطة
الخاصة مشروطة عامة واما السالبة الدائمة فالمشهور ان عكسها ايضا سالبة
سالبة دائمة ولنا في هذا الموضع بحث لان قول الصحيح هو ان يكون عكس موجبة
الضرورية لا محالة ان يكون مطلقة عامة بل ان يكون ممكنة عامة والسبب في هذا المقام
جواز ان يكون شيئين احدهما ان يكون ضروريا للاخر والاخر ليس ضروريا للاول واذا لم يكن

اذا

ضروريه الجوز خلوه عنه في بعض الاوقات واذا جاز خلوه عنه في بعض الاوقات جوز خلوه
عنه في كل الاوقات ولا يلزم الانقلاب من الصحه الذاتيه الى الامتناع الذاتي وهو محال واذا كان
هذا المعنى جائزا في بعض الافراد دل على النوع فهو ان يكون حاصلا في كل الافراد لان الاشياء
المتحده في النوعيه يجب ان يكون حكمها حكما واحدا فعلى هذا الحد يجوز ان يكون السالبه الكليه الدائمه
صادقه وان كان عكسها موجبة ضروريه معلم ان السالبه الدائمة لا تصير منعكسه والكلام
على هذا الوجه المتقدم من الاغراض والخلف في هذا المختصر لا يمكن شرحها واما السالبه العرفيه
فالمشهور ان عكسها ايضا سالبة عرفيه عامه وسار هذا العكس بالخلف والاغراض والاشكال
فيها ايضا باق كما في الدائمة واما السالبه العرفيه الخاصه فالمشهور ان عكسها ايضا
عرفيه خاصه وقال بعض المحققين من المتاخرين لا يجوز ان يكون عكسها عرفيه عامه بدليل
الذي قدمناه في بيان عكس شروطه الخاصة شروطه عامه عداه والكلام التام في عكس
السوالب الكليه واما الموجبة الكليه فعكسها موجبة جزويه لانه يجوز ان يكون المحمول
اعم من الموضوع واذا كان كذلك فالحاصل الا تحت العام فلا يجب ان يكون كل العام داخلا
تحت الخاص واعلم ان الخلاف واقع في عكس موجبه الضروريه كذا كان وقال جمع من المتقدمين
ان عكس الموجبه الضروريه ايضا ضرورية وهذا عندنا باطل لما قدمنا ان احد
الشيئين ضروريا للاخر والاخر غير ضروري للاول وقال الشيخ الرئيس في مطلقته العامه
وقال في الاشارات هي ممكنة عامة والحق عندنا هو ان المراد من موضوع القضيه
الضروريه اما ان يكون الاشيا التي موجودة في الخارج واما ان يكون بحيث يصير
موجوده في الخارج وعلى هو التقدير الاول عكس للموجبه الضروريه تكون مطلقه
عامه وعلى التقدير الثاني ممكنة عامه واذا بطل ان عكس موجبه الضروريه هي التي
موضوعها على سبيل الحقيقه لا ان تكون تلك الحقيقه موجودة في الخارج ممكنة

واستثنا بعض كل واحد منهما ينتج عين الاخر والا لكذب العناد في الاسفار واما المنفصلة
المانعه من الخلو فاستثنا بعض كل واحد منهما ينتج عين الاخر والا لكذب العناد في الاسفار
واستثنا كل واحد منهما لا ينتج نقض الاخر والا لكذب العناد في السور والله اعلم بالصواب

وافق الفراغ من تحريره يوم الاربعا الثالث من شهر الاول سنه ثمان وستين على يد
العبد الراجي عفو ربه الغني وليفضله في مدته اما يشيده من بلاده الى ومن في مداره
الا تكسه عمرها الله وعمر بعض سالكيها والمهدي له الصلاة على نبيه

اسعد من افضل الفقها علا الترسا

فهو عروض الشعر ان وزنه فعولن فاعلن فعولن فاعلن او البسيط هذا الله يا خير مسبوق فعولن مفاعيلن فعولن فاعلن

والمدار الوزن تسمعه فاعلاتن فاعلن فعلن وهكذا لو اقر الغوغ فيه مفاعلتن مفاعلتن فعولن

والذاوزان العروض الحاما مفاعلن مفاعلن ووزن الهزج الذ مفاعلن مفاعلن والرجز اسمعه ما وزنه مستفعلن مستفعلن وكذا الرمل سمع وزنه فاعلاتن فاعلاتن فعولن

ان سريع الوزنا سنرى مستفعلن مستفعلن فاعلن وخفيف العروض ان شئت قاسمع فاعلاتن مستفعلن فاعلن

منسرح الجهر انبها مستفعلن فاعلن ووزن المضارع انشد مفاعيلن فاعلاتن

ثم وزن مقتضب فاعلاتن مستفعلن ووزن مجتثها خذ مستفعلن فاعلاتن وخذ مقاربها ياقي فعولن فعولن

بسم الله الرحمن الرحيم الكتاب الاول في الامور العامة وما جرى مجراها وتجري انواعها وهي الوجود والماهية والوحدة والكثرة والوجوب والامكان والعدم والحدوث وهذه خمسة ابواب الباب الاول في الوجود وفيه اربعة فصول الفصل الاول في ان الوجود غني عن التعريف لتصوره او وجود الاول علمي ووجودي بديهي والوجود جزء من وجودي والعلم بالجزء سابق على العلم بالكل والسابق على الاولى اولى ان يكون اوليا فالوجود هو الكل واحد هو الوجود المطلق اي ب الصدق البديهي بلا تقدم لا يجتمعان ولا يرتفعان ليس الا الصدق بانه ممتنع الخلو عن الوجود والعدم وجب الانصاف باحدهما وهو لا محالة مسبوق بتصور الوجود والعدم والوجود في الكل واحد والوجود المطلق والوجوب والامتناع وكون الوجود مغايرا للعدم وكون المغايرة عبارة عن الاثنينية التي يتصور ما مسبوق بتصور الوحدة لسبقهما بها ومسبوق بتصور ماهية التصديق الذي ليس الخبر الا هو فلا التصور ان هذه الامور او ج تعرف الوجود بنفسه محال وباجزايه ايضا لانها اركانه وجودات لزم توقف الشي على نفسه وان لم يكن عند اجتماعها اما لا يحصل الا فكون الوجود محض ما ليس بوجود او يحصل هو فكون هو الوجود وتلك الامور معروضاته فلا يكون اجزاه اجزاه وبالخارج عنه ايضا لما عرفت في الفصل الاول ان الرسم لا يفيد تصور ماهية المرسوم ولان الاستقراء دل على انه لا شي اعرف من الوجود الفصل الثاني في ان الوجود مشترك لوجهين اما دل على ان الكل لو سبب جزمنا حينئذ بوجود ذلك المسبب وتردد نا في كونه واجبا او ممكنا او جوهرا او عرضا لا يقدح في الجزم الاول ثم اذا اعتقدنا كونه واجبا فان ذلك الاعتقاد يزول باعتقاد كونه ممكنا فلولا ان الوجود مشترك بين جميع الاقسام والالزام عند الزوال اعتقاد الخصوصيات كل يزول اعتقاد كل واحد من الخصوصيات باعتقاد خصوصية اخر ب مفهوم السلب مفهوم واحد من حيث انه سلب فان كل المقابل له لجاز ان يتخالفه المفهوم بطل الحصر او يتحده المفهوم وهو المطلوب الفصل الثالث في ان الوجود زائد على ماهيات الممكنات وجود السواد مثلا اما ان يكون نفس

كونه سوادا او داخلا فيه او خارجا عنه والاولان يبطلان لوجوه بعضها يعمها وبعضها يخص
كلا منها اما العام فوجهان الاول انه يصح تعقل المسبع عند وجود الشك في وجوده الخارج على
ما لا يخفى مع وجوده الذهني لو ثبت لكنه وان كان لازما للمشعور به لكنه غير لازم في الشعور به و
لذلك يتأتى ممن علم للمسبع انكار وجوده الذهني والمشكوك فيه ليس نفس غير المشكوك فيه ولا داخلا فيه
واما التشكل في الوجود فان اريد به التشكل في ثبوت الوجود للوجود فهو ممنوع لعدم احتمال
الوجود للعدم والوجود وان اريد به التشكل في حصول الوجود للماهية فهو من ما قناه ب
السواد متى اخذنا مع الوجود لم يكن هذا الشرط قابلا للعدم وبالعكس ولا اخذناه مع قطع النظر
عن الوجود والعدم كان قابلا لهما هويته القابلة لهما مغايرة للقيدين المتعاندين واما الخاصة
فالذي يبطلها كون الوجود نفس الماهية لو تحقق فان وجود السواد لو كان نفس كونه سوادا كان لا
يشارك البياض في وجوده كما لا يشاركه في سواديته ب ولكان قولنا الجوهر موجود مثل قولنا
قولنا الجوهر جوهر وهو في عدم الفايدة والذي يبطل كونه داخلا فيه امور اولها لو كان كذلك لكان اعم
الذاتيات المشتركة فيكون جنسا فلا يكون تمييز الانواع الداخلة تحته بعضها عن البعض بفصول ذاتية
فلا يكون الخمسة داخلا في الطبيعة الفصل فانفصاله عن النوع يستدعي فصلا اخر الى غير النهاية
ب ولو كان الفصل المقسم عليه لوجوده فيكون للوجود وجودا اخر وهذا قول بالتسلسل ج
ولو كان امتياز الواجب عن الممكن بفصل مقوم فيكون الواجب مركبا ولو كان الوجود مقوما
لما امور المندرجة فيه فهو في نفسه ان كان غنيا عن الموضوع كان جوهرا وهو جزء من العرض
فكان العرض جوهرا هذا خلف وان لم يكن غنيا عنه وهو جزء من الجوهر كان الجوهر عرضا هذا خلف
الوجه الرابع في ان الوجود هذا هو وجوده نفس حقيقته امر لا ويدل عليه خمسة براهين
فالاول وجوده اما ان يكون مساويا لوجود الممكنات في كونه وجودا او لا يكون والثاني مفض
افاده والاول لا يخلو اما ان يكون وجوده مقارنا لماهية غيره او لا يكون والثاني باطل لان الوجود

ماهو هو اما ان يقتضي ان يكون مقارنا لماهيته او لا يقتضي واحد منهما فان كان الاول فوجود ذات
الوجود مقارنا لماهيته وقد فرض انه ليس كذلك هذا خلف وان كان الثاني فوجود الممكنات غير مقارن
لشيء من الماهيات هذا خلف بالاتفاق ولان الممكن موجوده وجوداتها نفس ماهياتها لكن في ماهياتها
متخالفة فهي وجوداتها متخالفة هذا خلف وان كان ثالثا لم يتصف الوجود بما يجعل هذين القيدين
الا لعلة منفصلة فتجرد وجود واجب الوجود عن لماهيات لعلة واجب الوجود لذاته ممكن الوجود د
لذاته هذا خلف وبعبارة اخرى قام وجود واجب الوجود بنفسه اما ان يكون لنفسه او لامر
داخل فيها او لامر خارج عنه والاولان باطلان والا لكان كل وجود كذلك فلا يكون للممكنات وجود م
مقارن لماهياتها لكن ماهياتها موجوده فوجوداتها نفس ماهياتها هذا خلف وان كان لامر
خارج عنه فذلك الخارج اما ان يكون لازما او ملزوما او لا لازما ولا ملزوما فان كان الاولان عاد
الكلام في المقتضي له فاما ان يتسلسل فهو محال او مع تسلسله والمقصود حاصل لانه ان اقتضى الوجود
شيئا منها عاد المحال وان لم يقتض ذلك كان ذكر فعا هذا اللزوم واما ان ينتهي الى ما يقتضيه
لذاته فحينئذ يعود الالتزام وان كان ملزوما كان الوجود مقارنا له وقد فرض غير مقارن لغيره
هذا خلف وان كان الثالث فقام وجود واجب الوجود معلولا علة منفصلة فلا يكون واجب الوجود
لذاته واجب الوجود لذاته هذا خلف ب حقيقته واجب الوجود غير معقولة للبشر
ووجوده معقول لهم فحقيقته غير وجوده ج الوجوب امر اضافي فلا يمكن تعقله الا بين
الامرين فلا بد من حقيقة اخرى يحكم عليها بان الوجود واجب لها ولو كان حقيقته هو الوجود
المقيد بالقيد السلبي لكان لا يخلو اما ان يكون موثريته بمجرد كونه وجودا وسايير الموجودات
مساويه له في تمام الوجود فيلزم ان يكون كل واحد من تلك الموجودات مبدا لكل ما هو
مبدا له هذا خلف واما ان يكون موثريته بشرط مع ذلك القيد السلبي ويلزم ان يكون السلب
جزء من مبدا الايجاد هذا خلف لو لم يكن حقيقته سوى الوجود وهو في كونه وجودا م

مشاركا لسائر الموجودات لزم ان يكون كل واحد واحد من الممكنات موجودا موصوفا بمثل ما
الباري عز وجل حتى يكون مثل الشئ واجب الوجود لذاته محتاجا بذاته الى الملك الذي ذاته هذا خلف ولانا
نعلم بالضروره انه يستحيل ان يكون كل ذره في الدنيا موصوفه بصفه الباري تعالى في ذاته تعالى عن
علو الكبر ومن جوز ذلك فقد كابر عقله لالزام اتفقوا على ان طبيعه النوعيه الواحده يمتنع ان
بعض اشخاصها مجرده عن المادة وبعضها ماديه وعليه بنوا ابطال التناسخ للمفارقات التي
يثبتها اصحاب الالواح والظلال الهيولى الجرميه الاقلال وان امتنع الانفصال عليها وان المفارقات
جبار يكون انواعها في اشخاصها وابطال المثل الافلاطونيه واذا ثبت ذلك فنقول الوجود
ايضا طبيعة واحده فان كانت غنيه عن مقارنه الماهيه فليكن كذلك مطلقا وان كانت محتاجة
اليها فليكن كذلك مطلقا وان جاز عليها ان تكون مجرده تاره ومقارنه اخرى فلم لا يجوز في
طبيعه النوعيه ان تكون ماديه تاره ومجرده اخرى وذلك مما لا يمكن الفرق بينه وبين ما ذكرتموه على
امتناع مقارنه وجوده تعالى لما ذكرنا لو كان وجوده مقارنا لماهيته لكان اما ان يكون تحقق
ذلك الوجود موقوفا على تحقق تلك الماهيه او لا يكون فان لم يكن موقوفا كان ذلك الوجود غنيا عن
تلك الماهيه فلا يكون عارضا لها فلا يكون وجودا لموجود الذات وبذاته وهو المطلوب وان
توقف كان محتاجا الى تلك الماهيه وما هو محتاج الى غيره فهو ممكن لذاته فله سبب فلذلك الوجود ذاته سبب
وان كان غير ماهيته واجب الوجود كان الوجود واجب الوجود لعلة هذا خلف وان كان تحقق تلك الماهيه و
متقدما بالوجود على المعلول لزم ان يكون تلك الماهيه متقدمه بوجودها على وجودها فلكون
موجوده مرتين وهو محال وايضا يلزم تسلسل وايضا فبتقدير تسليم التسلسل نقول تلك الماهيه
ان اقتضت وجودا لم يكن بين تلك الماهيه وبين ذلك الوجود وجودا اخر فلا يكون العلة متقدمه بالوجود
على المعلول وهو محال وان لم تقتض ذلك فلكون ذلك حكما بان تلك الماهيه لا تقتضي الوجود اصلا بل
وجودها محتاجا الى شئ اخر وذلك يدخله في الامكان والجواب لا نزاع في شئ مما ذكرتموه

الا في قولكم ان العلة يجب تقدمها على المعلول بالوجود فانه باطل البته امور الممكنات ماهياتها قابلة
لوجوداتها والقابل متقدم على المقبول وتقدم الماهية الممكنة على وجودها ليس بالوجود الوجوه التي
ذكرتموها فان تقدير العلة القابلة على المعلول ليس بالوجود فجاز ايضا مثله في العلة الفاعلة
اجزاء الماهيات على تقوامها على معنى انها متى وجدت كان وجود الجزء سابقا على وجود الكل لكن
الجزء بهذه الصفة حكم حاصل له قبل الوجود وهو من عوارض ذلك الجزء فيكون اقتضاء ماهية الجزء
بهذا الوصف لا بشرط الوجود لان حصوله سابق على حصول الوجود ج الماهية مقتضية للامكان
سواء اخذناه وصفا عدميا او ثبوتيا وذلك لا يقتضي استحالة ان يكون بشرط الوجود وذلك
لتاخر الامكان عن الوجود المتاخر عن الامكان حتى يكون الشئ متاخرا عن نفسه هذا خلف واذا تقدم
الماهية على الامكان لا بالوجود فقد ثبت بهذه الوجوه ان تقدم الماهية المؤثره في وجودها على ذلك
الوجود لا يجب ان يكون بالوجود فبطل بحثهم فان قالوا اذا لم نعتبر وجود الماهية في
كونها مؤثره في الوجود يلزم ان يجوز كونها مؤثره فيه عند عدمها وذلك محال والجواب عنه انا لا
نسلم سقوط الوجود عن اعتبار المؤثريه اذا خال العدم فيها كما انه لا يلزم من سقوطه عن قابليه
الماهيه الممكنه اذا خال العدم فيها الوجه الخامس في ان المحكوم عليه بصفه وجودية لا بد وان
يكون موجودا هذه مقدمه نافعه في كثير من المباحث واحتجوا عليها بان وصف الشئ بالشئ
انما يقتضي ثبوت الصفه للموصوف وجب فيما لا يثبت له الشئ ان يكون موصوفا وذلك فاسد
بالبديهه ثم ان حصول الشئ لغيره فرع على حصوله في نفسه فاذن المحكوم عليه بالصفه ثبوتيه
لا بد وان يكون ثابتا لانه ان لم يكن ثابتا لم يكن الوجود صفه ثبوتيه ولا يستدعي حصولها للماهيه كونها حاصلة
قبل ذلك والا لزم التسلسل لا ان لا انتفاء محكوم عليه بانه مقابل للثبوت وهو من حيث
انه مقابل له يمتنع ان يكون ثبوتيا والا لكان الشئ عين نقيضه ح ولانا نحكم على الممتنع
بالامتناع مع انه ليس بثابت د ولانا نحكم على العدم بانه لا يصح الحكم عليه فهو مناقضه

ه اجيب عن الاول ان البديهه حاكمه بان اتصاف الشئ بالثبوت لا يستدعى تقدم ثبوت اخرى عليه بل
حاكمه استحاله ذلك وهى حاكمه بان اتصاف الشئ بصفه اخرى ثبوتيه يستدعى تقدم ثبوت الموصوف
وادا فرق البديهه بينهما امتنع الجمع بينهما وعن الثانى ان الذهن يستحضر صوره وحكم
عليها بانه ليس لها فى الخارج ما يطابقها وهو المعنى بتصور السلب ثم يستحضر صوره
اخرى ويحكم عليها بان لها فى الخارج ما يطابقها وهو المعنى بتصور الايجاب ثم يحكم على احداهما
بمقابله الاخرى لامر حسى انهما حاضرتان فى العقل بل امر حسى ان احديهما استدعت الخارج
دون الاخرى وفيه بحث وعن الثالث انا نستحضر صوره فى الذهن ونحكم على ماهيتها بامتناع الحصول فى الخارج لا على شخصيتها فان ذلك حاصل فى الممكن والواجب ايضا وعن
الرابع يقرب مما مره جوابا عن الثانى والانصاف ان هذه المقدمه ضعيفه والاشكال
عليه قويه **البحث السادس** فى الوجود الوجود الذهنى حجه منكريه انه لا معنى لاتصاف الشئ
بالشئ الا حصوله فيه فعند ما نتصور الحراره والبروده والاستقامه والاستدارة فنا
لصارت ذاتنا حارة باردة مستقيمة مستديرة معاذ لكن محال الا تعال انا اذا تصورنا
الحراره فالحاصل فى الذهن شبح الحراره وصورتها او نقول الحاصل شئ يلزمه التشخص اذا
وجد فى الخارج فقبل الوجود الخارجى فلا يكون التشخص حاصلا لانا نجيب عن الاول بان
شبح الحراره وصورتها ان كانت حارة عاد الاشكال والا لبطل القول بحصول ماهيه الحراره
فى الذهن وعن الثانى ان الحراره هى عين السخونه فعقل الحراره بعينه هو بعينه السخونه فحقل
السخونه اما ان يقتضى حصول السخونه فى العقل او لا يقتضى فان كان الاول كان العاقل للسخونه
متسخنا لانه لا معنى للمتسخن الا الموصوف بالسخونه وان كان الثانى فهو المقصود على انا
نقول انصاعدنا على ان الحراره مغايره للسخونه وان السخونه امر لازم لها عند شروط مخصوصه
لكن الالتزام المذكور فى الحراره بعينه عايد فى السخونه والحجج مثبتوه وانا قد نتصور

امور الا وجود لها فى الخارج وحكم على ذلك المتصور بالامتياز عن الغير فذلك المتصور لكونه
محكوما عليه بالاحكام الثبوتيه ثابته موجوده واذا لسع الاعيان فهو فى الذهن والجواب
انا لا نسلم انا نتصور امور الا ثبوت لها فى الخارج نعم قد لا يكون حاضرة عندنا لكن لا يجوز
ان يقال ان كل ما امكننا ان نتصوره ونتخيله فله صوره موجوده قائمه بنفسها او فى
شئ من الاجرام الغايبه فان التفته النفس اليها ادركتها وهى للمثل الوكان يقول ايها العظيم
الافلاطون وسنذكر ادله ارسطاطاليس على ابطال هذا المثل مع الجواب عنها واعلم ان الاحاطه
حتما لا يجب العلم بالمعدوم مما لا يتزيد على الثلثه فان المعدوم والمعلوم وان لم يكن بينهما اصلا
انا نميزه عن غيره كالعدم الصرف متميزا تميز الوكان موجودا الما زاد علمه وهو باطل وان كان
ثابتا فهو اما فى الذهن وهو باطل للحجه المذكوره او فى الخارج وهو اما ان يكون حاضرا وهو باطل
بالبديهه او غايبا وهو الذى ذكرناه **البحث السابع** فى امتياز الوجود الذهنى عن الوجود الخارجى
لو ثبت الذهن فهو من الوجودات الخارجيه وكل ما يوجد فيه فهو من حيث انه موجود معين
حاصل فى نفس معينه فهو من الوجودات الخارجيه والوجود الذهنيه انضم الوجودات
الخارجيه فصلى هذا الوجود لم ينقسم الى خارجى وذهنى بل كل وجود فهو وجود خارجى عينى
الا ان الماهيات مثلا ان الحجار والبحر والسماء والارض تارة توجد قائمه بانفسها واخرى
توجد فى النفس وجود العرض فى المحل فالقسم الاول يسمى بالوجود العينى والثانى بالوجود
الذهنى واكل واحد منهما فى الجمله وجود اعينيا ومن هذا المانع ظهر فساد القول
بالوجود الذهنى لانا نعلم بالضروره ان العرض الحال فى النفس لا يجوز ان يعالانه مساو فى تمام
الماهيه للموجود الخارجى مثل السماء والارض واذا بطل هذه المساواة استحال ان
نقال انا متى عقلنا السماء فقد حصل فى ذهننا صوره مساويه للسماء فى تمام الماهيه
وفى الوجود الذى فى اللفظ والذى فى الكتابه بانه لا يشتبه على عاقل ان ذلك انما يعال على

المجاز فانه ليس في اللفظ من الوجود الذي دل اللفظ عليه شئ البتة بل انما يقال انه في اللفظ لكن
معنى كونه معنى انه وضع علامة له ودال عليه وكذا القول في الكتابة **البحث الثامن** في ان كون
الماهية ثابتة ليس لاحد صفة قائمة بها لان العلة سابقة على المعلول فلو كان وجود الشئ لاجل
صفة قائمة به وقيام الصفة به موقوفا على وجوده لزم الدور ولما كان كذلك كان قيام ذلك
ثبات الوجود هو نفس الكون في الاعيان لما به الكون في الاعيان **البحث التاسع** في ان
ان الوجود لا يقبل الاشتداد والتنقص في الحقيقة لانه بعد الاشتداد اما ان يكون قد
حدث شئ او ما حدث فان كان الاول فالذي قد حدث الان غير الذي كان حاصلا قبل فلا
يكون هذا اشتداد الموجود الواحد بل يكون حاصلا انه قد حدث شئ آخر معه وان
كان الثاني فهو لم يشتد بل هو باق كما كان قبل ذلك وكذا القول في جانب التنقص نعم قد يتخيل
الانسان اشتدادا او تنقصا والسبب فيه ما سنذكره في باب الحركة **البحث العاشر** في ان
الوجود خير والعدم شر وبالعكس هذه كمقدمة مشهورة مقبولة وما رأيت
احدا منهم صححها بحجة برهانية بل قنعوا فيها بالمثال وهو ان القادر على القتل لا يكون قادرا
من حيث ان القاتل كان قادرا على القتل ولا من حيث ان السكين كانت قطاعة ولا من
حيث ان عضو المقتول كان قابلا للتقطع بل من حيث انه زالت الحياة عن ذلك الشخص
فالشر ليس الا هذا العدم وباقي القيود الوجودية فهي خيرات وقد عرفت ان المثال
لا يكفي في بيان المقدمات العلمية **البحث الحادي عشر** في ان المعدوم ليس بشئ المعدوم
اما ان يكون مساويا للمنفي او اخص منه وكل منفي فليس بثابت فكل معدوم فليس بثابت
وان كان اعم منه وجب ان لا يكون نفيا صرفا والعلم بهذا الفرق بين العام والخاص
فاذا هو ثابت وهو مقول على المنفي فالمنفي ثابت هذا خلف وعندهم ان المعدوم
وكل معلوم ثابت والكبرى منقوضة بالممتنعات والخياليات ونفس الوجود

ذلك

الآلة

بثابت

فانه معلوم ولا يوصف بانه ثابت **البحث الثاني عشر** في ان المعدوم لا يعاد لانما عدم ولم يبق
هويته وكل ما كان كذلك امتنع الحكم عليه بصحة العود والصغرى بديهية والكبرى مبرهنة
ولانه لو صح اعادته الوقت الذي وقع فيما ابتداء فصح ان يعاد هو في ذلك الوقت بعينه فيكون
وقوع اعادته هو بعينه وقت ابتداءه فيكون مبتدأ من حيث انه معاد ولانه اذا اعيد
جعل معه مثله فليس كون احدهما في نفسه هو الذي كان اولى من كون الآخر ولزم ان لا تميز التي
عن غيره وهو محال او احد المجوزين لزم ان المعدوم اما ان يصح الحكم عليه بحكم او لا يصح والثاني
باطل لان قولنا لا يصح الحكم عليه بعينه حكم فقولنا لا يصح الحكم عليه صادق مع ان هذا الكلام بعينه
حكم متناقض واذا صح الحكم عليه فاما ان يكون عوده ممتنعا او واجبا او جايزا والاول
باطل لان دليل الامتناع ان كان لما هو هو لزم ان يكون وجوده محالا مطلقا وكان يجب ان لا
يكون قد دخل في الوجود وحيث كان قد دخل في الوجود هذا خلف وان لم يكن لما هو هو
بل لغيره كان هو لما هو هو قابلا لهذا العود وهو المقصود والقسمان الباقيان فالمقصود
منهما ظاهر ثم تكلموا على الوجه الثالث مما الوقوف على المباحث التي سلفت لمعرفتها
ورما جنح المنكرون الى دعوى الضرورة في **البحث الثالث عشر** في ان العدم هل فيه تعدد
وامتياز امر ولم ار ما يدل دليلا ان نقول انا نعلم بالضرورة ان عدم العلة وعدم الشرط يوجب
عدم المعلول وعدم المشروط ولا ينعكس وعدم غير ما لا يوجد دليلا وايضا عدم
الضد عن المحل يصح وجوده ضد الآخر فيه لا في محل آخر والعدم في نفسه غير عن الوجود
ولولا ما صح ان يقال الشئ اما موجود واما معدوم وكل ذلك يقتضي وقوع التعدد
والامتياز في العدم لا يقال هذه امور فرضية لانا نقول هذا لا يقدح الفرض ان يطابق
الخارج كالكذب والامور التي ذكرناه ليست كاذبة وان طابق الخارج فهو المطلوب ومن
انكر ان نقول التعدد يستدعي تعين كل واحد من المتعددين في نفسه ولا معنى للوجود

الاذكر فلزم كون العدم نفس الوجود ولان كل تعين يفرض فانه يمكن سلبه فلو كان السلب في
نفسه تعين لكان السلب لذلك التعين مقابلا له فكون السلب مقابلا للسلب ومناقضا له فكون الشئ
نقيضا لنفسه وهو محال **البحث الرابع** عشر في ان المعدوم مركب علم وخبر عنه المشهور
ان العدم المطلق لا يعلم ولا يخبر عنه بل العدم المضاف الى الموجود اذ هو الذي يعلم ويخبر عنه
وفيه نظر من وجهين فالاول قولنا العدم المطلق لا يخبر عنه اصلا اخبار عنه فكون ذلك مناقضا
قضاب العدم المطلق جزء من العدم المضاف والشئ ما لم يعرف اولا لا يعرف اضافة
الى غيره والعدم المضاف لا يعرف الا بعد معرفة العدم من حيث هو عدم فكون العدم المطلق
معلوما محال وفي قولنا ان العدم المطلق معلوم اشكال ايضا لان العدم المطلق لا
تعين له ولا ثبوت ولا امتياز فالعقل كيف تشير الى ما لا تميز له ولا تعين اصلا والقول
بالصورة الذهنية قد سمعت ما فيه وبتقدير تسليمه فالاشكال باق لان الصورة الذ
هنية انما تكون تعقلا صحيحا ان لو كانت مطابقة لما في الخارج وذلك لا تتم الا مع تقرر
امر ما في الخارج هذا مقام مشكل نسأل الله تعالى ان يوفقنا للوقوف على انه الهادي

الباب الثاني في تميز الماهية عن اخواتها اعلم ان لكل شئ حقيقة هو بها هو
وهو مغاير لجميع ما عداه لازمه كان او مفارقه والفرسية من حيث هي فرسية لا
واحدة ولا لا واحدة على ان يكونا او احدهما داخلة في مفهومها بل الواحدية
صفة مضمومة اليها فكون الفرسية معها واحدة والا واحدة ايضا امر مضموم اليها
فتكون الفرسة معها لا واحدة والفرسية من حيث هي فرسية ليست الا الفرسية فان
سئلنا هذا الفرس الف او لا قلنا ليس الفرس من حيث هو فرس الف ولا نقول الفرس
من حيث هو فرس ليس الفا وان قيل الانسانية الموجودة في زيد لا تغاير الانسانية الموجودة في عمرو من حيث هي
انسانية فلا يلزم من ذلك ان نقول فاذا تلك وهي واحدة بالعدد لان قولنا من حيث هي انسانية

استقطعنها كل ما عداها من الاعتبارات الوحدة باعتبار زائد عليها وجد حدها وعلم انه حال الحيوان
لا بشرط شئ موجود لانه جزء الموجود في الخارج فكون موجودا في الخارج وليس حالا ان يكون الحيوان
بشرط لا شئ موجودا اما في الاعيان فظاهر واما في الذهن فلانا لا نقول به ولو قلنا به لم يكن هناك
انضمام مجرد الا كون ذي ذلك الذهن من اللواحق بل كونه مجردا من اللواحق فالمجرد اذا كان معه
قبل التجريد لم يكن مجردا عن جميع اللواحق فالماهية لا توجد مجردة اصلا وان كان اعتبارها
من حيث هي هي مغايرة الاعتبار قيودها وبهذا ظهر فساد المقدمة المشهورة من ان الماهيات تصير
مجردة في العقل **البحث الثاني** في تقسيم الماهيات من وجهين انها قد تكون مركبة وقد تكون بسيطة
والمركبة هي التي انما يكتنا مر حصقتها من اجتماع عدة امور والبسيطة ما لا تكون كذلك ولا بد
من الاعتراف بالبسيط والا لتركبت كل ماهية من اجزاء لا نهاية لها ومع ذلك لا بد من بسيط لان كل
كثرة متناهية كانت او غير متناهية فان الواحد فيها موجود ب الماهية قد تكون قائمة بنفسها
وقد تكون حالة في المحل والاول اما ان يكون بسيطا او يكون بعض اجزائه قائما بالنفس ويكون محلا للباقي
والثاني ان كان بسيطا فلا كلام وان كان مركبا فلا بد وان يكون كل واحد من اجزائه محتاجا الى المحل
اما الى ما يحل فيه المركب او البعض اليه والباقي الى كل البعض **البحث الثالث** في البسائط هل يكون
مجعولة تأمل لما نعين ان يقولوا المحوج الى السبب هو الامكان هو حالة اضافية وهي
لا تعرض للبسيط فالمحوج الى السبب لا يعرض للبسيط فهي غير محتاجة الى جعل الجاعل فلا تكون
مجعولة ب تأثير الشئ فيه اما ان يكون بعد احتياجه الى الشئ او احتياجه الى الشئ نعت من
نعوته والنعت متأخر على المنعوت فاذا حقيقته متقدمة على تأثير الشئ فيه فيستحيل ان يكون
للشئ تأثير فيه والمعترض ان يقول المركب مركب عن امور كل واحد منها بسيط وعند الاجتماع
تلك البسائط اجتمع حصول تلك المركب لا محالة فان لم تكن البسيط مجعولة لم تكن المركب الواجب
الحصول عند اجتماع تلك البسائط الغير المجعولة مجعولا فيصير بعض المجعولية اصلا هذا خلف

مثاله الماهيه والوجود وانتساب احدهما الى الاخر وكل واحد منهما غير مجعوله لبساطته فلزم
ان لا يكون الماهيه الموجوده مجعوله هذا خلاف **البحث الرابع** في الفرق بين الجزء وغيره الحقيقه التي
يلتام عن عده امور يكون لحقيقتها بعد تحقق مجموع تلك الامور وارتفاعها بعد ارتفاع احدها او كل
واحد منها فكون الجزء سابقا في وجوده وعدمه الخارجين على الكل والذهن مطابق للخارج
فالجزء السابق على الكل في العدمين والوجودين ثم ان الجزء لبقائه يقتضي الاستغناء عن
السبب الجديد فان اعتبر ذلك في الوجود الذهني هو البين وان اعتبر في الوجود الخارجي فهو الغني
عن السبب الجديد لكن هذه الخاصيه اعم من الاول والاول هو الحصول على نحو التقدم والثانيه
هو المطلق الحصول اعم من الحصول المتقدم لان المعلول الماهيه الحاصل معها وغير متقدم عليها
فالخاصيه الثانيه اعم من الاولى ولذلك قد لا يلزم من كون الوصف من الثبوت للشئ ولونه غنيا
عن السبب الجديد كونه جزءا **البحث الخامس** في كيفيه احتماع بسائط الماهيه المركبه انه لا
يمكن ان لا يكون للشئ منها حاجه الى الشئ منها فان الحجره الموضوع جنب الانسان لا يحصل منها
حقيقه متحده واما كون العشره عما فيها من الوحدات المجتمعه عن احتماع الاحاديه والعكس
عن الاختلاط والبلوه عن البيوت فلاجل ان الهيئه الاجتماعيه التي هي احد احزاء ذلك المركب
هي الجزء الصوري مفتقر الى الباقي فلا يمكن ان يكون كل واحد منهما محتاجا الى الاخر ولا
لاحتياج كل واحد الى نفسه فلم يبق الا ان يكون بعض تلك الاجزاء محتاجا الى وجوده الى
الاخر من غير عكس **البحث السادس** في الفرق بين التركيب الذهني والخارجي اجزاء الماهيه قد تكون
متميزه في الخارج مثل النفس والبدن المتميز بهما جزء الانسان وقد لا تميز الا في الذهن
مثل السواد فان جنسه لا تميز عن فصله في الخارج البته والا لكان كل واحد منهما عن انفراده
ان لم يكن محسوسا فاحد اجمعهما ان لم يحدث هيئه محسوسه لم يكن السواد محسوسا
هذا خلف او حدثت فكل الحدث معلوله لاجتماعهما وهي خارجه عنهما ولا يعني بالسواد

الهيئه

الا نفس تلك الهيئه فكون التركب الخارجي في مابه السواد وفاعله لا فيه وان كان كل واحد منهما
او احدهما محسوسا فان كان قابلا للسواد امتنع تقومه به او مخالفا له فاذا اتصل به
حصل السواد فاما ان لا تحدث هيئه اخرى فيكون المحسوس هو لونيه المطلقه فالسواد
المحسوسه هي لونيه المطلقه فطبيعه الجنس هي طبيعه الفصل هذا خلف او حدثت هيئه اخرى
فلا يكون احساسنا بالسواد احساسا بمحسوس واحد بل بمحسوسين هذا خلف فثبت ان جنس
السواد لا ينفصل عن فصله البته في الوجود الخارجي بل ينفصل عنه في الذهن وذلك يستدعي الا
متمايزين ماهيتهما والا لكان حكم الذهن بالتركيب فيهما لا تركيبيه جهلا فاذا هما متغايران في
الماهيه وفي الوجود الذهني واما في الخارج فلا **البحث السابع** في الفرق بين المادة والمحمول
في التركيب الخارجي واما اذا كان التركيب حاصلا في الخارج فقد يمكن ان يوجد كل واحد من تلك
البسايط حيث يمكن ان يكون جزءا ومادة فلا يكون محمولة وقد يمكن احدهما حيث يكون
محمولة ولنعني بمثالا واحدا ليتضح الكلام فيه قالوا الحيوان اذا اخذ مع الناطق لم يكن
محمولا على الانسان بل هو الانسان واذا اخذ بشرط تجرد والحلو عن الناطق لم يكن ايضا محمولا
عليه بل كان جزءا منه واذا اخذ من حيث هو هو مع قطع نظر عن القدرين فحينئذ يكون محمولا
كان المركب من الحيوان والناطق يصدق عليه انه حيوان لا يقال اذا قلنا للانسان انه حيوان
فان اردنا به ان مفهوم الانسان هو بعينه مفهوم الحيوان كذبنا واذا اردنا به ان ماهيه الانسان
موصوفه بالحيوانيه كذبنا ايضا لان الحيوان لما كان جزءا متمما لماهيه الانسان استحال
كونه صفه لها لان الجزء متقدم والصفه متاخره واذا اردنا به معنى الثالث فلا بد من ذكره كما لانا
نقول انا نفسر الهو هويه هو معنى الثالث وهو الحيوان والانسان واذا كانا متغايرين
في الماهيه لكنهما متحدان في الوجود واما الاول فظاهر واما الثاني فلان الحيوان المطلق من حيث
هو هو لا يدخل في الوجود الا بعد تقيده اما بقيد سلبي او وجودي مثلا ما لم يصر الحيوان

ناطقا او لاناطقا لامكرد خوله فى الوجود واذا كان كذلك استحال عروض الوجود الا
المركب لان الحيوان لا يصير موجودا الا اذا صار ناطقا او لاناطقا فالحيوان الناطق
يجب لماهيه لكر وجوده بعينه هو وجود الحيوان ومد ثبت ما ذكرنا هو من التغاير فى
والاتحاد فى الوجود ولقايل ان يقول لو جاز عروض الوجود الواحد للماهيتين
قيام العرض الواحد بمحلين بل الحصول الجسم الواحد فى المكانين ولس سلمنا ذلك لكن
يستحيل ان يكون جزءا من ماهيه القابل للصفه الوجوديه فالاناطق يستحيل ان يكون جزءا
من قابل الوجود فى الحيوان الناطق ولس سلمنا ذلك لكن الحيوان من حيث يوجد هو
وجود فلو حصل مع الناطق وجود اخر لاجتمع فيه وجودان وذلك محال بل الصحيح
انه لا معنى لمحمولية الشئ الا كونه صفه له وذلك ما لا يقتضى اجزاء ماهيه الشئ الثامن
اصنا والمركبات اجزاء الماهيه اما ان يكون بعضها اعم من البعض فتسمى متداخله
او لا يكون فتسمى متباينه والمتداخله فاما ان يكون بعضها اعم من الاخر مطلقا او لا
مطلقا والاول اما ان يكون العام مقوما بالخاص او بالعكس والاول اما ان يكون العام
موصوفا والخاص صفه له او بالعكس فان كان العام مقوما بالخاص وموصوفا به
فالعام هو الجنس والخاص هو الفصل مثل الحيوان فانه مقوم بفصوله مثل الناهو والناطق
ومتصف بهما وان كان العام مقوما بالخاص لكن لا يكون موصوفا به بل صفه له فهو كالوجود
المقول على العشره واما ان يكون الخاص مقوما بالعام فهو كالنوع الاخر المقوم
لخواصه التى لا توجد فى غيره والفرق بين العام الجنس بالفصول وانقسام النوع بهما
بالخواص بعد الاشتراك فى ان العام منهما موصوف والخاص صفه ان فى الجنس العام مقوم
بالخاص وفى النوع بالعكس واما الذى يكون كل واحد من الجزئين اعم من الاخر لا مطلقا فهو
كاجتماع الحيوان والابيض واما المتباينه فهى كتركيب الشئ من احدى العلل الاربعه كتركيب

الجسم من الهيولى والصوره او معلولاته او ما لا يكون علة ولا معلولا وذلك اما ان يكون عبارة
عن امور بعضها عدميه وبعضها وجوديه كالاول وجودية وهى اما ان يكون بسيطها حقيقته
او اضافيه او ممتزجة والاول واما ان يكون كلها متشابهه كتركب العدد عن الاحاد او مختلفه
وهى اما معقوله كتركب الجسم عن الهيولى والصوره والعداله من العفه والحكمه واما محسوسة
كتركب الخلقه من اللون والشكل والبلقه من السواد والبياض واما الثانى فهو كالاقرب والابعد
واما الثالث فهو كالسرير الذى يعتبر فى تحقق ماهيته نوع من النسبه وعد التقسيم مبنى
على راى الشيخ فى ان مقوم الاجناس بالفصول الفصل التاسع فى شرح ما وجد من الاقسام فى الاعراض
والاجسام الجوهر قد يكون مؤلفا من جنس وفصل عقليين فقط كالمفارق وقد يحصل الجوهر
جنسا وقد يتالف من جنس وفصل خارجيين وهو ظاهر كالانسان والفرس والفرض قد يكون
تركيبه عقليا على ما مر وقد يكون خارجيا كالمثلث وقد يتالف الجوهر من الاجزاء المتباينه
اما عقليه كتالف الجسم من الهيولى والصوره عند من يقول بهما او حسيه كتركب البدن عن الاعضاء
وفى الاعراض كتالف العدد من الوحدات وكما قلنا فى العداله الفصل العاشر فى الطرق
المعرفه كون الماهيه مركبه من الجنس والفصل ان الحقيقتين اذا اشتركا فى بعض اجزائهما
وافترقتا فى بعض اجزائهما اقتضى العقل بان ما به الاشتراك ليس ما به الافتراق وكما الجزء
المشترك هو الجنس وكما الجزء المميز هو الفصل واما اشتراك المختلفات فى السلوب او اخلاف
المشتركات فيها فلا تقتضيان التركيب اما الاول فلان كل بسيطين مختلفين لا بد وان
يشتركا فى سلب كل منهما عن الاخر واما الثانى فلان البسيط قد يكون مشاركا للمركب الذى
احد اجزائه هو كالفصل والنوع مع انه لا تركيب فيه وايضا اشتراك المختلفات فى الصفات
الثبوتيه الخارجيه كالفصول المقومه للانواع المندرجه تحت جنس واحد فانها تكون
مشتركه فى ذلك الجنس ولا حب تركبها او اختلاف المشتركات فى الصفات الثبوتيه كالانو

المختلفه فى عوارضها وكل دليل لا يوجب الكثره نعم المشتركان فى شئ من الذاتيات واذا اختلفا
فى شئ من اللوازم دل ذلك على التركب لوجوب اختلاف المؤثرين عند اختلاف الآثار واذا
بطل اسنادها الى الجزء المشترك وجب اسنادها الى جزء غير مشترك فحينئذ يكون الماهيه مركبه
البحث الحادى عشر فيما نقوله فى الجنس والفصل وفيه مباحث فالاول مذهب الشيخ ان
الفصل يجب ان يكون علة لوجود حصة النوع من الجنس وعندى انه غير واجب لان الجسم الحيوانى
والنباتى يبقى بعد عدم الصفات التى لاجلها صار ذلك الجسم حيوانا ونباتا فلو كانت تلك الامور علة
لوجود ذلك الجسم لما كان الامر كذلك لاستحالة بقاء المعلول مع عدم علته واضا فلانها حاله فى الجسم فلا يكون علة لانه لاستحالة الدور لانقال الحلول يقال ذات الحال
علة لوجود المحل وصيرورته نفسه حالة فى ذلك المحل ثم صيرورته نفسه حالا فى ذلك
شرط الوجود ذلك المحل ويكون له معلولا لان احدهما شرط للاخر لانا نقول لم يظهر
بالدلالة القاطعة عدم استحالة هذا الاحتمال والاعتماد على الاول ب اذا قلنا
فى شئ انه يشارك غيره من وجه ويخالفه من وجه اخر فهو مجاز بل ذلك الشئ فى الحقيقة ليس
شيئا واحدا بل شيئين وكذلك الجانب الاخر واحد منهما من احد الجانبين يشارك شيئا من الجانب
الاخر مشاركه مطلقه والثانى من الجانب الاول يخالف الثانى من الجانب الثانى مخالفه مطلقه
الا انا لعجزنا عن معرفه الامور بحقايقها فلا يمكننا الاشاره الى الكل البسايط فيتعذر
علينا ان نحكم على المشترك بن خاصه بالاشتراك وعلى المختلفين خاصه بالاختلاف
فلا جرم نحكم على المركب بانه يشارك كذا من وجه ويخالف من وجه اخر واما التحقيق
فما ذكرناه ج اكثر ستعرف فى باب العلة انه لاستحالة فى تعليل الامور المتساويه بالعلل
المختلفه اذا عرفت هذه المقدمات فنقول اذا رأينا شيئين اشتركا من وجه واختلفا
من وجه وهذا يحتمل وجوها ثلثه اما ان يكون ما به الاشتراك علة لما به الامتياز ع

او بالعكس او لا يكون واحد منهما علة للاخر والا لزم المحال والا لوجب ما به الامتياز ايضا وجب
ما به الاشتراك فلا يكون وجه الامتياز وجه الاشتراك هذا خلف واما الثانى فهو ممتنع على ما
بيناه فى المتساويين لامتناع تعليلهما بالمختلفات ثم اذا سمينا مجموع ما به اشتراك واحد كان تمام وجه
الاشتراك جنسا وتمام وجه الامتياز فصلا فههنا يكون الفصل علة لوجود حصة النوع من
الجنس ثم هذا يعقل على وجهين والاول ان يكون الفصل اسما بنفسه ويكون الجنس صفة له ويكون
النوع عبارة عن مجموعهما الثانى ان يكونا صفتين قائمتين بذات واحدة الا ان احدهما اخص
من الاخرى وعلة لها مثل العفونة للخلط فانها والحرارة صفتان لكن العفونة اخص من الحراره
وهى علة لها فيسمى مجموعهما باسم واحد وهو الحمى والجنس الصفة العامة المحلوله والفصل
الصفة الخاصة التى هى العلة فعال لها الحمى العفونية نوع واحد منها انها حرارة حاصلة فى البدن
بسبب عفونة الخلط واما الثالث فهو على اربعة اوجه فان يكون العام محلا والخاص حالا كما ذكرنا
من الجسم والقوة الحيوانية والنباتية فههنا الفصل لا يكون علة لحصة النوع من الجنس لما مر
ويكون الفرق بينه وبين الخاصة بكونه جزءا من المسمى فالحراره فصل النار لانه جزء ماهيته
والخفة خاصة لانها خارجة عن المسمى واما الخفيف فالخفة فصل بالنسبة الى والحرارة
خاصة الثانى ان يكون بالعكس وكلما اذا وصف الانسان بالبياض ثم سميا مجموعهما باسم واحد
فههنا الجنس يكون محتاجا الى الفصل لكن لا يكون معللا به الثالث ان يكونا صفتين قائمتين بمحل
واحد وحينئذ يعود الاقسام المذكوره مع بطلان الاعتبارات وهى اما ان يكون احدهما علة للاخر
او محتاجا اليها بدون العلة الرابع لا يكون واحد منهما حالا فى الاخر ولا حالا فى محله و
مثل هذا الشئ لا يحصل من مجموعهما حقيقة نوعيه لها وحدة حقيقية وبهذا اندفع فى
قول من يقول انه حصل من النفس والبدن حقيقة واحدة وهى الانسان لانهما حوهران متميز
كل واحد منهما عن الاخر بذاته وقوامه ولا تعلق بينهما الا ان النفس مدبرة له ولكنى

هذا العلق في كونه فعلا له كان الباري تعالى فعلا للعالم الكونه مدبرا له فهذا هو الذي
اليه في الفصل والجنس ومتى وقفت على المكنل الوقوف على ما نرتضيه في الفارابي المذكور
البحث الثاني عشر في ان الشخص زائد على ماهيته النوع وانه امر ثبوتي ان كل ماهيه
نفس تصورها لا تمنع من الحمل على الكثرين بل يحتاج في منعه لوثيب الى برهان واما
فان نفس تصوره تمنع من الحمل على الكثرين ولا شك ان الماهيه النوعيه حاصله بتمامها
الشخص فلو لا انه حصل الشخص ما امتنع من الحكم الذي كان ثابتا والامتناع الثابت
يدل على كون الشخص ثبوتيا وجهان والشيء من حيث هو هو ثابت والهويه جزء من الوجود
جزء الثابت ثابت فالهويه ثابته الثاني لو كانت الهويه عدميه فان كانت عباره عن
لا هويه المطلقه التي هي عدميه وكان عدما للعدم وعدم العدم ثبوتي فالهويه
هذا خلف وان كانت عن عدم هويه غيره فاحدى الهويتين لا بد وان يكون ثبوتيه لامتناع
كون النقيضين عدميين لكن احدى الهويتين كالاخرى في كونها هويه فاذا كانت احداهما
فلكل الاخرى وللمنكرين ان يتمسكوا بامور اربعه فلو كان التعين امرا ثبوتيا زائدا على
كان له ماهيه نوعيه معلوله على اشخاص التعينات فيكون شخصيه كل تعين زائده على
ولزم التسلسل وعلى هذا التقدير يسقط قول من يقول التعين يتعين بذاته الثاني ان اختصاص
ذلك الزايد بذلك التعين دون غيره اما ان يكون بعد امتياز ذلك التعين عن غيره والا لكان
اختصاصه به اولى من اختصاصه بغيره فاذا يكون اختصاص كل المتميز بذلك التعين بعد
تميزه عن غيره فيكون متميز قبل ان يكون متميزا هذا خلف **الثالث** شخص الشخص الذي له ما يشاركه في نوعه
ان كان امرا زائدا فله ماهيه عله وليست هي تلك الماهيه والا كان نوعيا في ذلك الشخص
وللعله الفاعليه لان الفاعل ليس الا الذي يوجد وايجاده له لا يقتضي ان يكون الحاصل
هو ذلك بعينه ولا الصوريه لان وجودها متاخر عن وجود المحل فلا تكون علة لهويته

ولا العله الغائيه لان وجودها متاخر عن وجود الشيء ولا القابليه لان الكلام في تعين ذلك القابل
كالكلام في تعين ذلك الشيء فاما ان يكون لتعينه فيلزم الدور او لتعين قابل اخر فيلزم التسلسل او
لنفس ماهيته فذلك القابل فيلزم ان يكون نوع كل قابل في شخصه وذلك محال لان الاجسام مشتركه في
الجسميه فاما ان لا يكون لها ما يقبلها فحينئذ قد وجدنا امورا متحده في الماهيه مشخصه لا
بسبب القوابل واما ان يكون لها ما يقبلها فكل القوابل ان اشتركت في الماهيه عاد الالزام و
ان لم يكن كذلك كانت القوابل بالاجزاء التي يمكن افتراقها في الجسم متمايزه بالفعل لكن الاجزاء الممكنه
الافتراض في الجسم غير متناهيه فكل القوابل المتمايزه بالفعل غير متناهيه وتكون الجسيمه
الحاله في كل واحد منها عن الحاله في الاخرى فيكون الجسم مركبا من اجزاء لا نهايه لها بالفعل وذلك
محال الاعال لم لا يجوز ان يكون القابل والمقبول ماهيه كل واحد منهما علة التعين الاخر لانا
نقول هذا كذلك لو كان لاستحال ان يحل في القابل الواحد الا حال واحد وما لم يكن كذلك يبطل ما قلتموه
الرابع لكل التعينات لو كانت امورا ثبوتيه فالماهيه الواتصاف هذه التعينات بها ان كانت
موجوده كان الشخص الواحد موجودين لا موجودا واحدا حينئذ يكون الكلام في كل واحد منهما
كالكلام في الاخر فكل واحد منهما ايضا موجود او يلزم ان يكون كل شيء اشياء غير متناهيه
وهو محال وبتقدير تسليمه فلا يلزم من الواحد لان الكثره لا يتقرر الا مع الواحد وان
لم يكن موجودا كان الموجود منضما الى المعدوم وهو محال **البحث الثالث**
عشر في علة التشخص زعموا انه قد يكون معلول الماهيه فحينئذ يكون نوعيا في شخص
واحد لانه متى وجد كل الماهيه وجدت تلك التشخصيه واذا لم يكن معلول الماهيه
كان معلولا لشخص المادة الممكنونة والاعراض الخاصه والشخص كيف كان فانه يلزم من
ارتفاعه ارتفاع الشخص لوجوب عدم المعلول عند عدم العلة **البحث الرابع عشر** في ان
تقييد الكلي بالكلي لا يقتضي الشخصيه لانا اذا قلنا انسان فيه شركه فان قلنا انه

الانسان العالم الورع ففيه شركة فان قلت ان قولنا انه ابن فلان الذى تكلم بهذا كلام
في موضع كذا فكلام كذا لا يمنع من الحمل على كثيرين قلنا يقول الامر الذى انضم الى الماهية
حتى تعينت اما ان يكون لها ماهيته او لا يكون فان كان الاول كانت ماهيته من حيث هى هى كلية
ايضا والكلى اذا تقيد بالكلى لا يصير جزويا عند كما قبل الماهية لا تصير متعينة بسبب انضمام
هذا المنضم اليه وقد فرض كذلك هذا خلف وان كان الثانى فهو محال لان ما لا ماهية له استحال
انضمام الى غيره ويمكن ان يجاب عنه بانه لم لا يجوز ان يكون كل واحد من الماهيتين اعنى
المشخص والمتشخص وان كان فى نفسه كليا لكن كل واحد منهما يكون علما لصيرورته الآخر
يعود ولقايل ان يقول وقوع الجزوية التى جعلتها معلولة ذاتيهما ايضا الكلية لان الجزوية
حقيقة مقولة بالاشتراك المعنوى على هذه الجزويات وذلك اذا كانت الجزوية بعضها طبيعية
كلية فكيف تحصل الجزوية وذهب بعضهم الى ان جزوية كل جزو مخالفة بالماهية لجزوية
الجزوى الآخر فرارا عن هذا الاشكال وان كان فيه ايضا اشكال الوجه الخامس عشر فى اجزاء
الماهية انها ان كانت موجودة بالفعل كانت ماخوذة فى حدود كلاتها وان كانت بالقوة
كالاجزاء المفروضة فى الاجسام كانت كلاتها ماخوذة فى حدودها الباب الثالث فى الوحدة
والكثرة وفيه مباحث فالاول فى الفرق بين الوجود والوحدة فقد يظن انهما عبارتان
عن معبر واحد لان كل موجود هوية وتلك الهوية هى وحدته ووحدته حتى ان الكثرة هى
حيث هى هى تعرض لها وحدة فيقال هذه الكثرة واحدة ولكنه باطل لان الكثير من حيث انه كثير
موجود ولا شئ من الكثير من حيث هو كثير بواحد فليس كل موجود بواحد فالوحدة
مغايرة للوجود وحل شكهم ان الوحدة تعرض لكل الكثرة لانها تعرض لما عرضته الكثرة
مثل ان الوحدة عارضة للعشرة والعشرة عارضة للجسم او لشئ آخر الوجه الثانى
فى الفرق بينهما وبين الشخص لقايل ان يفرق بينهما لان الجسم البسيط يكون واحدا فاذا

٥٧

جزء ذى الوحدة ومازالت هويته والا كان التفريق اعداما وهو باطل لمن اباه ان يقول
المكسر اذا انجبر اما ان يبقى عند الانجبار تلك الهويات او لا يبقيا فان بقيتا فالمجموع اثنان
فان قيل هما مشاران هما واحد لا واحد وان لم نسم بهما اثنان لم يكن هناك هويتان
فذلك المشار اليه هو ما بقى بالحدث شئ ثالث فاذا سلم جدلا بقاء الهويه مع زوال الوحدة البحث
الثالث ان الوحدة غنية عن التعريف وقد مضى البرهان عليه ومع ذلك فالكثرة اظهر عند التعقل
والوحدة عند العقل لان الخيال يدرك الكثرة اولا ثم يدرك العقل منها امرا واحدا والعقل يدرك
اعم الامور اولا وهو الوجود ثم ياخذ بعد ذلك فى التفصيل فاذا جاء ولنا تعريف الوحدة عرفناها
بالكثرة واذا جاء ولنا تعريف الكثرة عند العقل عرفناها بالوحدة البحث الرابع فى ان الوحدة
امر زايد وانما من الامور الثبوتية لاشك ان واحدا ما والوحدة ان كانت سلبية لم تكن عبارة عن سلب
اى شئ كان بل عن سلب الكثرة فالكثرة لو كان امرا عدميا كان الوحدة عدما للعدم فتكون ثبوتية
وان كانت ثبوتية وهى عبارة عن مجموع الوحدات كان مجموع العدمان امرا ثبوتيا هذا خلف فثبت
كون الوحدة امرا ثبوتيا فاذا قلنا للانسان انه واحد فاما ان يكون كونه واحدا نفس كونه انسانا
او يكون داخلا فيه او خارجا عنه والاولان باطلان للوجوه المذكورة فى ان الوجود والذى يزيد
عاضل الواحد يقابله الكثرة والسواد لا يقابله الكثرة فليس احدهما الآخر فاذا الواحدية صفة
ثبوتية خارجة عن الماهيات ولمن اباه ان يقول الواحدات مشتركة فى كونها وحدة او متمايزة فى
خصوصية كل واحد منها التى هى وحدته المعينة ومابه الاشتراك غير مابه الامتياز لخصوصية
كل واحد منهما زايدة على ماهيته التى هى الوحدة فكون للوحدة وحدة اخرى ولزم التسلسل ويمكن
ان يقال ليس للوحدة وحدة اخرى بل لها تشخص وهو لا يثبت التشخص فلا يلزم التسلسل البحث الخامس
فى ان الوحدة ليست جوهرا ووحدة الجوهر مساوية لوحدة العرض فى مفهوم كونها وحدة
فذلك المفهوم ان كان جوهرا استحال حصوله فى العرض لان الجوهر لا يوجد فى العرض وان كان

عرضا لم يمنع حصوله في الجوهر لان العرض قد يوجد في الجوهر وجب الحكم بكون الواحد عرضا
الفصل السادس في اقسام الواحد اذا كان مقولا على كثيرين بالعدد كانت وحدتها من غير جهة كونها
الجهة اما ان تكون مقومة لتلك الكثرة او لا تكون فان لم تكن فاما ان تكون من عوارضها او لا تكون
والثاني هو كما يقال ان النفس عند البدن كحال الملك عند المدينة والاول على بليثة اوجه احدها
ان يكون موضوعا للمحمول العارض كقولنا الانسان كاتب وثانيها ان يكون المحمول عارضا لموضوع
واحد كقولنا الكاتب هو الضاحك وثالثها موضوعا لمحمول واحد كقولنا الثلج هو الماء
واما ان كانت جهة الاتحاد مقومة فاما ان تكون مقولة في جواب ما هو فتكون واحدا بالجنس
الجنس على اختلاف درجاتها فتكون لا محالة كثيرة بالنوع او بالنوع على اختلاف درجاتها
واما ان تكون الواحد مقولا على كثيرين بالعدد فذلك الشيء اما ان يصح عليه الانقسام او لا يصح
فان لم يصح فاما ان يكون وجوده مجردا انه شيء لم ينقسم وليس له وراء ذلك مفهوم اخر وهو
الوحدة او له مفهوم زيد من ذلك فان كان له وضع فهو النقطة وان لم يكن هو المفارق وان صح
القسمة عليه فاما ان يكون اجزاؤه متساوية لكليته او لا تكون والاول اما ان يكون قبوله
الانقسام لذاته وهو المقدار او لغيره وهو الجسم البسيط واما المقدار فلنا في اثباته نظر و
بتقدير ثبوته لكل يستعلم انه وان كان بسيطا لصيرورة المادة مستعدة لقبول القسمة الا
انه ممتنع عروض القسمة له فهو واحد بالاتصال واما الاجسام المتشابهة الاجزاء فان
اعتبر حالها قبل حصول الانقسام فيها واحدة ايضا بالاتصال وان كان بعد الانقسام فان
الاجزاء من شانها ان تتحد موضوعا بها بالفعل كاشخاص الناس فانه ليس من شانها الاتحاد
فهذا القسم مع انه واحد بالنوع واحد بالموضوع واعلم انه يقال واحد بالاتصال على
معان اخر وهو كل مقدارين يلتقيان عند حد مشترك كالخطين المختلطين بالزاوية ويقال
ايضا لكل مقدارين يتلازم طرفاهما تلازما يوجب حركة احدهما حركة الاخر وقد يكون

ذلك الالتحام طبيعيا وقد يكون صناعيا وهذا القسم يشبه بالوحدة الاجتماعية ولكنا
اوردناه هاهنا للانقطاع الكلام في الوحدة الاتصالية والنعد الى موضعنا الذي فارقناه
فنقول كل واحد من القسمين فاما ان يكون حاصلا فيه جميع ما يمكن ان يحصل فيه واحدا بالتمام
او لا يكون فيكون كثيرا والوحدة التمامية اما وضعية كالدرهم الواحد او صناعية كالبيت
الواحد او طبيعية كالانسان الواحد فهذه اقسام الواحد وفي الواحد مقولة على ما تحته
بالتشكيك لان الواحد بالشخص اولى بالواحد بالنوع وهو اولى بهما من الواحد بالجنس وهو اولى بهما من الواحد بالعرض والوحدة من اقسام الواحد بالذات اولى بالوحدة من غيرها
الفصل السابع في امتناع اتحاد الاثنين لانهما ان بقيا بعد الاتحاد فهما اثنان لا واحد وان
لم يبقيا او احدهما فليس ذلك ايضا اتحادا لان المعدوم لا يتحد بالموجود ولا بالمعدوم
الفصل الثامن في اثبات العدد لا شك في ان اعدادا وليست ماهياتها مجردا انها ذوات اصلا فان ما
هياتها الجماد والنبات او غيرهما فكونها اعدادا امر زائد على ماهياتها وليس عبارة عن عدم
الوحدة لان العدد متركب عن الوحدات ومجموع الامور الوجودية لا تكون امورا عدمية و
لان الوحدة كما مر عرض فيكون العدد الذي هو متقوم بالوحدة عرضا لان المتقوم بالعرض اولى
ان يكون عرضا فالعدد عرض فان قيل الاثنان اما ان يكون له اعتبار هو به يكون واحدا او لا يكون
فان كان الثاني كان الاثنينية لو كان عرضا كانت اما ان يكون موجودة في كل واحد منهما او في احد
منهما وعلى التقديرين يلزم كون الواحد اثنين وهو محال واما الاول فهو باطل ايضا لان لكل الوحدة
اما ان يكون بعينها موجودة فيهما معا فيكون العرض الواحد في محلين او يقوم بكل واحد
وحدة اخرى فلا يكون لذلك المجموع وحدة واحدة اخرى حتى يكون باعتبارها محلا للاثنوى
وقد فرض كذلك هذا خلف ولقوة هذا الشك زعم بعضهم ان العدد ليس عرضا موجودا في الخا
بل هو من جملة الامور الاعتبارية الفصل التاسع في تحقيق ماهية العدد لكل مرتبة من مراتب العدد

اعتبار ان عام وهو كونه كثرة وخاص وهو خصوصيه بلل الكثرة وهي صوره النوعيه التي
بها هي ما هي لان الاعداد مختلفه في الخواص مثل الصمم والمنطقه وامثالهما وهذه الخواص
ممتنعه الزوال فهي ان كانت فصولا فهو المطلوب والا فالاختلاف في اللوازم يدل على الاختلاف
في الفصول وفيه حصول المطلوب **الصف العاشر** في ان آحاد الاعداد لا يمكن حملها عليه انه ليست
العشره بسعه وواحد لانه ان كان المراد من الواو العطف كان المعنى ان العشره تسعه ومع
كونها واحده ايضا هذا خلف او المراد ان العشره هي تسعه او تقيد مع الوحده كان المعنى ان العشره
تسعه التسعه التي هي واحد هذا خلف او المراد ان العشره هي تسعه بشرط ان يكون مع التسعه واحد
وذلك ايضا خلف فاذا ليس شئ من مراتب العشره محمولا عليها بل الامر الحاصل من اجتماع التسعه
والواحده هو العشره **الصف الحادي عشر** في كيفيه تقوم الاعداد وما فيها ان قوام كل نوع من
انواع العدد بالوحدات التي يبلغ جملتها ذلك النوع ويكون كل واحده من تلك الوحدات جزءا من
ماهيته فاما الاعداد التي فيما دونها لا يكون مقومه له مثلا العشره ليست مقومه بالخمسه
فانه ليس تقومها بذلك اولى من تقومها بالسته والاربعه والسبعه والثلاثه مع ان كل واحد
من هذه الاعتبارات لو كان مقوما لكان كافيا في المقومه فانه من المحال ان يكون للشئ امور
كل واحد منها يكون كافيا في تقومه فعلمنا ان تقوم كل عدد ليس الا بآحاد ما فيه وهو معنى
قول ارسطو لا تحسبن ان الستة ثلاثيان باستة مره واحده **الصف الثاني عشر** في ان
ثنيه عددا منع بعضهم منه لانه الزوج الاول فلا يكون عددا كالفرد الاول والنزاع فيه
لفظي لانا لا نعني بالعدد الا ما ازداد على الوحده الواحده ولا شك في كون الاثنين كذلك **الصف الثالث**
عشر في تقابل الواحد والكثير اذ سبق عرفت ان اقسام التقابل اربعه وليس التقابل بينهما
بالتضاد لان الوحده مقومه للكثره ولا شئ من المقوم بضد ولان موضوع الضدين
واحد وموضوع الوحده والكثره ليس بواحد ولا هما العدم والملكه او السلب والايجاب

على ما مره ولا بالمضايف لان الوحده مقومه للكثره والمقوم متقدم والمضافان معا ولان
المضاف مستلزم لما فلو كان الوحده والكثره مضافين لما تعقله الوحده عن الكثره في الخارج
وفي الذهن هذا خلف فثبت انه ليس بين ماهيه الوحده وماهيه الكثره تقابلا اصلا ان التقابل انما
عرض لهما من جهه عارض عرض لهما فان الوحده هي من حيث هي مكيال لتقابل الكثره من حيث هو
مكيل وليس كون الشئ وحده وكونه مكيالا واحدا كما علمت بل المكيالية والمكيلية من باب المضاف
فكون التقابل عارضا لهما من جهة اضافية عارضة لماهيتها **الصف الرابع عشر** في ان هو هو و ما
يقابله هو هو ان يكون لكثير من وجه وجهة من وجه فقياس هو هو قياس الواحد فكما
تقال هو هو فاما ان يكون هو هو في وصف عرضي او في وصف ذاتي فان كان في وصف عرضي
فان كان في الكيف سمي مشابهه وان كان في الكم سمي مساواه وان كان في الاضافه سمي المناسبه وان
كان في الخاصه سمي مشاكله وان كان في اتحاد الاطراف سمي مطابقه وان كان في اتحاد الوضع
الاجزاء سمي موازاه واما في سائر الاعراض فليس لها اسما خاصه واما ان كان في وصف ذاتي
فان كان في الجنس سمي مجانسه وان كان في النوع سمي مماثله ويقابل هو هو الغير هو هو الجنس
بمقابلان هذه الاجناس **الصف الخامس عشر** في المتقابلين المتقابلان اما ان يكونا وجودين
او لا يكونا كذلك والاول اما ان يكون ماهيه كل واحد منهما مقوله بالقياس الى الاخر وهما هم
المضافان او لا يكونا كذلك وهما الضدان وان كان احدهما وجوديا والاخر عدميا فلا نخلوا
اما ان ينظر الى العدم والوجود بشرط وجود موضوع يستعد لقبول ذلك الايجاب بحسب
شخصيته او نوعه او جنسه وهو العدم والملكه الحقيقتان او بشرط وجود الموضوع
في الوقت الذي يمكن حصول ذلك الوصف فيه وهو العدم والملكه المشهوران واما ان لا
يعتبر ذلك في العدم والوجود وهو السلب والايجاب واعلم ان الفرق بين تعاقب السلب والايجاب

وبين عمرو لوجمن اما او لا فلا ردلك في الضمير لا في الوجود واما ثانيا فلان السلب والايجاب
يكون احدهما صادقا والاخر كاذبا لا محالة وسائر المتقابلان يجوز ان يكذبا معا واما في المضاف
فلانك اذا قلت زيد ابن خالد وابو خالد جاز ان يكذبا معا واما الضدان فلانهما يكذبان عند
عدم المحل وعند وجوده ايضا اما عند الاتصاف بالمتوسط كالفاتر او الملوط عند الاتصاف
كالشفاف واما العدم والملكة فقد يكذبان عند عدم المحل واما الفرق بين المتضايفين وبين
سائر الاقسام فانهما متلازمان في الوجود من العدميين والثلاثة الباقية ليست كذلك
فان قيل السواد من حيث انه ضد البياض متوقف بالقياس اليه فيكون مضايفا له وكونه ضدا
له اما ان يكون نفس اضافته معه او يكون داخلا في تلك الاضافة فكيف تجعل مع ذلك التضايف
قسيما للاضافة قلنا الحراره من حيث انها حراره يصدق عليها انها مضاده للبروده
لانها من حيث هي منازعه للبروده والحراره من حيث هي حراره يكذب عليها كونها متوقفه
بالقياس الى البروده فالتضاد اعم من التضايف نعم الحراره من حيث هي مضاده للبروده
مضايفه لها فيكون التضاد عارضا لنفس الحراره والبروده والتضايف يكون عارضا
للتضاد اولهما بشرط العناد واما الفرق بين الضدين وبين العدم والملكة كذلك فان
قيل المقابل من حيث هي يقابل من المضاف وانتم جعلتم المضاف اخص من المقابل قلنا لا
نسلم ان المقابل داخل تحت المتضايف لان الضدين والسلب والايجاب داخلان تحت المقابل
وغير داخلين تحت المتضايف نعم المقابل من حيث هو كذلك يعرض لهما التضايف
ولا شك ان المقابل اعم من المضاف من حيث انه مقابل لان المقابل يصدق على ما يقابله
انه مقابل سواء كان مفهومه ذلك فقط او له مفهوم وراء ذلك عرض له ذلك او لا استقلالا
في ان يكون اعم الخاص عارضا للعام عند اعتبار شرط يصيره العام اخص كالجنس
نوع الكلي ثم ان الكلي يحمل عليه الجنس الباب السادس عشر في ان المقابل ليس جنسا للاربعة

التضايف

كانا قد نعقل ماهيه المضاف وان لم يخطر بالبال امتناع اجتماعهما وذلك يعرفنا عدم تقوم
المضاف بهذا الاعتبار المسمى بالمقابل الباب السابع عشر في احكام الاضداد وهي ستة فالاول
الضدان اما ان يكون احدهما بعينه لازما للموضوع مثل الساض للثلج واما ان لا يكون
ثم اما ان يمتنع خلو المحل عنهما وهو مثل الصحه والمرض فان البدن لا يخلو منهما على ما مر
سياتي واما ان يجوز ذلك وحينئذ اما ان يكون موصوفا بالمتوسط سواء غير عنه باسم محصل
كالفاتر والاحمر او بسلب الطرفين كقولنا لا عادل ولا جاير ولكن ليس كل ما يعبر عنه بسلب
الطرفين كان متوسطا فانا نقول للفلك انه لا ثقيل ولا خفيف ولا نشير به الى حالة متوسطة
له واما ان لا يكون موصوفا بالمتوسط ايضا وهو كالشفاف الثاني الاجناس لا تتضاد
ودليله الاستقراء والذي يظن ان الخير والشر مع كونهما جنسين لانواع كثيرة ضدان
باطل لان الشر ليس له طبيعه وجوديه وسنقدر كونه كذلك فلا هو ولا الخير جزآن من ماهيه
ما يحتهما لان الخير يه عباره عن كون الشي ملائما والشر يه عباره عن كون الشي منافرا
وقد نعقل الاشاره الى ما يقال عليهما الخير والشر وان لم نعقل كونهما خيرا وشرورا
فليسا جنسين لما تحتهما الثالث شرط عروض التضاد للانواع الاخيره دخولها
تحت الجنس الواحد الاخر الاستقراء ويوقض ذلك بالشجاعه فانها مضاده للتهور مع
انها داخله تحت جنس الفضيله والتهور داخل تحت جنس الرذيله وجوابه ان الشجاعه
لما حصته وكونها فضيله صفه عارضه لها وهي في ذاتها لا لتضاد التهور لانها
ليست في غايه البعد عنه واما ان يكون بين كون الشجاعه فضيله وكون التهور رذيله
تضادا فلا شك فيه فالحاصل ان التضاد بين العارضين لا بين المعروضين الرابع ضد
الواحد واحد لانه لو وجد شيان في غايه البعد من البياض لكانا متخالفين اما
بوجه واحد مشترك بينهما او يكون كل واحد منهما مخالفا له بوجه اخر فان كان الاول

كان مضاد البياض لكل الوجوه الواحد المشترك وان كان الثاني كان هناك وجوه من التضاد
لا وجه واحد ولعايل ان يقول لم لا يجوز ان يكون البياض بالاعتبار الواحد يخالف امورا كثيرة
وان لم يكن لكل الامور في اشتراك امر واحد يرتفع المخالفة فانه لا يلزم من اشتراك كل الا
مور في مضاده البياض اشتراكهما في وجه واحد باعتباره يرتفع للمضاده فان المخالفان
يجوز اشتراكهما في لازم واحد الا ترى ان المختلفان على اختلافهما مشتركة في كون كل واحد
واحد منهما مخالفا للاخر الخامس المتضادين منهما ما يصح عليهما التعاقب كالسواد و
البياض ومنهما ما لا يصح مثل الحركة عن الوسط اليه فانه لا بد وان يتوسطهما سكون
في المشهور والاكثر ان الاسفال من الضد الى الضد لا يكون الا بعد الاسفال الى الوسايط
مثل ان الابيض يصفر او يحمر او يخضر ثم يسود وقل ما ضاد شا ضاد ما ضاد وربما
عبر عنه بان المختلفين الغير المتضادين لا تضاد بينهما شيء واحد وثبوته بالاستقراء ومن
اثبت الامور عرضا نقضه به لانه تضاد الحيوة والعلم وهما مختلفان غير المتضادين
السادس عشر في ان التقابل بالسلب والايجاب اقوى من التقابل بالتضاد لوجوه ثلثه
فالاول ان ما ليس بخير ففيه عقد انه ليس بخير وفيه عقد انه شر وعقد انه ليس بخير لا
ينافيه عقد انه شر لانهما قد يصدقان ولا عقد انه ليس بشر لانهما قد يصدقان فان
المنافي له عقد انه خير واذا ثبت ان المنافي لعقد انه ليس بخير الا عقد انه خير وجب
ان لا يكون المنافي لعقد انه خير الا عقد انه ليس بخير حقيقا للمنافاة من الجانبين الثاني
للخير انه خير وهو انه امر ذاتي له وانه ليس بشر وهو امر عرضي له فاعتقاد انه ليس بخير
يرتفع اعتقاد كونه خيرا وهو الامر الذاتي واعتقاد انه شر يرتفع اعتقاد انه ليس بشر
وهو الامر العرضي والرافع للامر الذاتي اقوى معانده من الرافع الامر العرضي فاعتقاد
انه ليس بخير اقوى معاندة لاعتقاد انه خير من الاعتقاد انه شر له الثالث الشر لو

انه ليس بخير لما كان اعتقاده رافعا لاعتقاد كونه خيرا ولو كان بالشر شيء اخر مما ليس بخير لكان ذلك
منع اعتقاد انه خير وانه ليس بخير ودل بدا على ان المنافي بالذات ليس الا بين السلب والايجاب
السابع عشر في الرد على من جعل الوحدة والعدد مبادي الاشياء وثبت القول بهما كما
لا محالة عرضيين على ما مر وهو العرض لا يكون مبدا للجوهر الذي يتقدمه بالذات في المثل
المنقول عن افلاطون انه لا بد في كل طبيعة نوعيه من شخص ما واحد اي ازلي وحق فعند نصرنا
هذا القول في ان الوجود كما عرفته وحكوا عنه الحجج على ذلك بانه لا شك في وجود هذا
الانسان والانسان الذي هو جوهر ومن هذا الانسان موجود والانسان مشترك بين الاشخاص
المحسوسة المختلفة العوارض فهو مجرد عن كلها والا لم يكن مشتركا فيه بين الاشخاص المحسوسة
فلزم ان الانسان المجرد لا نفسد عن فساد هذا الاشخاص المحسوسة فلا بد من اثبات انسان
مجرد عن كل العوارض وجوابه انا بينا الفرق بين الانسان لا بشرط كونه شيئا وبين الانسان
بشرط لا شيء في الاعتبار الاول موجود في الخارج ولكل احد ان يكون مجردا لان التجرد
قيد لاحق للانسان والمشترك ليس الا الانسان العاري عن كل القيود ثم احتجوا ارسطو على
ابطال احد المثلين بان لكل مجرد اما ان يكون بعينه مشتركا بين هذه الاشخاص اولا
يكون والاول يقتضي ان يكون لكل مجرد موصوف بجميع الصفات الحاصلة لهذه الاشخاص
حتى يكون ما علمه زيد يعلمه عمرو بالعكس ولكل محال والثاني محال لان لازم الطبيعة
الواحدة واحد فالاستغناء عن المادة والحاجة اليها يجب ان يكون مطردا في جميع
اشخاص النوع ولا نا قد دللنا على ان ما لا يكون نوعه في شخصه لا بد وان يكون شخصه
بالمادة والجواب انا اخترنا القسم الاخير وقوله افراد الطبيعة الواحدة مشتركة في
الاستغناء عن العايل او الحاجة اليه منقوض بالوجود بدليل الاجناس مع الفصول
وقوله ثانيا ما لا يكون نوعه في شخصه لا يكون شخصه الا بالمادة مبني على الاول

فبطلانه يكشف عن فساد دليلكم والله الموفق **الباب الرابع** في الوجوب والامكان
وفيه مباحث فالاول في تعريفهما اعلم انا نستغني عن الاكتساب في كثير من الاشياء
ان تصور الوجود اقدم من تصور العدم فما كان من هذه الثلثة اقرب الى الطبيعة الوجود
كان اعرف فكان الوجوب اعرف **الفصل الثاني** في تفصيل العوارض الوجوب والامكان فالاول ان يقال
له انه لا اقتضاء ذاته للوجود والعدم ولما انه محتاج في وجوده وعدمه الى الغير والاعتبار
الثاني مغاير للاول ولذلك فاذا حكمنا على شئ بالحاجة طلب العقل الدليل عليه فاذا استدناه
الى كونه في ذاته غير مقتض للوجود ولا للعدم منع العقل ولولا تغاير هما والا لما
صح ذلك واذا ظهر ذلك في الممكن ظهر ايضا في الواجب لان الواجب لكونه مستحقا للوجود
من ذاته وله عدم توقفه في وجوده على الغير وهذا الاعتبار الثاني معلول الاول والا
حاطه بهذا التفصيل فخلصه عن كثير من الشبهات **الفصل الثالث** في ان الوجود ليس امرا
ثبوتيا ان اريد به الوجود عدم توقفه في وجوده على غيره فلا شك في كون ذلك عدميا وان اريد
به استحقاق الوجود من ذاته فهو ايضا لا يمكن ان يكون امرا ثبوتيا لوجوه ثلاثة فلو
كان امرا ثبوتيا لكان مساويا في ثبوته لساير الموجودات ومخالفا في ماهيته لها ومابه
الاشتراك مغاير لما به الامتياز فوجوده مغاير لماهيته ثم ماهيته اما ان تكون
مستحقة لذلك الوجود لماهي هي كانت ممكنة العدم لماهي هي فيكون الواجب لذاته ايضا
ممكن العدم لماهو هو هذا خلف وان كانت مستحقة لذلك الوجود كان استحقاق ماهيته
لوجوده ان كان لذاته لزم التسلسل وان لم يكن لذاته لم يكن الوجود امرا ثبوتيا وهو
المطلوب الثاني استحقاق الوجود متقدم عليه فلو كان هذا الاستحقاق امرا
ثبوتيا لكان ثبوت الصفة للموصوف قبل ثبوت الموصوف هذا خلف الثالث لو كان
وصفا ثبوتيا لكان لا محالة خارجة عن ذات الاستحقاق والماهية للوجود نسبة

ناقصة لهما اليهما والنسبة متاخرة عن كل المنتسبين والمتاخر على الشئ خارج عنه وكل ما كان
خارجا عنه لا يكون محتاجا اليه فكان ممكنا لذاته فلا يجب الا الوجوب بثبوته فيكون ماهيته الوجوب ب
الوجوب قبل هذا الوجوب هذا خلف ولما ثبت ان ليس الاستحقاق الوجود مقابل ولا استحقاق ق
العدم على الممتنع وعلى الممكن الذي يجوز عدمه والصادر على العدم معدوم فلا استحقاق
عدمه فالاستحقاق يجب ان يكون ثبوتا للوجود فكون احد النقيضين ثبوتيا
وجود الشئ سابقا على ما فيه العدمية لان العدميان ليس لهما في انفسهما تخصيصات ص
والا لكانا موجودين بل تخصصهما تبع للتخصص الوجود الذي وصفهما العقل
بذلك السلوب لكن وجود الشئ متاخر عن حصول استحقاق ذلك الوجود فان استحقاق
الوجود متقدم على جميع الصفات السلبية بدرجتين فيمتنع ان يكون وصفا سلبيا م
والجواب عن الاول ان قولكم ان لا استحقاق محمول على الممتنع وهو معدوم مغا لطه
لكن الممتنع انما كان له في نفسه تخصص امكان ان يكون موصوفا بالصفة الثبوتية و
انما لم يكن له في نفسه تخصص استحال الحكم عليه الا مرحث ان الذهن يستحضر ماهيته
ويحكم عليها بالامتناع في الوجود الخارجي فالمحكوم عليه عدميا هو الحكم هو تلك الماهية
الحاصلة في الذهن وعلى هذا لا يكون المحكوم عليه عدميا وعن الثاني ان استحقاق الوجود
سابق عليه والسابق على وجود الشئ مع ان يكون صفة ثبوتية على ما قررناه **الفصل الرابع**
في الاحكام العامة ليس امرا ثبوتيا لانه لو كان امرا وجوديا لكان ثبوته وجوده لماهيته
بالامكان العام فيلزم التسلسل الثاني ولان حصوله وجود الماهية سابقة على حصو له
لها فلكل الصحة لو كانت صفة ثبوتية لزم ان يكون ثبوت الصفة الثابتة للشئ سابقا
على ثبوت الشئ نفسه ولما ثبت ان الحق ما ذكرناه نقيض للامتناع العدمي فيكون وجود يا
قادرا جوابه **الفصل الخامس** في انه لو كان ثبوتيا لكان جنسا لما تحته لان الواجب

داخل تحته فلو كان جنسا لما تحته لكان الواجب مركبا هذا خلف **الفصل السادس** في ان الامكان
لخاص ليس امرا ثبوتا لوجوه بلثة فالاول لو كان امرا ثبوتا لكان مساويا في ثبوته لغيره
ومتمايزا في ماهيته عن غيره ومابه الاشتراك غير مابه الامتياز وجوده مغاير الماهيته
فاتصاف ماهيته بالوجود ان كان لذاتها كان واجبا لذاته فكون الصفة الخاصة الممكن
لذاته واجبه لذاته هذا خلف ولان شرط ثبوت الصفة الثبوتية للموصوف كون الموصوف
ثابتا فلو كان الامكان صفة ثبوتية واجبة لذاتها وهي حاصلة للممكن كان ثبوت الممكن
شرطا لوجوب ما هو واجب لذاته وما كان كذلك كان واجبا لذاته فالممكن لذاته واجب
لذاته هذا خلف فان لم يكن كذلك كان ممكنا فكون امكانه كون الامكان موجودا زائدا عليه
لان كفية الانتساب وجود الامكان لا ماهيته فلزم التسلسل الثاني امكان وجود الشيء
سابق على وجوده فلو كان امرا ثبوتيا فان كان ثابتا للممكن كان ثبوت الصفة للشيء قبل
ثبوت الشيء هذا خلف وان كان لغيره كان وصفا للماهية ولانها حاصلة لا اضافة
بل في غيرها وهو محال الثالث الامكان نسبة خاصة بين الماهية والوجود فلو كان امرا
ثبوتيا وثبوت النسبة متاخر عن ثبوت كل المتضايفين لزم تاخر امكان الشيء عن
وجوده هذا خلف واحتج الشيخ الرئيس على اثباته لانه لا فرق بين قولنا الشيء
امكان له وبين قولنا امكانه لانه لم يكن له امكان ثبوتيا لم يكن الشيء في ذاته ممكنا واحتج
الاخرون بان الامكان لكونه منافيا للامتناع العدمي يجب ان يكون ثبوتيا واحتج
عن الاول انه منقوض بالامساع فانه انما جاز ان يكون الشيء في نفسه ممتنعا مع ان الممتنع
ليس حكما ثبوتيا جاز مثله في الامكان وايضا يلزم فيه ان يكون العدم نفسه وجودا
لان العدم ان لم يكن وصفا ثبوتيا لزم ان لا يبقى وقد رجعنا الا العدم وبين قولنا العدم
لا وجود يلزم ان يكون العدم نفسه ثبوتيا هذا خلف فظهر ان هذه الحجة تقتضي كون

الشيء احد مراتب نفسه نقيضه وعن الثاني نقول لا هو لكونه عدما للوجود الوجودي على
قال جعلوا الوجود عدميا فقد ناقضوا لانه عدم الامتناع العدمي **الفصل السابع** في ان
الوجود ليس بالذات عرض خارج عنها اما الوجود بالذات فبتقديره كونه ثبوتيا ممنوع ان يكون
خارجا عن الذات لان كل وصف خارجي فهو محتاج فكون ممكنا لذاته وواجبا لغيره ويلزم
المحال الاول واما على تقدير **الفصل الثامن** في كيفية عروض الامكان للماهية قد عرفت ان الماهية
فلو اخذت مع الوجود او العدم او مع علة الوجود او علة العدم امتنع عروض الامكان
لها بل الامكان انما تعرض لها اذا اخذت هامع قطع النظر عن هذه القيود اصلا ام هاهنا
شكوك هو ان الامكان اما ان يكون عارضا للبسيط او للمركب الاول محال لان الامكان
حالة اضافية والاضافات تمتنع عروضها للشيء الواحد والثاني ايضا محال لان
كل واحد من بسائط المركب اذا امتنع عروض الامكان له فكل واحد منها ليكون واجبا ويلزم
من وجوبها وجوب المركب واذا كان المركب واجبا لم يكن ممكنا وجوابه المعارضة بنفس الوجه
ان سائر انواع الاضافات يمتنع عروضها للمفرد الواحد مع انه تعرض لجميع المفردات فكذلك
هاهنا وقد مر جواب اجزاء ما يقوم منه حيث بينا كون البسائط مجعولة **الفصل التاسع** في
اقسام الممكن الممكن قد يكون ممكن الوجود في ذاته وقد يكون ممكن الوجود لشيء وكل ما كان
ممكن الوجود كان ممكن الوجود في ذاته ولا ينعكس فانه قد يكون ممكن الوجود في ذاته
ولا يكون ممكن الوجود لشيء بل اما واجب الوجود لشيء كالاعراض او ممتنع الوجود لشيء
كالمفارقات **الفصل العاشر** في كيفية فيضان الممكنات عن علتها قالوا الممكن يستغرق اما ما
انتهاء الممكنات الى سبب واجب الوجود من جميع جهاته وكل ما كان كذلك كان دائم الفيض فكون
اخلال الفيض لاخلال الاستعداد والقوابل ثم ان كان الامكان لازما للماهيات بكفي
في فيضانها عن واجب الوجود وجود ذلك الفيض وان لم يكن ذلك لا بد من حصول

شرط اخر كان المشاهد الشيء امكانا احدهما الامكان العايد الى ماهيته والاخر الامكان
مستعدا التام الذي يحقق عند اجماع الشرائط وارتفاع الموانع وهو يكون سابقا
على الحدوث سبقا زمانيا فادر لابد لكل حادث من ان يكون مسبوقا بحادث اخر لان كل
سابق مقترنا للعلة الموجودة الى اللعلول بعد بعدها عنه ولابد لكل الحوادث من محل و
للتخصيص الاستعداد بوجود وقوع حادث دون حادث وذلك المحل هو المادة وكل حادث
فله مادة سابقة عليها وحكم سابقه عليها واعلم ان الناظم المقدمة القائلة وفي ان واجب
الوجود مع جميع جهاته يكون عاري القبض كلاما سيأتي في بيان العلم والارادة الجهة الحادي عشر
في ان الامكان يحوج الى السبب العلم الاول حاصل بان الوجود والعدم لما تساويا بالنسبة الى
ماهيته لم يترجح احدهما على الاخر الا لمرجح ولم ايا ه ان يقول الداعي رضا على العقل
هذه القضية وان الواحد نصف الاثنين لم نجد هاء قوتها فكذ تكون اولية والعلوم
الاولية لا تقبل الاشتداد والتنقص ولان احتمال النقيض ان حصل لم يكن علما وان لم يحصل
امتنع التفاوت ثم الذي يقدح في المطلوب ان الحاجة ليست امرا ثبوتا لوجوه اربعة
اما اولا فلانها لو كانت ثبوتية لكانت مساوية في الثبوت لغيرها ومخالفة لها في ماهيتها
فثبوتها غير ماهيتها فاتصافها بالماهية لو كان واجبا كان الحاجة واجبة الوجود
لذاتها فكون الصفة المحتاجة الى الممكن الوجود لذاته واجبة لذاتها هذا محال وان لم
تكن واجبة كانت ممكنة فان كانت محتاجة كانت حاجتها زائدة عليها ولزم التسلسل والا
كان الممكن غنيا عن السبب فلا يكون لها حاجة وهو يقدح في مطلوبكم واما ثانيا فلان حاجة
الاثر الى المؤثر سابقة على وجوده فلو كانت صفة ثبوتية لزم ان يكون اتصاف الشيء هو
بالصفة الوجودية سابقا على وجوده واما الثالث فهو ان الحاجة اضافة مخصوصة بين
الماهية والوجود وهي متاخرة عن المضاف فكون حاجة الماهية في وجودها الى المؤثر

متاخرة عن وجودها هذا خلف واما رابعا فلان الامكان امر عدمي فلو علل الحاجة به لزم
تعليل الوجود بالعدم وهو محال الثاني ان امكان الوجود هو بعينه امكان العدم فلو احوج
بجانب الوجود الى سبب لاحوج في جانب العدم وهو محال والذي يقال ان علة العدم
عدم العلة باطل لان العلية صفة ثبوتية فلا تتصف بها العدم ولان العدم لو كان لامر
مخصوص ما تكفي في انتساب امر اليه فلم تكفي دلك القدر في جانب الوجود حتى تعلل الوجود د
بالعدم واعلم ان بديهة الفطر شاهدة بان الطارض المتساويين لا يترجح احدهما على الاخر
الا لمرجح وليس زيادة قضية اخرى عليها في الجلاء قادحة في خلائها لاحتمال التفاوت في
العلوم واحتجاجهم على ان الحاجة ليست امرا ثبوتيا صحيح ولكن لا يلزم ان لا يكون الشيء
محتاجا كما انه لا يلزم من القول بان العدم ليس امرا ثبوتيا ان لا يكون الشيء معدوما واما
عدم الممكن فهو لعدم علته وجوده والعلية ليست صفة ثبوتية على ما سيأتي والبديهة حاكمة
بالصحة اسناد العدم الممكن الى عدم علته وما نعه عن اسناد جاز الوجود الى جانب العدم
وحزم البديهة كاف الجهة الثاني عشر في انه هل يعقل ان يكون احد الطرفين الممكن او ابطال
وان ينتهي الى حد التعين وهذا محال لان تلك الاولوية ان عقل زوالها عند وجود شيء اخر
اعتبر في تحققها عدم ذلك الشيء فماهية الممكن اذا اعتبر مع قطع النظر عن ذلك العدم
لم تكن مقتضية لتلك الاولوية وان امتنع زوالها فالشيء اصلا كان حاصلة ابدا وممتنعة الزوال
ويكون منتهيا الى حد التعين الجهة الثالث عشر في ان الممكن لم يصر واجبا لم يوجد والا كان
الممكن مع السبب كهو لا مع السبب فلم يكن السبب سببا وان حصل الترجح وقد علمت ان الترجح
لا ينفك عن التعين فكان حصوله عن السبب واجبا وهو المطلوب ايضا مع حصول ذلك
الترجح ان امتنع حصوله لم يكن الترجح ترجيحا اصلا او لا امتنع حصوله وهو المطلوب
او لا امتنع واحد منهما فلو ترك وتاركه لا نفع فوقوعه عنه تارة ولا وقوعه اخرى

مع حصول كل المرجح في الاوقات كلها لكون ترجحا لاحد طرفي الممكن المتساوي على الاخر لا
لمرجح وانه محال ايضا والمتساوي لما امتنع وقوعه كان امتناع وقوع المرجوح اولى واذا
امتنع وقوع المرجوح تعين وجه وقوع الراجح لامتناع الخروج عن النقيضين **الفصل الرابع عشر**
في ان الكل يستفيد الوجود من غيره وجوبيا احدهما سابق على وجوده وهو وجوب فيضانه
عن علته والاخر متاخر عن وجوده وهو الضروره المشروط بشرط المحمول الذي هو الوجود **الفصل الخامس عشر**
في ان الامكان للممكن واجب لانه لو لم يكن واجبا امكن زواله فحينئذ يقال الممكن واجبا او ممتنعا هذا خلف ولان الامكان لو كان ممكنا للممكن لكان
امكان ذلك الامكان زايدا على نفس الامكان. فيلزم التسلسل والاحتياج في حصوله الى المؤثر
الذي باثيره فيه مسبوق بالامكان. فيكون هو مسبوقا بنفسه هذا خلف واما الامكان
الثاني للحوادث المسمى بالاستعداد التام فهو غير لازم على ما لا يخفى وبالله التوفيق **الباب**
الخامس في العدم والحدوث وفيه مباحث **فالاول** قد يراد بالحدوث حصول
الشيء بعد عدمه في الزمان الماضي وبهذا النفسير لا يكون الزمان حادثا لاستحالة ان يكون
عدم الشيء مقارنا لوجوده وقد يراد به احتياج الشيء في وجوده الى غيره دامت تلك الحاجة
او لم تدم وللعدم معنيان مقابلان لمفهومي الحدوث هذا هو المقول والتحقيق في
في مسئلة الحدوث **الفصل الثاني** في اثبات الحدوث الذاتي الممكن يسبق من ذاته لا استحقاقه
العدم واللوجود لذاته ويسبق من غيره استحقاقا احدهما وما بذاته اقدم مما بالغير
فالاستحقاقية اقدم من كل الاستحقاقين وهو الحدوث الذاتي **الفصل الثالث** في الحدوث
لا يمكن ان يكون علة الحاجة الى الممكن المؤثر لانه عبارة عن مسبوقية وجود الشيء بالعدم
الذي هو متاخرة عن وجود الشيء المتاخر عن باثير الفاعل فيه للمتاخر عن حاجة الاثر الى
المؤثر المتاخر عن علتها والحدوث متاخر فهذه المراتب عن علة حاجة الاثر الذي عن

المؤثر فيه فهو لا يكون علة للكل الحاجة ولا جزءا منها ولا شرطا لعليتها **الفصل الرابع**
في ان الحدوث كيفية زايدة على وجود الحادث ليس حدوث الحادث هو وجود الشيء الحاصل
في الحال او الامكان الشيء في حال بقائه حادثا ولا العدم السابق لهذا المحل هو مسبوقية الشيء
بالعدم فهو امر مغاير للوجود الحاصل في الحال وللعدم السابق وحدوثه نفسه حتى
لا يلزم التسلسل **الفصل الخامس** في ان الحدوث الزماني مشروط بالتقدم المادة والزمان عليه
وقد بينا قولنا فيه واما الذي اعتمد الشيخ عليه فهو ان كل حادث هو قبل سابقة ممكن
الحدوث وهذا الامكان ليس هو الامكان العايد الى القادر لان الصحيح اقدار القادر معللة
بهذا الامكان والعلة غير المعلول ثم انه امر ثبوتي والا فلا فرق بينه وبين نفي الامكان و
هو امر نسبي فستدعي محلا ومحله ان كان حادثا عاد الكلام فيه فلا بد وان ينتهي الى محل قديم
فنقول لا نسلم ان الامكان وصف ثبوتي على ما مر وان سلمنا ه ولكن المعدوم انما يوصف
بالامكان اذا حضر في العقل وحينئذ يكون هو موجودا في الذهن والعقل لا نقضي وجود
امكانه في الخارج بل نقضي بامكان وجوده في الخارج فلا يستدعي اذا محلا في الخارج
واما بيان ان كل حادث هو مسبوق بالزمان فقد مر الاشارة اليه في اول هذا الباب
وسيأتي تمام الكلام فيه في باب الزمان فهذا اخر كتاب الاول وبالله التوفيق ثم هذا والله اعلم

وواقع الفراغ من تحريره يوم الاثنين رابع عشر ربيع الاول سنة
لوى وسبعمائة في مدرسة الاتابكية عمرها الله وعمّر بعض ساكنيها
صاحبها ربيع عمر الرومي وهذا خطه وخطه

بسم الله الرحمن الرحيم المقالة الاولى في علم المنطق وهما فصول الفصل الاول في دلالة
اللفظ اما ان يعتبر بالنسبة الى تمام مسماه وهي المطابقة او يعتبر بالنسبة الى جزؤ من اجزاء ذلك المعنى
حيث هو جزؤه وهي التضمن او يعتبر بالنسبة الى امر خارج عن ذلك المعنى ملازم له من حيث هو كذلك
وهي الالتزام ولفظ المطابقة اما ان يكون جزؤه دالا على جزؤ من اجزاء ذلك المعنى وهو المركب
او لا يكون كذلك وهو المفرد واما ان يكون بنفس تصور معناه مانعا من وقوع الشركة وهو الجزوي
او لا يمنع وهو الكلي والكلي اما ان يكون عبارة عن تمام تلك الماهية او يكون عبارة عن جزؤ من اجزاء
تلك الماهية او يكون عبارة عن امر خارج عن تلك الماهية فان كان عبارة عن تمام تلك الماهية فانقال انها
الدال على الماهية وهي على اربعة اقسام احدها الدال على الماهية بحسب الخصوصية كما اذا سئلت عن ماهية
شخص معين فتمام الجواب عنها يسمى دالا على الماهية بحسب الخصوصية وثانيها الدال على الماهية
بحسب الشركة كما اذا سئلت عن عدة من الحمير بحيث لا يكون بينها اختلاف الا في بعض الذاتيات
فاذا سئلت عن تمام القدر المشترك بينها في شئ من الذاتيات فتمام الجواب عن ذلك القدر المشترك يسمى دالا
على الماهية بحسب الشركة وثالثها الدال على الماهية بحسب الشركة والخصوصية كما اذا كان اشخاص
من نوع واحد بحيث لا يكون بينها اختلاف الا في اوصاف العرضية فتمام الجواب عنها يسمى دالا
بحسب الشركة والخصوصية واما جزؤ الماهية وهو الذي تركبت الماهية منه ومن غيره يسمى
ذاتيا وجزؤ كل شئ مقدم على ذلك الشئ في الوجود والعدم لان كل الاجزاء لو لم تكن موجودة
لم يصح ان يصير الكل موجودا ولما كان جزؤ كل شئ متقدما على ذلك الشئ في الوجود والعدم وجب
ان يكون في الذهن ايضا كذلك لان ماهية ذلك المجموع عبارة عن اجزاء ذلك المجموع فالعلم بتلك الماهية
لا يكون علما الا باجزاء ذلك المجموع فعلم ان جزؤ كل شئ متقدم على ذلك الشئ في الوجود والعدم في
الخارج وفي الذهن جميعا واما جزؤ الماهية اما ان يكون هو الجزؤ الذي به يشارك غيره او الجزؤ
الذي به يمتاز عن غيره واما جزؤ الذي به يشارك غيره اما ان يكون هو كمال قدر المشترك او لا يكون كذلك

منع

فان كان كمال قدر المشترك يسمى جنسا وان لم يكن كمال قدر المشترك فلا محالة اما ان يكون جنس الجنس او جنس الفصل
او فصل الجنس واما جزؤ الذي به يمتاز عن غيره فان كان كمال قدر المميز يسمى فصلا وان لم يكن كمال قدر المميز فلا محالة اما ان يكون فصل الفصل او فصل
الجنس البعيد وما اشبهها واعلم انه يجوز ان يكون الشئ بالنسبة الى ما تحته جنسا وبالنسبة الى
ما فوقه نوعا ولكن في الارتفاع ينتهي الجنس الى الجنس الاعلى وهو جوهر فهو جنس يسمى جنس الاجناس وفي
النزول ينتهي الى النوع ما لا يوجد تحته نوع يسمى نوع الانواع واذا ثبت ان الجنس هو القدر المشترك
والفصل هو القدر المميز فلا محالة ان الجنس والفصل مما خارجان عن ماهية كل واحد منهما غير
ماهية الاخر وان كان لا بد لهما من تحصيل ماهية النوع واعلم ان اجزاء الماهية غير قابلة للاشارة
والا لكانت هي في محل الفصل لا بد وان يكون شيئا فذلك الشئ اما ان يعتبر في حقوق تلك الماهية
او لا يعتبر فان كان الاول فتعدم الماهية بعدمه وان كان الثاني فذلك الفصل لا يمكن ان يكون في
تحقق تلك الماهية بل هو امر خارج عنها ولا يجوز ان يكون الجنس او الفصل عدميين لان العدم
لا يمكن ان يكون جزء امر الوجود وكل منقسم للجنس الاسفل لا بد وان يكون متقوما بالجنس الاعلى
ولا ينعكس وكل ما هو متقوم الاعلى لا بد وان يكون متقوما للاسفل ولا ينعكس وما قيل ان الفصل يجب
ان يكون علة لوجود حصة النوع من الجنس فليس بواجب لان الفصل انما يمكن ان يكون صفة لوجود
تلك الحصة والحصة الصفة مفتقرة الى الموصوف والمفتقر لا يكون علة للمفتقر اليه واعلم ان النوع
قد يطلق على معنيين احدهما هو الذي ان يكون هو وغيره داخلا تحت جنس يسمى نوع المضاف
وثانيهما هو الذي ان يكون الشئ له حصة كما ان الاشياء دخل تحته لا تختلف الا بالعدد والفرق بين
هذين المعنيين هو الذي ان يكون النوع بمعنى الاول نوعيته لاجل نسبته الى ما فوقه وبمعنى الثاني
لاجل نسبته الى ما تحته وايضا يمكن ان يكون الجنس نوعا بمعنى الاول ولا يمكن ان يكون نوعا
بمعنى الثاني وان يكون نوعا بمعنى الثاني ولا يمكن ان يكون نوعا بمعنى الاول وبجب ان يعلم ان النوع بمعنى

فصل

الشئ بحسب

الاول قد يوجد وان لم يكن نوعا لمعنى الثانى كالاجناس المتوسطة وقد يوجد لمعنى الثانى وان لم يكن
نوعا لمعنى الاول كالماهيات البسيطة فعلم ان فى مابين هذين المعنيين من النوع لبس بعموم وخصوص
واما الذى يكون خارجا عن الماهيه فهو ينقسم على قسمين القسم الاول الكلى الذى صفه خارجه عن الماهيه اما
ان تكون لازمة لكل الماهيه اولازمة للوجود اولم تكن لازمة للماهيه ولا للوجود فان كانت لازمة
للماهيه فذلك اللزوم اما ان تكون بواسطه او بغير واسطه فان كان الثانى يجب ان يكون بين الثبوت و
اللزوم كالفرديه للثلثه والزوجيه للاربعه ولان كان الاول فلا يجب ان يكون بين الثبوت وان كانت لازمة
للوجود كالسواد لوجود الزنجى وان لم تكن لازمه لا للماهيه ولا للوجود فان كان بطئ الزوال كالشباب
والشيخوخه وان كان سريع الزوال كالفرح والحزن والقسم الثانى ان كان صفه خارجه عن الماهيه
اما ان يكون مختصه بنوع واحد سواء كان ذلك النوع الاسفل او نوع المتوسط او نوع الاعلى ذلك نوع
او جملة افراد ذلك النوع وان لم يكن كذلك سمى عرضا عاما الفصل
الثانى فى التعريفات تعريف الماهيات اما ان يكون اوليا او مكتسبا ولا يمكن ان يكون التصور اكتسابيه
والا لدار او تسلسل وهما محالان فلابد من الاعتراف بوجود التصورات مستغنيه عن الا
كتساب ومعلوم انه لا يمكن ان يكون تصور اعند العقل اظهر من القسم احدهما الذى يوجد
الانسان ببديهة العقل ويميز بينه وبين غيره كالالم واللذه والارادة والكراهة والسهوت
والنفرة والعلم والقدره والوجود والعدم والوحدة والكثره والوجود والاستحاله والا
مكان ولان كل احد يعلم بالضروره هو موجود وليس بمعدوم فالشئ الواحد يمتنع ان يكون
موجودا معدوما معا والعلم بهذه القضيه اما ان تكون حاصله او لو كان تصور الوجود
والعدم والوجوب والامتناع حاصلا ولما كانت هذه القضيه بديهيه بحيث لا يحتاج
فى تحصيلها الى الطلب والاكتساب فالتصورات التى يتوقف عليها هذه القضيه اولى ان تكون بديهية
فالتصورات هذه الامور اولية لان ما يتوقف عليه البديهى اولى ان تكون بديهيا القسم الثانى

وهو الذى لا الانسان بحد بالحواس نحو الالوان والاصوات والطعوم والروائح والحرارة والبروده
والرطوبه واليبوسه والى غيرها وتصورات هذه الاشياء كلها غنيه عن الاكتساب لان كل احد يفرق
ببديهة العقل بين كل واحد من هذه المحسوسات وبين غيره وفى هذا القدر كفايه لاحتاج الى
طلب والاكتساب وايضا لا يمكن ان يكون شيا من التصورات اظهر عند العقل حتى يعرف تلك التصورات
بهذا التصور فثبت ان تصورات هذه الاشياء مستغنيه عن الاكتساب واما تصورات هى
المكتسبه فنقول انها اقسام احدها ان تصور الذى اراد اكتسابه اما ان يكون له شعور بتلك الحقيقه
او لم يكن فان كان له شعور بتلك الحقيقه استحال طلبها لامتناع تحصيل الحاصل وان لم يكن له شعو
بتلك الحقيقه استحال طلبها لكونها مغفولا عنه لان ما لا خطور له بالبال لا يتوجه النفس نحوه ولا يدور فى خياله
يمتنع ان يصير مطلوبا له فان قيل انه مشعور به من وجه دون وجه قلنا الوجه المشعور به مغاير
لوجه الذى هو غير مشعور به فالمشعور به امتنع طلبه لكونه حاصلا والغير المشعور به استحال
طلبه لكونه مغفولا عنه وثانيها ان تعريف ذلك التصور اما ان يكون بذاتياته او بعرضياته
والاول باطل لان تعريفه لو كان بذاتياته لكان ذاتياته عينه فلو كان يعرفه بعينه لكان يعرفه
بنفسه وتعريف الشئ بنفسه محال والثانى ايضا باطل لان العرضيات تستفاد من ذاته فلو كان يعرفه
تلك الذات بتلك العرضيات لزم الدور لان تعريف تلك العرضيات من افادة تلك الذات وتعريف
تلك الذات من افادة تلك العرضيات فلما كان الدور باطلا كان هذا التعريف باطلا اما لو سلمنا
ذلك فنقول ان اكتساب التصور اما ان يكون بتمام ماهيته او جزء من اجزاء ماهيته او بامر
خارج عنها او بمجموع ما يتركب من الداخل والخارج والقسم الاول باطل كما ذكرناه وان كان الثانى
فان كان معرف تلك الماهيه جملة اجزاء تلك الماهيه يسمى حدا تاما وان كان المعرف جزءا من
اجزاء تلك الماهيه فذلك الجزء اما ان يكون مميزا عن غيره او لا يكون فان كان مميزا عن غيره يسمى حدا
ناقصا وان لم يكن مميزا عن غيره فلا يكون معرفا واما ان كان المعرف امرا خارجا عن الماهيه

يسمى رسما ناقصا واما ان كان المعرف بمجموع الذاتي والعرضي فان كان القدر المشترك هو الذاتي
والقدر المميز هو العرضي يسمى رسما تاما وهو الذي يكون مركبا من الجنس والخاصة ولو كان
بخلافه فلا تكون عند الحكماء اسم معين واعلم انه لا يمكن ان يكون اقامة على الحد والرسم حجة لان
حاصل الحد والرسم هو الذي ان يعلم ان المراد من اللفظ الفلاني كذا وكذا ومعلوم انه لا يلزم
من احتياج الحجة والبرهان والبيان الحجة احتياجها اليهما ان لو كان الدعوى ثابتا وفي تصور الخصم
لم يكن دعوى اما ما لا يحتاج الى الحجة والبرهان الفصل الثالث في القضايا واعلم
ان القضية هو القول المحتمل للصدق والكذب وهذا الكلام لا نقول على سبيل التعريف للماهية
والا لزم الدور بل نقول على سبيل التعريف للاسم اجمالا والقضية منقسم على ثلثة اقسام لان المحكوم
به والمحكوم عليه في القضية ان كانا مفردين يسمى قضية حملية كما يقال زيد كاتب زيد ليس بكاتب
وان لم يكونا مفردين بل القضية التي ان لو كان الحكم بنسبتهما على سبيل اللزوم يسمى شرطية متصلة
كما يقال كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان كان الحكم بنفيهما على سبيل المعاندة يسمى شرطية
منفصلة كما يقال كل عدد اما زوج واما فرد واذا كان الحكم بالنسبة التي الشرطي بسيطا فالكلام
في الحملي لا بد وان يكون مقدما على الكلام في الشرطية واعلم ان موضوع القضية الحملية ان
كان شخصيا فتلك القضية شخصية سواء كان القضية كاتب موجبة او سالبة كما يقال
زيد كاتب زيد ليس بكاتب واما ان كان كليا فكمية الحكم اما ان يكون مذكورة او لم تكن وان كانت مذكورة
يقال اما محصورة وهي على اربعة اقسام موجبة كلية كما يقال كل انسان حيوان وسالبة كلية
كما يقال لا شيء من الحجر بحيوان وموجبة جزوية كما يقال بعض الناس كاتب وسالبة جزوية كما
يقال ليس بعض الناس بكاتب واما ان لم تكن كمية الحكم مذكورة يقال لها مهملة كما يقال الانسان
كاتب الانسان ليس بكاتب والقضية المهملة في القوة القضية الجزوية لان المراد منها الو
كان كليا فالجزوي صادق وان كان جزويا فهو اصا صادق والجزوي على تقادير كليتها

صادق والكلي مشاوكافه فالاجود ان المهملة في القوة القضية الجزوية واعلم ان القضية تنقسم على هم
بحسب معدولة ومحصلة اما المحصلة فهي التي بناها والمعدولة فهي التي جعل حرف السلب جزوا
من المحمول ولو كان ذلك المجموع محمولا على الموضوع تلك القضية يسمى موجبة معدولة ولو سلب
من الموضوع تلك القضية يسمى سالبة محصلة وعلى الجملة فلو كان حرف السلب مقدما على الرابطة سميت
القضية موجبة معدولة ولو كان متاخرا عن الرابطة سميت القضية سالبة محصلة ولو كان مقدما
على الرابطة ومتاخرا عن الرابطة معا يسمى سالبة معدولة واعلم انه ما اشتهر قضية ثلاثي بحسب
نفس لفظ الرابطة تكون مذكورة بالفعل واما ان كان القضية ثنائية فالمتميز بين الموجبة المعدولة
والسالبة البسيطة لا يمكن ان يكون الا بالنية او بالاصطلاح الفصل الرابع في انواع
القضايا واعلم ان كل قضية كما كانت فنسبة محمولها الى موضوعها اما بالوجوب او بالامتناع او
بالامكان فالاول يسمى القضية واجبة والثاني ممتنعة والثالث ممكنة ولما كانت قضية الواجبة هو
والممتنعة يشتركان في الضرورة فالاجود ان القضية اما ضرورية او ممكنة والضرورية اما
ان تكون ضرورية بحسب الذات او بحسب الوصف فالضروري بحسب الذات هو الذي ان يكون
ما دامة الذات الموضوع موجودة فالمحمول ضروري واما الضروري بحسب الوصف هو الذي
ان يكون ما دام ذات الوصف ان يكون موضوعا معه باقيا فذلك المحمول ضروري وانما قيدنا في
العمل ان تكون ذات الموضوع خالية عن ذلك الوصف في هذا الوقت لكي لا يكون المحمول ضروريا
واعلم ان الضروري بحسب الوصف لو كان من شرطه ان يكون المحمول ليس له ضروريا بحسب
الذات بقال لها مشروطة خاصة وعلى هذا التقدير الضروري بحسب الذات يكون خارجا عنه و
لو كان ذلك القدر معتبرا فيه والضروري بحسب الذات داخلا فيه يسمى مشروطة عامة وهو
كالجنس بالنسبة الى المشروطة الخاصة وجاز ان يكون المحمول للموضوع ضروريا في بعض
الاوقات اما معين او غير معين واما الامكان فله اربعة معان الاول هو الامكان العام وهو

عباره عن سلب الضروره فی طرف واحد فلا محاله ذلک الطرف ان داخل بحسبه والثانی وهو عباره عن
سلب الضروره عن الطرفین جمیعا وهو الامکان الخاص والواجب والممتنع خارجان عنه الثالث
سلب الضروره بحسب الدار وبحسب جمیع الاوصاف القائمه بالدار وهو الامکان الاخص والرابع سلب
الضروره عنه فی زمان المستقبل وهو الامکان الاستقبالی ولیس من شرط هذا الامکان ان یکون
معدوما فی الحال کما ان سلب الضروره فی الحال لا ینافی وجود الحالی فلو کان سلب الضروره
لم یکن منافیا للوجود الحالی لکان اولی وهذا المعانی اما ان یکون حاصله ان الوکالی فی القضیه سلب
او سلب الضروره اما اذا لم یکن فی القضیه بیان احد هذین القیدین فلا یخلو امر احد الامرین اما ان
یکون دلک الموضوع موصوفا بدلک المحمول ولم یکن فهم سار قید من القیود البته سمیت القضیه
مطلقه عامه ولو قید بقید من القیود نحو بعد لا یخلو اما ان قید الدوام او قید اللادوام فقد
الدوام اما بحسب ذات الموضوع او بحسب وصف الموضوع ولو کان بحسب ذات الموضوع عن
سمیت القضیه دائمه ولو کان بحسب وصف الموضوع نحو بعد لا یخلو امر احد الامرین اما ان یکون
من شرطها ان یکون المحمول غیر دائم بدوام ذات الموضوع او یکون هذا الشرط معتبرا
فیه ولو کان هذا الشرط معتبرا فیه سمیت القضیه عرفیه خاصه ولو لم یکن هذا الشرط معتبرا
فیه سمیت القضیه عرفیه عامه والمشارکه بین هذه القضیه وبین القضیه الدائمه یکون المشارکه
الاعم والاخص واما لو کان قید اللادوام معتبرا اسمت القضیه وجودیه لا دائمه وهذه
القضیه من شرطها ان یکون المحمول غیر دائم بدوام دلک الموضوع والعرفیه الخاصه داخله
تحت هذه القضیه وقد یکون المراد من القضیه الوجودیه ان یکون ثبوت المحمول للموضوع
بشرط ان یکون هذا الثبوت عن ضروری له وهذه القضیه تقابلها وجودیه لا ضروریه
وهی اعم من الوجودیه اللادائمه فلنا من هذا الصحیح خرج خمس عشره من انواع القضایا
علی هذا التفصیل امکنی عام ـ ممکن خاص ـ ح ممکن اخص ـ ممکن استقبالی ـ

ـ مطلق عام ـ وجودی لا ضروری ـ وجودی لا دائم ـ ح قضیه دائمه طاعرفه
عامه ـ ی عرفیه خاصه ـ یا ضروری بحسب الذات ـ ت مشروطه عامه ـ ح مشروطه خاصه
لا ضروریه وقتیه ـ ه ضروریه منتشره هذه هی مجموع القضایا التی نتکلم فیها بعد هذا
ان شاء الله تعالی الفصل الخامس فی النقیض واعلم ان القضیه المخصوصه اذا کان موضوعها
ومحمولها واحدا والزمان واحدا فالسالبه الایجابیه عین دلک الزمان ومتناقضان لانه مقرر
فی بداهه العقول ان یکون الشیء الواحد فی الزمان الواحد مع ان یکون موصوفا شیء ولا یکون
موصوفا بدلک الشیء معا واما فی القضایا المخصوصه مع هذه الشرائط لا بد من شرط رابع
وهو ان یکون احدهما موجبه والثانی کلیه لانهما لو کانتا کلیتین لکانتا کاذبتین فی ماده الامکان
ولو کانتا موجبتین لکانتا صادقتین فی ماده الامکان واعلم ان القضیه الموجبه تقتضی ان
یکون حمل والسالبه بسلب ما فی القضیه علی لفظ الجهه لا ان یکون لفظ الجهه مقدما علی لفظ السلب
واذا ظهر هذه المقدمات فنقول النقیض المطلقه العامه الدائمه لان مطلق العام مناقض
لاخص فی جانب الوجود فیحمل للدوام واللادوام وسقط ان یکون لادائما بجوز ان یکون
وقد لا یکون غیر وقت السلب فالمناقض غیر حاصله اما لو کان السلب دائما لا یحتاج المناقض
حاصله فی کل الاوقات فعلی کل حال حصل التناقض ولا خوف ان یکون ضروریا لانه قد مکن الجانب
المطلق کذا وسلب الضروری ایضا کذا بل اذا کان سلب الدائم غیر ضروری فلا جرم حینئذ یلزم
نقض المطلقه العامه تکون دائمه واما نقض العرفیه العامه هو ان یقال المحمول
لیس دائما بدوام وصف الموضوع بل ان یکون وقت مسلوب عنه دائما او فی بعض اوقات
وصف الموضوع واما النقیض العرفیه الخاصه هو ان یقال المحمول مسلوب عن الموضوع
دائما او موجب لدائما او مسلوب عنه فی بعض اوقات وصف الموضوع واما النقیض
اللادائمه لا دائمه واما النقیض الوجودیه لا ضروریه هو ان یقال المحمول لیس ثابت

٨٢

للموضوع مع الشرط لا ضروره بل ان يكون بالبال له مع الضروره او مسلوبا عنه دائما و
في هذا الموضع الجزوي موافق للضروري ومخالف للدائم واما نقيض الوجوديه لا دائمه هو
ان يقال شرط الادوام كاذب بل ان يكون المحمول دائما للموضوع اما في طرف الامكان او في طرف
اليسلب في هذا الموضع شرط الدوام معتبر فيهما واما النقيض الضروريه رفع الضروره
واحدة فلا محالة ضروره الدوام وامكان الخاص باقيتان في جانب الايجاب وكل الجهات في جانب
السلب والمشهور في هذين القسمين امكان عام واما نقض المشروطه العامة هو ان يقال ليس
ثبوت المحمول عند ثبوت وصف الموضوع ضروريا بل الامكان العام حصول ذلك الوصف مع
عدم ذلك المحمول واما النقض المشروطه الخاصه هو ان يقال اما بالامكان العام حصول ذلك الوصف مع
الموضوع مع عدم المحمول او بالضروره الحقيقه ثبوت المحمول الذات الموضوع واما
نقيض الوقتيه هو ان يكون سلب الضروره عن ذلك الوقت المعين واما نقيضة المنتشره
الامكان هو ان يكون رفع الضروره عن الاوقات كلها واما نقيض والعام ليس الا ان يكون ضروره
واحده واما امكان الخاص داخل تحته لا محالة نقضه ضروره واحدة وامكان الخاص
نقضه لا محالة بالضروره وجودا او بالضروره عدما واما الامكان الاخص نقضه اما ان
يكون بتنيكل الضرورتين او بثبوت ضروره في بعض الاوقات بحسب بعض الاوصاف واما
نقيض الاستقبالي فيعاس لها على الامكانات اخرى تمد اهو الكلام التام في باب النقيض

الفصل السادس في العكس كل قضية جعل موضوعها محمولا او محمولها موضوعا
او مقدمتاها اليا او باليهما مقدما سمي عكسا واما في السالبه نتكلم اولا في بعده في الموجبه
اما السالبه الكليه فاعلم ان السوالب على ضربين احدهما ان يكون الحكم فيه قد ينتقل من السالب
الموجب ومن الموجب الى السالب وهي في سبعه قضايا سالبه وقتيه وسالبه منتشره
وستة داخلتان في سالبه الوجوديه اللادائمه وهي داخله في سالبه الوجوديه الا

عامه فعلم ان عكس المشروطه العامة والعرفيه العامه والمطلقه العامه والممكنه العامه يكون
تكون ممكنه عامه وان كان في موجبه الضروريه حالها على هذه الجمله فهي القضايا الاخرى
لو كلية ضروريه كان اولى بان يكون ممكنه عامه فهذا الدليل وان كان اقناعيا الكن لو تامل فيه
اقل تامل يرجع الى الخمسه والحال في الموجبه الجزويه ايضا على هذه الجمله واما السالبه
الجزويه عسر قابله للعكس لان بعض العام يصير خاصا فلا تلزم ان بعض الخاص يصير
عاما الفصل السابع في القياس القياس هو القول الذي مركب من الاقوال كما انها
بها سلمت يلزم منه قول اخر وهو على قسمين اقتراني واستثنائي اما الاقتراني فهو الذي
ان لا تكون نتيجته ولا نقيضه مذكورة بالفعل واما الاستثنائي فهو الذي ان يكون كذلك
والاقتراني بحسب المادة ستة اقسام لانه اما ان يكون مركبا من الحمليات او من المنفصلات
او من المتصلات او يكون مركبا من الحملي والمتصل او من الحملي والمنفصل او يكون مركبا من
المنفصل والمتصل وبحسب التركيب اربعة اشكال لانه اذا كان مطلوبنا هو انا نعلم بان
موضوع الفلاني موصوف بالمحمول الفلاني لا بد من شيء بالشان يكون له نسبة الى المحمول
والموضوع حتى يحصل العلم بتلك النسبة الى المطلوب وتلك النسبة في الحمليات لا تخلو من
امور اربعه لانه اما ان يكون محمولا في المقدمه الاولى وموضوعا في المقدمه الثانيه يسمى
شكل الاول او يكون محمولا في كلتا المقدمتين يسمى شكل الثاني او يكون موضوعا في
كلتيهما يسمى شكل الثالث او يكون موضوعا في الاولى ومحمولا في الثانيه يسمى شكل الرابع
والذي يكون موضوعا في النتيجة يسمى اصغر والذي يكون محمولا يسمى اكبر او تلك هي
المقدمه التي الاصغر فيها يسمى صغرى والمقدمه التي الاكبر فيها يسمى كبرى اما
الشكل الاول فشرط انتاجه ان يكون صغراه موجبة وكبراه كليه واذا كان كذلك
فضروب المنتجه في هذا الشكل اربعة الاول كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا

الثاني كلا ب ولاشئ من ب ا فلاشئ من ا الثالث بعض ب فكل ا فبعض
ا الرابع بعض ب ولاشئ من ب ا فلاكل ا ولا معلوم ان هذه الامور منتجه اما شكل
الثاني فشرطه انتاجه ان يكون احدى مقدمتيه سالبه والاخرى موجبه وبحسب ان يكون كبراه
كليه والسالبه فيها منعكسه واذا كان كذلك فالضرب المنتجه اربعة الاول كل ج ب ولا
شئ من ا ب فلاشئ من ج اذ انه ينعكس الكبرا وايضا اذا كان الاوسط ثابته لافراد الاصغر
وغير ثابته لافراد الاكبر بحسب ان يكون بين الاصغر وبين كبر ما بينه كليه الثاني لاشئ من ب
وكل ا ب فلاشئ من ا اذا نعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجه والكميه ما من
الثالث بعض ب ولاشئ من ا ب فبعض ب ليس ا بيانه بعكس الكبرى الرابع ليس كل ج ب و
كل ا ب فليس كل ج احد الامكس بانه بالعكس بل بالكميه لانه اذا كان الاكبر موصوفا بالاوسط
وبعض الاصغر خاليا عن الاوسط فيجب ان يكون بين ذلك البعض من الاصغر وبين الاكبر
مباينه اما الشكل الثالث فشرطه انتاجه هو ان يكون صغراه موجبه واحدى مقدمتيه كليه
واذا كان الامر كذلك فالضروب المنتجه فهذه ستة الاول كل ج ب وكل ج ا فبعض ا بيانه بعكس
الصغرى الثاني كل ا ب ولاشئ من ا فليس كل ا الثالث كل ج ب وبعض ج ا فبعض ا
بيانه بعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم نعكس النتيجه الرابع بعض ب وكل ا فبعض
ب ا بيانه بعكس الصغرى الخامس كل ا ب وليس كل ا فبعض ب ليس ا هذا لا يمكن
بيانه بالعكس بل بالكميه وهي ان الجسم الذي ليس لابد وان يكون موصوفا بالبأي ودلك البأي قد يكون
موصوفا بالالف فبعض ب ليس السادس بعض ج ب ولاشئ من ج ا فليس كل ب ا
بيانه بعكس الصغرى واما الشكل الرابع فاعلم ان السالبه الحروبه في هذا الشكل غير
مستعمله البته فسبعة اضرب من ستة عشر ضرب ان يكون في الشكل يمكنه ساقطه واما
الصغرى لو كانت موجبه كليه لجاز ان يكون الكبرى موجبه كليه وسالبه كليه وموجبه حرويه

صغراه

وهذه ثلثه اضرب واما السالبه الكليه لما جعل الصغرى جاز ان يكون كبراه موجبه كليه
لكن لا يجوز ان تكون سالبه كليه لان القياس لا يمكن ان يحصل من السالبتين ولا يجوز ان يكون
موجبه جرويه لانه لا يمكن ان يحصل القياسي من الصغرى السالبه وكبرى الجرويه واما الموجبه
الجرويه فلما جعل صغراه جاز ان يكون كبراه سالبه كليه ولا يجوز ان يكون موجبه كليه
وموجبه جرويه واذا كان الامر كذلك فالضروب المنتجه في هذا الشكل خمسه الاول كل ا ب وكل د
فتح بعض د ا بيانه اما بجعل الكبرى صغرى والصغرى كبرى ثم نعكس النتيجه او نعكس الكبرى
من الثالث والكميه ان الكبرى اما دلت على كل الاوسط مندرج تحت الاصغر فلزم ان يكون بعض
الاصغر مندرجا تحت الاكبر الثاني كل ا ب وبعض د ا فبعض د ا بيانه بالوجوه المذكوره الثا لث
لاشئ من ب ا وكل ا فلاشئ من ا بيانه بجعل الكبرى صغرى والصغرى كبرى ثم عكس النتيجه
الرابع كل ا ب ولاشئ من ا ب فليس كل ا بيانه بعكس الصغرى من الثاني او بالعكس الكبرى
من الثالث الخامس بعض ب د ولاشئ من ا ب فليس كل د ا بيانه بعكس الصغرى من الثاني و
عكس الكبرى من الثالث هذا هو الاشكال الاربعه واعلم ان كل ما لم يمكن ضروريا لا في الوجود ولا
في العدم والوجود دون العدم عليه جايزان وكل ما جاز عليه الوجود والعدم لا يمكن الجزم
باحد طرفيه دون الاخر الا لاجل الحس او لاجل البرهان اما الحس فلا يعطي قضيه كليه بل الحكم
الحس لا يجري الا في الحرويات واما البرهان فلا بد له من مركبات المقدمات ضروريتين والا
جتاج الى برهان اخر فيفضي الى ما لا نهايه له وهو محال فلا بد وان ينتهي الى مقدمات ضروريه فعلم
ان كل مقدمه غير ضروريه لم يمكن استعمالها في العلوم نافعا والممكن لاجل هذا غير
مستعمل في العلوم لان الامكان للممكن ضروري اما قد يكون ضروريا في كل الاوقات وممكن
ان يكون ضروريا في بعض الاوقات وهذا هو الكلام في الاشكال الاربعه في الحملات البسيطه

الفصل الثامن في المخاطات والكلام في المخاطات اطول مما يليق بهذا المختصر

الثامن

وسنذكرها هنا لتمة قضايا الضروري والممكن الخاص والمطلق العام والمطلق اما اختلاط
والضروري في شكل الاول لو كانت الكبرى مطلقة اتفقوا على ان النتيجة مطلقة ولو كانت ضرورية
فالحق ان النتيجة ضرورية لان معنى الكبرى هو ان كل ما كان موصوفا بالاوسط كذلك فالاكبر
ضروري للاصغر الاصغر موصوف بالاوسط كذلك فلا بد وان يكون موصوفا
بالاكبر الضروري واما الاختلاط الضروري في الممكن في الشكل الاول لو كانت الكبرى ممكنة فا
لنتيجة ممكنة بالاتفاق وبالبرهان الذي قدمناه ولو كانت ضرورية فالنتيجة ايضا ضرورية
لان صغرى الممكنة يجوز ان يصير مطلقة يعني يجوز ان يصير الاصغر موصوفا بالفعل الاوسط
وعلى هذا التقدير تكون الصغرى مطلقة والكبرى ضرورية وقد بينا ان النتيجة في هذا
الموضع ضرورية وكلما جاز ان يصير ضروريا يجب ان يكون ضروريا فالنتيجة في هذا الموضع
ضرورية واما اختلاط الممكن والمطلق فلو كانت الكبرى ممكنة فالنتيجة لامحالة ممكنة ولو
كانت مطلقة فاما ان لا يكون محتملة للضرورة او يكون محتملة فان لم يكن محتملة للضرورة
فالنتيجة ممكنة خاصة لان صغرى الممكنة لو كانت موجودة بالفعل وكون النتيجة تابعة للكبرى
ولو لم تكن موجودة بالفعل يجوز ان يكون وجود الاكبر مشروطا بشرط وجود الاوسط
واذا لم يكن الاصغر موصوفا بالفعل بالاوسط فلا يجوز ان يكون موصوفا بالاكبر
ولو كانت المطلقة محتملة للضرورة فالنتيجة ممكنة عامة لان على تقدير ان يكون المطلقة في
المادة ضرورية فالنتيجة ضرورية وعلى تقدير ان يكون في المادة غير ضرورية فالنتيجة
ممكنة خاصة والمشترك بين الضروري وبين الامكان الخاص هو الامكان العام واما اختلاط
الممكن والمطلق والضروري في الشكل الثاني كلما كان احدى مقدمتيه في الشكل الثاني
ضرورية فالنتيجة لامحالة ضرورية لان مقدمه الاخرى اما ان تكون ضرورية او لم تكن
ضرورية او تكون محتملة لكليهما فان كانت ضرورية فالنتيجة ضرورية لان الاوسط اذا كان

الاصغر

ثابتا للطرف واحد بالضرورة فالطرف الثاني مسلوب بالضرورة فلا محالة تنعدم بين الطرفين مباينة
ضرورية ولو لم تكن ضرورية فمثبوت للضرورة فالضروري ضروري وذلك المقصود وان كان
وان كانت محتملة لكليهما فالنتيجة ايضا ضرورية واما اختلاط الممكن والمطلق فلو كانت المطلقة
ولو كانت الكبرى ممكنة فالنتيجة لامحالة ممكنة ولو كانت ضرورية فالنتيجة ضرورية
لان الكبرى الممكنة يجوز ان يصير مطلقة والكبرى المطلقة ضرورية وقد بينا ان النتيجة في هذا
الموضع ضرورية وكلما جاز ان يصير ضروريا يجب ان يكون ضروريا فالنتيجة في هذا الموضع
ضرورية واما اختلاط المطلق والمطلق فلو كانت الكبرى ممكنة فالنتيجة لامحالة ممكنة ولو
كانت مطلقة فاما ان لا يكون محتملة للضرورة او يكون محتملة فان لم يكن محتملة للضرورة
فالنتيجة ممكنة خاصة لان صغرى الممكنة لو كانت موجودة بالفعل وكون النتيجة تابعة للكبرى
ولو لم تكن موجودة بالفعل يجوز ان يكون وجود الاكبر مشروطا بشرط وجود الاوسط
وان لم يكن الاصغر موصوفا بالفعل بالاوسط فلا يجوز ان يكون موصوفا بالاكبر
ولو كانت المطلقة محتملة للضرورة فالنتيجة ممكنة عامة لان على تقدير ان يكون المطلقة في
المادة ضرورية فالنتيجة ضرورية وعلى تقدير ان يكون في المادة غير ضرورية فالنتيجة
ممكنة خاصة والمشترك بين الضروري وبين الامكان الخاص هو الامكان العام واما اختلاط
الممكن والمطلق والضروري في الشكل الثاني كلما كان احدى مقدمتيه في الشكل الثاني
ضرورية فالنتيجة لامحالة ضرورية لان مقدمه الاخرى اما ان تكون ضرورية او لم تكن
ضرورية او تكون محتملة لكليهما فان كانت ضرورية فالنتيجة ضرورية لان الاوسط اذا كان

كل

ضروري

الفصل الرابع العاشر

الفصل الرابع

الفصل الخامس

الفصل السادس

الفصل السابع

الفصل الثامن

الفصل التاسع

الفصل العاشر

الفصل الحادي عشر

الفصل الثاني عشر

الفصل الثالث عشر

الفصل الرابع عشر

الفصل الخامس عشر

الفصل السادس عشر

الفصل السابع عشر

الفصل الثامن عشر

الفصل التاسع عشر

الفصل العشرون

الفصل الحادي والعشرون

الفصل الثاني والعشرون

الفصل الثالث والعشرون

الفصل الرابع والعشرون

الفصل الخامس والعشرون

الفصل السادس والعشرون

الفصل السابع والعشرون

الفصل الثامن والعشرون

الفصل التاسع والعشرون

الفصل الثلاثون

الفصل الحادي والثلاثون

الفصل الثاني والثلاثون

الفصل الثالث والثلاثون

الفصل الرابع والثلاثون

الفصل الخامس والثلاثون

الفصل السادس والثلاثون

الفصل السابع والثلاثون

الفصل الثامن والثلاثون

الفصل التاسع والثلاثون

الفصل الاربعون

الفصل الحادي والاربعون

الفصل الثاني والاربعون

الفصل الثالث والاربعون

الفصل الرابع والاربعون

الفصل الخامس والاربعون

الفصل السادس والاربعون

الفصل السابع والاربعون

الفصل الثامن والاربعون

الفصل التاسع والاربعون

الفصل الخمسون

الفصل الحادي والخمسون

الفصل الثاني والخمسون

الفصل الثالث والخمسون

الفصل الرابع والخمسون

الفصل الخامس والخمسون

الفصل السادس والخمسون

الفصل السابع والخمسون

الفصل الثامن والخمسون

الفصل التاسع والخمسون

الفصل الستون

الفصل الحادي والستون

الفصل الثاني والستون

الفصل الثالث والستون

الفصل الرابع والستون

الفصل الخامس والستون

الفصل السادس والستون

الفصل السابع والستون

الفصل الثامن والستون

الفصل التاسع والستون

الفصل السبعون

الفصل الحادي والسبعون

الفصل الثاني والسبعون

الفصل الثالث والسبعون

الفصل الرابع والسبعون

الفصل الخامس والسبعون

الفصل السادس والسبعون

الفصل السابع والسبعون

الفصل الثامن والسبعون

الفصل التاسع والسبعون

الفصل الثمانون

الفصل الحادي والثمانون

الفصل الثاني والثمانون

الفصل الثالث والثمانون

الفصل الرابع والثمانون

الفصل الخامس والثمانون

الفصل السادس والثمانون

الفصل السابع والثمانون

الفصل الثامن والثمانون

الفصل التاسع والثمانون

الفصل التسعون

الفصل الحادي والتسعون

الفصل الثاني والتسعون

الفصل الثالث والتسعون

الفصل الرابع والتسعون

الفصل الخامس والتسعون

الفصل السادس والتسعون

الفصل السابع والتسعون

الفصل الثامن والتسعون

الفصل التاسع والتسعون

الفصل المائة

الفصل الحادي والمائة

الفصل الثاني والمائة

الفصل الثالث والمائة

الفصل الرابع والمائة

الفصل الخامس والمائة

الفصل السادس والمائة

الفصل السابع والمائة

الفصل الثامن والمائة

الفصل التاسع والمائة

الفصل المائتان

الفصل الحادي والمائتان

الفصل الثاني والمائتان

الفصل الثالث والمائتان

الفصل الرابع والمائتان

الفصل الخامس والمائتان

الفصل السادس والمائتان

الفصل السابع والمائتان

الفصل الثامن والمائتان

الفصل التاسع والمائتان

الفصل الثلاثمائة

الفصل الحادي والثلاثمائة

الفصل الثاني والثلاثمائة

الفصل الثالث والثلاثمائة

الفصل الرابع والثلاثمائة

الفصل الخامس والثلاثمائة

الفصل السادس والثلاثمائة

الفصل السابع والثلاثمائة

الفصل الثامن والثلاثمائة

الفصل التاسع والثلاثمائة

الفصل الاربعمائة

الفصل الحادي والاربعمائة

الفصل الثاني والاربعمائة

الفصل الثالث والاربعمائة

الفصل الرابع والاربعمائة

الفصل الخامس والاربعمائة

الفصل السادس والاربعمائة

الفصل السابع والاربعمائة

الفصل الثامن والاربعمائة

الفصل التاسع والاربعمائة

الفصل الخمسمائة

الفصل الحادي والخمسمائة

الفصل الثاني والخمسمائة

الفصل الثالث والخمسمائة

الفصل الرابع والخمسمائة

الفصل الخامس والخمسمائة

الفصل السادس والخمسمائة

الفصل السابع والخمسمائة

الفصل الثامن والخمسمائة

الفصل التاسع والخمسمائة

الفصل الستمائة

الفصل الحادي والستمائة

الفصل الثاني والستمائة

الفصل الثالث والستمائة

الفصل الرابع والستمائة

الفصل الخامس والستمائة

الفصل السادس والستمائة

الفصل السابع والستمائة

الفصل الثامن والستمائة

الفصل التاسع والستمائة

الفصل السبعمائة

الفصل الحادي والسبعمائة

الفصل الثاني والسبعمائة

الفصل الثالث والسبعمائة

الفصل الرابع والسبعمائة

الفصل الخامس والسبعمائة

الفصل السادس والسبعمائة

الفصل السابع والسبعمائة

الفصل الثامن والسبعمائة

الفصل التاسع والسبعمائة

الفصل الثمانمائة

الفصل الحادي والثمانمائة

الفصل الثاني والثمانمائة

الفصل الثالث والثمانمائة

الفصل الرابع والثمانمائة

الفصل الخامس والثمانمائة

الفصل السادس والثمانمائة

الفصل السابع والثمانمائة

الفصل الثامن والثمانمائة

الفصل التاسع والثمانمائة

الفصل التسعمائة

الفصل الحادي والتسعمائة

الفصل الثاني والتسعمائة

الفصل الثالث والتسعمائة

الفصل الرابع والتسعمائة

الفصل الخامس والتسعمائة

الفصل السادس والتسعمائة

الفصل السابع والتسعمائة

الفصل الثامن والتسعمائة

الفصل التاسع والتسعمائة

الفصل الالف

الفصل الحادي والالف

الفصل الثاني والالف

الفصل الثالث والالف

الفصل الرابع والالف

الفصل الخامس والالف

الفصل السادس والالف

الفصل السابع والالف

الفصل الثامن والالف

الفصل التاسع والالف

الفصل الالفان

الفصل الحادي والالفان

الفصل الثاني والالفان

الفصل الثالث والالفان

الفصل الرابع والالفان

الفصل الخامس والالفان

الفصل السادس والالفان

الفصل السابع والالفان

الفصل الثامن والالفان

الفصل التاسع والالفان

الفصل الثلاثة الالف

الفصل الحادي والثلاثة الالف

الفصل الثاني والثلاثة الالف

الفصل الثالث والثلاثة الالف

الفصل الرابع والثلاثة الالف

الفصل الخامس والثلاثة الالف

الفصل السادس والثلاثة الالف

الفصل السابع والثلاثة الالف

الفصل الثامن والثلاثة الالف

الفصل التاسع والثلاثة الالف

الفصل الاربعة الالف

الفصل الحادي والاربعة الالف

الفصل الثاني والاربعة الالف

الفصل الثالث والاربعة الالف

الفصل الرابع والاربعة الالف

الفصل الخامس والاربعة الالف

الفصل السادس والاربعة الالف

الفصل السابع والاربعة الالف

الفصل الثامن والاربعة الالف

الفصل التاسع والاربعة الالف

الفصل الخمسة الالف

الفصل الحادي والخمسة الالف

الفصل الثاني والخمسة الالف

الفصل الثالث والخمسة الالف

الفصل الرابع والخمسة الالف

الفصل الخامس والخمسة الالف

الفصل السادس والخمسة الالف

الفصل السابع والخمسة الالف

الفصل الثامن والخمسة الالف

الفصل التاسع والخمسة الالف

الفصل الستة الالف

الفصل الحادي والستة الالف

الفصل الثاني والستة الالف

الفصل الثالث والستة الالف

الفصل الرابع والستة الالف

الفصل الخامس والستة الالف

الفصل السادس والستة الالف

الفصل السابع والستة الالف

الفصل الثامن والستة الالف

الفصل التاسع والستة الالف

الفصل السبعة الالف

الفصل الحادي والسبعة الالف

الفصل الثاني والسبعة الالف

الفصل الثالث والسبعة الالف

الفصل الرابع والسبعة الالف

الفصل الخامس والسبعة الالف

الفصل السادس والسبعة الالف

الفصل السابع والسبعة الالف

الفصل الثامن والسبعة الالف

الفصل التاسع والسبعة الالف

الفصل الثمانة الالف

الفصل الحادي والثمانة الالف

الفصل الثاني والثمانة الالف

الفصل الثالث والثمانة الالف

الفصل الرابع والثمانة الالف

الفصل الخامس والثمانة الالف

الفصل السادس والثمانة الالف

الفصل السابع والثمانة الالف

الفصل الثامن والثمانة الالف

الفصل التاسع والثمانة الالف

الفصل التسعة الالف

الفصل الحادي والتسعة الالف

الفصل الثاني والتسعة الالف

الفصل الثالث والتسعة الالف

الفصل الرابع والتسعة الالف

الفصل الخامس والتسعة الالف

الفصل السادس والتسعة الالف

الفصل السابع والتسعة الالف

الفصل الثامن والتسعة الالف

الفصل التاسع والتسعة الالف

الفصل العشرة الالف

الفصل الحادي والعشرة الالف

الفصل الثاني والعشرة الالف

الفصل الثالث والعشرة الالف

الفصل الرابع والعشرة الالف

الفصل الخامس والعشرة الالف

الفصل السادس والعشرة الالف

الفصل السابع والعشرة الالف

الفصل الثامن والعشرة الالف

الفصل التاسع والعشرة الالف

الفصل الاحد عشر الالف

الفصل الحادي والاحد عشر الالف

الفصل الثاني والاحد عشر الالف

الفصل الثالث والاحد عشر الالف

الفصل الرابع والاحد عشر الالف

الفصل الخامس والاحد عشر الالف

الفصل السادس والاحد عشر الالف

الفصل السابع والاحد عشر الالف

الفصل الثامن والاحد عشر الالف

الفصل التاسع والاحد عشر الالف

الفصل الاثنا عشر الالف

الفصل الحادي والاثنا عشر الالف

الفصل الثاني والاثنا عشر الالف

الفصل الثالث والاثنا عشر الالف

الفصل الرابع والاثنا عشر الالف

الفصل الخامس والاثنا عشر الالف

الفصل السادس والاثنا عشر الالف

الفصل السابع والاثنا عشر الالف

الفصل الثامن والاثنا عشر الالف

الفصل التاسع والاثنا عشر الالف

الفصل الثلاثة عشر الالف

الفصل الحادي والثلاثة عشر الالف

الفصل الثاني والثلاثة عشر الالف

الفصل الثالث والثلاثة عشر الالف

الفصل الرابع والثلاثة عشر الالف

الفصل الخامس والثلاثة عشر الالف

الفصل السادس والثلاثة عشر الالف

الفصل السابع والثلاثة عشر الالف

الفصل الثامن والثلاثة عشر الالف

الفصل التاسع والثلاثة عشر الالف

الفصل الاربعة عشر الالف

الفصل الحادي والاربعة عشر الالف

الفصل الثاني والاربعة عشر الالف

الفصل الثالث والاربعة عشر الالف

الفصل الرابع والاربعة عشر الالف

الفصل الخامس والاربعة عشر الالف

الفصل السادس والاربعة عشر الالف

الفصل السابع والاربعة عشر الالف

الفصل الثامن والاربعة عشر الالف

الفصل التاسع والاربعة عشر الالف

الفصل الخمسة عشر الالف

الفصل الحادي والخمسة عشر الالف

الفصل الثاني والخمسة عشر الالف

الفصل الثالث والخمسة عشر الالف

الفصل الرابع والخمسة عشر الالف

الفصل الخامس والخمسة عشر الالف

الفصل السادس والخمسة عشر الالف

الفصل السابع والخمسة عشر الالف

الفصل الثامن والخمسة عشر الالف

الفصل التاسع والخمسة عشر الالف

الفصل الستة عشر الالف

الفصل الحادي والستة عشر الالف

الفصل الثاني والستة عشر الالف

الفصل الثالث والستة عشر الالف

الفصل الرابع والستة عشر الالف

الفصل الخامس والستة عشر الالف

الفصل السادس والستة عشر الالف

الفصل السابع والستة عشر الالف

الفصل الثامن والستة عشر الالف

الفصل التاسع والستة عشر الالف

الفصل السبعة عشر الالف

الفصل الحادي والسبعة عشر الالف

الفصل الثاني والسبعة عشر الالف

الفصل الثالث والسبعة عشر الالف

الفصل الرابع والسبعة عشر الالف

الفصل الخامس والسبعة عشر الالف

الفصل السادس والسبعة عشر الالف

الفصل السابع والسبعة عشر الالف

الفصل الثامن والسبعة عشر الالف

الفصل التاسع والسبعة عشر الالف

الفصل الثمانة عشر الالف

الفصل الحادي والثمانة عشر الالف

الفصل الثاني والثمانة عشر الالف

الفصل الثالث والثمانة عشر الالف

الفصل الرابع والثمانة عشر الالف

الفصل الخامس والثمانة عشر الالف

الفصل السادس والثمانة عشر الالف

الفصل السابع والثمانة عشر الالف

الفصل الثامن والثمانة عشر الالف

الفصل التاسع والثمانة عشر الالف

الفصل التسعة عشر الالف

الفصل الحادي والتسعة عشر الالف

الفصل الثاني والتسعة عشر الالف

الفصل الثالث والتسعة عشر الالف

الفصل الرابع والتسعة عشر الالف

الفصل الخامس والتسعة عشر الالف

الفصل السادس والتسعة عشر الالف

الفصل السابع والتسعة عشر الالف

الفصل الثامن والتسعة عشر الالف

الفصل التاسع والتسعة عشر الالف

الفصل العشرون الالف

الفصل الحادي والعشرون الالف

الفصل الثاني والعشرون الالف

الفصل الثالث والعشرون الالف

الفصل الرابع والعشرون الالف

الفصل الخامس والعشرون الالف

الفصل السادس والعشرون الالف

الفصل السابع والعشرون الالف

الفصل الثامن والعشرون الالف

الفصل التاسع والعشرون الالف

الفصل الثلاثون الالف

الفصل الحادي والثلاثون الالف

الفصل الثاني والثلاثون الالف

الفصل الثالث والثلاثون الالف

الفصل الرابع والثلاثون الالف

الفصل الخامس والثلاثون الالف

الفصل السادس والثلاثون الالف

الفصل السابع والثلاثون الالف

الفصل الثامن والثلاثون الالف

الفصل التاسع والثلاثون الالف

الفصل الاربعون الالف

الفصل الحادي والاربعون الالف

الفصل الثاني والاربعون الالف

الفصل الثالث والاربعون الالف

الفصل الرابع والاربعون الالف

الفصل الخامس والاربعون الالف

الفصل السادس والاربعون الالف

الفصل السابع والاربعون الالف

الفصل الثامن والاربعون الالف

الفصل التاسع والاربعون الالف

الفصل الخمسون الالف

الفصل الحادي والخمسون الالف

الفصل الثاني والخمسون الالف

الفصل الثالث والخمسون الالف

الفصل الرابع والخمسون الالف

الفصل الخامس والخمسون الالف

الفصل السادس والخمسون الالف

الفصل السابع والخمسون الالف

الفصل الثامن والخمسون الالف

الفصل التاسع والخمسون الالف

الفصل الستون الالف

الفصل الحادي والستون الالف

الفصل الثاني والستون الالف

الفصل الثالث والستون الالف

الفصل الرابع والستون الالف

الفصل الخامس والستون الالف

الفصل السادس والستون الالف

الفصل السابع والستون الالف

الفصل الثامن والستون الالف

الفصل التاسع والستون الالف

الفصل السبعون الالف

الفصل الحادي والسبعون الالف

الفصل الثاني والسبعون الالف

الفصل الثالث والسبعون الالف

الفصل الرابع والسبعون الالف

الفصل الخامس والسبعون الالف

الفصل السادس والسبعون الالف

الفصل السابع والسبعون الالف

الفصل الثامن والسبعون الالف

الفصل التاسع والسبعون الالف

الفصل الثمانون الالف

الفصل الحادي والثمانون الالف

الفصل الثاني والثمانون الالف

الفصل الثالث والثمانون الالف

الفصل الرابع والثمانون الالف

الفصل الخامس والثمانون الالف

الفصل السادس والثمانون الالف

الفصل السابع والثمانون الالف

الفصل الثامن والثمانون الالف

الفصل التاسع والثمانون الالف

الفصل التسعون الالف

الفصل الحادي والتسعون الالف

الفصل الثاني والتسعون الالف

الفصل الثالث والتسعون الالف

الفصل الرابع والتسعون الالف

الفصل الخامس والتسعون الالف

الفصل السادس والتسعون الالف

الفصل السابع والتسعون الالف

الفصل الثامن والتسعون الالف

الفصل التاسع والتسعون الالف

الفصل المائة الالف

الفصل الحادي والمائة الالف

الفصل الثاني والمائة الالف

الفصل الثالث والمائة الالف

الفصل الرابع والمائة الالف

الفصل الخامس والمائة الالف

الفصل السادس والمائة الالف

الفصل السابع والمائة الالف

الفصل الثامن والمائة الالف

الفصل التاسع والمائة الالف

الفصل المائتان الالف

الفصل الحادي والمائتان الالف

الفصل الثاني والمائتان الالف

الفصل الثالث والمائتان الالف

الفصل الرابع والمائتان الالف

الفصل الخامس والمائتان الالف

الفصل السادس والمائتان الالف

الفصل السابع والمائتان الالف

الفصل الثامن والمائتان الالف

الفصل التاسع والمائتان الالف

الفصل الثلاثمائة الالف

الفصل الحادي والثلاثمائة الالف

الفصل الثاني والثلاثمائة الالف

الفصل الثالث والثلاثمائة الالف

الفصل الرابع والثلاثمائة الالف

الفصل الخامس والثلاثمائة الالف

الفصل السادس والثلاثمائة الالف

الفصل السابع والثلاثمائة الالف

الفصل الثامن والثلاثمائة الالف

الفصل التاسع والثلاثمائة الالف

الفصل الاربعمائة الالف

الفصل الحادي والاربعمائة الالف

الفصل الثاني والاربعمائة الالف

الفصل الثالث والاربعمائة الالف

الفصل الرابع والاربعمائة الالف

الفصل الخامس والاربعمائة الالف

الفصل السادس والاربعمائة الالف

الفصل السابع والاربعمائة الالف

الفصل الثامن والاربعمائة الالف

الفصل التاسع والاربعمائة الالف

الفصل الخمسمائة الالف

الفصل الحادي والخمسمائة الالف

الفصل الثاني والخمسمائة الالف

الفصل الثالث والخمسمائة الالف

الفصل الرابع والخمسمائة الالف

الفصل الخامس والخمسمائة الالف

الفصل السادس والخمسمائة الالف

الفصل السابع والخمسمائة الالف

الفصل الثامن والخمسمائة الالف

الفصل التاسع والخمسمائة الالف

الفصل الستمائة الالف

الفصل الحادي والستمائة الالف

الفصل الثاني والستمائة الالف

الفصل الثالث والستمائة الالف

الفصل الرابع والستمائة الالف

الفصل الخامس والستمائة الالف

الفصل السادس والستمائة الالف

الفصل السابع والستمائة الالف

الفصل الثامن والستمائة الالف

الفصل التاسع والستمائة الالف

الفصل السبعمائة الالف

الفصل الحادي والسبعمائة الالف

الفصل الثاني والسبعمائة الالف

الفصل الثالث والسبعمائة الالف

الفصل الرابع والسبعمائة الالف

الفصل الخامس والسبعمائة الالف

الفصل السادس والسبعمائة الالف

الفصل السابع والسبعمائة الالف

الفصل الثامن والسبعمائة الالف

الفصل التاسع والسبعمائة الالف

الفصل الثمانمائة الالف

الفصل الحادي والثمانمائة الالف

الفصل الثاني والثمانمائة الالف

الفصل الثالث والثمانمائة الالف

الفصل الرابع والثمانمائة الالف

الفصل الخامس والثمانمائة الالف

الفصل السادس والثمانمائة الالف

الفصل السابع والثمانمائة الالف

الفصل الثامن والثمانمائة الالف

الفصل التاسع والثمانمائة الالف

الفصل التسعمائة الالف

الفصل الحادي والتسعمائة الالف

الفصل الثاني والتسعمائة الالف

الفصل الثالث والتسعمائة الالف

الفصل الرابع والتسعمائة الالف

الفصل الخامس والتسعمائة الالف

الفصل السادس والتسعمائة الالف

الفصل السابع والتسعمائة الالف

الفصل الثامن والتسعمائة الالف

الفصل التاسع والتسعمائة الالف

الفصل الالف الالف

الفصل الحادي والالف الالف

الفصل الثاني والالف الالف

الفصل الثالث والالف الالف

الفصل الرابع والالف الالف

الفصل الخامس والالف الالف

الفصل السادس والالف الالف

الفصل السابع والالف الالف

الفصل الثامن والالف الالف

الفصل التاسع والالف الالف

الفصل الالفان الالف

الفصل الحادي والالفان الالف

الفصل الثاني والالفان الالف

الفصل الثالث والالفان الالف

الفصل الرابع والالفان الالف

الفصل الخامس والالفان الالف

الفصل السادس والالفان الالف

الفصل السابع والالفان الالف

الفصل الثامن والالفان الالف

الفصل التاسع والالفان الالف

الفصل الثلاثة الالف الالف

الفصل الحادي والثلاثة الالف الالف

الفصل الثاني والثلاثة الالف الالف

الفصل الثالث والثلاثة الالف الالف

الفصل الرابع والثلاثة الالف الالف

الفصل الخامس والثلاثة الالف الالف

الفصل السادس والثلاثة الالف الالف

الفصل السابع والثلاثة الالف الالف

الفصل الثامن والثلاثة الالف الالف

الفصل التاسع والثلاثة الالف الالف

الفصل الاربعة الالف الالف

الفصل الحادي والاربعة الالف الالف

الفصل الثاني والاربعة الالف الالف

الفصل الثالث والاربعة الالف الالف

الفصل الرابع والاربعة الالف الالف

الفصل الخامس والاربعة الالف الالف

الفصل السادس والاربعة الالف الالف

الفصل السابع والاربعة الالف الالف

الفصل الثامن والاربعة الالف الالف

الفصل التاسع والاربعة الالف الالف

الفصل الخمسة الالف الالف

الفصل الحادي والخمسة الالف الالف

الفصل الثاني والخمسة الالف الالف

الفصل الثالث والخمسة الالف الالف

الفصل الرابع والخمسة الالف الالف

الفصل الخامس والخمسة الالف الالف

الفصل السادس والخمسة الالف الالف

الفصل السابع والخمسة الالف الالف

الفصل الثامن والخمسة الالف الالف

الفصل التاسع والخمسة الالف الالف

الفصل الستة الالف الالف

الفصل الحادي والستة الالف الالف

الفصل الثاني والستة الالف الالف

الفصل الثالث والستة الالف الالف

الفصل الرابع والستة الالف الالف

الفصل الخامس والستة الالف الالف

الفصل السادس والستة الالف الالف

الفصل السابع والستة الالف الالف

الفصل الثامن والستة الالف الالف

الفصل التاسع والستة الالف الالف

الفصل السبعة الالف الالف

الفصل الحادي والسبعة الالف الالف

الفصل الثاني والسبعة الالف الالف

الفصل الثالث والسبعة الالف الالف

الفصل الرابع والسبعة الالف الالف

الفصل الخامس والسبعة الالف الالف

الفصل السادس والسبعة الالف الالف

الفصل السابع والسبعة الالف الالف

الفصل الثامن والسبعة الالف الالف

الفصل التاسع والسبعة الالف الالف

الفصل الثمانة الالف الالف

الفصل الحادي والثمانة الالف الالف

الفصل الثاني والثمانة الالف الالف

الفصل الثالث والثمانة الالف الالف

الفصل الرابع والثمانة الالف الالف

الفصل الخامس والثمانة الالف الالف

الفصل السادس والثمانة الالف الالف

الفصل السابع والثمانة الالف الالف

الفصل الثامن والثمانة الالف الالف

الفصل التاسع والثمانة الالف الالف

الفصل التسعة الالف الالف

الفصل الحادي والتسعة الالف الالف

الفصل الثاني والتسعة الالف الالف

الفصل الثالث والتسعة الالف الالف

الفصل الرابع والتسعة الالف الالف

الفصل الخامس والتسعة الالف الالف

الفصل السادس والتسعة الالف الالف

الفصل السابع والتسعة الالف الالف

الفصل الثامن والتسعة الالف الالف

الفصل التاسع والتسعة الالف الالف

الفصل العشرة الالف الالف

الفصل الحادي والعشرة الالف الالف

الفصل الثاني والعشرة الالف الالف

الفصل الثالث والعشرة الالف الالف

الفصل الرابع والعشرة الالف الالف

الفصل الخامس والعشرة الالف الالف

الفصل السادس والعشرة الالف الالف

الفصل السابع والعشرة الالف الالف

الفصل الثامن والعشرة الالف الالف

الفصل التاسع والعشرة الالف الالف

الفصل الاحد عشر الالف الالف

الفصل الحادي والاحد عشر الالف الالف

الفصل الثاني والاحد عشر الالف الالف

الفصل الثالث والاحد عشر الالف الالف

الفصل الرابع والاحد عشر الالف الالف

الفصل الخامس والاحد عشر الالف الالف

الفصل السادس والاحد عشر الالف الالف

الفصل السابع والاحد عشر الالف الالف

الفصل الثامن والاحد عشر الالف الالف

الفصل التاسع والاحد عشر الالف الالف

الفصل الاثنا عشر الالف الالف

الفصل الحادي والاثنا عشر الالف الالف

الفصل الثاني والاثنا عشر الالف الالف

الفصل الثالث والاثنا عشر الالف الالف

الفصل الرابع والاثنا عشر الالف الالف

الفصل الخامس والاثنا عشر الالف الالف

الفصل السادس والاثنا عشر الالف الالف

الفصل السابع والاثنا عشر الالف الالف

الفصل الثامن والاثنا عشر الالف الالف

الفصل التاسع والاثنا عشر الالف الالف

الفصل الثلاثة عشر الالف الالف

الفصل الحادي والثلاثة عشر الالف الالف

الفصل الثاني والثلاثة عشر الالف الالف

الفصل الثالث والثلاثة عشر الالف الالف

الفصل الرابع والثلاثة عشر الالف الالف

الفصل الخامس والثلاثة عشر الالف الالف

الفصل السادس والثلاثة عشر الالف الالف

الفصل السابع والثلاثة عشر الالف الالف

الفصل الثامن والثلاثة عشر الالف الالف

الفصل التاسع والثلاثة عشر الالف الالف

الفصل الاربعة عشر الالف الالف

الفصل الحادي والاربعة عشر الالف الالف

الفصل الثاني والاربعة عشر الالف الالف

الفصل الثالث والاربعة عشر الالف الالف

الفصل الرابع والاربعة عشر الالف الالف

الفصل الخامس والاربعة عشر الالف الالف

الفصل السادس والاربعة عشر الالف الالف

الفصل السابع والاربعة عشر الالف الالف

الفصل الثامن والاربعة عشر الالف الالف

الفصل التاسع والاربعة عشر الالف الالف

الفصل الخمسة عشر الالف الالف

الفصل الحادي والخمسة عشر الالف الالف

الفصل الثاني والخمسة عشر الالف الالف

الفصل الثالث والخمسة عشر الالف الالف

الفصل الرابع والخمسة عشر الالف الالف

الفصل الخامس والخمسة عشر الالف الالف

الفصل السادس والخمسة عشر الالف الالف

الفصل السابع والخمسة عشر الالف الالف

الفصل الثامن والخمسة عشر الالف الالف

الفصل التاسع والخمسة عشر الالف الالف

الفصل الستة عشر الالف الالف

الفصل الحادي والستة عشر الالف الالف

الفصل الثاني والستة عشر الالف الالف

الفصل الثالث والستة عشر الالف الالف

الفصل الرابع والستة عشر الالف الالف

الفصل الخامس والستة عشر الالف الالف

الفصل السادس والستة عشر الالف الالف

الفصل السابع والستة عشر الالف الالف

الفصل الثامن والستة عشر الالف الالف

الفصل التاسع والستة عشر الالف الالف

الفصل السبعة عشر الالف الالف

الفصل الحادي والسبعة عشر الالف الالف

الفصل الثاني والسبعة عشر الالف الالف

الفصل الثالث والسبعة عشر الالف الالف

الفصل الرابع والسبعة عشر الالف الالف

الفصل الخامس والسبعة عشر الالف الالف

الفصل السادس والسبعة عشر الالف الالف

الفصل السابع والسبعة عشر الالف الالف

الفصل الثامن والسبعة عشر الالف الالف

الفصل التاسع والسبعة عشر الالف الالف

الفصل الثمانة عشر الالف الالف

الفصل الحادي والثمانة عشر الالف الالف

الفصل الثاني والثمانة عشر الالف الالف

الفصل الثالث والثمانة عشر الالف الالف

الفصل الرابع والثمانة عشر الالف الالف

الفصل الخامس والثمانة عشر الالف الالف

الفصل السادس والثمانة عشر الالف الالف

الفصل السابع والثمانة عشر الالف الالف

الفصل الثامن والثمانة عشر الالف الالف

الفصل التاسع والثمانة عشر الالف الالف

الفصل التسعة عشر الالف الالف

الفصل الحادي والتسعة عشر الالف الالف

الفصل الثاني والتسعة عشر الالف الالف

الفصل الثالث والتسعة عشر الالف الالف

الفصل الرابع والتسعة عشر الالف الالف

الفصل الخامس والتسعة عشر الالف الالف

الفصل السادس والتسعة عشر الالف الالف

الفصل السابع والتسعة عشر الالف الالف

الفصل الثامن والتسعة عشر الالف الالف

الفصل التاسع والتسعة عشر الالف الالف

الفصل العشرون الالف الالف

الفصل الحادي والعشرون الالف الالف

الفصل الثاني والعشرون الالف الالف

الفصل الثالث والعشرون الالف الالف

الفصل الرابع والعشرون الالف الالف

الفصل الخامس والعشرون الالف الالف

الفصل السادس والعشرون الالف الالف

الفصل السابع والعشرون الالف الالف

الفصل الثامن والعشرون الالف الالف

الفصل التاسع والعشرون الالف الالف

الفصل الثلاثون الالف الالف

الفصل الحادي والثلاثون الالف الالف

الفصل الثاني والثلاثون الالف الالف

الفصل الثالث والثلاثون الالف الالف

الفصل الرابع والثلاثون الالف الالف

الفصل الخامس والثلاثون الالف الالف

الفصل السادس والثلاثون الالف الالف

الفصل السابع والثلاثون الالف الالف

الفصل الثامن والثلاثون الالف الالف

الفصل التاسع والثلاثون الالف الالف

الفصل الاربعون الالف الالف

الفصل الحادي والاربعون الالف الالف

الفصل الثاني والاربعون الالف الالف

الفصل الثالث والاربعون الالف الالف

الفصل الرابع والاربعون الالف الالف

الفصل الخامس والاربعون الالف الالف

الفصل السادس والاربعون الالف الالف

الفصل السابع والاربعون الالف الالف

الفصل الثامن والاربعون الالف الالف

الفصل التاسع والاربعون الالف الالف

الفصل الخمسون الالف الالف

الفصل الحادي والخمسون الالف الالف

الفصل الثاني والخمسون الالف الالف

الفصل الثالث والخمسون الالف الالف

الفصل الرابع والخمسون الالف الالف

الفصل الخامس والخمسون الالف الالف

الفصل السادس والخمسون الالف الالف

الفصل السابع والخمسون الالف الالف

الفصل الثامن والخمسون الالف الالف

الفصل التاسع والخمسون الالف الالف

الفصل الستون الالف الالف

الفصل الحادي والستون الالف الالف

الفصل الثاني والستون الالف الالف

الفصل الثالث والستون الالف الالف

الفصل الرابع والستون الالف الالف

الفصل الخامس والستون الالف الالف

الفصل السادس والستون الالف الالف

الفصل السابع والستون الالف الالف

الفصل الثامن والستون الالف الالف

الفصل التاسع والستون الالف الالف

الفصل السبعون الالف الالف

الفصل الحادي والسبعون الالف الالف

الفصل الثاني والسبعون الالف الالف

الفصل الثالث والسبعون الالف الالف

الفصل الرابع والسبعون الالف الالف

الفصل الخامس والسبعون الالف الالف

الفصل السادس والسبعون الالف الالف

الفصل السابع والسبعون الالف الالف

الفصل الثامن والسبعون الالف الالف

الفصل التاسع والسبعون الالف الالف

الفصل الثمانون الالف الالف

الفصل الحادي والثمانون الالف الالف

الفصل الثاني والثمانون الالف الالف

الفصل الثالث والثمانون الالف الالف

الفصل الرابع والثمانون الالف الالف

الفصل الخامس والثمانون الالف الالف

الفصل السادس والثمانون الالف الالف

الفصل السابع والثمانون الالف الالف

الفصل الثامن والثمانون الالف الالف

الفصل التاسع والثمانون الالف الالف

الفصل التسعون الالف الالف

الفصل الحادي والتسعون الالف الالف

اليقينية ونظمه وشكله ايضا صحيح يقيني لانه لا يمكن ان يكون الباطل لازما للحق فهذا الطريق
يصير معلوما ان هذه التجربة حجة والمشهور هو ان المقدمات اليقينية الوحي مبادي الاقيسة
البرهانية خمسة اقسام الاوليات والمشاهدات والمتواترات والمجربات والحدسيات ومثال الحد
سيار هو انا نرى شكل القمر يصير مخالفا بحسب القرب والبعد من الشمس فعلمنا ان نور القمر
مستفاد من الشمس وهذا الكلام باطل الا على تسليم هذه المقدمة لو كان يقينيا فهذا العلم يكون
من البديهيات فلا يمكن جعله قسما اخر في مقابلة البديهيات وايضا انا قد بينا في كتب الحكمة
ان هذه المقدمة ليست يقينية ولو كان هذا البرهان محتاجا الى برهان اخر فلا يمكن ان يكون من مبادي
البرهان واما المجربات فهو كما يقال ان انا كثير امرار امراكل السقمونيا فعدا نفع اسهال
الصفراوي فنحن نعلم ان السقمونيا موثر فيه واعلم ان حقيقة هذا الكلام هو ان يقال انا اذا
رأينا اثرا قد يحصل مقارنا للشيء اخر طردا وعكسا فانا نعلم ان هذا الشيء علة لذلك الشيء ولكن
هذا الكلام باطل لان الحكماء قد اتفقوا على ان الطرد والعكس ليس طريقا للمعرفة العلية واما
المتواترات فالتواتر دليل على الاحساس على ذلك الشيء الذي اخبر عنه فبالحقيقة طريق المعرفة
هو الحس واما المحسوسات ففيها اشكالات الاول ان الحس لا يعطي مقدمة كلية لان
الحس لا يمكن ان يحكم الا على هذه النار بانها هي حارة وعلى هذا الماء بانه هو بارد واما ان كل نار
حارة وكل ماء بارد وهذا المعنى لا يمكن ان يحصل بقوة الحس بل يحصل بقوة العقل والثاني
هو ان يكون في الحس اغلاط كثيرة ولا يتميز حسه عن الباطل الا بقوة العقل فعلم بالضرورة ان
المقدمات اليقينية الوحي البراهين مركبة منها ليست الا مقدمات اولية عقلية كما ان الشيء
لا يخلو اما عن النفي والاثبات والكل اعظم من الجزء والاشياء المتساوية لشيء واحد متساوية
والممكن لا يترجح احد طرفيه على الاخر الا لمرجح والمعدوم لا يتصف بالموجود ولا يوثر فيه
وحكم الشيء حكم مثله الى غير ذلك من المقدمات وكل ما كان مقدمات القياس موجودة في هذا النوع

بالتصور والاسقاء فدل ان الفهم السابق هو التصور والتصديق هو ان نحكم عليه اما
بالنفي او بالاثبات هاهنا تقسيمان الاول ان كل واحد من التصور والتصديق قد
يكون بديهيا وقد يكون كسبيا فالتصور البديهي مثل تصورنا لمعنى الحرارة والبرد
والتصور الكسبي لمعنى الملك والجن والتصديق البديهي كقولنا النفي والاثبات
لا يجتمعان ولا يرتفعان والتصديق الكسبي كقولنا الاله واحد والعالم محدث
التقسيم الثاني التصديق اما ان يكون مع الجزم او لا اما القسم الاول فهو على
اقسام احدها الصدق الجازم الذي لا يكون مطابقا وهو الجهل وثانيها التصديق
الجازم المطابق لا عن دليل وهو كاعتقاد المقلد وثالثها التصديق الجازم
المستفاد من [illegible] الخمسة كعلمنا باحراق النار واشراق الشمس ورابعها
التصديق الجازم المستفاد من بديهة العقل كقولنا النفي والاثبات لا يجتمعان ولا
يرتفعان وخامسها التصديق الجازم المستفاد من الدليل واما القسم الثاني
فهو التصديق الغير الجازم فالراجح هو الظن والمتساوي هو الشك والمرجوح هو الوهم
المسئلة الثانية لا بد من العلم في وجود تصورات بديهية وتصديقات بديهية اذ لو
كان باسرها كسبية لافتقر في اكتسابها الى تقدم تصورات اخرى عليها
ولزم اما الدور واما التسلسل وهما محالان اذا عرفت هذا فقول الخلق الناس في حد
العلم والمختار عندنا انه غني عن التعريف لان كل احد يعلم بالضرورة كونه عالما بان
النار محرقة والشمس مشرقة ولو لم يكن العلم بحقيقة العلم ضروريا لما امتنع
ان يكون العلم بحقيقة هذا العلم المخصوص ضروريا وقد علم المسئلة الثالثة
النظر والفكر عبارة عن ترتيب مقدمات علمية يتوصل بها الى تحصيل المعلومات
النظرية مثاله اذا حضر في عقلنا ان هذه الخشبة قد مستها النار وحضر ايضا

ان كل خشبة قد مستها النار فهي محترقة حصل من مجموع هذين العلمين العلم الاول
الثالث بان هذه الخشبة محترقة فاشتخصان العلمين الاولين لاجل ان يتوصل الى
تحصيل هذا العلم الثالث هو النظر واللام **المسئلة الرابعة** النظر قد يفيد العلم لان من
حضر في عقله ان هذا العالم متغير وحضر ايضا ان كل متغير ممكن تحوي هذين
العلمين يفيد العلم بان العالم ممكن ولا نعني بقولنا النظر يفيد العلم الا هذا دليل اخر
ابطال النظر اما ان يكون بالضرورة وهو باطل والا لما كان مختلفا فيه بين العقلاء
او بالنظر فيلزم من ابطال الشيء نفسه وهو محال او احتج المنكرون فقالوا اذا فكرنا في
شيء وحصل عقيب ذلك الفكر اعتقاد فعلمنا بالضرورة ان ذلك الاعتقاد علما ان كان ضروريا
وجب ان لا يختلف العقلاء فيه وليس كذلك وان كان نظريا افتقر ذلك النظر الى نظر اخر
ولزم التسلسل والجواب انه ضروري وكل من اتى بالنظر الصحيح اعتقد حقا على
الوجه الصحيح علما بالضرورة كون ذلك الاعتقاد حقا **المسئلة الخامسة** حاصل
الكلام في النظر هو ان حصول في الذهن علم وهو يوجب علما اخر فالتوصل بذلك الموجب
الى ذلك الموجب المطلوب هو النظر وذلك الموجب هو الدليل فنقول لذلك الدليل اما ان
يكون هو العلة كالاستدلال بمماسة النار على حصول الاحراق او المعلول المساوي كالاستدلال
بحصول الاحراق على مماسة النار او الاستدلال باحد المعلولين على
الاخر كالاستدلال بحصول الاشراق على حصول الاحراق فانهما معلولا علة
واحدة في الاجسام السفلية وهي طبيعة النار **المسئلة السادسة** لا بد في كل
كل مجهول من معلوم من مقدمتين وان مرادنا بقولنا ان العالم ممكن هو ان العالم متغير وكل
متغير ممكن وايضا فلما كان ثبوت ذلك المجهول لذلك الموضوع مجهولا لا بد من شيء ثالث
يكون مثلهما بحيث يكون ثبوت ذلك المجهول له معلوما او يكون ثبوته لذلك الموضوع له

فحينئذ يلزم من حصولهما حصول ذلك المطلوب فثبت ان كل مطلوب فحصوله
يتوقف على معلومين متقدمين ثم نقول ان كانا معلومين على القطع كانت النتيجة علمية وان
كانا مظنونين او احدهما مظنونا كانت النتيجة ظنية لان الفرع لا يكون اقوى من
الاصل واعلم **المسئلة السابعة** النظر في الشيء بنا في العلم به لان النظر طالب والطلب حال
حصول المطلوب محال او بنا في الجاهل بعد كونه عالما به وذلك لا يعقل
يتصور فيه عن الطالب والله اعلم **المسئلة الثامنة** الصحيح ان النظر مستلزم للعلم بالنتيجة
لما ذكرنا ان مع حصول بديهة المقدمتين يمتنع ان لا يحصل العلم بالمطلوب لكنه غير مرضي
فيه لانا سنقيم الدلالة على ان المؤثر ليس الا الواحد وهو الله سبحانه وتعالى والله اعلم
المسئلة التاسعة الدليل اما ان يكون مركبا من مقدمات كلها عقلية وهذا موجود او
كلها نقلية وهذا محال لان احد مقدماته ما خذ الدليل على كون ذلك النقل حجة ولا يمكن اثبات
النقل بالنقل او بعضها عقلي وبعضها نقلي وذلك موجود ثم الضابط ان كل مقدمة
لا يمكن اثبات النقل الا بعد ثبوتها فانه لا يمكن اثبات النقل وكل ما كان اخبارا عن
وقوع ملجأ وقوعه وجائز عدمه فانه لا يمكن معرفته الا بالحس او بالنقل وما سوى
هذين القسمين فانه يمكن اثبات بالدلائل العقلية والنقلية **المسئلة العاشرة** الدلائل
النقلية لا يفيد اليقين لانها مبنية على نقل اللغات ونقل النحو والصرف وعدم الاشتراك
وعدم المجاز وعدم الاضمار وعدم النقل وعدم التقدم والتاخر وعلى عدم التخصيص
وعلى عدم النسخ وعدم المعارض العقلي والاشكال ان كل من هذه الاشياء مظنون لا معلوم
والموقوف على المظنون مظنون فاذا ثبت هذا ظهر ان الدلائل النقلية ظنية وان
دلائل العقلية قطعية والظن لا يعارض القطع والله اعلم **الباب الثاني في احكام**
المعلوم وفيه مسائل **المسئلة الاولى** صريح العقل حاكم بان المعلوم اما ان يكون موجودا واما ان يكون
معدوما

وهذا يدل على امرين الاول ان تصور ماهية الوجود تصور بديهي لان دليل التصور البديهي
عليه موقوف على دليل كل التصور وما يتوقف عليه البديهي اولى ان يكون بديهيا الثاني ان الحد
معلوم لان ذلك التصديق متوقف على دليل التصور فلو لم يكن هذا التصور حاصلا
لامتنع حصول دليل التصديق والعلم بالمسلمة الثانية مسمى الوجود مفهوم مشترك فيه
بين الموجودات لانا نقسم الموجود الى الواجب والممكن ومورد التقسيم مشترك
بين القسمين الا ترى انه لا يصح ان يقال الانسان اما ان يكون تركيبا واما ان يكون بسيطا
ولان العلم الضروري حاصل بصحة هذا الحصر وانه لا واسطة بينهما ولولا
ان المفهوم من الموجود مفهوم واحد والا لما حكم العقل بكون الممتنع قضيتين
طرفين فقط المسلمة الثالثة الوجود زايد على الماهيات لانا نتصور الماهية
بين قولنا السواد موجود وبين قولنا السواد موجود ولولا ان المفهوم من كونه موجودا
زايد على كونه سوادا والا لما صح هذا الفرق ولان العقل يقول العالم ممكن اما
ان يكون موجودا او ان يكون معدوما ولا يمكن ان يقول الموجود اما ان يكون
موجودا او معدوما ولولا ان الوجود مغاير للماهية والا لم يصح هذا القول
والعلم بالمسلمة الرابعة المعدوم ليس بشيء والمراد منه انه لا يمكن تقرر الماهيات
منفكة عن صفة الوجود والدليل عليه ان الماهيات لو كانت متقررة في انفسها
لكانت متشاركة في كونها متقررة خارج الذهن ومتخالفة بخصوصياتها
وما به المشاركة غير ما به المخالفة وكان كونها متقررة خارج الذهن
امرا مشتركا فيه زايدا على الخصوصية ولا معنى للوجود الا ذلك فيلزم ان يقال
انها حال عرائها عن الوجود كانت موصوفة بالوجود وايضا انا نعلم بالضرورة التفرقة بين
قولنا العدم وبين قولنا السواد متقرر في الخارج وهذا يدل على ان كونه متقرر في الخارج

صفة زايدة على الماهية وهي واحتجوا بان المعدوم متميز وكل متميز ثابت بيان الاول من وجوه
الاول انا نميز بين طلوع غد من مشرقها وبين طلوعها غدا من مغربها وهذا ان الطلوعان
معلومان فقد حصل الامتياز في المعدومات والثاني انا نقدر على الحركة يمنة ويسرة ولا
نقدر على الطيران الى السماء وهذه الاشياء معدومة مع انها متميزة الثالث انا نجد
حصول اللذات وذكر حصول العلم فقد وقع الامتياز في المعدومات وبيان ان كل متميز
ثابت فهو ان المتميز هو الموصوف بصفة لاجلها امتاز عن الاخر ولو لم تكن حقيقته
متقررة امتنع كونه موصوفة بالصفة الموجبة للامتياز والجواب ان ما ذكرتم
منقوض بتصور الممتنعات وبتصور المركبات كجبل من ياقوت وبحر من زيبق وبتصور
الاضافيات كون الشيء حاصلا في الحيز الا وحيث لا فان هذه الامور متمايزة مع
انها ليست متحققة بالاتفاق والعلم بالمسلمة الخامسة حاصل عند العقل بان كل موجود
فهو اما ان يكون واجب الذات واما ان يكون ممكن الذات اما الواجب لذاته فله خواص
الاول ان الشيء الواحد لا يكون واجبا لذاته ولغيره معا لان الواجب لذاته هو الذي لا
يتوقف على الغير والواجب لغيره هو الذي يتوقف على الغير فكونه واجبا لذاته ولغيره معا
يوجب الجمع بين النقيضين ب الواجب لذاته لا يكون مركبا لان كل مركب فانه
مفتقر الى جزئه وجزء غيره فكل مركب فهو مفتقر الى غيره والمفتقر الى الغير لا
يكون واجبا لذاته على ما ثبت تقريره ج الوجوب لذاته لا يكون مفهوما ثبوتيا والا
لكان اما الماهية او جزء منها او خارجا عنها والاول باطل لان صريح العقل
ناطق بالفرق بين الواجب لذاته وبين نفس الوجود لذاتي وايضا فلانه تعالى
غير معلوم الوجوب لذاته معلوم والثاني باطل ايضا والا لزم كون الواجب لذاته مركبا
والثالث ايضا باطل لان كل صفة خارجة عن الماهية لا حقيقة لها فهي مفتقرة اليها وكل مفتقر

الى الغير فهو ممكن لذاته فيكون واجبا لغيره فيلزم ان يكون الوجوب بالذات ممكنا لذاته واجبا
لغيره وهو محال واما الممكن لذاته فلخواص الاول الممكن لذاته لابد ان يكون بينه
والعدم المتساوي اولوية اذ لو كان احد الطرفين اولى فان كان حصول ذلك الاولوية تنتهي من
طرفي العدم عليه فهو واجب لذاته وان كان لا لمنع فلنفرض مع حصول ذلك القدر
من الاولوية تارة موجودا واخرى معدوما فامتياز احد الوقتين عن الآخر بالوقوع
ان لم يتوقف على انضمام مرجح اليه لزم رجحان الممكن للمتساوي لا المرجح وان توقف
لم يكن الحاصل الاولا كافيا في حصول الاولوية وقد فرضناه كافيا هذا خلف فثبت
ان الشيء ما لم يكن قابلا للوجود والعدم كانت نسبتهما اليه على السوية بان الممكن
للمتساوي لا يترجح احد طرفيه على الآخر الا لمرجح والعلم بهذا لوزن في فطرة العقل بل في
فطرة طباع الصبيان فانا لو لطمنا وجه الصبي وقلنا له حصلت هذه اللطمة من غير فاعل
فانه البتة لا يصدق فيه بل في فطرة البهايم فان الحمار اذا لم ير صوت الخشبة ففزع
لانه تقرر في فطرته ان حصول صوت الخشبة بدون الخشبة محال وايضا كلما كان الطرفان
بالنسبة اليه على السوية وجب ان لا يحصل الرجحان بالنسبة اليه والا لزم التناقض ج
احتاج الممكن الى المؤثر لامكانه لا لحدوثه لان الحدوث كاشف لذلك الوجود متاخرة
عن ذلك الوجود بالرتبة والوجود متاخر عن الايجاد المتاخر عن احتياج الاثر الى
المؤثر المتاخر عن علة تلك الحاجة وعن جزوها وعن شرطها فلو كان الحدوث علة لتلك
الحاجة او جزوا لتلك العلة او شرطا لها لزم تاخر الشيء عن نفسه بمراتب وهو محال
والله اعلم المسئلة الخامسة الممكن اما ان يكون قائما بنفسه او قائما بغيره والقائم بنفسه
اما ان يكون متحيزا او لا يكون والمتحيز اما ان لا يكون قابلا للقسمة وهو الجوهر الفرد
او يكون قابلا للقسمة وهو الجسم والقائم بالنفس الذي لا يكون متحيزا هو الجوهر الروحاني

فهم من ابطله فقالوا فرضنا موجودا لكل لكان مشاركا للباري تعالى في كونه غير متحيز غير
حال في المتحيز فوجب ان يكون مثلا للباري وهو ضعيف لان الاشتراك في اللوازم لا يوجب
الاشتراك في الماهية لان كل ماهيتين مختلفتين بسيطتين او ان يشتركا في سلب ما عدا تلك
عنهما واما القائم بالغير فهو العرض فان كان قائما بالمتحيزات فهو الاعراض الجسمانية
وان كان قائما بالمفارقات فهو الاعراض الروحانية والله اعلم المسئلة السابعة الاعراض
لها ان تكون بحيث يلزم من حصولها صدق النسبة او صدق قبول القسمة او
لا ذا ولا هذا والقسم الاول هو الاعراض النسبية وهي انواع الاول حصول الشيء
في مكانه وهو المسمى بالكون ثم ان حصول الاول في الحيز الثاني هو الحركة والحصول
الثاني في الحيز الاول هو السكون وحصول الجوهر في الحيز بحيث يخالطها بالشغل
هو الافتراق وحصولها في حيز بحيث لا يخالطها بالشغل هو الاجتماع
والثاني حصول الشيء في الزمان وهو متى الثالث النسبة المتكررة كالابوة والبنوة
والفوقية والتحتية وهو الاضافة والرابع تاثير الشيء في غيره وهو الفعل والخامس
تاثر الشيء عن غيره وهو الانفعال السادس كون الشيء محاطا بشيء آخر بحيث ينتقل الخيط
بانتقال المحاط به وهو الملك والسابع الهيئة الحاصلة للجسم بسبب حصول
النسب بين اجزايا او بسبب حصول النسب بين تلك الاجزاء من قال اعدة النسب لا وجود لها
في الاعيان والا لكان انتسابها بنسبة اخرى مغايرة لها ولزم التسلسل والقسم
الثاني من الاعراض هي الاعراض الموجبة لقبول القسمة وهي اما ان يكون بحيث يحصل
بين الاجزاء جزء مشترك وهو العدد واما ان يحصل وهو المقدار وهو اما ان يقبل
القسمة في جهة واحدة وهو الخط او في جهتين وهو السطح او في الجهات الثلاثة وهو
والقسم الثالث وهو العرض الذي لا يوجب القسمة والنسبة فقولنا اما ان يكون مشروطا

بالجسوة واما ان لا يكون اما الاول وهو العرض المشروط بالحيوه فهو اما الادراك او اما
التحرك اما الادراك فهو اما ادراك الجزوات وهو الحواس الخمسه واما ادراك الكليات وهو
العلوم والظنون والجهالات يدخل فيه النظر واما التحريك فهو انما يتم بالقدرة
والارادة والشهوه والنفرة اما العرض الذى لا يكون مشروطا بالحيوه فهو الاعراض
المحسوسة باحد الحواس الخمسة اما المحسوسه بالقوه الباصرة فالاضواء و
الالوان واما المحسوسه بالقوه السامعه فالاصوات واما المحسوسه بالقوة
الذائقه فالطعوم التسعة اما المحسوسه بالقوه الشامة فالطيب والنتن واما
المحسوسه بالقوة اللامسة فالحراره والبروده والرطوبه واليبوسه والثقل
والخفة والصلابة واللين فهذه جملة اقسام الممكنات والله اعلم المسئلة الثامنة القول
بالجوهر الفرد حق والدليل على ان الحركة والزمان كل واحد منهما مركبة من اجزاء متعاقبة
كل واحد منهما لا تقبل القسمة بحسب الزمان وجب ان يكون الجسم مركبا من اجزاء لا
يتجزى لان المقام الاول في الحركة وهو انه لا بد وان يحصل من الحركة في الحال شئ والا
لامتنع ان يصير ماضيا ومستقبلا لان الماضى هو الذى كان حاضرا وقد فات
والمستقبل هو الذى يتوقع حضوره ولم يحصل فلو لم يكن شئ منه حاصلا في الحال
لامتنع كونه ماضيا ومستقبلا فلزم رفع الحركة اصلا وهو محال ثم نقول
الذى وجد منها في الحال اما ان يكون منقسما بانقسام ما يكون احد نصفيه قبل الاخر والا
يكن كل الحاضر حاضرا واذا ثبت هذا فعند انقضاء ذلك الجزء الذى لا يقبل
القسمة يحصل جزء اخر لا يقبل القسمة يحصل [illegible] والذى الثالث والرابع
فثبت ان الحركة مركبة من امور كل واحد منها لا تقبل القسمة التى تكون احدى يمنا
سابقا على الاخر واما بيان ان الامر كذلك في الزمان فلان الان الحاضر الذى هو نهاية

الماضى وبدايه المستقبل واحد لا تقبل القسمة والا لم يكن حاضرا واذا عدم فكون
عدمه دفعيا ايضا فان العدم متصل بالوجود وكذا القول في الثانى والثالث فالزمان
مركب من آنات متتالية كل واحد منها لا تقبل القسمة واذا ثبت هذا فالقدر الذى
يتحرك المتحرك عليه بالجزء الذى لا يتجزى من الحركة في الان الذى لا ينقسم ان كان منقسما
كانت الحركة الى نصفها سابقة على الحركة من نصفها الى اخرها فلو كان ذلك الجزء الذى
من الحركة منقسما لزم ان يكون الزمان منقسما وهو محال وان لم يكن منقسما
فهو الجوهر الفرد احتجوا بان قالوا اذا وضعنا جوهرين فالوجه الذى
من المتوسط يلاقى اليمين غير الذى منه يلاقى اليسار فكون منقسما فنقول لم لا
يجوز ان يقال الذات واحده والوجهان عرضان قاما به وهذا هو قول نفاة الجوهر
الفرد فانهم قالوا الجسم انما يلاقى جسما اخر بسطحه ثم قالوا السطح عرض قام
به فكذا هاهنا والله اعلم المسئلة التاسعة حصول الجوهر في الحيز صفة زائدة
على ذات الجوهر [illegible] والدليل عليه ان الواجب منا يقدر على
حصول الجسم في الحيز وعاجز عن ايجاد ذات الجسم والمقدور غير ما هو غير مقدور ولانه اذا
انتقل ذلك الجسم الى الحيز الاخر فحصوله في الحيز الاول غير باق ووجوده باقية وغير الباقى
غير ما هو باقى ولان ذات الجوهر ذات قائمة بالنفس وحصوله في الحيز نسبة بين ذاته
وبين الحيز فوجب القول بتغايرهما المسئلة العاشرة الجوهر عندى لا يخلو عن الاعراض
بجواز البقاء عليها بدليل انه كان ممكن الوجود في الزمان الاول فلو انتقل الى الامتناع
الذاتى في الزمان الثانى لجاز ايضا ان ينتقل الشئ من الامتناع الذاتى الى الوجوب الذاتى
وذلك يلزم منه نفى احتياج المحدث الى المؤثر وانه محال الباب الثالث في
اثبات العلم بالصانع وفيه مسايل المسئلة الاولى الاجسام محدثة خلافا للفلاسفة

لنا وجوه الاول لو كان الجسم ازليا لكان في الازل اما ان يكون متحركا او ساكنا والقسمان
باطلان فيبطل القول بكونه ازليا اما الحصر فظاهر لان الجسم لابد وان يكون حاصلا في الحيز
فان كان مستقرا فيه فهو الساكن وان كان منتقلا الى حيز اخر فهو المتحرك وانما قلنا انه
يمتنع كونه متحركا لوجوه احدها ان ماهية الحركة الانتقال من حالة الى حالة وهذه
الماهية تقتضي كونها مسبوقة بالغير والازل عبارة عن نفي المسبوقية بالغير
والجمع بينهما محال وثانيها انه لم يحصل في الازل شئ من الحركات فلكلها اول وبدايته
وان حصل فان لم يكن مسبوقا بشئ اخر فهو اول الحركات وان كان مسبوقا بشئ
اخر كان الازل مسبوقا بغيره وهو محال وثالثها ان كل واحدة من تلك الحركات
اذا كان حادثا كان مسبوقا بعدم الاول فكل العدميات مجتمعة باسرها في الازل فان
حصل معها شئ من الوجودات لزم كون السابق مقارنا للمسبوق وهو محال وان
لم يحصل معها شئ من الوجودات كان لكل الحركات اول وهو المطلوب وانما قلنا انه
يمتنع كون الاجسام ساكنة في الازل لانا قد دللنا على ان السكون صفة موجودة فنقول
هذا السكون لو كان ازليا لامتنع زواله ولا يمتنع زواله فلا يكون ازليا بيان الملازمة
ان الازلي ان كان واجبا لذاته وجب ان يمتنع عدمه وان كان ممكنا لذاته افتقر الى المؤثر
الواجب لذاته قطعا للدور والتسلسل ودلل المؤثر يمتنع ان يكون فاعلا مختارا
لان الفاعل المختار انما يفعل بواسطة القصد والاختيار وكل امر كان كذلك كان فعله حادثا
بالذات فالازلي يمتنع ان يكون فعلا للفاعل المختار وان كان ذلك المؤثر موجبا فان كان تاما
غير موقوف على شرط لزم من وجوده وجود اثره بكل العلة وجوبه وهو ذلك الاثر وان كان
موقوفا على شرط فذلك الشرط لابد وان يكون واجبا لذاته او ممكنا لذاته بالدليل
الذي سبق حينئذ يكون العلة وشرط اثرها واجبا لذاته فوجب دوام المعلول

بحجة ان هذا السكون لو كان ازليا لامتنع زواله واما قلنا انه لا يمتنع زواله لان الاجسام
متماثلة في الجسمية ومتى كان ذلك كان الجسم جايز الخروج عن حيزه ومتى كان امر كذلك كان
ذلك السكون جايز الزوال وانما قلنا ان الاجسام متماثلة لانها متماثلة في الجسمية
والجسمية والامتداد في الجهات الثلاثة فان لم تخالف بعضها بعضا في شئ من اجزاء
الماهية فقد ثبت التماثل وان حصل هذه المخالفة فما به المشاركة وهو عموم الجسمية
مغاير لما به المخالفة وعند هذا نقول ان كان ما به المشاركة حالا وما به المخالفة حالا
فهذا يقتضي كون الذوات التي هي الاجسام متماثلة في تمام الماهية الا انها حينما قامت بها
اعراض مختلفة وذلك لا يضرنا وان كان ما به المشاركة حالا والمخالفة محلا فهذا محال
لان ما به المخالفة ان كان في نفسه جسما وذاهبا في الجهات كان محل الجسمية نفس
الجسمية وهو محال وان لم يكن جسما ولا مختصا بالحيز اصلا لزم ان يكون الحاصل
في الحيز خالا فيما لا حصول له في الحيز وهو محال واما ان لم يكن احد هذين الاعتبارين
حالا في الاخر ولا محلا له حينئذ يكون ما به المشاركة ذوات قائمة بانفسها خالية عن
جهات الاختلافات فيثبت ان الاجسام متماثلة واذا ثبت هذا فنقول الما صح خروج بعض
الاجسام عن حيزه وجب ان يصح خروج الكل عن حيزه وسقوط خروجه عن حيزه فقد
بطل ذلك السكون لانه لا معنى للسكون المعتبر الا ذلك الحصول المعين في ذلك الحيز فاذا
لم يبق ذلك الحصول وجب ان لا يبقى ذلك السكون فقد ثبت ان السكون لو كان ازليا لما زال فقد
ثبت ان الجسم لو كان ازليا فثبت ان الجسم لو كان ازليا لكان في الازل اما ان يكون متحركا
واما ساكنا وثبت فساد القسمين فيمتنع كونه ازليا احتج القايلون بقدم الاجسام
بان قالوا كل ما لا بد منه في كونه تعالى موجدا للعالم كان حاصلا في الازل وهو كان
كذلك لزم ان لا يتخلف العالم عن الله تعالى بيان الاول انه لو لم يكن كذلك لافتقر حدوث ذلك

لا يخالف

الاعتبار الى مصدر آخر ويعود الكلام الاول فيه ويلزم التسلسل بان الثاني انه لما حصل
كل ما لابد منه في المؤثرية امتنع تخلف الاثر عنه اذ لو امكن حصول هذا التخلف كان
اختصاص الوقت المعين بالوقوع ان كان لامر زائد فهذا اندرج في قولنا ان كل ما لابد منه
كان حاصلا في الاول وان كان لامر زائد لزم ترجح الممكن للمتساوي لا لمرجح وذلك يوجب
نفي الصانع وهو محال والجواب انه ان صح ما ذكرتم لزم دوام جميع الممكنات بدوام
الباري تعالى فوجب ان لا يحصل في العالم شيء من التغيرات ولما كان ذلك باطلا لزم بطلان
قولكم المسلة الثانية في اثبات العلم بالصانع اعلم انه اما ان يستدل على وجوده
الصانع تعالى بالامكان او بالحدوث وعلى كلا التقديرين فاما ان يعتبر في الذوات او في الصفات
فهذه طرق اربعة الطريق الاول في امكان الذوات فنقول الاشك في وجود موجود فهذا
الموجود ان كان واجبا لذاته فهو المقصود فان كان ممكنا فلابد له من مؤثر فذلك المؤثر
ان كان واجبا فهو المقصود وان كان ممكنا فله مؤثر وذلك المؤثر ان كان هو الذي كان اثرا له لزم
افتقار كل واحد منهما الى الآخر فيلزم كون كل واحد منهما مفتقرا الى نفسه وهو محال
وان كان شيئا آخر فاما ان يتسلسل او ينتهي الى الواجب والتسلسل الى غير النهاية باطل
لان ذلك المجموع مفتقر الى كل واحد من تلك الآحاد وكل واحد منها ممكن والمفتقر الى
الممكن اولى بالامكان فذلك المجموع ممكن فله مؤثر ومؤثره اما ان يكون نفسه وهو محال
لان المؤثر متقدم بالرتبة على الاثر وتقدم الشيء على نفسه محال او جزء من الاجزاء الذي
فيه وهو ايضا محال لان المؤثر في المجموع مؤثر في كل واحد من آحاد ذلك المجموع فلو
جعلنا المؤثر في المجموع واحدا من آحاده لزم كون ذلك الواحد مؤثرا في نفسه وهو
محال وان يكون مؤثرا فيه ما هو مؤثر فيه وهو دور وقد ابطلناه واما ان يكون المؤثر
في ذلك المجموع امرا خارجا عن ذلك المجموع لكن من المعلوم بالبداهة ان الخارج عن كل الممكنات

لا يكون ممكنا بل يكون واجبا وحينئذ يلزم انتهاء جميع الممكنات الى موجود واجب الوجود
لذاته وهو المطلوب فثبت انه لابد في الموجودات من موجود واجب لذاته وقد ذكرنا في خواص
الواجب لذاته انه يجب كونه فردا منزها عن قبول القسمة وكل جسم وكل قائم بالجسم
فانه مركب فثبت ان واجب الوجود لذاته موجود غير هذه الاجسام وغير الصفات القائمة
بالاجسام وهو المطلوب الطريق الثاني الاستدلال بحدوث الذوات على وجود
واجب الوجود فنقول الاجسام محدثة وكل محدث فله محدث والعلم به ضروري كما
بيناه فجميع الاجسام لها محدث وذلك المحدث يمتنع ان يكون جسما او جسمانيا والا
لزم كونه محدثا لنفسه وهو محال الا انه يبقى هاهنا ان يقال فلم لا يجوز ان يكون محدث
الاجسام ممكن الذات فحينئذ يفتقر في ابطال الدور والتسلسل الى الدليل المتقدم الطريق
الثالث بامكان الصفات فنقول قد دللنا على ان الاجسام باسرها متساوية في تمام
الماهية وانما كان كذلك لاختصاص جسم الفلك بما به صار فلكا واختصاص جسم الارض
بما به صار ارضا امر جايز فلابد له من مخصص وذلك المخصص ان كان جسما افتقر
في تركيبه وتالفه الى نفسه وهو محال وان لم يكن جسما فهو المطلوب الطريق الرابع الاستدلال
بحدوث الصفات وهي محصورة في دلائل الآفاق والانفس كما قال الله تعالى سنريهم آياتنا
في الآفاق وفي انفسهم واظهرها ان يقول النطفة جسم متشابهة الاجزاء في الصورة
فاما ان تكون متشابهة الاجزاء في نفس الامر او لا تكون فان كان الاول فنقول المؤثر في
طبايع الاعضاء وفي اشكالها يمتنع ان يكون هو الطبيعة لان الطبيعة الواحدة
تقتضي الشكل الكري فوجب ان يتولد الحيوان على شكل الكرة وعلى طبيعة واحدة بسيطة
وهذا خلف وان كان الثاني وجب ان يكون كل واحد من تلك الاجزاء على شكل الكرة فيلزم
ان يكون الحيوان على شكل كرات مضمومة بعضها الى البعض وهذا خلف فثبت ان خالق الابدان

الحيوان انما ليس الطبيعة بل فاعل مختار ثم يحتاج في اثبات كونه واجب الوجود لذاته
الى ما ذكرناه في الطريق الاول والله اعلم **المسئلة الثالثة** انه العالم تعالى قد تقدم ان
يكون جسما ويدل عليه وجوه **الاول** انا قد دللنا على تماثل الاجسام واذا ثبت هذا
واجبان يصح على كل واحد منهما ما صح على الآخر فحينئذ يكون اختصاصه بعلمه وقدرته
وقدمه ووجوبه ووجوده من الجائزات فوجب افتقاره في حصول هذه الصفات الى
فاعل اخر وذلك محال **الوجه الثاني** انا قد دللنا على
ان الاجسام باسرها محدثة والاله يجب ان يكون قديما ازليا فيمتنع كونه جسما
الثالث انه لو كان جسما لكان مساويا لسائر الاجسام في الجسمية فان خالفها
باعتبار اخر لزم كونه مثلا لهذه المحدثات وان خالفها باعتبار اخر فما به المشاركة غير
ما به المخالفة فيلزم وقوع التركيب في ذاته ولم يكن قديما لان وقوع التركيب في ذات واجب
الوجود محال **الرابع** وهو انه لو قام بجملة الاجزاء علم واحد وقدرة واحدة لزم
قيام العرض الواحد بالمحال وهو محال وان قام بكل واحد منها علم على حدة لزم القول
بتعدد الالهة والله اعلم **المسئلة الرابعة** في امتناع كونه جوهرا واعلم ان المراد من الجوهر
المتحيز الذي لا ينقسم والمراد منه كونه غنيا عن المحل والاول باطل لوجهين **الاول**
ان الدليل الذي ذكرناه في حدوث الجسم قائم بعينه في جميع المتحيزات فعلى هذا الجوهر
محدث والله تعالى ليس بمحدث فيمتنع كونه جوهرا **الثاني** ان القائلين بنفي الجوهر قالوا
كل متحيز فانه يمكنه غير ساره وكل ما كان كذلك فهو منقسم ولا شيء من المنقسم بواجب لذاته واما
ان كان المراد بالجوهر كونه غنيا عن المحل فهذا المعنى حق والنزاع ليس الا في اللفظ **المسئلة**
الخامسة في امتناع كونه تعالى في المكان ويدل عليه وجوه **الاول** ان كل ما كان
مختصا بالمكان فاما ان يكون بحيث يتأثر فيه جانب عن جانبه وهو محال وقد ابطلناه وان

لم يكن كذلك كان كالجوهر الفرد والنقطة التي لا تقبل القسمة وقد اطبق العقلاء على تنزيه الله تعالى
عن هذه الصفة **الثاني** انه لو كان في الحيز لكان اما ان يكون متناهيا من كل الجوانب او غير
المتناهي من كل الجوانب او يكون متناهيا من بعض الجوانب دون البعض الاول باطل والا لكان
اختصاصه بذلك القدر المتناهي من كل الجوانب دون الزوائد والناقص محتاجا الى المخصص
وذلك يوجب الحدوث والثاني باطل لان كل ما بعدت نهايته قبل الزيادة والنقصان وكل ما كان
كذلك فهو متناه فكل ما هو غير متناه على هذا التقدير يكون مركبا لان البعد الممتد الى غير النهاية يتعرض فيه
نقط كثيرة وكل ما هو كذلك على هذا التقدير يكون المحدث مختاطة بذاته والثالث باطل لان القول
بالبعد الذي لا نهاية له محال بالدليل الذي ذكرناه سواء كان من كل الجوانب او من بعضها او
لان المكان المتناهي غير ما هو غير متناه فيلزم وقوع التركيب في ذاته **الوجه الثالث** ان العالم
كرة فلو حصل فوق احد الجوانب لصار اسفل بالنسبة الى اقوام اخرين لو احاطوا بجميع
الجوانب صار معنى هذا الكلام ان الله العالم فلكم من الافلاك المحيطة بالارض وذلك
لا يقوله مسلم واما الظواهر النقلية المشعرة بالجسمية والجهة فالجواب الكلي عنها
ان القواطع العقلية دلت على امتناع الجسمية والجهة والظواهر النقلية مشعرة بجمع
هذا المعنى والجمع بين نقيضين محال والالتزام اجتماع النقيضين والجمع بين تكذيبهما
محال والالتزام الخلو عن النقيضين والقول بترجيح الظواهر على القواطع العقلية محال
لان النقل فرع على العقل والقدح في الاصل لتصحيح الفرع يوجب القدح في الاصل
والفرع معا وهو باطل فلم يبق الا الاقرار بمقتضى الدلائل العقلية القطعية وحمل
الظواهر النقلية اما على التأويل واما على تفويض علمها الى الله تعالى **المسئلة الخامسة** في
ان الحلول على الله تعالى محال والدليل على ان المعقول من حلول الشيء في غيره كونه تعالى في
المحل في امر من الامور وواجب الوجود لذاته يمتنع ان يكون تعالى في غيره فوجب ان

ممتنع عليه الحلول وان كان المراد بالحلول شيئا سوى ما ذكرناه ولابد من افادة تصوره حتى يتكلم
في انه هل يصح اثباته في حق الله تعالى امر لا والله اعلم **المسئلة السابعة** في انه يستحيل قيام الحوادث
بالله تعالى خلافا للكرامية والدليل عليه ان كل ما كان قابلا للحوادث فانه يمتنع خلوه
عن الحوادث وكل ما يمتنع خلوه عن الحوادث فهو حادث ينتج ان كل ما كان قابلا للحوادث
فانه يكون حادثا وعند هذا نقول الاجسام قابلة للحوادث فيجب كونها حادثة
فنقول ايضا انه تعالى يمتنع ان يكون حادثا فوجب ان يمتنع كونه قابلا للحوادث والحال
ان الجمع بين قبول الحوادث وبين القدم محال فلنذكر ما يدل على صحة مقدمات هذا الدليل
فنقول الذي يدل على ان كل ما كان قابلا للحوادث فانه لا يخلو عن الحوادث هو ان كون الشئ
ممكن الاتصاف بالحدوث مشروط بامكان وجود الحدث لان كون الشئ موصوفا بالصفة
المعينة فرع على تحقق تلك الصفة فكذلك امكان الاتصاف بتلك الصفة فرع على امكان تلك
الصفة لكن الحادث يمتنع كونه ازليا فامكان الاتصاف بالصفة الحادثة يمتنع كونه ازليا
بل يكون حادثا اذا ثبت هذا فنقول كل شئ يصح عليه قبول الحوادث فلكل الصحة من كونه ذاته
اذ لو لم يكن كذلك لكانت تلك الصحة من عوارض تلك الذات فكون تلك الذات قابلة لتلك القابلية
مقبول بتلك القابلية ان كان من اللوازم فهو المقصود وان كان من العوارض عاد الكلام فيه
ولزم التسلسل وهو محال فثبت ان قابلية الصفات الحادثة يجب كونها حادثة وثبت
انها من لوازم تلك الذات فيحصل من هاتين المقدمتين ان كل ما كان قابلا للحوادث فانه
لا يخلو عن الحوادث وكل ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث بالدليل المشهور وهو انه
ان كل ما لا يقبل الحوادث فهو حادث ثم عند هذا نقول الاجسام قابلة للحوادث اعني
الالوان والطعوم والروائح والحرارة والبرودة والنور والظلمة فهي حادثة نقول
لكل البارئ تعالى يمتنع كونه حادثا فيمتنع كونه قابلا للحوادث والله اعلم

المسئلة الثامنة في ان الاتحاد محال ودليله ان الشيئين اذا اتحدا حدهما بالآخر فلن يبقيا
في هذه الحالة فيهما اثنان لا واحد وان عدما كان الموجود غيرهما وان عدم احدهما دون الثاني
امتنع الاتحاد لان المعدوم لا يكون عين الموجود والله اعلم **المسئلة التاسعة** العلم هو
والله على الله تعالى محال لان المعقول من العلم هي الحالة الحاصلة عند بعض المزاج من الصلاح
الى الفساد ومن اللذة هي الحالة الحاصلة عند بعض المزاج من الفساد الى الصلاح فمن
كان متعاليا عن الجسمية كان هذا محالا في حقه ولان اللذة لو صح عليه لكان طالبا لتحصيل
الملتذ به فان قدر عليه في الازل لزم ايجاد الحادث في الازل وان لم يقدر عليه كان
متألما في الازل بسبب فقدان الملتذ به في الازل وهو محال والله اعلم **المسئلة العاشرة** ذهب
ابو علي بن سينا الى انه لا حقيقة لله تعالى الا الوجود المقيد بقيد كونه غير عارض للماهية
وهذا باطل لوجوه الاول انه موافق على ان حقيقته غير معلومة وعلى ان وجوده المقيد
بالقيد السلبي معلوم والمعلوم غير ما هو غير المعلوم الثاني ان الوجود اقتضى لنفس
كونه وجودا ان يكون مجردا عن الماهية فكل وجود كذلك فهذه الماهيات اما ان لا تكون
موجودا او يكون وجودها نفسها وكل محال وان اقتضى ان يكون عارضا للماهية
فكل وجود كذلك فوجود الله تعالى عارض للماهية وان لم يقتض لهذا ولا ذاك
لم يصر موصوفا باحد هذين القيدين الا بسبب منفصل فالواجب لذاته واجب لغيره
وهذا محال بيانه انه لو كان وجوده صفة للماهية لافتقر ذلك الوجود الى تلك الماهية
فيكون ذلك الوجود ممكنا لذاته واجبا بتلك الماهية لكن العلة متقدمة بالوجود
على المعلول فلزم كون الماهية متقدمة بوجودها على وجودها وهو محال الجواب و
لم لا يجوز ان يكون الماهية من حيث هي هي موجبة لذلك الوجود كما ان الماهية من
حيث هي هي قابلة للوجود في الامكان والله اعلم المسئلة الحادية عشر قد يجوز ان يخالف

شيء لنفس حصته المخصوصة لان امر زايد والدليل على ذلك جريان الاول انما الواحد
لاجل صفتين والصفتان ان لم تختلفا لم يوجبا مخالفة الذاتين وان اختلفا ذاتا الصفة
اخرى لزم التسلسل وان اختلفا لذاتيهما فهو المطلوب الثاني ان تلك الصفة مخالفة
لتلك الذات والا لم تكن كون الصفة صفة اولى من كون الذات صفة بالعكس اذا ثبت
هذا فنقول ذات الاله تعالى مخالفة لسائر الذوات لكن اختصاص تلك الذات المعينة
بتلك الصفة المعينة اما ان لا يكون لامر فلزم وقوع الممكن لا لمرجح او لامر اخر
على سبيل الدور وهو محال او على التسلسل وهو ايضا محال ولما بطلت الاقسام
الثلثة وجب ان يكون تلك المخالفة لنفس ذاته المخصوصة والله اعلم **الباب**
الرابع في صفة القدرة والعلم وغيرهما وفيه مسايل **المسئلة الاولى** قد ثبت انه تعالى
موثر في وجود العالم فاما ان يوثر فيه على سبيل الصحة وهو الفاعل المختار او على
سبيل الوجوب وهو الموجب بالذات فنقول القول بالموجب بالذات باطل لوجوه
الحجة الاولى لو كان باثيره في وجود العالم على سبيل الايجاب لزم ان لا يتخلف العالم
عنه في الوجود فيلزم اما قدم العالم واما حدوثه تعالى وهما باطلان فوجب ان
لا يكون موجبا بالذات **الحجة الثانية** انا بينا ان الاجسام متساوية في تمام الماهية
فوجب استواها في قبول جميع الصفات وقد دللنا انه تعالى ليس بجسم ولا حال في
جسم واذا كان كذلك كانت نسبة ذاته الى جميع الاجسام على التسوية فوجب استواء
الاجسام باسرها في جميع الصفات والتالي باطل فالمقدم مثله **الحجة الثالثة**
لو كان موجبا لكان اما ان يصدر عنه معلول واحد او معلولات كثيرة والاول
باطل والا لوجب ان يصدر عن ذلك الواحد واحد اخر ولكنا القول في جميع المراتب

وجب ان لا يوجد موجود ان الا واحد منها علة للاخر وهو باطل والثاني باطل لان الفلا سفه
طبقوا على ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد **الحجة الرابعة** لا شك بانا نشاهد في
العالم تغيرات مثل انه تعدم شيء كان موجودا وعدم المعلول لا بد وان يكون لعدم
علته وعدم تلك العلة لا بد ايضا وان يكون لعدم علتها فهذه العدمات عند الارتقاء
تنتهي الى واجب الوجود لذاته فلو كان باثيره في غيره بالايجاب لزم من عدم هذه الا
عدم ذاته وهذا محال وذلك محال احتجوا بان كل ما لا بد منه في الموثرية ان كان
حاصلا في الازل لزم وجوب الاثر وان لم يكن ذلك المجموع حاصلا كان الاثر ممتنعا
والجواب فيه كل ما ذكرتم بالحوادث اليومية والله اعلم **المسئلة الثانية** صانع العالم
عالم لان افعاله متقنة والمشاهدة تدل عليه فاعل الفعل المحكم المتقن يجب ان يكون
عالما وهو معلوم بالبديهة وايضا انه تعالى فاعل بالاختيار والمختار هو الذي
يقصد الى ايجاد النوع المعين والقصد الى ايجاد النوع المعين مشروط بتصور تلك
الماهية فثبت انه تعالى متصور لبعض الماهيات واذا ثبت ان الماهيات لذواتها
تستلزم ثبوت احكام وعدم احكام وتصور الموجب يوجب تصور اللازم فيلزم
ان يكون عالما بتلك الماهيات عالما بلوازمها واثارها فثبت انه تعالى عالم **المسئلة الثالثة**
انكر الفلاسفة كونه تعالى عالما بالجزويات ونحن في ابطال قولهم وجوه **الاول** انه تعالى
هو الفاعل لابدان الحيوانات وافاعلها يجب ان يكون عالما بها وذلك يدل على كونه تعالى عالما
بالجزويات **الثاني** ان العلم صفة كمال والجهل صفة نقص وجب تنزيه الله تعالى عن التناقص
الثالث ان كون الماهية موصوفة بالوجود الواجبي صار شخصا معينا
واقعا في وقت معين من معلومات الله تعالى اما بواسطة واما بغير واسطة وعند هم
ان العلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول فوجب من علمه تعالى بذاته علمه بهذه الجزويات

احجوا انه لو علم كون زيد جالسا في هذا المكان فبعد خروج زيد عن هذا المكان ان بقي ذلك العلم فهو الجهل وان لم يبق فهو الغير والجواب لم لا يجوز ان يقال ان هذه المخصوصة موجبة للعلم بكل شئ بشرط وقوع دلك الشئ فعند حصول كل واحد من الاحوال تقتضي ذاته المخصوصة حصول العلم بتلك الاحوال والله اعلم **المسئلة الرابعة** انه تعالى عالم بكل المعلومات لانه تعالى حي وكل حي لا يمتنع كونه عالما بكل واحد من المعلومات والموجب لكونه عالما هو ذاته المخصوصة اما بواسطة واما بغير واسطة واذا كان كذلك لم يكن ذاته باقتضائه العلم ببعض المعلومات اولى من اقتضائه العلم بالباقي فاقتضى العلم بالبعض وجب ان يقتضي العلم بالكل وهو المطلوب والله اعلم **المسئلة الخامسة** انه تعالى قادر على كل الممكنات والدليل على ان المصحح للمقدورية هو الجواز لانا لو رفعنا الجواز بقي اما الوجوب واما الامتناع وهما يمنعان من المقدورية والجواز مفهوم واحد يجمع الجائزات مع الاجلة صح في بعض ان يكون مقدورا لله تعالى قام في جميع الجائزات عند الاستواء والمقتضي يوجب الاستواء في الاثر فوجب استواء جميع الممكنات في صحة كونها مقدورة لله تعالى والمقتضي لحصول لكل القادرية هو ذاته المخصوصة فليس بان يقتضي ذاته حصول القدرة على البعض اولى من البعض الاخر فوجب كونه تعالى قادرا على كل الممكنات **المسئلة السادسة** جميع الممكنات واقعة بقدرة الله تعالى ويدل عليه وجوه الاول انا دللنا على ان كل ممكن يفرض فان الله تعالى قادر عليه ومستقل بايجاده فلو فرضنا جميع اسباد بعضي ايجاده فحينئذ قد اجتمع على دلك الاثر الواحد سببان مستقلان وذلك محال امر وجهين الاول ان قدرة الله تعالى امر دلك الاخر فانتفاع دلك الاخر بقدرته الله تعالى اولى من انتفاعه بقدرة الله تعالى ويدل على الاخر الثاني انه اما ان يكون كل واحد منهما موثرا فيه او ان لا يكون الموثر فيه احدهما دون الثاني الاول باطل لان الاثر مع الموثر التام يكون واجب الوقوع وما يجب

وقوعه بما استغنى عن غيره فكونه مع هذا يقطعه عن ذلك وكونه مع ذلك يقطعه عن هذا يلزم انقطاعه عنهما معا حال اسناده اليهما معا وهو محال والثاني ايضا محال لامتناع وقوعه باحدهما معللا بوقوعه بالثاني وبالضد ولو امتنع وقوعه بهما معا لزم وقوعه بهما معا وهو محال والثالث ايضا باطل لانه لما كان كل واحد منهما سببا مستقلا لم يكن وقوعه باحدهما اولى من وقوعه بالاخر ولا ممكن ان يقال الاثر احدهما اقوى لانه لو صح هذا الكلام وقوعه بقدرة الله تعالى اولى لانها اقوى وايضا فالفعل الواحد لا تقبل القسمة البعضية فالتاثير فيه لا يقبل التفاوت ايضا فامتنع ان يقال الاثر احدهما اقوى والله اعلم **المسئلة السابعة** صانع العالم حي لانا قد دللنا على انه تعالى قادر عالم ولا معنى للحي الا الذي يصح ان يقدر ويعلم وهذه الصفة معللة بانتفي الامتناع ومعلوم ان الامتناع صفة عدمية فنفيها يكون نفيا للنفي فلا يكون ثبوتيا فكونه تعالى حيا صفة ثبوتية والله اعلم **المسئلة الثامنة** انه تعالى مريد لانا راينا الحوادث تحدث على وجه دون وجه كل واحد منها في وقت خاص مع جواز حدوثه قبله او بعده فاختصاصه بذلك الوقت المعين لا بد له من مخصص وذلك المخصص ليس هو القدرة لان القدرة لا تاثير لها في الايجاد وهذا الاختلاف باختلاف الاوقات والعلم لا يتبع المعلوم وهذه الصفة مستتبعة وظاهر ان الحيوة والسمع والبصر والكلام لا تصلح لذلك فلا بد من صفة اخرى وهي الارادة فان قالوا ان القدرة صالحة للايجاد في كل الاوقات فلكل الارادة صالحة للتخصيص في كل الاوقات قلنا ان افتقرت القدرة الى مخصص زايد فلتفتقر الارادة الى مخصص زايد فتقول المفهوم من كونه مخصصا مغاير للمفهوم من كونه موثرا فوجب التغاير بين القدرة والارادة والله اعلم **المسئلة التاسعة** انا اذا علمنا شيئا ثم ابصرناه وجدنا بين الحالتين تفرقة بديهية وذلك يدل على ان الابصار والاسماع مغايران للعلم قال القوم لانه لا معنى للرؤية الا تاثر الحدقة بسبب الارتسام صورة المبصر فيه ولا معنى للسمع الا تاثر الصماخ بسبب وصول موج

الهواء اليه وهذا باطل اما الاول فانا نرى نصف كرة العالم على غاية عظمها وانطباع العظم في الصغير محال ولانا نرى الاطوال والعروض وان تسام هذه الابعاد في نقطة الناظر محال واما الثاني فاردنا اذا سمعنا الصوت علمنا جهته وذلك يدل على انا ادركنا الصوت في الخارج لانا نسمع كلام الانسان من وراء الجدار ولو كنا لا نسمع الكلام الا عند وصوله الينا وجب ان لا نسمع الحروف من وراء الجدار لان ذلك الهواء لما وصل الى الجدار لم يبق على شكله الاول فثبت بهذا ان الابصار والاسماع نوعان من الادراك مغايران للعلم اذا ثبت هذا فنقول الدليل السمعي دال على كونه تعالى سميعا بصيرا والعقل ايضا يقود الى ذلك لما ان حدثنا النوعين من الادراك من صفات الكمال وجب وصف الله تعالى بكل الكمالات فوجب علينا اثبات هذه الصفات الان نذكر الخصم دليلا عقليا يمنع من اجراء هذه الآيات والاخبار على ظواهرها لكن ذلك معارض بمراد غاه فعلم بالبرهان والله اعلم

المسئلة العاشرة اجمع الانبياء والرسل عليهم السلام على كونه متكلما واثبات نبوة الانبياء لا يتوقف على العلم بكونه تعالى متكلما وحينئذ يتم هذا الدليل فلا كونه تعالى آمرا ناهيا من الحلال والكمال والعقل يقتضي اثباته لله تعالى والله اعلم

المسئلة الحادية عشرة في اثبات انه تعالى عالم وله علماء المهمات في هذه المسئلة تعيين محل البحث فنقول ان من علم شيئا فانه يحصل بين العالم وبين المعلوم نسبة مخصوصة وتلك النسبة هي المسماة بالشعور والعلم والادراك فنحن نذكر ان هذه النسبة امر زائد على الذات ومنهم من قال العلم صفة حقيقية تقتضي هذه النسبة ومنهم من قال العلم صفة حقيقية يوجب حالة اخرى وهي العالمية ثم هذه العالمية توجب تلك الخاصة والمتكلمون يثبتون هذه النسبة بالتعلق واما نحن فلا ندعي الا ثبوت هذه النسبة والذي يدل على كون هذه النسبة زائدة على الذات وجوه الاول انا بعد العلم بذاته نحتاج الى دليل منفصل في اثبات كونه تعالى قادرا عالما والمعلوم مغاير لما هو غير معلوم والثاني ان العلم نسبة مخصوصة والقدرة

نسبة اخرى مخصوصة واما الذات فهو موجود قائم بالنفس ليس من قبيل النسب والاضافات فوجب التغاير الثالث انه لو كان العلم نفس القدرة لكان كل ما كان معلوما كان مقدورا وهو باطل لان الواجب والممتنع معلومان وغير مقدورين الرابع انا اذا قلنا الذات عالمة فانا ندرك بالضرورة تفرقة بين ذلك التصور وبين هذا التصديق وذلك يوجب التغاير واحتجوا بانه لو كان لله تعالى علم لكان علمه متعلقا بجميع ما يصح ان يكون معلوما وحينئذ تماثل العلوم فيلزم اما قدمهما معا او حدوثهما معا وكلاهما ينتقض بالوجود فانه من حيث انه وجود مفهوم واحد ثم ان وجود الله تعالى قديم ووجود غيره حادث وقال الفلاسفة لو حصلت له صفة لكانت تلك الصفة مفتقرة الى تلك الذات فتكون ممكنة ولا بد لها من مؤثر وذلك المؤثر هو تلك الذات والقابل ايضا هو تلك الذات والشيء الواحد يكون قابلا وفاعلا معا وهو محال والجواب ان هذا يشكل بالوان الماهيات مثل فردية الثلثة وزوجية الاربعة فان فاعلها وقابلها ليس الا تلك الماهيات

المسئلة الثانية عشرة وهذه النسبة المخصوصة والاضافة الخصوصة المسماة بالقدرة وبالعلم لا شك انها امور غير قائمة بانفسها بل بالعالم والموجد ذات قائمة بنفسها يكون هذا المفهوم من صفاتها فانه يمتنع وجودها اذا ثبت هذا فنقول انها مفتقرة الى الغير فيكون ممكنة لذواتها فلا بد لها من مؤثر ولا مؤثر الا ذات الله تعالى فيكون تلك الذات المخصوصة موجبة لهذه النسب والاضافات فلم لا يمتنع في العقل ان يكون تلك الذات موجبة لها ابتداء ولا يمتنع ان يكون تلك الذات موجبة لصفات اخرى حقيقية اواه اضافية ثم ان تلك الصفات توجب هذه النسب وعقول البشر قاصرة عن الوصول الى هذه المضايق والله اعلم

المسئلة الثالثة عشرة قال المعتزلة الله تعالى مريد بارادة حادثة لا في محل وهذا عندنا باطل لوجوه الاول ان تلك الارادة لو كانت حادثة لما امكن اسنادها الا بارادة اخرى ولزم التسلسل وهو محال الثاني ان تلك الارادة اذا وجدت في لا محل وذات الله تعالى قابلة لصفة

المريديه وساير الاحياء يقبلون هذه المريدية فلم تكن تلك الارادة باعجاب المريديه لله تعالى
اولى من اعجابها المريديه لغير الله تعالى وعندنا هذا يلزم ان يوافق جميع الاحياء في
صفه المريديه وهو محال وليس لهم ان يقولوا ان اختصاصها بالله تعالى اولى لانه محل
لا في محل وهذه الارادة ايضا لا في محل فهذه المناسبة هنا كما تم لانا نقول كونه لا
في محل قيد عدمي فلا يصلح للتاثير في هذا الترجيح الثالث ان الارادة لما اوجبت المريد
لله تعالى فقد سلم صفه المريديه لكنا قد دللنا على ان حدوث الصفه في ذات الله
تعالى محال والله اعلم **المسئله الرابعة عشر** قال قوم من فقهاء ما وراء النهر صفه الخالق مغايره
لصفه القدره وقال الاكثرون ليس كذلك اما وجوه الاول ان صفه القدره صفة مؤثره على
سبيل الصحه ايضا كان هذه الصفه غير صفه القدره وان كانت مؤثره على سبيل الوجوب
لزم كونه تعالى موثرا بالايجاب لا بالاختيار وذلك باطل وايضا هو لكونه موصوفا بالقدره
يلزم ان يكون تاثيره على سبيل الصحه ولكونه موصوفا بهذه الصفه يلزم ان يكون
تاثيره على سبيل الوجوب فيلزم ان يكون المؤثر الواحد موثرا على سبيل الصحه وعلى سبيل
الوجوب معا وهو محال وايضا ان كان لكل القدره صالحة للتاثير لم يمتنع وقوع المخلوقات
بالقدره وحينئذ لا يمكن الاستدلال بحدوث المخلوقات على هذه الصفه وان لم تكن القدره
صالحة للتاثير وجب ان لا يكون القدره قدره وهو محال ايضا فهذا الخلق ان كان قديما
لزم من قدمه قدم المخلوق وان كان محدثا افتقر الى خلق اخر ولزم التسلسل الحجج
القائلون باثبات هذه الصفه ان قالوا انا نعلم انه تعالى قادر على خلق الشموس والاقمار
الكثيرة في هذا العالم وما خلقها فصدق هذا النفي والاثبات يدل على الفرق بين كونه
تعالى قادرا وبين كونه تعالى خالقا فنقول هذا الخلق اما ان يكون عين المخلوق واما ان
يكون صفه قائمه بذات الله تعالى فتقضي وجود هذا المخلوق ولا الله تعالى خالقه فجعل

وجود المخلوق بتخليق الله تعالى اياه فلو كان هذا الخلق عين وجود ذلك المخلوق لكان قولنا
انا اوجدنا ذلك المخلوق لنفسه ومعلوم انه باطل لانه لو وجد لنفسه لامتنع وجوده
بايجاد الله تعالى وذلك يوجب نفي الصانع لان كونه تعالى خالقا صفه الله تعالى والمخلوق
ليس صفة له وذلك يوجب الغاير ولما بطل هذا القسم ثبت ان كونه تعالى خالقا لذلك المخلوق
مغاير لذلك المخلوق وهذا الاخبار عميقه والله اعلم **المسئله الخامسة عشر** الكلام صفه
مغايره لهذه الحروف والاصوات والدليل عليه هو ان الالفاظ الدالة على الامر تختلف
بحسب اختلاف اللغات وحقيقة الامر ماهية واحده فوجب الغاير وانما اللفظ
الذي يفيد الامر انما يفيده لاجل الوضع والاصطلاح وكون الامر امرا ماهيه
ذاتيه لا يمكن تغيرها بحسب تغير الاوضاع فوجب الغاير فثبت ان الامر ماهيه
قائمه بالنفس يعبر عنها بالعبارات المختلفه اذا ثبت هذا فنقول تلك الماهيه ليست
عبارة عن ارادة المامور به لانه تعالى امر الكافر بالايمان ومستقبل البراهين اليقينية
على انه تعالى يمتنع ان يريد من الكافر الايمان فثبت ان الامر دون الارادة فوجب الغاير
فثبت ان الامر والنهي معان حقيقية قائمه بنفوس المتكلمين ونعبر عنها بالفاظ
مختلفه **المسئله السادسة عشر** كلام الله تعالى قديم ويدل عليه المعقول والمنقول اما
المنقول فقوله تعالى الا له الامر من قبل ومن بعد فاثبت الامر لله قبل جميع الاشياء
فلو كان امر الله تعالى حادثا لزم حصول الامر قبل نفسه وهو محال والثاني قوله الا له الخلق
والامر ميز بين الخلق والامر فوجب ان لا يكون الامر داخلا في الخلق والثالث ما
روي انه عليه السلام كان يقول اعوذ بكلمات الله التامات كلها فوصف كلمات الله بالتمام
والمحدث لا يكون تماما والرابع ان الكلام من صفات الكمال فلو كان محدثا لكان ذاته خالية
عن صفه الكمال والخالي عن الكمال ناقص وذلك على الله تعالى محال والخامس ان كونه تعالى

امرا ناهيا لا يمكن ان يكون هذه العبارات بالابد وان يكون صفات يدل عليها هذه العبارات
فلو كانت تلك الصفات حادثة لزم ان يكون ذاته محل الحوادث وهو محال والسادس ان كلامه
لو كان حادثا لكان اما ان قام بذات الله تعالى لزم كونه محلا للحوادث وان قام بغيره فهو ايضا
محال لانه اما ان يكون متكلما بكلام قام بغيره لجاز ان يكون متحركا بحركة قامت بغيره
وساكنا بسكون قام بغيره وهو محال وان وجد ذلك الكلام لا في محل فهو باطل بالاتفاق واحتجوا
بان كلام الله مخلوق بوجوه الاول ان حصول الامر والنهي من غير حضور المامور والمنهي
عيب وجنون وهو على الله تعالى محال لانه تعالى اذا امر زيدا بالصلوة فاذا اذا علم سقوط ذلك الامر
وما ثبت عدمه امتنع قدمه الثاني ان النسخ في الاوامر والنواهي جائز وما ثبت زواله
امتنع قدمه الرابع ان قوله تعالى انا ارسلنا نوحا وانا ارسلناه في ليلة القدر اخبار عن الماضي
وهذا انما يصح لو كان المخبر عنه سابقا على الخبر فلو كان هذا الخبر موجودا في الازل لكان
الازلي مسبوقا بغيره وانه محال والجواب ان كل ما ذكرتم في الامر والنهي معارض
بالعلم بان الله تعالى لو كان عالما في الازل العالم موجود لكان ذلك جهلا ولو كان غير
عالما بانه سيوجد فاذا اوجده ان يزول العلم الاول فحينئذ يلزم عدم القديم وبالجملة
فجميع ما ذكروه من الشبهات معارض بالعلم والله اعلم المسئلة السابعة عشر قالت الحنابلة
كلام الله تعالى ليس الا الحروف والاصوات وهي قديمة ازلية واطبقوا العقلاء على ان الذي
قالوه حد الضرورات ثم الذي يدل على بطلانه وجهان الاول انه اما ان يقال انه تعالى
كلم بهذا الحروف دفعة او على التعاقب فان كان الاول لم يحصل منها هذه الكلمات التي هي
حروف متعاقبة فحينئذ لا يكون هذا القول المسموع قديما وان كان الثاني فالاول اما
انقضى كان محدثا الان ما ثبت عدمه امتنع قدمه والثاني لما حصل بعد عدمه كان
حادثا والوجه الثاني ان هذه الحروف والاصوات قائمة بالسنتنا وحلوقنا

فلو كانت هذه الحروف والاصوات نفس صفته الله تعالى لزم ان يكون صفته وكلمته حالة في
ذات كل احد من الناس فان النصارى لما اثبتوا حلول كلمة الله تعالى في عيسى عليه السلام وحدوا كفروهم
جمهور المسلمين والذي يثبت هذا الحلول في حق كل احد من الناس كفره اغلظ من كفر النصارى
بكثير واحتجوا على قولهم بان كلام الله تعالى مسموع بدليل قوله تعالى وان احد من المشركين
استجارك فاجره حتى يسمع كلام الله وهذا يدل على ان كلام الله تعالى مسموع فلما دل
الدليل على ان كلام الله تعالى قديم وجب ان يكون هذه الحروف المسموعة قديمة والجواب
ان المسموع هو هذه الحروف المتعاقبة وكونها متعاقبة تقتضي انها حدثت بعد
انقضاء غيرها وهي كان الامر كذلك العلم الضروري حاصل بامتناع كونها قديمة لله
الثامنة عشر قال الاكثرون من اهل السنة كلام الله تعالى واحد والمعتزلة اظهروا
التعجب منه وقالوا الامر والنهي والخبر والاستخبار حقائق مختلفة فالقول بان الكلام
الواحد مع كونه واحدا امرا ونهيا وخبرا واستخبارا يقتضي كون الحقائق الكثيرة حقيقة
واحدة وذلك باطل واعلم ان الامر عندنا عبارة عن الاعلام بحلول العقاب وكذلك النهي
واما الاستفهام فانه ايضا اعلام مخصوص فيرجع حاصل جميع الاقسام الى
الاخبار وكما لا يمتنع ان يكون العلم الواحد علما بالاشياء الكثيرة فكذلك لا يمتنع
ان يكون الخبر الواحد خبرا عن الاشياء الكثيرة والله اعلم المسئلة التاسعة عشرة انه تعالى
باق لذاته خلافا للاشعري لنا انه تعالى واجب لذاته والواجب لذاته يمتنع ان يكون
واجبا لغيره فيمتنع كونه باقيا بالبقاء وايضا لو كان باقيا بالبقاء لكان كون بقائه
واجبا لغيره فيمتنع كونه باقيا بالبقاء وايضا لو كان باقيا بالبقاء لكان كون بقائه
باقيا ان كان بقاء آخر لزم التسلسل وان كان بقاء الذات لزم الدور وان كان لنفسه
فحينئذ يكون البقاء باقيا لنفسه والذات باقية ببقاء البقاء فكان البقاء واجب الوجود
لذاته والذات واجب الوجود لغيره فحينئذ يثقل الذات صفة والصفة ذاتا وهو محال

المسلة العشرون اعلم انه لا يلزم من عدم الدليل على الشئ عدم المدلول الا ترى ان عدم الدليل لا يدل
ما يدل على وجود الله تعالى فلو لزم من عدم الدليل عدم المعلول لزم الحكم بكون الله تعالى
حادثا وهو محال اذا ثبت هذا فنقول هذه الصفات التي عرفناها واجب الاقرار بها فاما
اثبات الحصر فلم يدل عليه دليل اوجب الوقوف فيه وصفات الجلال ونعوت الكمال اعظم
من ان يحيط به عقل البشر والله اعلم **الباب الخامس** في بقية الكلام في الصفات
المسئلة الاولى اطبق اهل السنة على انه تعالى يصح ان يرى وانكرت الفلاسفة والمعتزلة
والكرامية والمجسمة ذلك اما انكار الفلاسفة والمعتزلة فظاهر واما انكار الكرامية
والمجسمة فلانهم اطبقوا على انه تعالى لو لم يكن جسما وفي مكان لا متنع رؤيته واهم
المهمات تفسير محل النزاع فنقول الادراك ثلث مراتب احدها وهو اضعفها معرفة
الشئ لا بحسب ذاته بل بواسطة اثاره كما يعرف في مرء وجود البناء انه هاهنا بانيا ومن
وجود النقش انه هاهنا نقاشا وثانيها وهو اوسطها ان يعرف الشئ بحسب ذاته
المخصوصة كما اذا عرفنا السواد من حيث انه سواد والبياض من حيث انه بياض
وثالثها وهو اكملها كما اذا ابصرنا بالعين السواد والبياض فانه بديهة العقل
جازمة بان هذه المرتبة في الكشف والجلاء اكمل من المرتبة المتقدمة اذا عرفت هذا
فنقول اطبق اهل العالم على انه يمكن معرفة الله تعالى بالوجه الاول وهل يمكن معرفته
بالوجه الثاني فيه اختلاف وهل يمكن معرفته بالوجه الثالث بمعنى انه هل يمكن
ان يحصل للبشر نوع ادراك نسبته الى ذات الله تعالى كنسبة الابصار الى المبصرات
في قوة الظهور والجلاء هذا هو المراد من قولنا انه يصح رؤية الله تعالى امر لا وعندها
يظهر ان من قال العلم الضروري حاصل بامتناعه فهو جاهل بانكاره واحتج الجبائي
الاصحاب بان قال لو لا مثل انا نرى الطويل والعريض ولا معنى للطويل والعريض الا جوهر

متالفة في سمت مخصوص ودل ذلك على ان الجوهر مرئي ولا نزاع ايضا في ان الالوان مرئية
فثبت ان صحة الرؤية حكم مشترك فيه بين الجوهر والاعراض والحكم المشترك فيه لا بد له من
علة مشتركة فيها والمشترك بين الجوهر والعرض اما الحدوث او الوجود والوجود لا يصلح
يصلح للعلية لان الحدوث عبارة عن وجود بعد عدم والقيد العدمي لا يصلح للعلية
فوجب ان يكون العلة هي الوجود والله تعالى موجود فوجب القول بصحة رؤيته قال ولا
افضل المتقدمين والمتاخرين الداعي الى الله تعالى ان هذا عندي ضعيف لانه تعالى الجوهر
والعرض مخلوق فان صحة المخلوقية حكم مشترك بينهما فلا بد من علة مشتركة والمشترك
اما الحدوث واما الوجود والحدوث باطل لما ذكرتموه فبقي الوجود والله تعالى موجود
فوجب كونه تعالى بصح ان يكون مخلوقا وكل ان هذا باطل فكذا ما ذكرتموه وايضا انا نرى
باللمس الطول والعرض وندرك الحرارة والبرودة فصحة الملموسية حكم مشترك ويسوى
الكلام الاخر حتى يلزم صحة كونه تعالى ملموسا والتزامه مدفوع في بديهة العقل
والمختار عندنا ان نقول الدلائل السمعية دالة على حصول الرؤية وشبه المعتزلة في
امتناع الرؤية باطلة فوجب علينا اجراءها على ظاهرها لان من لوازم تقلب الحدقة الى سمت جهة
المرئي حصول الرؤية على تلك الظواهر اما بيان ان تلك الدلائل السمعية تدل من وجوه الاول
قوله تعالى وجوه يومئذ ناظرة الى ربها ناظرة فيقول النظر اما ان يكون عبارة عن
الرؤية او عن تقلب الحدقة نحو المرئي التماسا لرؤيته والاول هو المقصود والثاني
يوجب الامتناع عن اجرائه على ظاهره لان ذلك انما يصح في المرئي الذي يكون له
جهة فوجب حمله على لازمه وهو الرؤية واطلاق اسم السبب لارادة المسبب
جايز وقولهم يضم فيه الى ثواب رؤيته خطأ لان زيادة الاضمار من غير الحاجة لا يجوز
الثاني قوله تعالى للذين احسنوا الحسنى وزيادة نقل عن النبي عليه السلام الزيادة هو

المنظر الى الله تعالى الثالث قوله تعالى الذين يظنون انهم ملاقوربهم وقوله تعالى وجوه يومئذ
كفروا بايات ربهم ولقايه وقوله تعالى فمن كان يرجو لقاء ربه وقوله بل هم بلقاء ربهم كافرون
اللقاء عباره عن الوصول وهذا حق والله تعالى اعلم الرابع ان من راى شيئا فلما ابصره
لقيه وصل اليه فوجب حمل هذا اللفظ عليه والرابع قوله تعالى كلا انهم عن ربهم يومئذ
لمحجوبون وتخصيص الكفار بهذا الحكم يدل على ان المومنين لم يكونوا محجوبين والخامس
قوله تعالى واذا رايت ثم رايت نعيما وملكا كبيرا والملك الكبير هو الله تعالى وذلك يدل على انه
تعالى يرى ربه يوم القيامه والسادس قوله تعالى الى ناظرة والنظر المجرد لو كان الرويه ممتنعة على
الله تعالى لكان موسى جاهلا بالله تعالى والسابع قوله قال لن ترانى ولكن انظر الى الجبل فان استقر مكانه فسوف ترانى علق
الرويه على استقرار الجبل وهذا الشرط ممكن والمعلق على الممكن ممكن والثامن قوله تعالى فلما
تجلى ربه للجبل والتجلى هو الرويه وذلك لانه تعالى اخلق من الجبل حيوة وعقلا وفهما وخلق
فيه رويه رأى الله تعالى بها والتاسع قوله عليه السلام سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر
المقصود من هذا التشبيه تشبيه الرويه بالرويه لا تشبيه المرئى بالمرئى العاشر
ان الصحابه رضى الله عنهم اختلفوا فى ان محمدا عليه السلام هل راى ربه ام لا واختلافهم فى
الوقوع يدل ظاهرا على اتفاقهم ظنا على الصحة اما المعتزله فقد احتجوا باذكروا وجوها
الاول قوله تعالى لا تدركه الابصار والرويه ادراك ونفى الادراك يوجب نفى الرويه
والثانى وهو انه تعالى تمدح بنفى الادراك وكل ما كان عدمه مدحا كان وجوده نقصا
والنقص على الله تعالى محال والثالث قوله تعالى لن ترانى ولن يفيد التابيد وحيث
يقال ان موسى عليه السلام لا يرى الله تعالى ابدا وكل من قال ان موسى لا يرى الله تعالى قال
ان غيره لا يراه ايضا والرابع انه متى حصل هذه الشرائط الثمانيه وجبت الرويه
احدها سلامه الحاسه وثانيها كون شئ بحيث لا يمتنع رويته وثالثها عدم قرب القريب

ورابعها عدم بعد البعيد وخامسها عدم اللطافه وسادسها عدم الصغر وسابعها
عدم الحجاب وثامنها حصول المقابله والدليل على وجوب الرويه عند حصول هذه
الشرائط الثمانيه انه لو لم يجب الرويه عند حصولها لجاز ان يكون حضرنا جبل
وشموس واقمار وبحر لا نراها ودلك جهالة عظيمه فثبت حصول الرويه عند حصول
هذه الشرائط الثمانيه اذا ثبت هذا فنقول اما الشرائط الستة الاخيره فهى لا
يعقل الا فى حق الاجسام والله تعالى ليس بجسم فيمتنع كونها شرائط فى رويه الله تعالى
يبقى ان يقال الشرط المعتبر فى حصول رويه الله تعالى ليس الا سلامة الحاسه ولكن الشئ
بحيث يصح ان يرى وبما حاصلان فى الحال فكان يجب ان نراه فى الحال وحيث ما رأيناه
علمنا ان ذلك لامتناع لذاته والحجه الخامسه لهم انه تعالى ليس بمقابل
للرائى ولا فى حكم المقابل له فوجب ان يمتنع رويته والعلم ضرورى والجواب
عن التمسك بقوله تعالى لا تدركه الابصار من وجهين الاول ان لفظ الابصار صيغه
جمع وهى يفيد العموم فسلبه يفيد سلب العموم وذلك لا يفيد عموم السلب فنقيض موجبه
الكليه هو سالبه الجزئيه لا سالبه الكليه والثانى ان الادراك عباره عن ابصار الشئ
مع ابصار جوانبه واطرافه وهذا فى حق الله تعالى محال ونفى الابصار الخاص لا يوجب
نفى اصل الابصار والجواب عن قوله تمدح بعدم الابصار فكان وجوده نقصا
النقص على الله تعالى محال اقول انه تعالى تمدح بكونه قادرا على حجب الابصار عن رويته
فكان سلب هذه القدره نقصا نقول هذه الآيه تدل على اثبات حجب الرويه من وجهين
الاول انه تعالى لو كان يمتنع رويته لذاته لما حصل التمدح بنفى هذه الرويه
بدليل ان المعدوم مما لا يصح رويته وليس لما صفه مدح بهذا السبب اما اذا كان بحيث
يصح ان يرى ثم انه قادر على حجب جميع الابصار عن رويته كان هذا صفه مدح الثانى

انه تعالى يجوز ان يراه جميع الابصار وهذا يدل على ان المفهوم من قولنا انه تراه بعض الابصار
كما انهما دايل ان من قدر الاطار لا يصح ليدركه الناس فانه يفيد ان بعضهم يصح ان يدركه والذي
عن التمسك بقوله تعالى لا تدركه الابصار فهذا ايضا دليل على انه تعالى يجوز ان يرى لانه لو كان ممتنع
الرؤية لكان يقول انه لا يصح رؤيته الا ترى ان من قدم بحرا فظن بعضهم طعاما فقال لغيره
اعطني هذه الاكلة كان الجواب الصحيح ان يقال ان هذا لا يؤكل اما اذا اكل في كل ما يؤكل طعاما
يصح اكله فحينئذ يصح ان يقول الجيب اكل لن تاكله والجواب عن قوله لو صح رؤيته لوجب رؤيته لو انتفاه
هو انا نسلم ان رؤية المحدثات واجبة الحصول عند الاجتماع الشرائط فلم قلتم ان رؤية الله
واجبة الحصول عندها فان رؤية الله تعالى واجبة الحصول عندها ان رؤيته ما تحصل
حصولها مخالفة لرؤية المحدثات ولا يلزم من حصول العلم في شئ حصوله فيما خالفه
والجواب عن قولهم انه لو كان مرئيا لوجب كونه مقابلا او في جهة فهو انكم ان ادعيتم فيه الضرورة
فهو باطل لانا فسرنا الرؤية بشئ يمنع ادعاء البديهة في امتناعه وان ادعيتم الدليل
فاذكروه والله اعلم

المسئلة الثانية في انه ليس عند البشر المحدثات كما يقوله الله تعالى والدليل عليه
ان المعلوم عند البشر احد امور اربعة اما الوجود واما كفاية الوجود وهي القدرة
والابدية والوجوب واما السلوب وهو انه تعالى ليس بجوهر ولا عرض والاضافات
وهي العالمية والقادرية والذات المخصوصة الموصوفة بهذه المفهومات مغايرة
لها لا محالة وليس عندنا من تلك الذات المخصوصة الا انها ذات لا يدرى ما هي الا انها موصوفة
بهذه الصفات وهذا يدل على ان حقيقته المخصوصة غير معلومة للبشر والله اعلم

المسئلة الثالثة في بيان ان الباري تعالى واحد اعلم ان العلم بصحة النبوة لا يتوقف على
العلم بكون الاله تعالى واحدا فلا جرم اكملنا البرهان على التوحيد بالدلائل السمعية واذا ثبت
هذا فنقول ان جميع الكتب الالهية ناطقة بالتوحيد فوجب ان يكون التوحيد حقا

الوجه الثاني فهو انا لو قدرنا القدير القادر احدهما اذا انفرد صح منه تحريك الجسم ولو انفرد
الثاني لصح منه تسكينه فاذا اجتمعا ان بقيا على ما كانا عليه حالة الانفراد لم تحدث الاجسام
صح ان يحاول احدهما التحريك والثاني التسكين فاما ان يحصل المرادان وهو محال واما
ان يمتنعا وهو ايضا محال لانه يكون حينئذ يكون كل واحد منهما عاجزا وايضا المانع
لكل واحد منهما من حصول مراد الاخر والمعاون لا يحصل الا مع علم كل واحد منهما
متنع المرادان حصلا وذلك محال واما ان يمتنع احدهما دون الثاني وذلك ايضا محال لان
الممنوع يكون عاجزا والعاجز لا يكون الها ولانه لما كان كل واحد منهما مستقلا
بالايجاد لم يكن عجز احدهما اولى من عجز الاخر فثبت ان القول بوجود الالهين يوجب هذه
الاقسام الفاسدة فكان القول به باطلا والوجه الثالث انا بينا ان الاله تعالى يجب ان يكون
قادرا على جميع الممكنات فلو فرضنا الهين لكان كل واحد منهما قادرا على جميع الممكنات
فاذا اراد واحدهما تحريك زيد فلكل تحريكه اما ان يقع بهما معا او لا يقع بواحد منهما
او يقع باحدهما دون الثاني والاول محال لان الاثر مع المؤثر المستقل واجب الحصول
ووجود حصوله به يمنع من استناده الى الثاني فلو اجتمع على الاثر الواحد مؤثران
مستقلان يلزم ان يستغني كل واحد منهما عن كل واحد منهما فيكون محتاجا اليهما
وغنيا عنهما وهو محال واما انه لا يقع بواحد منهما البتة فهذا يقتضي كونهما عاجزين
وايضا فامتناع وقوعه بهذا انما يكون لاجل وقوعه بذاك وبالضد فلو امتنع وقوعه
بهما لوقوعهما وهو محال واما انه يقع باحدهما دون الثاني فهو ايضا محال لانه لما
استويا في صلاحية الايجاد كان وقوعه باحدهما دون الثاني ترجيحا من غير مرجح وهو
محال والوجه الرابع انهما لما اشتركا في الامور المعتبرة في الالهية فلو امتاز احدهما
فاما ان يمتاز احدهما عن الاخر واما ان لا يحصل هذا الامتياز فان كان الاول فقد بطل

التعدد واما الذاني فباطل لوجهين الاول انهما لما اشتركا في الالهيه واختلفا في امر اخر
ومابه المشاركه غير مابه الممايزه فكل واحد منهما مركب وكل مركب ممكن وكل ممكن محدث فاذا
لا الهان محدثان هذا خلف والثاني وهو ان مابه حصل الامتياز اما ان يكون معتبرا في الالهيه
او لا يكون فان كان الاول كان عدم الاشتراك فيه موجب عدم الاشتراك في الالهيه وان كان
الثاني كان دلك فصلا زائدا على الاحوال المعتبره في الالهيه ودلك صفة نقص وهو على الله
تعالى محال والله اعلم المسئلة الرابعة القايلون بالشرك طوائف فالطايفه الاولى عبدة
الاصنام ولهم قولان احدهما ان الناس كانوا في قديم الدهر عبدة الكواكب ثم اتخذوا
لكل نجم كوكب صنما ومثالا واشتغلوا بعبادتها وكانت غايتهم توجيه تلك العبادات
الى الكواكب ولهذا السبب حكى الله تعالى عن الخليل انه قال لابيه آزر اتتخذ اصناما الهة
اني اراك وقومك في ضلال مبين ثم ذكر عقيب هذا الكلام مناظرة ابراهيم مع القوم في
الالهيه للكواكب وثانيهما ان الغالب على اهل العالم دين التشبيه ومذهب المجسمة فالقوم
كانوا يعتقدون ان الاله الاعظم نور في غاية العظمه والاشراق وان الملائكه انوار
مختلفه بالصغر والكبر فلاجرم انهم اتخذوا الصنم الاعظم بالذهب الذي هو في نفسه
تركيبه بالياقوت والجواهر على اعتقاد انه على صوره الله تعالى واتخذوا ساير الاصنام
على صورة مختلفه في الصغر والكبر على اعتقاد انها صوره الملائكه فعلى هذا التقدير
عبدة الاصنام بالاصالة المشبهه وانما التجأ عامة الناس من اهل البشر لسهم اهلية
عباده الاله الاعظم وانما الغاية القصوى اشتغال البشر بعباده ملك من الملائكه
ثم ان الملائكه يعبدون الاله الاعظم ثم ان كل انسان اتخذ صنما على اعتقاد كونه مثالا
لذلك الذي يدبر تلك البلدة ويشتغل بعبادته وزعموا ان المتخيرين كانوا يرصدون الاوقات
الصالحه للطلسمات الناقصه في الاعمال المخصوصة فاذا وجدوا ذلك الوقت

عملوا له صنما ويعظمونه ويرجعون اليه في طلب المنافع اليه كما يرجع الى الطلسمات المعموله
في كل باب واعلم انه لاخلاص هذه الابواب الا اذا اعتقدنا انه لا موثر ولا مدبر الا الله تعالى
الباب السادس في الجبر والقدر وما يتعلق بهما من المباحث المسئلة الاولى المختار عندنا
ان عند حصول القدره والداعيه المخصوصه يجب الفعل وعلى هذا التقدير يكون العبد
فاعلا على سبيل الحقيقه ومع ذلك فكون الفعل بالاسر واقعا بقضاء الله تعالى
والدليل عليه ان القدره الصالحه للفعل اما ان يكون صالحه للترك ايضا او لا فان لم يصلح
للترك كان خالقا لكل القدره خالق الصنع الموجب لذلك الفعل ولا نريد بقولنا بقضاء الله
تعالى الا هذا واما ان كانت صالحه للترك فاما ان يقف رجحان احد الطرفين على الاخر على مرجح
او لا يقف فان وقف على مرجح فذلك المرجح اما ان يكون من الله تعالى او من العبد و
يحدث لا بموثر فان كان الاول وعند حدوث ذلك الداعيه يجب الفعل وعند عدمه يمتنع
الفعل وهو المطلوب وان كان من العبد عاد التقسيم الاول ويحتاج خلق تلك الداعيه
الى داعيه اخرى ولزم التسلسل واما ان حدث ذلك الداعيه لا لمحدث اصلا لا لمرجح اصلا
كان هذا قولا باستغناء المحدث عن المحدث واستغناء الممكن عن المؤثر وذلك يوجب
نفي الصانع فان قالوا لم لا يجوز ان يقال عند حدوث الداعيه والقدره يصير الفعل اولى
بالوقوع فلا ينتهي الى حد الوجوب ويقول هذا باطل لوجوه الاول ان المرجوح اضعف
حالا من المساوي فلما امتنع حصول المساوي حال كونه مساويا فبان يمتنع حصول
المرجوح حال كونه مرجوحا اولى واذا امتنع حصول المرجوح وجب حصول الراجح
لامتناع الخروج عن النقيضين والثاني عند حصول الداعي الى احد الجانبين لو حصل
الطرف الثاني كان قد حصل ذلك الطرف لا لمرجح اصلا وهذا قايل بسلم ان الراجح
لابد فيه من المرجح والثالث ان عند حصول ذلك المرجح اما ان يمتنع النقيض فهو الوجوب

وان لم يمنع فكل منهما لا يمنع لم يلزم من فرض وقوعه محال فلنفرض مع حصول ذلك
المرجح تارة ذلك الاثر واقعا وتارة لا واقعا فاختصاص احد الوقتين بالوقوع دون
الثاني بالوقوع ان توقف على انضمام قيد زائد اليه لزم ان يقال ان حصول الرجحان
كان مع وقوفه على هذا القيد الزائد لكنا قد فرضنا ان الحاصل قبل هذا الزائد كان كافيا في
حصول الرجحان وان لم يتوقف على انضمام قيد زائد اليه لزم رجحان احد المتساويين لا
لمرجح وهو محال الداعي فهذا اقول انا لما عرفنا بان الفعل واجب الحصول عند مجموع
القدره والداعي فقد اعترفنا بكون العبد فاعلا جاعلا فلا يلزمنا مخالفة ظاهر القرآن
وسائر كتب الله تعالى واذا قلنا بان المؤثر في الفعل مجموع القدره والداعي مع ان هذا
المجموع حصل بخلق الله تعالى فقد قلنا بان الكل بقضاء الله تعالى وتقديره فهذا هو الجواب
واما الخصم فانه قال العلم بكون العبد موجدا لافعال نفسه علم ضروري والدليل عليه
ان العلم بحسن المدح والذم علم ضروري والعلم الضروري حاصل بان حسن المدح والذم
موقوف على كون الممادح والذام فاعلا وما توقف عليه العلم الضروري اولى ان يكون
ضروريا فهذه مقدمات يلتئم فاولها ان العلم الضروري حاصل بحسن المدح والذم
والدليل عليه ان كل من رأى الينا فانا نجد من وجداننا ضرورة انا نذمه ومن احسن
الينا فانا نجد من انفسنا وجداننا ضرورة انا نمدحه ومن نازع في هذا فقد نازع
في اظهر العلوم الضرورية وثانيها ان العلم الضروري حاصل بان حسن المدح
والذم موقوف على علم الممادح والذام بكون الممادح والذام فاعلا وهذا ايضا
ظاهر لان من رأى شخصا انسانا باجره فانه يذمه الرائي ولا يذم الاجره فاذا قابل الدليل
الذام لم يذم الرامي ولا يذم الاجره فانه يقول دليل الرامي هو الفاعل لهذا الفعل وهذه
الاجره لم يفعل دليل وهذا يدل على ان العلم الضروري حاصل بانه لا حصل المدح والذم

الا عند كون الممادح والذام فاعلا وثالثها ان الذي يوقف عليه العلم الضروري يجب
ان يكون ضروريا وهذا ايضا ظاهر لان الفرع اضعف من الاصل فلو كان الاصل غير ضروري
لكان يقدر وقوع الشك فيه يجب وقوع الشك في الفرع وحينئذ يخرج هذا الفرع عن
كونه ضروريا واذا لاحت هذه المقدمات ظهر ان العلم بكون العبد فاعلا علم ضروري
والجواب ان العلم بكون العبد فاعلا علم ضروري موقوف على تخصيص معنى
كون العبد فاعلا فقولك ان ادعيتم به ان العبد قادر على الفعل والترك وان نسبه قدرته
الى الطرفين على السوية ثم انه في حال حصول هذه الاستواء دخل هذا الفعل في الوجود
من غير ان خص ذلك الطرف بمرجح وتخصيص البعض فلا نسلم ان هذا القول صحيح
بل كان بديهة العقل يشهد ببطلانه وان عنيتم به ان عند حصول الداعية المرجحة صدق
عنه هذا الاثر هذا هو قولنا ومذهبنا ونحن لا ننكره البته انا نقول اما كان عند حصول
القدره والداعية يجب الفعل وعند انتفائهما وانتفاء احدهما يمتنع وجب كون الكل
بقضاء الله تعالى وهذا مما لا سبيل الى دفعه هذا البحث العقلي الصرف في هذا الباب

المسئلة الثانية في اثبات القدره للعبد اعلم انا نعلم بالضروره تفرقة بين حركة الانسان
السليم عن الامراض الموصوف بالصحه وبين المريض العاجز والمختار عندنا ان تلك التفرقه
عائدة الى سلامة البنية واعتدال المزاج واما ابو الحسن الاشعري رضي الله عنه فانه
اثبت صفة سماها بالقدره ومغايرة لاعتدال المزاج واحتج على اثبات هذه الصفه
بان قال الشخص يدرك بعينه من بدن الانسان السليم الاعضاء وبين الزمن المقعد في انه يصح
الفعل من الاول دون الثاني وبكل التفرقه ليست الا في حصول صفة للقادر دون
العاجز وبكل الصفة هي القدره فقال له اتدعي حصول هذه التفرقه قبل حصول
الفعل او بعده فان ادعى الاول باطل لان قبل حصول الفعل لا وجود للقدره على الفعل عندنا فان بعد

ان الاستطاعه مع الفعل لاجل الفعل وعلى هذا المذهب فالفرقه الحاصله قبل الفعل تمنع
ان يكون لاجل القدره الثانيه باطل لان حال حصول الفعل يمتنع منه الترك والا لزم اجتماع
النقيضين وهو محال وانما ندعي حصول هذه القدره عندما خلق الله تعالى الفعل في
العبد او عندها ما لا خلقه فيه والاول محال لان عند حصول الفعل والقدره لا يتمكن العبد
من تركه والثاني محال لان عندما لا خلق الله تعالى الفعل في العبد لا يتمكن العبد من تركه فعلى
جميع هذه الاحوال الادعاء الفرقه على مدعيه محال سلمنا حصول الفرقه لكن لم لا يجوز
ان يقال انه اذا جمع الجار مع البارد انكسر كل واحد منهما الاخر وحصل كيفيه متوسطه
متوسطه بينهما معتدله وتلك الكافه هي القدره والمعتبر عندنا ان العلم بحصول هذه الفرقه
ضروري وان تلك الفرقه عاده الهيه اذ لولاه من المزاج السليم وان تلك الصلاحيه متى
انضم اليها الداعيه الجازمه صار مجموعا موجبا للفعل والله اعلم **المسله الثالثه** قال
ابو الحسن رحمه الله عليه الاستطاعه لا توجد مع الفعل وقال المعتزله لا يوجد الا
قبل الفعل والمختار عندنا ان القدره التي هي سلامه الاعضاء وعن المزاج المعتدل فانها
حاصله قبل حصول الفعل الا ان هذا القدر لا يكفي في حصول الفعل البته ثم انضمت
الداعيه الجازمه اليه صار تلك القدره مع هذه الداعيه ذلك المجموع اذا الجازمه متعينا
للفعل المعين لم ان ذلك الفعل واجب وقوعه من حصول ذلك المجموع لان التاثير التام لا يتخلف
عنه لاثر البته فقول من يقول الاستطاعه قبل الفعل صحيح من حيث ان كل المزاج
المعتدل سابق وهو من يقول الاستطاعه مع الفعل صحيح من حيث ان عند حصول
مجموع القدره والداعي الذي هو الموثر التام يجب حصول الفعل معه والله اعلم **المسله الرابعه**
قال ابو الحسن الاشعري رحمه الله القدره لا تصح للضدين وقال المعتزله انها صالحه
للضدين وقال مولانا وشيخنا الداعي الى الله تعالى ان كان المراد من القدره دليل المزاج ف

المعتدل وتلك السلامه الحاصله في الاعضاء فهي صالحه للفعل والترك والعلم به ضروري وان
كان المراد ان القدره مع ضم الداعيه الجازمه المرجحه فانها لا يصدر مصدر الدليل الا ثر
وان عند حصول المجموع لا يحصل للضدين بحث وتقرير الكلام فيه معلوم مما قدرناه وهو
الله اعلم **المسله الخامسه** قال ابو الحسن الاشعري رحمه الله عليه العجز صفه قائمه بالعاجز وهو
ضد القدره وعندنا العجز عباره عن عدم القدره عما من شانه ان يقدر على الفعل والدليل
عليه انا متى تصورنا هذا العدم حكمنا بكونه عاجزا وان لم يقم به امر اخر ودليل على
انا لا نعقل من العجز الا هذا العدم **المسله السادسه** اتفق المتكلمون على القادر بالقدره
على الفعل يقدر على الترك لكنهم اختلفوا في تفسير الترك فالاكثرون ترك الفعل عباره عن
ان لا يفعل شيا ويبقى الامر على العدم الاصلي وهذا فيه اشكال لان القدره صفه موثره و
العدم عباره عن نفي الاثر فيه فالقول بكون العدم اثرا للقدره جمع بين النقيضين وهذا محال
ولان الباقي في حال بقائه لا يكون مقدورا لانه كون الكائن محال وقال الباقون الترك عباره عن
فعل الضد على هذا المقدر القادر لا يخلو عن فعل الشيء او عن فعل ضده فقيل هذا مشكل
من وجهين الاول ان من استلقى على قفاه ولا يعمل شيا اصلا فانه يعلم بالضروره انه
لم يعمل بالجمله شيا فالقول بانه فعل شيا مخالفه للضروره والثاني ان الباري
تعالى كان تاركا لخلق العالم في الازل فلزم كونه فاعلا في الازل فيلزم قدم العالم واذا كان
العالم ازليا امتنع زواله وكان يجب ان لا يوجد العالم والاصوب ان يقال العلم بكون
العالم ازليا امتنع زواله وكان يجب ان لا يوجد العالم والاصوب ان يقال العلم بكون
القادر قادرا على الفعل والترك علم ضروري والشك في هذه التفاصيل لا يوجب الشك
في اصل المساله والله اعلم **المسله السابعه** قال اهل السنه لا يمتنع تكليف الايطاق وقال
المعتزله انه لا يجوز ذلك وجوه الاول انه تعالى علم من بعض الكفار انه يموت على الكفر
فاذا كلفه بالايمان فقد كلفه ان يفعل الايمان مقارنا للعلم بعدم الايمان وهذا تكليف

من الضرر انه كلفنا المهم بالايمان ومن الايمان بصدق الله تعالى في كل ما اخبر عنه ومما اخبر عنه
انه لا يومن الذي علم الله تعالى انه يموت من لا يومن وهو جمع بين النقيضين البالغ ما بلغنا القدر
على الكفر والداعية اليه من خلق الله تعالى وجمعهما يوجب الكفر واذا كلفه بالايمان فقد كلفه
ما لا يطاق بالضرورة والله اعلم **المسلة الثامنة** حق نعلم ان الايمان مظلوما ولنا مسغوضا ثم انه لا يجب
ان يكون كل شئ محبوبا لاقضائه الى شئ اخر وان كل مسغوض انما يكون مسغوضا لاقضائه
الى شئ اخر والا لزم اما الدور واما التسلسل وهما باطلان فوجب القطع بوجود ما يكون
محبوبا لذاته لا لغيره وبوجود ما يكون مسغوضا لذاته لا لغيره ثم لما ناملنا علمنا ان المحبوب
لذاته هو اللذة والسرور ودفع الالم والغم واما نقايض هذه الاشيا فانه يكون محبوبا لا
فضائه الى احد هذه الاشيا واما المسغوض لذاته هو الالم والغم ودفع اللذة والسرور واما
نقايض هذه الاشيا فانه مسغوض لغيره اذا عرفت هذا المقدمة فاعلم ان مذهبنا ان الحسن والقبح
شاسع الشاهد بمقتضى العقل واما في حق الله تعالى فانه ثابت السمع اما بيان انه ثابت بمقتضى العقل في الشاهد
فقد اقام عليه وجوه الاول ان اللذة والسرور وما يفضي اليهما اذا الى احدهما محكوم عليه بالحسن
من هذه الجهة بمقتضى العقل وان الالم والغم وما يفضي اليهما اذا الى احدهما محكوم عليه بالقبح
ووجوب الدفع من هذه الجهة بمقتضى الفطرة الا صارت هذه الجهة معارضة بغيرها فجهة
يزول هذا الحكم منلا والفسق وان كان يفيد نزع ما من الله لان العقل يمنع عنه الا انه انما يمنع
منه لاعتقاده انه يستعقب الما وغما زايدا وهذا يفيد ان جهة الحسن والقبح والترغيب
والترهيب ليس الا ما ذاناه وهو ان القايلين بالتحسين والتقبيح حسن الشرع فسروا القبح بانه
الذي يلزم من فعله حصول العقاب فيقال لهم وهل يسلمون ان العقل يقتضي وجوب الاجتناب
عن العصاب او تقولون ان هذا الوجوب لا يثبت الا بالشرع فان قلتم بالاول فقد سلمتم ان
الحسن والقبح في الشاهد ثابت بمقتضى العقل وان قلتم بالثاني فحينئذ لا جل عليه الاجتناب الا على

على دليل العقاب الا بالاجتناب اخر وهذا الاجتناب معناه انه اذا ترتب العقاب وذلك لو وجد التسلسل
في ترتب هذه العقابات وهو باطل فثبت ان العقل يقضي بالحسن والقبح في الشاهد والله اعلم
المسلة التاسعة في بيان ان العقل لا مجال له في احكام افعال الله تعالى بالحسن والقبح الا حسب
المنافع ودفع المضار هذا انما يعقل ثبوته في حق من يصح عليه النفع والضرر فلما كان الاله تعالى
منعالنا عن ذلك امتنع ثبوت الحسن والقبح في حقه فان ادلة المثبتين للحسن والقبح هناك
سوى دفع المضار وجلب المنافع وجب علينا ان ننظر هل يمكن اثباته في حق الله تعالى
ام لا هذا هو الحرف الكاشف عن حقيقة هذه المسلة ثم نقول الذي يدل على انه لا يمكن اثبات الحسن
والقبح في حق الله تعالى وجوه الاول ان الفعل الصادر عن الله تعالى اما ان يكون وجوده وعدمه
بالنسبة اليه على السوية او لا يكون فان كان الاول فقد بطل الحسن والقبح وان كان الثاني لزم كونه
ناقصا بذاته مستكملا بغيره بذلك الفعل وذلك في حق الله تعالى محال وان قالوا ان وجود ذلك الفعل وعدمه
بالنسبة اليه على التساوي الا انه تعالى يفعله لايصال النفع الى العبد فنقول ايصال النفع الى العبد
وعدم ايصاله اليه ان استويا فقد بطل الحسن والقبح وان لم يستويا فقد عاد ما ذكرنا وهو انه
ناقص لذاته مستكمل بغيره وعلى الجملة **الحجة الثانية** ان العالم حادث فوجوده مخصصا بوقت معين
محاله فان كان ذلك الوقت مساويا لسائر الاوقات من جميع الوجوه فقد بطل بوقوع فعل الله تعالى
على الحسن والقبح فان اختص ذلك الوقت بخاصية لاجلها وقع الاحداث فيه لا في غيره فان كانت
تلك الخاصية امرا حصل فيه بتخصيص الله تعالى ذلك الوقت بها عاد البحث الاول وان كان اختصاص
ذلك الوقت بتلك الخاصية لذاته ولعينه فحينئذ يجب ان يكون الوقت المعين سببا لحدوث الحادث المخصوص
واذا جاز ذلك فقد بطل الاستدلال بحدوث الحوادث على الصانع لاحتمال ان يكون المؤثر فيها
هو الاوقات **والحجة الثالثة** انه تعالى علم من الكفار والفساق انهم يكفرون ويفسقون ويمكن
صدور الايمان والطاعة منهم حالا ثم انه امرهم بالايمان والطاعة وهذا الامر لا شك فيه حسن

العقاب فثبت ان وقف افعال الله تعالى واحكامه على الحسن والقبح باطل المسئلة العاشرة في ان
الله تعالى موجد لجميع الكائنات ويدل عليه وجوه الاول انا بينا ان كل فعل يصدر عن العبد فانه
مجموع القدرة والداعي على سبيل الايجاب وخالق كل قدرة والداعية هو الله تعالى وموجد السبب
الموجب موجد للمسبب فوجب كونه تعالى موجدا للثاني انه لو حصل مراد العبد ولم يحصل مراد
الله تعالى لكان الله تعالى مغلوبا والعبد غالبا وهو محال قالوا انه تعالى قادر على الخلق
الايمان فيه بالالجاء وقولهم هذا ضعيف لان الله تعالى انما يريد منه الايمان الاختياري والله تعالى
قادر على تحصيل الايمان على سبيل الالجاء هذا غير لائق بل يلزم انه تعالى عاجز مغلوب عن
تحصيل مراده وان العبد غالب قاهر الثالث انه تعالى علم من الكافر انه يموت على الكفر وعلم ان ذلك العلم
مانع له عن الايمان وعلم ان قيام المانع يمنع الفعل فعلمه يكونه في نفسه يمنعه منعا عن ارادته
فثبت انه تعالى لا يريد الايمان من الكافر احتجوا انه تعالى امر الكافر بالايمان والامر موافق للارادة
وايضا فعل المراد طاعة فلو اراد الله الكفر من الكافر لكان الكافر مطيعا بكونه ولان الارادة البسيطة
توجب السفاهة والجواب عن الاول انكم تقولون الارادة على وفق الامر لا على وفق العلم ونحن
نقول الارادة على وفق العلم لا على وفق الامر وقولنا اولى لان لا ننفي علما ادل لم يوجد معلومه
والامر يلزم وجوده عند عدم الايمان بالمامور به فثبت ان قولنا اولى عن الثاني ان الطاعة عبارة
عن الاتيان بالمامور به لا بالمراد وهذا اولى لان الامر صفة ظاهرة والارادة خفية وعن
الثالث انه بنا على جريان حكم التحسين والتقبيح في افعال الله تعالى وقد ابطلناه والله اعلم

الباب السابع في النبوات المسئلة الاولى محمد رسول الله والدليل على انه ادعى النبوة
وظهوره صلوات الله عليه المعجزة عليه وكل من كان كذلك كان رسولا حقا فالمقام الاول انه ادعى
النبوة وذلك معلوم بالتواتر والمقام الثاني انه ظهرت المعجزة عليه فالدليل عليه وجوه
الاول انه ظهر القرآن عليه والقرآن كتاب شريف بالغ في فصاحة اللفظ وفي كثرة العلوم

فان المباحث الالهية واردة فيه على احسن الوجوه وكذلك علوم الاخلاق وعلوم السياسات
وعلم تصفية الباطن وعلم احوال القرون الماضية وهب ان بعضهم نازع في كونه بالغا في الكما
الى حد الاعجاز الا انه نزاع في كونه كاشفا عالما كاشفا لفوائد كثيرة العلوم فصحا في
الالفاظ ثم ان محمدا صلى الله عليه وسلم نشأ في مكة وتلك البلدة خالية عن العلماء والافاضل وكانت
خالية عن الكتب العلمية والمباحث الحقيقية ان محمدا صلى الله عليه وآله لم يسافر الا مرتين
في مدة قليلة ولم يواظب على القراءة والاستفادة البتة وانقضى من عمره اربعون سنة على
هذا الوصف ثم انه بعد انقضاء الاربعين ظهر مثل هذا الكتاب وذلك معجز قاهر لان ظهور مثل
هذا الكتاب على مثل ذلك الانسان الخالي عن البحث والطلب والمطالعة والتعلم لا يمكن الا بارشاد
ووحيه والهامه والعلم به ضروري وهذا هو المراد من قوله تعالى وانك لعلى خلق عظيم وربما نازعنا على هذا
فاتوا بسورة من مثله اي من مثل محمد عليه السلام في عدم القراءة والمطالعة والاستفادة من العلماء
وهذا وجه قوي وبرهان باهر والوجه الثاني وهو ان محمدا عليه السلام تحدث العالمين بالقرآن
فهذا القرآن اما ان يكون قد بلغ الى حد الاعجاز او ما كان كذلك فان كان بالغا الى حد الاعجاز فقد
حصل المقصود وان قلنا انه ما كان بالغا الى حد الاعجاز فحينئذ كان معارضته ممكنة ومع
القدرة على المعارضة وحصول ما يجب الرغبة في الاتيان بالمعارضة يكون ترك المعارضة
من خوارق العادات فيكون معجزا فثبت ظهور المعجز على محمد عليه السلام على كل التقديرين
الثالث انه نقل عنه عليه السلام معجزات كثيرة وكل واحد منها وان كان مرويا بطريق الآحاد الا
انه لا بد وان يصح بعضها لان الاخبار اذا كثرت فانه يمتنع في العادة ان يكون كلها كذبا فثبت
بهذه الوجوه الثلاثة انه ظهر من المعجزة عليه واما المقام الثالث وهو ان كل من كان كذلك
كان نبيا والدليل عليه ان الملك العظيم اذا حضر في المجلس العظيم فقام واحد وقال ايها الناس
اني رسول هذا الملك اليكم ثم قال لهذا الملك ان كنت صادقا في كلامي خالف عادتك وقم من

سر بركا واذا قام ذلك الملك عند سماع هذا الكلام عرف الحاضرون بالضروره كون ذلك المدعي صادقا
في دعواه فكذا هاهنا هذا تمام هذا الدليل في المسلك طريق اخر ودليل اني في الطريق تثبت بوته
المعجزات ثم اذا ثبت بوته اسد لنا نقوله على جميع افعاله واقواله واما في هذا الطريق
فانا نبين ان كل ما اتى به من الافعال والاقوال فهو افعال الانبياء فوجب ان يكون هو نفسه
حقا من عند الله ونقرير هذا الطريق ان يقول الانسان اما ان يكون ناقصا وهو ادنى
الدرجات وهم العوام واما ان يكون كاملا ولا يقدر على التكميل وهم الاولياء وهم في الدرجه
المتوسطه واما ان يكون كاملا في ذاته ويقدر على تكميل غيره وهم الانبياء عليهم السلام وهم في الدرجه
العاليه ان هذا الكمال والتكميل انما يعتبر في القوه النظريه وفي القوه العمليه معرفة الله تعالى
ورئيس الكمالات المعتبره في القوه النظريه والعمليه طاعة الله تعالى وكل من كان درجته في
كمالاته بين مرتبتين اعلى كانت درجاته اكمل وكل من كانت درجاته في بكمل الغير
في هاتين المرتبتين اعلى كان درجات كماله اعلى فهذا مقول ان عند مقدور يجب عليه الايمان كان العالم
مملوا من الكفر والفسوق اما اليهود لعنهم الله فكانوا في المذاهب الباطله في الشبهه وفي
الاثر على الانبياء عليهم السلام في البوريه قد بلغوا الغايه واما النصارى فقد كانوا في التثليث والاب
والابن والحلول والاتحاد قد بلغوا الغايه واما المجوس فقد كانوا في القول باثبات اصلين
ووقوع المحاربه بينهما وفي تحليل نكاح الامهات والبنات قد بلغوا الغايه واما العرب فقد
كانوا في عباده الاصنام وفي النهب والغاره قد بلغوا الغايه وكانت الدنيا صارت مملوة
من هذه الاباطيل فلما بعث الله تعالى محمدا عليه وعلى جميع دعوه الخلق الى الدين الحق انقلبت
الدنيا من الباطل الى الحق ومن الكذب الى الصدق ومن الظلمه الى النور وبطلت هذه الكفريات
وزالت هذه الجهالات في اكثر بلاد العالم وان طلقت الالسنه بتوحيد الله تعالى واشارت العقول
ورجع الخلق من حب الدنيا الى حب المولى تعالى وتقدس الامكان واذا كان لا معنى للنبوه الى تكميل

الناقصين في القوه النظريه وفي قوه العمليه واما انه حصل هذا الاثر بسبب مقدور معين عليه السلام
اكمل واكثر مما ظهر بسبب مقدور موسى عليه السلام وعيسى عليه السلام علمنا انه سبب الايمان وهذه الطريقه
عندي اكمل من الطريقه الاولى الان نصر هذا الطريق بجري برهان السلم لانا بحثنا عن معنى
معلمنا ان معناها انه شخص بلغ في الكمال في القوه النظريه والعلميه الى حيث يقدر على تعليمه
الناقصين في هاتين القوتين وعلمنا ان محمدا عليه السلام كان اكمل البشر في هذا المعنى فوجب
كونه افضل الانبياء واما الطريق الاول فانه حري بجري برهان الاول فانا نستدل بحصول
المعجز على كونه نبيا وهو حري بجري الاستدلال باثر من الآثار الشئ على وجوده ولا شك
ان برهان المسلم اقوى من برهان الاول والله اعلم المسلم لانه المنكرون طعنوا في المعجزات
من وجوه الاول قالوا لم قلتم بان هذه المعجزات فعل الله تعالى وخلقه وبيان هذا السؤال
من وجوه الاول ان الانسان اما ان يكون عباره عن النفس او عن البدن فان كان عباره عن النفس
فلم لا يجوز ان يقال ان نفس ذلك الرسول كانت مخالفه لنفوس سائر الخلق ولاجل خصوصيه
نفسه قدر على الاتيان بما لم يات به غيره وان كان عباره عن البدن فلم لا يجوز ان يقال
اختص بمزاج مخاص ولاجله اقتدر على الاتيان بما لم يات به غيره الثاني لم لا يجوز ان يقال
بجيبه فلم لا يجوز ان يقال انه وجد دواء قدر بواسطته على ما لم يقدر عليه غيره الثالث
ان الانبياء اقروا بتمرد الجن والشياطين فهب انه لم يثبت بالدليل وجودهم الا ان احتمال
وجودهم قائم فلم لا يجوز ان الجن والشياطين هم الذين اتت بهذه العجائب والغرائب
اليس ان الناس هو الكذب ولون ان الجن يدخل في باطن المصروع ويتكلم هناك فلم لا
يجوز ان يقال الذين ايدوا بالكذب هذا الطريق وباقي انما تكلموا مع الرسول بهذا الطريق والجواب
اما بحث هذا الطريق وكذا القول في البواقي الرابع ان المعجز الصادر عنه اتفقوا على
ان الافلاك والكواكب احياء ناطقه وهذا لم يثبت دلالة الدليل على ان الاحتمال القائم فعلى

هذا التقدير لم لا يجوز ان يقال فاعل هذه المعجزات هو الافلاك والكواكب الخامس ان
المنجمين اطبقوا على ان لسهم السعادة اثرا في القدرة على الافعال الجسمية ولسهم الغيب
اثرا في القدرة على الاخبار عن الغيوب فعلى تقدير ان يكون الذي قالوه حقا لم لا يجوز ان
يقال انه اتفق لهم في سهم السعادة وسهم الغيب قوة عظيمة ولاجل تلك القوة قدروا على
الاتيان بالافعال الغريبة والاخبار عن الغيوب الماضية فان قالوا المنجمون قالوا ان القران
في هذه الابواب اثارا عظيمة فلم لا يجوز ان يكون المعجزات من هذه الابواب الرابع اليس
ان المنجمين قالوا ان للكواكب الثابتة اثارا عظيمة عجيبة في السعادة والنحوسة فلم لا يجوز
ان يكون احد الخمسة من هذه الابواب الثامن اليس ان الفلاسفة اطبقوا على العقول والنفوس
فلم لا يجوز ان يكون موجد هذه المعجزات هذه العقول والنفوس التاسع اليس ان جملة
وسائر الانبياء اقروا بان هذا القرآن وسائر الكتب انما وصل الينا بواسطة الملك
فنقول اما قبل الدليل لم يجز ان يكون الملك غير معصوم بل يكون اتيانه بالفعل القبيح الا انا
نعلم بشهادة الانبياء عليهم السلام كون ذلك الملك معصوما وعلى هذا يتوقف صحة نبوة الانبياء
عليهم السلام على عصمة ذلك الملك وتوقف عصمة الملك على صحة نبوتهم ودلك دور باطل العاشر
اليس ان الانبياء اتفقوا على اثبات روح موصوف بالخبث وعظم القوة والشدة وهو
ابليس ونقول ان الكفار لخبثه قد يرضى بتسليم نفسه لتوسل به الى تزويق خبيثة تلك
احتمالات عشر في سائر انه لم يثبت بالدليل ان فاعل المعجزات هو الله تعالى المقام الثاني
سلمنا ان فاعلها هو الله تعالى فلم قلتم ان الله تعالى فعلها لاجل الحالة التصديق وتقريره
وهو للناس مذهبان احدهما ان افعال الله تعالى واحكامه غير معللة بشيء من
الاغراض والدواعي والثاني ان افعاله موقوفة على الدواعي اما الاول وهو قولنا السنة
فعلى هذا التقدير يمتنع ان يقال انه تعالى ما عمل شيئا لاجل شيء فكيف يقال مع هذا المذهب

انه فعل هذه المعجزات لغرض التصديق واما الثاني وهو قول من يقول انه لا بد في افعال الله تعالى
من الدواعي فعلى هذا القول لكنه عرفتم انه لا داعي لله تعالى من خلق هذه المعجزات الا تصديق
هذا المدعي وسائر وجوه الخلل ان العالم محدث فهذه الامور المعادة فهذا كانت في
اول حدوثها غير معتادة فلعله تعالى فعل هذا المعجز ليصير ابتداء عادة والثاني لعله تعالى يجوز
عادة متطاولة فان ذلك البروج يتم دورته في كل ستة وثلثين الف سنة وعلى هذا فكون علامة
انه يحصل الا النقطة المعينة في كل ستة وثلثين الف سنة وعلى هذا مرة واحدة فهذا وان كان
لا يحصل الا في هذه المدة الطويلة الا انه عادة والثالث لعله تعالى خلق هذا المعجز معجزة
لنبي اخر في طرف من اطراف العالم او كرامة لولي او معجزة لملك من الملائكة في السموات او معجزة
او كرامة لواحد من الجن الساكن في الهواء او في البحار وكل ذلك محتمل الرابع لعله تعالى اظهر
هذا المعجز على هذا المدعي مع كذبه حتى يشتد الشبهة وتقوى الملمة ثم ان المكلف ان احتر ز
عنه مع قوة الشبهة فانه يستحق الثواب العظيم وهذا هو الذي دلنا في حصن ابليس الشبهات
فثبت ان على كل هذه التقديرات لا يبقى المعجز على الصدق ثم انا نختم هذا الفصل
بسؤال اخر وهو ان الفعل اما ان يتوقف على الداعي او لا يتوقف فان كان الاول فحينئذ
يتوقف صدور الفعل من العبد على داعية تخلقها الله تعالى فيه وعلى هذا التقدير فكون
فعل الله تعالى موجبا لفعل العبد وفاعل السبب فاعلا للمسبب فاعمال العباد مخلوقة لله تعالى
وهو مراده له وعلى هذا التقدير يكون خالقا لكل القبائح هو الله تعالى فكيف يمنع من الله خلق
المعجزة على يد الكاذب وان كان الثاني وهو ان الفعل لا يتوقف على الداعي فحينئذ يصح
من الله تعالى ان يخلق هذا المعجز لا لغرض ولا لداعي وحينئذ يخرج المعجز عن كونه دليلا
على الصدق المقام الثالث سلمنا ان الله تعالى خلق المعجزة لاجل تصديق المدعي
فلم قلتم ان كل من صدقه الله تعالى فهو صادق وهذا انما يتم اذا ثبت ان الكذب على الله تعالى

محال فاذا انسم فى الحسن والقبح فى افعال الله تعالى فكيف تعرض امساع الكذب عليه والعلم
ان الجواب عن المقام الاول ما بيناه فى بيان الصفات انه لا موثر الا قدرة الله تعالى وحينئذ
يبطل الاجماع الى العشرة المذكورة والمعتزلة لما قالوا ان العبد موجد فقد بطل عليهم
هذا الطريق وعن المقام الثانى والثالث انه قد يكون الشئ جايزا فى نفسه مع ان العلم
الضرورى يكون حاصلا بانه لا يقع الا ترى ان حدوث شخص فى هذه مع صفة الشخص خيه جايز
مع انا نقطع انه لم يوجد وادا رايتنا انسانا يغسا عنه م راسا ثانيا جوزنا ان الله تعالى
اعدم الرجل الاول وخلق شخصا اخر يساويه فى الصوره والخلقه م مع هذا التجويز
نقطع بانه لم يوجد هذا المعنى فكذلك ههنا ما ذكروه من الاحتمالات قايم الا انه تعالى
اودع فى عقولنا علما ضروريا وهو انا متى اعتقدنا ان هذه المجزات خلقها الله تعالى
عقيب دعوى هذا المدعى فانا نعلم بالضروره انه تعالى انما خلقها ليدل على صدق مدعيه
وذلك العاقل الا ترى ان قوم موسى عليه السلام لما انكروا نبوته فالله تعالى اظهر المعجزات عليهم فلما
سمعوا خالفته قرن الجبل منهم وصار كهيئة سقف عليهم وكلما سمعوا الطاعه والايمان
تباعد الجبل عنهم وكل من انصف علم ان كل من راى هذه الحاله علم بالضروره ان ذلك يدل
على التصديق فهذا هو الجواب المعتمد فى هذا الباب ومتى ضم الى هذه الطريقه ما قررناه فى
الطريقه الثانيه بلغ المجموع مبلغا كافيا فى ابطال المطلوب والله اعلم **المسئلة الثالثة** فى ان
الانبيا افضل من الاولياء ويدل عليه النقل والعقل فقوله عليه السلم فى حق ابى بكر رضى الله عنه
والله ما طلعت الشمس ولا غربت على احد بعد النبيين افضل من ابى بكر فهذا مما يدل على ان ابا بكر
رضى الله عنه افضل من كل من ليس بنبى وانه دون كل من كان نبيا وهذا يقتضى ان يكون الانبيا
ارجح حالا من غيرهم ولما العقل فهو ان الولى هو الكامل فى ذاته فقط والنبى هو الذى
يكون كاملا ومكملا ومعلوم ان الثانى افضل من الاول فاذا ادعى بعض الجهال انى كملت اية من

الناقصين فلينظر فى ان اصحابه اكثر عددا وفضيلة ام اصحاب محمد عليه السلام فلما راى ان قومه
بالنسبه الى قوم محمد عليه السلام فى العدد والفضيله كالقطره بالنسبه الى البحر علم حينئذ انه
عديم النسبه والله **المسئلة الرابعة** المختار عندنا ان الملك افضل من البشر ويدل عليه
وجوه الاول انه تعالى لما اراد ان يمر ر عند الخلق عظمه استدل بكونه الها للسموات
والارض وما بينهما فقال فى كتابه رب السموات والارض وما بينهما الرحمن لا يملكون منه خطابا
ثم لما اراد الزياده فى تقرير هذا المعنى قال بعده يوم يقوم الروح والملائكه صفا لا يتكلمون
الا من اذن له الرحمن وقال صوابا ولولا ان الملائكه اعظم الخلوقات درجه والا لما صح هذا الترتيب
الثانى انه تعالى قال والمومنون كل امن بالله وملائكته وكتبه ورسله وهذا هو الترتيب الصحيح
لان الاله هو الموجد الاشرف وتلوه درجة الملائكه ثم ان الملك ياخذ الكتاب من الله تعالى
ويوصله الى الرسل وهذا يقتضى ان يكون الترتيب الاله والملك والكتاب والرسول وهذا هو
الترتيب المذكور فى القران وهو يدل على شرف الملك على البشر والثالث ان الملائكه جواهر
مقدسه عن ظلمات الشهوات ولكدورات الغضب طعامهم التسبيح وشرابهم التقديس
وانسهم بذكر الله فرجهم بعبوديه الله تعالى فكيف يمكن مناسبتهم مع الموصوف بالشهوه
والغضب والرابع ان الافلاك تجرى مجرى الابدان للملائكه والكواكب تجرى مجرى القلوب
ونسبه البدن الى البدن والعالى الى القالب كنسبه الروح الى الروح فى الاشراق والصفاء والله اعلم
المسئلة الخامسة فى اثبات وجوب عصمه الانبيا فى وقت الرساله ويدل عليه وجوه الاول
ان كل من كان نعمه الله عليه اكثر كان صدور الذنب عنه اقبح والفحش ونعمه الله على الانبيا
عليهم السلام اكثر فوجب ان يكون ذنوبهم افحش مذنوب كل الامه وان يستحقوا من
الزجر والتوبيخ ما يستحق بمجموع عصاة الامه وهذا باطل قطعا فذاك الباطل الثانى
انه لو صدر الذنب عنه لكان فاسقا لوجب ان لا يقبل شهادته ان حاكم فاسق بنيابه فينتفوا

وادا لم تقبل شهادته في هذه الحقيره فبالاحرى لا تقبل في الاديان الباقيه الى قيام القيامه
وهذا باطل فدل على باطل الباطل انه تعالى قال في حق محمد عليه السلام واتبعوه لعلكم تفلحون
وقال ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله فلو اتى بالمعصيه لوجب علينا حكم هذه
النصوص متابعته في فعل ذلك الذنب وهذا باطل وكل باطل واما جميع الايات الوارده
في هذا الباب فاما ان تحمل على ترك الافضل او ان ثبت كونه معصيه لاجل ما قال فدل على انه ما وقع قبل
النبوه والله اعلم **المسئله الثالثه** في ان رسولنا افضل من سائر الانبياء ويدل عليه النقل والعقل
اما النقل فهو انه تعالى وصف الانبياء بالاوصاف الحميده ثم قال لمحمد عليه السلام اولئك الذين
هدى فبهداهم اقتده امر بان يقتدي بهم باسرهم فيكون اتباعه واجبا لا محاله وتارك الامر عاص
وقد بينا انه ليس كذلك واذا اتى بجميع ما اتوا به من الخصال الحميده فقد اجمع
فيه ما كان مفترقا فيهم فيكون افضل منهم واما العقل فهو ان دعوته الى التوحيد والعباده
وصلت الى اكثر بلاد العالم بخلاف سائر الانبياء الا موسى عليه السلام فان دعوته كانت مقصوره
على بني اسرائيل وهم بالنسبه الى امة محمد عليه السلام كالقطره في البحر واما عيسى عليه السلام فالذي
يدعوه الى الحجه التي جاء بها ما بقيت البته وهذا الذي يقوله هؤلاء النصارى هو الجهل المحض
والكفر الصرف فظهر ان ارتفاع اهل الدنيا بدعوه محمد عليه السلام اكمل من ارتفاع سائر
الامم بدعوه سائر الانبياء عليهم السلام فوجب ان يكون محمد عليه السلام افضل من سائر
الانبياء والله اعلم **المسئله السابعه** المعجز لمحمد عليه السلام قبل نزول الوحي ما كان على شرع
احد من الانبياء ودل على ان الشرائع السابقه على شرع عيسى صارت منسوخه بشرعه عليه
واما شريعة عيسى فقد صارت منقطعه بسبب ان النافلين عندهم النصارى وهم الكفار بسبب
القول بالتثليث والذين بقوا على شريعة عيسى مع البراءه عن التثليث فهم قليلون فلا
يكون نقلهم حجه واذا كان كذلك ثبت ان محمدا عليه السلام ما كان قبل نبوته على شريعه احد

المسئله الثامنه القول المعراج حق اما من مكه الى بيت المقدس فلقوله سبحان الذي اسرى بعبده ليلا
من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى واما من المسجد الاقصى الى السماوات فلقوله لنتركبن طبقا
عن طبق والحديث المشهور اما استبعاد صعود شخص من البشر الى السماوات فهو بعد
وجوه الاول انه كما سهل عليه اعاده صعود الجسم الثقيل الى الهواء العالي فكذلك يسهل عليه بعد نزول
الجسم الهوائي الى الارض فلو صح استبعاد صعود محمد عليه السلام لصح استبعاد نزول
جبريل ودلك يوجب الكفر بالنبوات الثاني وهو انه لما لم يبعد اسقاط ابليس والملائكه الوا
من المشرق الى المغرب وبالضد فكيف يستبعد دلك من محمد عليه السلام الثالث وهو انه صح في
الهندسه ان الفرس في حال ركضه الشديد في الدور الذي ينقح يده الى ان يضعها يتحرك الفلك
الاعظم بمثله الاف فرسخ فثبت ان الحركه السريعه الى هذا الحد ممكنه والله تعالى قادر على
جميع الممكنات فكانت الشبهه زائله والله اعلم **المسئله التاسعه** في ان محمدا عليه السلام مبعوث الى
جميع الخلق وقال بعض اليهود انه مبعوث الى العرب خاصه والدليل على فساد هذا القول
انهم لو اسلموا انه رسول صادق الى العرب وجب ان يكون كل ما يقوله حقا وثبت
بالتواتر انه كان يدعي انه رسول الله الى كل العالمين فلو لم يساعد لزم التناقض **المسئله العاشره**
في الطريق الى معرفه شرعه انه عليه السلام بقي في الدنيا الى ان بلغ اصحابه الى حد التواتر الذي
يفيد قولهم مفيد العلم ثم انهم باسرهم نقلوا الى جميع الخلق اصول شريعته فصار ذلك
الاصول معلومه واما التفاريع فانها معلومه بالطريق المظنون كاخبار الاحاد و
الاجتهاد والله اعلم **الباب الثامن** في النفوس الناطقه وفيه مسائل **المسئله الاولى**
الصحيح ان الانسان ليس عبارة عن هذه الجثه المحسوسه ويدل عليه وجوه الاول هو
ان الانسان قال اما اكون شديد الاهتمام بهم من المهمات فانه قد يقول قلبي كذا وفعلت كذا
او امرت بكذا وهذه الضمائر دالة على نفسه المخصوصه فهو في هذه الاحوال عالم بذاته

للخصوصه وغافل عن جميع اعضائه الباطنه والظاهره والمعلوم مغاير للغافل المعلوم الثاني
ان جميع اعضائه الظاهره والباطنه في الذوبان الى الفيه مركبه من الاعضاء الالمه
وهي مركبه من الاعضاء البسيطه وهي حاره رطبه والحراره اذا اثرت في الجسم الرطب
اصعدت عنه الاخشره الكثيفه فلهذا السبب يحتاج الحيوان الى الغذاء ليقوم بدل
الاجزاء المتحلله اذا ثبت هذا فنقول الاجزاء والاعضاء كلها في التبدل والنفس المخصوصه
التي لكل احد واحده باقيه من اول العمر الى اخره والباقي غير هذا هو غير باق والنفس غير هذه
البنيه الثالث ان الانسان اذا راى لون شيء علم ان طعمه كذا وكذا والعاصي على الشيئين
لابد وان يحصره المقتضي عليهما فهما شيء واحد هو المدرك لجميع المحسوسات المدركه
بالحواس الظاهره وايضا اذا تخيلنا صوره مخصوصه ثم رأيناها حكمنا بان هذه
الصوره المرئيه صوره مدلول المتخيل فاذا من شيء واحد يكون مدركا لهذه الصوره
المبصره ولتلك الصوره المتخيله لان القاضي على الشيئين لابد وان يحضره المقتضي
عليهما وايضا انا اذا تخيلنا صوره مخصوصه وادركنا معاني مخصوصه كالعداوه
والصداقه فانا نركب بين هذه الصور وبين هذه المعاني فوجب حصول شيء واحد
واحد يكون مدركا للصور والمعاني حتى نقدر على تركيب بعضها بالبعض والا لكان العالم
لشيء على شيء غير مدرك لهما وهو محال وايضا اذا رأينا هذا الانسان علمنا انه انسان
وانه ليس بفرس فالحاكم على هذا الجزئي بذلك الكلي فوجب ان يكون مدركا لهما فثبت
بهذا البرهان انه لابد وان حصل في الانسان شيء واحد يكون هو المدرك لجميع المدركات
بجميع انواع الادراكات وايضا ان الفعل الصادر عن الانسان مع اختياري والفعل
الاختياري عباره عن عمل اذا اعتقد في شيء كونه زائد النفع فيتولد عن ذلك الاعتقاد
ميل فينضم مثل ذلك الميل الى اصل القدره فيصير مجموع ذلك الميل مع تلك القدره موجبا

واذا كان كذلك فهذا الفاعل لابد وان يكون مدركا اذ لو لم يكن مدركا لما كان هذا الفعل اختيارا
فثبت انه حصل في الانسان شيء واحد هو المدرك لكل المدركات لجميع انواع الادراكات وهو كان لا
الفاعل لجميع انواع الافعال وهذا برهان قاطع واذا ثبت هذا فنقول ظهر ان مجموع
البدن ليس هو هو فاذا هذه الصفه وكل عضو من اعضاء البدن يشاركه فانه ليس
كذلك فثبت ان الانسان شيء اخر سوى هذا البدن وسوى هذه الاعضاء الجمله الرابعه
قوله تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتا بل احياء عند ربهم فهذا النص يدل على
ان الانسان بعد قتله حي والحس يدل على ان هذا الجسد بعد القتل ميت فوجب ان يكون
الانسان مغايرا لهذا الجسد الخامسه ما روي عن النبي عليه السلام انه قال في بعض
خطبه ايها الناس ان احمل المس على نعشه رفرف روحه فوق النعش ويقول يا اهلي ويا ولدي
لا تلعبن بكم الدنيا كما لعبت بي ووجه الدليل فيه ان هذا النص يدل على ان بقي جوهر
ناطقا بعد موت هذا البدن وهذا يدل على ان الانسان غير هذا البدن والله اعلم المسله الثامنه
اطبق الفلاسفه على ان النفس جوهر ليس بجسم ولا جسماني وهذا عندي باطل والدليل
عليه وهو انه لو كان الامر كما قال لكان تصرفها في البدن ليس بالة جسمانيه لان الجوهر
المجرد ممتنع ان يكون له قرب وبعد من الاجسام بل يكون تاثيره في البدن تاثير المفيض
الاختراع من غير حصول شيء من الالات والادوات واذا كان النفس قادرا على
تحريك بعض الاجسام من غير اله لان الاجسام باسرها قابله للحركه والنفس
قادر على التحريك ونسبتها الى جميع الاجسام على السويه فوجب ان يكون
النفس قادرا على تحريك جميع الاجسام من غير حاجه الى شيء من الالات والادوات
ولما كان هذا الثاني باطلا كان المقدم باطلا اما اذا قلنا انه جوهر جسماني نوراني
شريف حاصل في داخل هذا البدن فحينئذ يمكن ان يكون افعاله بالالات الجسمانيه

الجسدانيه

احتج الرئيس ابو علي لكونه مجرده بوجوه الاول ان ذات الله تعالى لا تنقسم فالعلم به يمنع ان
ينقسم فلو كان محل هذا العلم في جسم لا ينقسم وذلك محال والثاني ان العلوم الكليه صور مجرده
فاما ان تكون تجردها التجرد المأخوذ عنه وهو باطل لان المأخوذ عنه هو الاشخاص
الجزئيه او التجرد الآخذ فحينئذ تكون الآخذ مجردا والاجسام والجسمانيات غير
مجرده الثالث ان القوه العقليه تقوى على الافعال غير متناهيه والقوى الجسمانيه لا
يقوى عليها والقوه العقليه ليست جسمانيه والجواب عن الاول ان قوله انما لا يكون صفه
للمنقسم بحسب كونه منقسما منقوض بالوحده وبالنقطه وبالاضافات فان الاب
لا يمكن ان يقال انه قائم بنصف بدن الابن بصفها وثلثه ثلثها والثاني ان النفس الموجوده
بذلك العلم الكلي نفس جزئيه شخصيه وذلك العلم صار مقارنا لسائر الاعراض الحالة في
تلك النفس فان لم تكن هذه الاشياء مانعة من كون تلك الصوره كليه فلان كل هذه الاشياء
مانعة من كون تلك الصوره كليه فلذلك لا يصير كون ذلك الجوهر جسمانيا مانعا من كون
تلك الصوره كليه وعن الثالث ان قوله القوه الجسمانيه لا يقوى على افعال غير متناهيه
قول باطل لانه لا وقت يشار اليه الا والقوه الجسمانيه ممكنه البقاء فيه ومع بقائها يكون
ممكنه التاثير والا فقد انتقل الشيء من الامكان الذاتي الى الامتناع الذاتي وهو باطل
والله اعلم المسئله الثالثه قال ابو علي هذه النفوس الناطقه حادثه لانها لو كانت موجوده
قبل الابدان فهي في ذلك الوقت اما ان تكون واحده او كثيره والاول محال لانها لو كانت
واحده فاذا تكثرت يجب ان يعلم الذي كان واحدا وحدث هذه الكثره والثاني محال
لان حصول الامتياز ليس بالماهيه ولا بلوازمها لان نفوس الانسانيه متحده
بالنوع لان العوارض انما لا تختلف بالعوارض انما تكون بسبب المواد ومراد النفوس
الابدان وقبل الابدان ليس الابدان موجوده واعلم ان هذه الحجه مبنيه على ان النفوس متحده

بالماهيه ولم يذكر في تقريره دليلا وايضا فلم لا يجوز ان يقال هذه النفوس قبل هذه الابدان كانت متعلقه
بابدان اخرى فهذا الدليل لا يصح الا بعد ابطال التناسخ ودلائله ابطال التناسخ مبني على حدوث
النفوس فلزم الدور المسئله الرابعه قالوا التناسخ محال لانا قد دللنا على ان النفس حادثه وعلة
حدوثها هي العقل الفعال وهو قديم فلو لم تكن فيضان هذه النفوس عن العقل الفعال موقوفا على
شرط حادث لوجب قدم هذه النفوس لان قدم علتها ولما كان ذلك باطلا علمنا ان فيضانها
من ذلك العلة القديمه موقوف على شرط حادث ودلك الشرط هو حدوث الابدان فاذا حدثت
البدن وجب ان يحدث نفس متعلقه به فلو تعلقت نفس اخرى به على سبيل التناسخ لزم ان تتعلق
نفسان بالبدن الواحد وهو محال واعلم انه ظهر الدليل في نفي التناسخ موقوف على اثبات
كون النفوس حادثه فلو اثبتنا حدوث النفوس بالتناسخ على نفي التناسخ لزم الدور والا
تمر في نفي التناسخ ان يقال لو كانت موجوده قبل هذا البدن لوجب ان يعرف الثاني ذلك الا
كما ان من مات وعمره ثلثون سنه كثيره فانه يمتنع ان ينسى ما عرفه في اول سنه المسئله الخامسه قالوا
النفوس باقيه بعد فناء الابدان لانها لو كانت قابله للفساد لكان لذلك القبول محل وبحله يمتنع
ان يكون هو تلك النفس لان القابل واجب البقاء عند وجود المقبول وجوهر النفس لا يبقى
حال فسادها فوجب ان يكون محل ذلك الامكان جوهرا اخر فكون النفس مركبا من الهيولى
والصوره وحينئذ نقول ان هيولى النفس وجسميتها بذاتها وطبعها للتسلسل فوجب
ان لا يصح الفساد عليه مع انه جوهر مجرد فكون قابلا للصورة العقليه وليست النفس
الا هذا الجوهر فقال المتكلم لا يجوز ان يقال قبول لذلك الهيولى لتلك الصوره العقليه كان مشروطا
بحصول تلك الصورة فبعد فناء تلك الصوره لا يبقى ذلك القبول والله اعلم المسئله السادسه
اعلم ان طريقنا في بقاء النفس اطباق الانبياء عليهم السلام والاولياء والحكماء عليه ثم ان
هذا المعنى ما كد نا لاقتناعا العقليه والاول ان المواظبه على الفكر يفيد كمال النفس ونقصان

البدن فلو مات النفس بموت البدن لامتنع ان يكون الموجب لنقصان البدن وبطلانه سببا لكمال النفس الباقي اذ عند النوم يضعف البدن وتقوى النفس وهو يدل على ما قلناه الى ان عند الاربعين يزداد كمال النفس وتقوى نقصان البدن وهو يدل على ما قلناه الى ان عند الرياضات الشديده يحصل للنفس كمالات عظيمه ويلوح له الانوار وتكشف له المغيبات مع انه تضعف البدن جدا وكلما كان ضعف البدن كان قوه النفس اكمل وهذه الاعتبارات العقليه اذا انضمت الى اقوال الجمهور الاساس والحكماء افادت الجزم بقاء النفس والله اعلم

المسئله السابعه قال اصحاب النفوس الناقصه ثلثه الشهوانيه ومحلها الكبد وهو اخس المراتب والغضبيه ومحلها القلب وهو اوسطها والناطقه ومحلها الدماغ وهو اشرفها وقال المحققون النفس واحده والشهوه والغضبيه والادراك صفاتها والدليل عليه انه مالم تعقد كونه لذيذا لا يصير مشتهيا له ومالم تعقد كونه موذيا فانه لا يغضب وجب ان يكون الذي يشتهي ويغضب هو الذي ادرك والله اعلم

المسئله الثامنه انه لا بد في كل ما كان محبوبا ان يكون محبوبا لشيء اخر والا لدار او تسلسل بل ينتهي الامر الى كون ذلك الشيء محبوبا والاستقراء يدل على ان معرفه الكامل من حيث انه كامل يوجب محبته اذا عرفت هذا فنقول ان الله تعالى بصفاته وكمال صدور افعاله واتقان حكمه في خلق العالم الاعلى والاسفل صار ذلك المعرفه موجبه للمحبه كما ان ادراك النفس اشرف الادراكات وذات الله تعالى اشرف المدركات وجب ان يكون لذلك المحبه اكمل انواع المحبه والمحب اذا وصل الى المحبوب فان مقدار محبته لديه بمقدار محبه ومقدار وصوله الى ذلك المحبوب فهذا يقتضي ان يكون النفس الناطقه اذا عرفت ذات الله تعالى وتطهرت عن العلائق البدنيه فانها بعد الموت تصل الى الذات عالمه وبسعادات كامله والله اعلم

المسئله التاسعه في مراتب النفوس اعلم ان النفوس بحسب احوالها النظريه على اربعه اقسام فاشرفها

نفوس الموصوفه بالعلوم القدسيه الالهيه وثانيها التي حصلت لها اعتقادات حقه في الالهيات والمفارقات لا بسبب البرهان اليقيني بل اما بالاقناعيات او بالتقليد والمرتبه الثالثه النفوس الخاليه عن اعتقادات الحقه والباطله والمرتبه الرابعه النفوس الموصوفه بالاعتقادات الباطله واما بحسب قوتها العمليه فهي على اقسام احدها النفوس الموصوفه بالاخلاق الرديه والاخلاق الفاضله وثالثها النفوس الموصوفه بالاخلاق الرديه ورابعها بحب الجسمانيات قال النفوس بعد موت البدن يعظم شوقها الى عوده الجسمانيات ولا يكون لها قدره على الفوز بها ولا يكون معها الف بعالم المعارف فتبقى تلك النفس كمن نقل عن محاوره معشوقه الى موضع ظلماني شديد الظلمه نعوذ بالله منها ولما كان لا نهايه لمراتب العلوم والاخلاق في كثرتها وقوتها وظهورها عن اضدادها قلنا كذلك لانها لا نهايه لاحوال النفوس بعد الموت والله اعلم

المسئله العاشره في الحق عندنا ان النفوس مختلفه بحسب ماهياتها وجواهرها فمنها نفوس نورانيه علويه ومنها كثيفه كدره ولا يبعد اصلا ان يقال النفوس الناطقه جنس تحتها انواع وتحت كل نوع اشخاص لا تخالف بعضها بعضا الا في العدد وكل نوع منها هو كالولد للزوج من الارواح السماويه وهذا هو الذي يسمى باصحاب الطلسمات بالطبائع التامه وذلك الملك هو الذي يتولى اصلاح تلك النفوس تاره بالنفوس وتاره بالهامات وتاره بطريق النفث في الروع ولنقتصر في مباحث النفوس الناطقه على هذا القدر والله اعلم

الباب التاسع في احوال القيامه

المسئله الاولى اعاده المعدوم عندنا جائز خلافا للفلاسفه والكراميه وطائفه من المعتزله لنا ان تلك الماهيه كانت قابله للوجود وذلك القبول من لوازم تلك الماهيه فحال ما يبقى ذلك القبول يبقى تلك الماهيه فان قالوا المراد بقاء ذلك الشخص لما عدم امتنع ان يحكم عليه حال عدمه بشيء من الاحكام وامتنع الحكم عليه بعد الفناء فنقول الحكم عليه بعد العدم حكم عليه بهذه الاشياء فاما ان يكون حال العدم قابلا لاحد هذه الاحكام او لا يكون فان كان قابلا لاحد هذه الاحكام فقد ثبت المطلوب وان كان غير قابل لشيء منها فالحكم عليه بشيء منها يكون حكما باطلا والحكم الباطل لا يفيد شيئا فسقط السؤال والله اعلم

المسئله الثانيه الاجسام

قابله للعدم لا ما قد دللنا على انها محدثه و المحدث ما يصح العدم عليه و بكل الصحه مر لو ان لكل
و الا لزم التسلسل في حجه بكل الصحه فوجب بقاء بكل الصحه ببقاء الماهيه فثبت انها قابله للعدم
المسله الثالثه القول بحشر الاجساد حق و الدليل عليه ان عود بكل البدن في نفسه ممكن و الله تعالى
قادر على كل الممكنات و عالم بكل المعلومات فكان القول بالحشر ممكنا هذه مقدمات بالله للمقدمه
الاولى قولنا ان عود ذلك البدن ممكن و الدليل عليه ان اعاده المعدوم اما ان يكون ممكنه او لا يكون
ممكنه فان يكون ممكنه هو المقصود و ان لم يكن ممكنه فنقول الدليل العقلي دل على ان الاجسام
كان
جنسا ما يقبل العدم و لم يدل على انها تعدم لا محاله فلا ثبت بالنقل المتواتر من دين الانبياء عليهم
ان القول بحشر الاجساد حق و ثبت ان الاجسام لو عدمت لا منع اعادتها كان ذلك دليلا
قاطعا على انه تعالى لا يعدم هذه الاجساد بل يبقيها باعيانها و اذا كانت باقيه باعيانها فهي
قابله للحيوه و العقل و القدره فحينئذ يصح ان عود ذلك البدن بعينه ممكن و لما المقدمه
الثانيه و هي قولنا انه تعالى قادر على كل الممكنات فقد دللنا على صحتها فاما المقدمه الثالثه
و هي قولنا انه تعالى عالم بجميع الجزئيات و الفائده فيها ان يكون تعالى قادرا على تميز اجزاء
بدن هذا الانسان عن اجزاء بدن كل الانسان الاخر و اذا ثبت هذه المقدمات الثلثه ثبت
ان حشر الاجساد ممكن و اذا ثبت الامكان فنقول ان الانبياء عليهم السلام اخبروا عن وقوعه
و الصادق اذا اخبر عن وقوع شيء ممكن الوقوع وجب القول بصحته فوجب القول بصحة
به
الحشر و النشر و اجمعوا على الانكار بمن قالوا اذا قيل انسان و اعتدى انسان اخر فلك
الاجزاء ان ردت الى بدن هذا فقد ضاع ذاك و بالعكس و على التقديرين فبطل القول بالحشر
و الجواب عنه اما قولنا ان الانسان جوهر نوراني مشرق في داخل البدن و كل الاشكالات
زائله و اما على ظاهر قول المتكلمين فهو ان الانسان فيه اجزاء اصليه و اجزاء
فضليه و المعتبر اعاده الاجزاء الاصليه لهذا الانسان ثم الاجزاء الاصليه لهذا

انسان فاضله لغير فاضله فقد اهذا السوال و المذهب الذي اخترناه من هذا والله اعلم المسله
الرابعه القول بثواب الحشر و عذاب الحشر حق لانا بينا ان الانسان جوهر نوراني مشرق في هذا
البدن بعد جواهر هذا البدن ان كان كاملا في قوه العلم و العمل كان في الغبطه و السعاده و ان
كان ناقصا فيهما كان في البلاء و العذاب ثم القرآن يدل عليه اما في حق الشهداء فقوله تعالى ولا
تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتا بل احياء عند ربهم يرزقون فرحين بما اتيهم الله من فضله
و اما في حق الاشقياء فقوله تعرضون عليها غدوا و عشيا و قوله تعالى اغرقوا فادخلوا
نارا المسله الخامسه الجنه و النار مخلوقتان الان الجنه قوله تعالى اعدت للمتقين و النار قوله
تعالى اعدت للكافرين و الحجه على ان الجنه و النار مخلوقتان الان نقول الجنه و النار
لو كانتا مخلوقتين فوجب ان لا ينقطع نعيمها كقوله تعالى اكلها دائم لكن كل ما هو في وقت
فهو قوله عز و جل كل شيء هالك الا وجهه قلنا نحمل قوله تعالى اكلها دائم على ما يحصل بعد دخول
المكلفين في الجنه او يدخل التخصيص في عموم قوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه و الله اعلم
المسله السادسه وجب الايمان بالله تعالى بخلق السموات و الارضين و الدليل عليه انا بينا
ان الاجسام كلها متماثله فكل ما يصح على بعضها يصح على البواقي و ذلك يدل على ان جميعها و
تغير صفاتها ممكن و السمع ورد به فوجب الاقرار به المسله السابعه وزن الاعمال حق و يكون
المراد منه اما وزن صفات الاعمال او ان الله تعالى يظهر الرجحان في كفه الميزان على وفق مقادير
افعالهم في الخير و الشر و لذلك انطاق الجوارح لان البنيه ليست شرطا للقبول الحيوه
و الله تعالى قادر على كل الممكنات و كذا القول في الحوض و الصراط و الله اعلم المسله الثامنه
ثواب اهل الجنه و عذاب اهل النار دائم و قال ابو الهذيل ان ذلك ينتهي الى سكون دائم توجب
اللذه لاهل الجنه و الالم لاهل النار و قال ان الثواب و العقاب ينقطع و دليلنا
ان على هذا القول اما ان يمكن و الا فيلزم الانتهاء الى وقت ينتقل الشيء من الامكان الذاتي الى الامتناع

الذلة وهو محال واذا كان الدوام ممكنا وقد اخبر الصادق عنه موجب الاخبار به واجب
جهنم بانه تعالى ان لم يعلم كمية انفاسهم كان ذلك تجهيلا لله تعالى وان كان عالما بكميتها كان
ذلك الاعداد متناهية والجواب انه تعالى يعلم عدد كل شئ كما هو في نفسه فلما لم يكن لذلك
اعداد متناهية امتنع ان يعلم الله تعالى كونها متناهية والله اعلم **المسئلة التاسعة** العمل لا يكون
علة لاستحقاق الثواب خلافا للمعتزلة لنا وجوه الاول انه لو وجب على الله تعالى اعطاء الثواب
فاما ان يقدر على الترك او لا يقدر فان قدر على الترك وجب ان يصير مستحقا للذم
موصوفا بالنقصان وهو على الله تعالى وان لم يقدر على الترك قدح ذلك في كونه قادرا
مختارا الثاني ان الله تعالى على العبد نعمة عظيمة فلو كان للنعم موجب الشكر والطاعة فلما وجب
هذه الطاعات في مقابلة النعم السابقة امتنع كونها موجبة بعد ذلك الثواب لكنا اذا
الواجب لا يوجب شيأ اخر الثالث ايادلنا على ان فعل العبد انما وقع لا بموجب والعلة
مع الداعي موجبة وفاعل السبب فاعل للمسبب فعل العبد يكون فعلا لله تعالى وهو الله تعالى في
على الله شيأ والله اعلم **المسئلة العاشرة** من الناس من قال ان الوعيد الوارد في كتب الاهية
انما جاء للتخويف فاما فعل الايلام فذلك لا يوجد واحتج عليه لوجوه الاول ان ذلك العذاب
ضرر خال عن النفع فكون قبيحا اما انه ضرر فظاهر واما انه خال عن النفع فلان ذلك
النفع يمتنع عوده الى الله تعالى لكونه منزها عن المنافع والمضار ويمتنع عوده الى ذلك العذاب
وهو معلوم بالضرورة ويمتنع عوده الى غيره لانه لا نفع يريد الله تعالى اتصاله الى العبد
الا وهو قادر على فعله بدون اتصال هذا الضرر الى هذا المعذب وايضا فاتصال العذاب
الى حيوان لاجل ان ينتفع به حيوان اخر ظلم فثبت انه ضرر خال عن النفع من كل الوجوه
وهذا لا يليق بارحم الراحمين الثاني ان العبد يقول يوم القيامة يا الله العالمين هذه
الاشياء التي كلفتني بها وعصيتك فيها انا بخالة عن الحكمة والغرض كان التعذيب على

بها لا يليق بالرحمة وان كانت مشتملة على الحكمة فكل الحكمة ان عادت الى الكل فالله محتاج وان
كان المقصود من تكليفي بها عود منافعها الي فلما تركتها فما قصرت الا في حق نفسي فكيف
يليق بالحكيم ان يعذب حيوانا لاجل ان قصر في حق نفسه وجرى هذا مجرى من يقول
لعبده حصل لنفسك هذا الدانق لينتفع فاذا قصر العبد فيه يأخذه ذلك المولى ويقطع
اعضاءه لاجل انه قصر في تحصيل ذلك الدانق لنفسه وهذا على المولى اقبح امر العبد
فخالفه بانه حرمه عقابه وذلك لان المولى ينتفع بذلك الفعل وبضره بتركه فلا جرم حسن
منه ان يعاقبه على ذلك الترك فاما في حق الله تعالى فهذا محال فظهر الفرق والثالث اجمع
افعال العباد من موجبات فعل الله تعالى فكيف حسن التعذيب **المسئلة الحادية عشرة** منهم من
سلم جبر عذاب الكفار الا انه قال ان المسلم لا يعذب لقوله تعالى انا فاقد اوحى الينا ان العذاب
على من كذب وتولى ولقوله تعالى كلما القي فيها فوج سألهم خزنتها الم يأتكم نذير قالوا بلى
قد جاءنا نذير فكذبنا وقلنا ما نزل الله من شئ فدلت هذه الآية على ان كل فوج يدخل النار
كان مكذبا لله ولرسوله ومن هاتين الكلمتين لا يدخل النار **المسئلة الثانية عشرة** الذين يقولون
ان الفاسق من اهل الصلوة يدخل النار اختلفوا فقال اهل السنة ان الله تعالى يغفر عن البعض
والذين يدخلهم النار فانه لا يدوم خروجهم منها وقالت المعتزلة عذاب الفساق مؤبد لنا
وجوه الاول قوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء والاستدلال
به ان نقدر الآية ان الله تعالى لا يغفر ان يشرك به مفصلا لاهل المغفرة على سبيل الوجوب
وهو ما اذا بات عن الشرك واذا ثبت هذا وجب ان يكون قوله ويغفر ما دون ذلك لمن
يشاء مفصلا حتى يرجع النفي والاثبات الى شئ واحد ومعلوم ان غفران صاحب
الصغيرة وغفران صاحب الكبيرة بعد التوبة واجب وعند الخصم قبل الآية نفي الاول
يحمل الآية على غفران صاحب الكبيرة قبل التوبة وهو المطلوب الثاني قوله تعالى يا عبادي الذين

الذين اسرفوا على انفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ان الله يغفر الذنوب جميعا وحمله الاية
او قوله يا عبادي تقتضي تخصيص هذا الخطاب باهل الايمان فان عاده القران جاريه بتخصيص لفظ
العباد بالمومنين وقوله تعالى يغفر الذنوب جميعا يفيد القطع بوجود هذا الغفران وعندنا ان
ذلك محمول على القطع بان الله تعالى يخرج جميع اهل الايمان من اهل النار الثالثه قوله تعالى وان ربك
لذو مغفره على ظلمهم اي حال ظلمهم ودليلنا على حصول الغفران قبل التوبه الرابع وهو ان المومن
يستحق بايمانه وساير طاعاته الثواب ويستحق بفسقه العقاب على قول الخصم والقول بزوال
استحقاق الثواب باطل لانه اما ان يحصل على سبيل الموازنه ولا على هذا الوجه الاول باطل لانه
يقتضي ان يوثر كل واحد في عدم الاحوال فالكل الباقي اما ان يقع معا او على التعاقب والاول
باطل لان المؤثر في عدم كل واحد منهما وجود الاخر والعله حاصله مع المعلول فاذا حصل
العدمان يحصل الوجودان معا مع ذلك العدمين وذلك يوجب الجمع بين النقيضين وهو
محال والثاني وهو حصول هذا التاثير على سبيل التعاقب محال لان المغلوب لا يعود
غالبا البته واما القول بانه يحصل الاحباط لا مع الموازنه فهذا يقتضي ان لا يسقط ذلك
للمومن بايمانه ولا استطاعاته البته لا في جانب نفع ولا في دفع ضرر وانه ظلم قبيح
وما ذكرناه من استحقاق الثواب باق مع استحقاق العقاب واذا ثبت هذا وجب القطع بانهما
اليه فاما ان يدخل الجنه مده ثم ينقل الى النار وهو باطل بالاتفاق او يدخل النار مده
ثم ينقل الى الجنه وهو الحق والحجه للمخالف بعموم ان الوعيد وهي معارضه بعموم الوعد
والترجيح لهذا الجانب لان للمشاهده في الوعد كرم وفي الوعيد لوم واحجوا ايضا
بقوله تعالى وان الفجار لفي جحيم يصلونها يوم الدين وما هم عنها بغايبين والجواب يجب
حمل لفظ الفجار على الكامل في الفجور وهو الكافر توفيقا بين هذه الايه وبين ما ذكرنا
من الدلايل والله اعلم

المسله الثالثه عشر القول في شفاعه الرسول عليه السلام في حق القاتل

فان المعتزله لنا قوله تعالى في صفه الكافر فما تنفعهم شفاعه الشافعين وتخصيصهم
هذه الحاله تدل على ان حال المومن بخلافه ايضا قال واستغفر لذنبك وللمومنين والمومنات
فامر باستغفار الذنب لهم واذا ثبت الاستغفار والظاهر انه خاطر شرفه الله بالاجابة
اليه واذا اراد ذلك وجب ان يحصل هذا المراد لقوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى وقال
عليه السلام اعددت شفاعتي لاهل الكباير من امتي واعلم ان دلايل العقل في نفي الشفاعه حجاب يكون
عامه في الاشخاص في الاوقات والاقل لا يفيد مقصودهم ودلايلنا في اثبات الشفاعه
خصوصه في الاشخاص في الاوقات فاما لا يثبت الشفاعه في حق الكل فثبت ان دلايلنا خاصه
ودلايلهم عامه والخاص مقدم على العام والله اعلم **المسله الرابعه** الايمان عباره عن الاعتقاد
والقول سببا لظهوره والاعمال خارجه عن مسمى الايمان والدليل عليه وجوه الاول انه تعالى
جعل محل الايمان هو القلب فقال تعالى الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان وقال ولما يدخل الايمان
في قلوبكم وقال وليس في قلوبهم الايمان ومعلوم ان الطلب محل الاعتقاد الثاني انه كما ذكر
الايمان عطف الاعمال الصالحه عليها والعطف يوجب المغايره ظاهرا الثالث انه اثبت الايمان
مع الكباير قال الله الذين امنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم وقال تعالى يا ايها الذين امنوا كتب
عليكم القصاص في القتلى فسمى قاتل النفس عمدا عدوانا بالمومن وقال عز وجل وان طايفتان
من المومنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما فان بغت احداهما على الاخرى فسمى الباغي مومنا
الرابع الخالف يقول الاعمال مسمى بالدين لقوله تعالى ان الدين عند الله الاسلام ولا اسلام
عير الايمان لان الايمان لو كان غير الاسلام لما كان مقبولا لقوله تعالى ومن يبتغ غير الاسلام
دينا فلن يقبل منه وبالاجماع الايمان مقبول فثبت ان الاعمال دين والدين الاسلام والا
سلام ايمان فوجب كون الاعمال داخله تحت اسم الايمان والجواب بحسب الموفق بين هذه
الدلايل يقدر الامكان فنقول الايمان له اصل وله ثمرات فالايمان الاصلي هو الاعتقاد

واما هذه الاعمال فقد يطلق لفظ الايمان عليها كما يطلق اسم الاصل التي على ثمراته والله اعلم
المسئلة الخامسة عشر القايلون بان الاعمال داخلة تحت اسم الايمان اختلفوا فقال الشافعي رضي
الله عنه ان الفاسق لا يخرج عن الايمان وهذا في غاية الصعوبة لانه لما كان الايمان اسما هو ١
لمجموع امور فعند فوات بعضها فقد فات ذلك المجموع فوجب ان لا يبقى الايمان. واما المعتزلة
فقد طردوا القياس وقالوا الفاسق يخرج عن الايمان ثم اختلف القايلون بهذا فقالت المعتزلة
انه خرج عن الايمان ولا يدخل في الكفر وهو منزلة بين المنزلتين وقالت الخوارج انه يدخل في
الكفر واحتجوا بقوله تعالى ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون وهو في غاية البعد
والله اعلم المسئلة السادسة عشر كان عبد الله بن مسعود يقول انا مومن ان شاء الله تعالى وتبعه جمع عظيم
من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم وهو قول الشافعي رضي الله عنه وانكره ابو حنيفة واصحابه
وللشافعية لما قلنا وجوه اولها انا لا نحمل هذا على الشك بل على التبرك لقوله تعالى نحمل
لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله وليس المراد منه الشك لانه على الله تعالى محال بل لاجل التبرك
وثانيها ان نحمل على الشك لكن لا في الحال بل في العاقبة لان الايمان المنتفع به هو الباقي
عند الموت وكل احد شاك في ذلك ويسال الله تعالى ابقاءه عليه في تلك الحالة وثالثها ان الايمان عند
الشافعي رضي الله عنه لما كان مجموع الامور الثلثة وهي الاعتقاد والقول والعمل كان
حصول الشك في العمل يقتضي الشك في احد اجزاء هذه الماهية فيصح الشك في حصول الايمان
واما عند ابي حنيفة رحمة الله عليه فلما كان الايمان عبارة عن الاعتقاد المجرد لم يكن الشك في
العمل موجبا لوقوع الشك في الايمان فظهر انه ليس بين الامامين مخالفة في المعنى والله اعلم
المسئلة السابعة عشر اعلم ان الانسان اذا صدر عنه فعل او ترك فانه يحصل اولا في قلبه اعتقاد
انه نافع او ضار ثم يتولد من اعتقاد كونه ضارا الميل الى الترك ثم تصير القدرة مع ذلك
الميل موجبا اما الفعل او الترك اذا ثبت هذا فالتوبة كذلك فان الرجل اذا اعتقد ان فعل

المعصية يوجب الضرر العظيم يترتب على حصول هذا الاعتقاد نفرة عنه ثم ان تلك النفرة تقتضي امورا
ثلثة فاولها الندم بالنسبة الى ما صدر عنه في الماضي والثاني تركه بالنسبة الى الحال والثالث
العزم على الترك بالنسبة الى المستقبل فهذا هو الكلام في حقيقة التوبة المسئلة الثامنة عشر التوبة
واجبة على العبد لقوله تعالى توبوا الى الله توبة نصوحا وهي مقبولة قطعا لقوله تعالى وهو الذي
يقبل التوبة عن عباده وقالت المعتزلة يجب قبولها عقلا على الله تعالى وقال اهل السنة لا يجب على الله شيء
البتة وقالت الفلاسفة المعصية انما توجب العذاب من حيث ان حب الجسمانيات اذا بقي في النفس
بعد مفارقة البدن ولا يمكنها الوصول اليها حصل بسببه عظم البلاء والتوبة عبارة عن اطلاق
النفس عن قيد هذه الجسمانيات واذا حصل هذا الاعتقاد زال الحب وحصلت النفرة فبعد الموت
لا يحصل العذاب بسبب العجز عن الوصول المسئلة التاسعة عشر قال الاكثرون التوبة عن بعض المعاصي
مع الاصرار على البعض صحيحة وقال ابو هاشم انها لا تصح حجة الاولين ان اليهودي اذا غصب حبة
ثم تاب عن اليهودية مع الاصرار على غصب الحبة فاجمعوا على ان تلك التوبة صحيحة وحجة ابي هاشم
انه لو تاب عن ذلك القبيح لمجرد قبحه وجب ان يتوب عن كل القبائح وان تاب عنه لا لمجرد ذلك القبيح
قبحه بل لغرض اخر لم تصح توبته والجواب لم لا يجوز ان يتوب عن ذلك القبيح لكونه قبيحا كما ان
الانسان قد يشتهي طعاما لا لعموم كونه طعاما بل لكونه ذلك الطعام المسئلة العشرون
عندنا ان لا نكفر اهل القبلة ويدل عليه النص والمعقول اما النص فقوله عليه السلام من صلى صلاتنا واكل
ذبيحتنا واستقبل قبلتنا فذلك المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله فلا تخفروا الله في ذمته
واما المعقول فهو ان العلم بهذه المسائل لو كان شرطا لصحة الايمان لكان يجب ان لا يحكم النبي عليه السلام
بايمان احد الا بعد ان يساله عنها ولما لم يكن كذلك بل كان يحكم بايمانهم من غير ان يسالهم عن هذه لما بل
علمنا ان الاسلام لا يتوقف عليها والاقرب ان المجسمة كفار لانهم اعتقدوا ان ما لا يكون
متحيزا ولا في جهة فهو ليس بموجود ونحن نعتقد ان كل متحيز فهو محدث وخالقهم

لا

موجود ليس بمحرز ولا في جهه فالمحسه يقولوا ذا ان الشئ الذي هو الاله فيلزمهم اللف

الباب العاشر في الامامه المسئله الاولى نصب الامام اما ان يقال واجب على العباد او على
الله تعالى ولا جايز ان يقال اما الذين قالوا انه واجب على العباد فمنهم من قال
الاول الذين قالوا العقل
يدل على هذا الوجوب وانما ورد السمع وهذا قول اهل السنه وقول اكثر المعتزله والثاني الذين
قالوا ان العقل يدل على انه يجب علينا نصب الامام وهو قول الجاحظ وابي الحسين البصري واما
الذين قالوا انه يجب على الله نصب الامام فمنهم من قال الاول الشيعه الذين قالوا واجب على الله نصب
الامام ليعلمنا معرفه الله ومعرفه سايل المطالب والثاني هو الاثنا عشريه الذين قالوا واجب على
الله نصبه ليكون لطفا لنا في فعل الواجبات العقليه وفي ترك القبايح العقليه وليكون لنا
حافظا للشريعه واما الذين قالوا انه لا يجب فمنهم ثلثه طوايف منهم من قال انه يجب نصبه في
السلامه اما في وقت الحرب فلا لانه ربما صار نصبه سببا لزياده الشر ومنهم بالعكس من هذا
ومنهم من قال لا يجب في شئ من الاوقات لنا ان نصب الامام يقتضي دفع ضرر لا ندفع الا به فكون
واجبا بيان الاول ان العلم الضروري حاصل بانه اذا حصل في البلد رئيس قاهر ضابط فان
حال يكون اقرب الى الاصلاح مما اذا لم يوجد مثل هذا الرئيس وسال الثاني ان دفع الضرر عن النفس
لما كان واجبا فما لا يندفع هذا الضرر الا به وجب ان يكون واجبا فان قالوا لعل القوم
يستكفون عن متابعه دلال الرئيس فيزداد الشر قلنا هذا وان كان متحملا الا انه قادر والقادر
راجح على القادر والله **المسئله الثانيه** احج الشريف المرتضى بهذا الدليل في وجوب نصب الامام
على الله تعالى فعلنا انه ضعيف وذلك لانكم وان ذكرتم اشتماله على هذا الوجه من المنفعه فانه
لا يبعد ايضا اشتماله على وجه من وجوه القبح وبهذا التقدير فانه يقبح من الله تعالى نصبه قال
هذا ايضا وارد عليكم قلنا الفرق بين الدليلين انا لما اوجبنا نصب الامام على انفسنا كفى
ظن كونه مصلحه في وجوب نصبه علينا لان النظر في حقنا يقوم مقام العلم في وجوب في العقل

بعض هذا

ماذا علمنا اشتمال نصب الامام على هذا الوجه من المصلحه ولم نعرف فيه مفسده حصل ظن كونه
مصلحه فيصير هذا الظن سببا للوجوب في حقنا اما انتم فتوجبون نصب الامام على الله تعالى مما لم
تعلموا البرهان القاطع على حلوه عن جميع المفاسد لا يمكنكم الجزم به على الله تعالى لان الظن لا يقوم مقام
العلم في حق الله تعالى فظهر الفرق والله اعلم **المسئله الثالثه** قال الاثنا عشريه والسبعيه وجوب
العصمه شرط الامامه وقال الباقون ليس كذلك لنا ان الدليل على صحه امامه ابي بكر رضي الله عنه
مع انه ما كان واجب العصمه رجح المخالف بان افتقار الرعيه الى الامام انما كان لاجل جواز فعل
القبيح عليهم اقتضى احتياجهم الى الامام فلو حصل هذه الحاجه في حق الامام لزم افتقاره
الى امام اخر ولزم اما الدور واما التسلسل والجواب انا بينا ان الدليل في انه يجب نصب الامام على الله
دليل باطل والله **المسئله الرابعه** اجمع الامه على انه يجوز اسناد الامامه الى النص وهل يجوز بالاختيار
امر قال اهل السنه والمعتزله يجوز وقال الاثنا عشريه لا يجوز الا بالنص وقال الزيديه يجوز
بالنص ويجوز ايضا بسبب الدعوه والخروج مع حصول الاهليه لنا ان الدليل دل على امامه ابي بكر رضي
الله عنه وما كان لذلك الامامه سبب الى البيعه لو كان منصوصا عليه لكان بوقوعه الامر على البيعه
خطا عظيما يقدح في امامه وذلك باطل فوجب كون البيعه صحيحا رجح المخالف بان الامام
يجب ان يكون واجب العصمه ولا سبيل الى معرفه الا بالنص والجواب انا بينا ان وجوب العصمه باطل
المسئله الخامسه قال الاثنا عشريه ان النبي صلى الله عليه وسلم نص على امامه علي رضي الله عنه وهذا نصا جليا
لا يقبل التاويل وقال الباقون لم يوجد هذا النص لنا وجوه الاول ان النص على هذا الطريق
اتعه عظيمه والوقايع العظيمه يجب اشتهارها جدا ولو حصل هذا التهديد لعرفها المخالف والموالف
وحيث لم يحصل خبر هذا النص لاحد من الفقهاء والمحدثين علمنا انه كذب الثاني لو حصل هذا
النص لكان اما ان يقال انه عليه السلام اوصله الى الجم الغفير او ما اوصله الا الى الاحاد والاول باطل لان طالب
الامامه لا نفسهم كانوا في غايه القله واما الباقون مما كانوا طالبين الامامه وكانوا في غايه

المعظم لرسول الله عليه السلام وكانوا معتقدون ان مخالفته توجب العقاب العظيم والانسان لا
يلتزم العقاب العظيم مع عروض لا سيما وقد حصل هنا اسباب اخرى توجب ضعف امر المتوسل
الله وجهه احدها ان عليا كان في غاية الشجاعة وابو بكر الصديق رضي الله عنه كان في غاية الضعف
هذا هو الروافض وبانيها ان اتباع علي كانوا في غاية الجلالة فانه فاطمة والحسن والحسين رضي
الله عنهم كانوا معه والعباس كانوا معه وابو سفيان شيخ بني اميه كان في غاية البغض لابي بكر
الصديق رضي الله عنه وجاء بالغ في حمل علي كرم الله وجهه على طلب الامامة وفي انتزاعها من يد
ابي بكر رضي الله عنه والزبير مع شجاعته سل السيف على ابي بكر وقالوا ان الانصار طلبوا
الامامة لانفسهم فمنعهم ابو بكر رضي الله عنهما ولو كان هذا النص موجودا لقالوا له يا ابا بكر
انا اردنا ان ناخذها لانفسنا بالظلم والغصب فلما منعنا منها فنحن نمنعك من هذا الغصب
والظلم ونردها الى اهلها وهو علي كرم الله وجهه قال الخصم اذا وجد مثل هذه الحجة القاهرة
امتنع سكوته عنها ولو كان النقض على امامة علي موجودا لامتنع في العرف سكوت الانصار
عن ذكره ولا امتنع اعراضهم عن نصرة علي كرم الله وجهه فثبت ان كل هذه الاسباب موجبة
لقوة امر علي كرم الله وجهه سقط بها ان يكون النص موجودا فلما لم يوجد ذلك علمنا انه لا
اصل لهذا النص واما القسم الثاني وهو ان يقال انه عليه السلام ما اوصل ذلك النص الى اهل التواتر
بل الى الاحاد فهذا معتمد لوجوه الاول ان قول الاحاد لا يكون حجة البتة لا سيما وعندهم
ان خبر الواحد ليس بحجة في العلميات والثاني ان هذا الخبر يجري مجرى خيانة الرسول عليه السلام
في مثل هذا الامر العظيم فثبت ان قولهم باطل والحجة الثالثة ان عليا كرم الله وجهه ذكر في جملة
النصوص الخفية ولم ينقل عنه انه ذكر هذا النص الجلي في محفل من المحافل ولو كان موجودا
لكان ذكره اولى من ذكر النصوص الخفية واحجموا ان الشيعة على كثرتهم وتفرقهم في الشرق
والغرب ينقلون هذا الخبر والجواب ان المشهور ان اواضع هذا الخبر ابن روزبهان وان الروافض

الخصم

شده شعفهم بهذا البهتان يجوز في شهوره المسئلة الخامسة الامام الحق بعد رسول الله
صلى الله عليه [illegible] وبدل عليه العقل والنص والاجماع اما العقل فلان احد ما قال المخالفين
من الاعراض ستة اقوال وهي اياس شذ بذا الى اخرها الى ان قال فنقول هذا الداعي اما ان يكون هو الرسول
او احد الثلثة جاوا وهم ابو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم او يكون هو علي والذي جاء بعد علي
كرم الله وجهه لا يجوز ان يكون هذا الداعي هو النبي عليه السلام بدليل قوله تعالى سيقول المخلفون اذا
انطلقتم الى مغانم لتاخذوها ذرونا نتبعكم يريدون ان يبدلوا كلام الله قل لن تتبعونا كذلكم قال
الله من قبل ولو كان الداعي لهم هو الرسول ثم انه منعهم عن متابعته لزم التناقض وهذا باطل ولا
يجوز ان يكون المراد هو علي كرم الله وجهه كقوله تعالى تقاتلونهم او يسلمون ذلك هذه الاية على ان
المقصود من هذه المقاتلة حصول الاسلام وحروف على ما كان المقصود منها حصول الاسلام
بدليل انا نعلم ان الاسلام عبارة عن الاقرار والداعي الى الاعتقاد ظاهرا وقد كان هذا حاصلا منهم
لا يجوز ان يكون المراد من جاء بعد علي لانهم عندنا على الحفاظ وعند الشيعة على الكفر ولما
بطل الاقسام ثبت ان المراد منه احد اولئك الثلثة اعني ابا بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم ثم انه تعالى
اوجب طاعته حيث قال فان يطيعوا تكم الله اجرا حسنا وان تتولوا كما توليتم من قبل يعذبكم عذابا اليما واذا اوجب طاعته واحد من هؤلاء الثلثة وجب طاعته الكل لانه قال بالفرق
قوله الله يدل على وجوب امامة هؤلاء الثلثة الحجة الثانية من القرآن قوله تعالى وعد الله الذين امنوا منكم
وعملوا الصالحات استخلفهم في الارض كما استخلف الذين من قبلهم ولمكنن لهم دينهم
الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم امنا وجه الاستدلال ان قوله تعالى وعد الله الذين امنوا
منكم هذا خطاب مشافهة مع جماعة الحاضرين في زمان حضرة الرسول عليه السلام باتصال الحال
الى ان قال ولا يمكن حمل هذا على علي والحسن والحسين رضي الله عنهم لانهم عند الروافض ما كانوا متمكنين
من اظهار دينهم وما زال الخوف عنهم بل كانوا ابدا في التقية والخوف فوجب حمل الآية على ابي بكر وعمر

عثمان وعلى رضى الله عنهم فان هؤلاء الاربعه كانوا عندنا متمكنين من اظهار دينهم وكان الخوف
عنهم زائلا بالجمله التالبه فوله حال وسيجنبها الاتقى الذى يؤتى ماله يتزكى فمعلوم ان هذا الاتقى
يجب ان يكون افضل الخلق بعد رسول الله لقوله تعالى ان اكرمكم عند الله اتقاكم واجمعت الامه على
ان الافضل بعد النبى ابو بكر واما على ولا يمكن حمل هذه الايه على على لانه تعالى قال فى صفه هذا الاتقى
وما لاحد عنده من نعمه تجزى وعلى ما كان ذلك لان التى على اللام ربما وردت لاصغر الى اكبر عمره
وذكر النعمه توجب الجزاء واما ابو بكر الصديق فقد كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم حق نعمه لارشاده
الى الدين الا ان هذه النعمه لا تجزى البته ولما بان هذا الاتقى اما ابو بكر واما على رضى الله عنهما
وبان انه لا يمكن حمله على على كرم الله وجهه ووجب حمله على ابى بكر الصديق رضى الله عنه ثبت انه تعالى
وصفه بقوله الا ابتغاء وجه ربه الاعلى ولسوف يرضى وسوف للمستقبل فهذه الايه تدل
على ان ابا بكر افضل الخلق بعد رسول الله عليه السلام وتدل قوله تعالى ولسوف يرضى على انه بقى فى
تلك الصفه والله اعلم

منه تلك الوصيه التى اوصيها فى آخر عهدى مولانا افضل العالم مجدد الزمن فخر الملة والدين محمد عمر الخيام الرازى طيب الله ثراه

يقول العبد الراجى عفو ربه الغنى محمد عمر الخيام الرازى وهو فى آخر عهدى بالدنيا واول عهدى
بالآخره وهو الوقت الذى يتبين فيه الفاسق ويتوب فيه اليا حواله كل آيس وعلى انى اعتمد الله تعالى بمجرد ذكرها
اعظم ملائكته فى اشرق اوقات معاودتهم ونطق بها اعظم انبيائه فى اكمل اوقات عشاهدتهم
بل اقول كل ذلك من نتائج الحادث والامكان فاحمده بالمحامد التى نسخصها
بصوته ونستوجبها لجلال الوهيته عرفتها او لم اعرفها لانه لا مناسبه للتراب
مع جلال رب الارباب واصلى على الملائكه المقربين وعلى الانبياء والمرسلين
وجميع عباد الله الصالحين ثم بعد ذلك اقول اعلموا اخوانى

يا ذا الدين واحلانى فى طلب العين ان الناس يقولون الانسان اذا مات
انقطع فعله عن الخلق وهذا العام مخصوص من وجهين الاول انه بقى عنه عمل
صالح صار ذلك سببا للدعاء والدعاء عند الله تعالى اثر والانسان ما سعى
بصالح الاطفال والاولاد والعورات واداء المظالم والجنايات اما
الاول فاعلموا انى كنت رجلا محبا للعلم فلما كتب فى كل شئ شيئا
لاقف على كميته وكيفيته سواء كان حقا او باطلا او غثا او سمينا
الا ان الذى نصرته فى الكتب اعتبره فى ان هذا العالم المحسوس تحت مدبر
منزه عن مماثله المتغيرات والاعراض موصوف بكمال القدرة والعلم
والرحمة وقد اخترت الطرق الكلاميه والمناهج الفلسفيه فما
رايت منها فائده تساوى العنايه التى وجدتها فى القرآن العظيم
لانه يسعى فى تسليم العظمة والجلال بالكليه ويمنع عن التعمق فى ايراد
المعارضات والمناقضات وماذا الا التعلم فان العقول البشريه
تتلاشى وتضمحل عند تلك المضايق العميقه والمناهج الخفيه وهذا
اقول ما استدل بالدلائل الظاهره من وجوب وجوده ووحدته
وبرائته عن الشركاء فى القدم والازليه والتدبير والفعاليه فذاك هو الذى
اقول به والغى الله به واما ما اسمى الاخرويه اى الدقه والعوض
فكل ما ورد فى القرآن والاخبار الصحيحه اطمئن عليها الامه المعتبره
للمعنى الواحد فهو كما هو والذى لم يكن كذلك اقول يا اله العالمين
انى ارى الحق مطلقين على انك انت الاكرمين وارحم الراحمين
فكل ما متر به قلمى او خطر ببالى فاستشهد عقلك واقول

۱۷۱ ج ۴۰۵۰

وقف على خزانة

قال المغربي

كل ما في غرائب حياته وجمل اذا ما تناغمت تتغازل

بان يكون هيولى مخلوقة على التجرد ودفع بان الكلام فى هيولى الاجسام فانا
بعد اثباتنا الهيولى فيها فقيل انها هل كانت مجردة ام لا وهل يصح تجردها
بعد المقارنة ام لا فالذى نظرنا اليه انها لا يصح فيها شئ من الاحتمالين الاولين

المقارنة

ويرد انه يجوز ان يتجرد بعد المفارقة واستحال مقارنة الصورة لها واعلم ان
الدليل الدال على امتناع تجرد الصورة عن الهيولى يدل على امتناع تجردها مطلقا
والاول والثانى محالان بالبديهة اعترض عليه بان الثانى ليس بمحال بديهة
اذ يكون ان يتجرد هيولى كل الاجسام فاذا اقترنت بها الصورة حصلت فى جميع
الاحياز نعم ذلك محال على ما زعموا من قدم الافلاك ولا يلزم على هذا الا
جواب عن نقض اجمالى يتوجه على هذا الدليل بان يقال الدليل المذكور جار فى الكيف
الذى هو انقلاب الهواء الى الماء او بالعكس وحصولها فى حيز خاص
فى اثبات الصورة النوعية اعلم ان الصورة النوعية فى الخارجيات بمنزلة الفصل
فى الذهنيات فكما انه بانضمامه مع الجنس يحصل الانواع كذلك بانضمام الصورة
النوعية مع الجسم المطلق يحصل الانواع المختلفة لكل واحد من الاجسام
صورة اخرى كما تقرر عندهم ان الصورة مشتركة بين الاجسام والهيولى
بين العنصريات فلو لم يكن الاجسام العنصرية مشتملة على صورة اخرى
نوعية يلزم ان يكون جميع الماء وان ار مثلا شيئا واحدا ولا يكون الامتياز
بينهما الا بالعوارض فيكونا من قبيل الاشخاص المختلفة لا الانواع المختلفة

وهو باطل بديهة بعض الاجازة دون البعض تفصيل هذا الدليل هو
ان لكل جسم من الاجسام آثارا مختصة به كاختصاص الارض بحيز خاص هو كونه
تحت جميع العناصر وكونها بارة ايابسا واختصاص النار بحيز خاص هو كونها
فوق جميع العناصر وكونها حارة ايابسا فلا بد لهذه الآثار من علة مستقلة وانا
نعلم بديهة ان تلك الآثار مستندة الى ذواتها لا الى امر خارج عنها فلا يجوز
ان يكون علتها المستقلة هى الامر الخارج عن تلك الاجسام سواء كانت
مقارنة لها كالاعراض القائمة بها او غير مقارنة كالفاعل الخارجى ويا يجوز
ان يجعل تلك العلة هى الصورة لاشتراكها بين الاجسام فيلزم الاشتراك
فى تلك الآثار المذكورة ولا الهيولى لاشتراكها بين الاجسام العنصرية ولانها بالقوة
فلا تكون فاعلة فلا بد ان تكون امرا داخلا فى ذواتها فيكون جوهرا وهو المعنى بالصورة
النوعية فان تم وهو البداية تم الكلام والا فلا لجواز الاستناد الى
امر خارج عن ذواتها قائم بها فاجيب لا بد ان يكون ذلك الامر مختصا بالجسم
لان تلك الآثار مختصة فلا بد له من علة مختصة به فهكذا فيلزم التسلسل قلت
يجوز ان لا يجتمع تلك الامور فى الوجود والتسلسل فى الامور المترتبة الغير المجتمعة
فى الوجود جائز عندهم بل لا بد من التزام ذلك التسلسل على تقدير اثبات الصورة
النوعية ايضا لان اختصاص الصورة النوعية الحادثة للماء مثلا بهيولاه لا بد
ان تكون هيولى بالاستعداد قائم بها فلا بد ان يكون للهيولى فى وقت هذا الاستعداد صورة اخرى نوعية حادثة

المنضم